

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## أثر السياسة الأمنية الإيرانية على الشرق الأوسط دراسة حالة لبنان 2000-2017

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية

إشراف الأستاذ الدكتور:  
عمر فرحاتي

إعداد الطالب:  
قريب بلال

### لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
د فوزي نور الدين	محاضر "أ"	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د عمر فرحاتي	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د كربوسة عمراني	محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
د عكنوش نور الصباح	محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
د عبد الكريم هشام	محاضر "أ"	جامعة باتنة	مناقشا
د جمال حدار	محاضر "أ"	جامعة تيبازة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## أثر السياسة الأمنية الإيرانية على الشرق الأوسط دراسة حالة لبنان 2000-2017

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية

إشراف الأستاذ الدكتور:  
عمر فرحاتي

أعداد الطالب:  
قريب بلال

### لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
د فوزي نور الدين	محاضر "أ"	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د عمر فرحاتي	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د كربوسة عمراني	محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
د عكنوش نور الصباح	محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
د عبد الكريم هشام	محاضر "أ"	جامعة باتنة	مناقشا
د جمال حدار	محاضر "أ"	جامعة تيبازة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018



إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي  
العزیز الغالي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها  
سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي العزیزة الغالية.  
إلى جميع أفراد أسرتي العزیزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى زوجتي حبيبتي الغالية

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور فرحاتي عمر إلى لجنة المناقشة، أساتذتي  
الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة إلى معلمتي ومربيتي نصيرة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا وجه  
الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.



# شكر وتقدير



أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة  
لقول النبي ﷺ «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وكما قيل:

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر  
فالشكر أولا لله عز وجل على أن هدايني لسلوك طريق البحث والتشبه بأهل  
العلم وإن كان بيني وبينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر والتقدير لأستاذي الكريم والفاضل المشرف على هذا  
البحث الأستاذ الدكتور فرحاتي عمر، فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب  
ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة وألطف إشارة، فله مني وافر الثناء وخالص  
الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة لجنة المناقشة كل باسمه وصفته على قبولهم مناقشة  
عملي هذا والمتواضع، وكل الزملاء وكل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع،  
أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا

رَشْدًا))

صدق الله العظيم

# مقدمة

أدت نهاية الحرب الباردة وانتهاء الصراع بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، ومن بعدها أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001، والحرب على أفغانستان (أو ما سمي بالحرب على الإرهاب ممثلاً في تنظيم القاعدة)، ثم الحرب على العراق عام 2003، الى ضرورة إعادة النظر في مضامين الأمن والتي أفرزتها بيئة ما قبل الحرب والباردة وأثنائها، حيث ركزت مفاهيم تلك الفترة على الأمن القومي والوطني والحدودي للدول وضرورة الحفاظ على سيادتها من التدخلات الخارجية، لتعرف تلك المضامين في الفترة الثانية والثالثة والرابعة على التوالي تغيراً جذرياً، حيث تأثر مفهوم الأمن بالدراسات النقدية الحديثة والتي حاولت توسيع مفهوم الأمن من المفهوم الضيق له (أمن الدولة القومية) نحو الأمن الموسع أو الشامل (الأمن الجماعي، الدولي والإنساني)، هذا الأمر استدعى وتطلب ضرورة إعادة النظر كذلك في السياسات الأمنية والتي كانت الوحدات السياسية في فترة ما قبل الحرب الباردة تصيغها على أساس هجومي، حيث ركزت السياسات الأمنية في الفترة السابقة على النهج الهجومي والذي حسبها يجلب أو يحافظ على المصالح وكذلك يأمن أو يحمي الحدود الخارجية للدولة القومية، لتعرف المرحلة الجديدة تحولاً في تلك السياسات الأمنية، حيث أخذ الشق الدفاعي منها الحيز الكبير، حيث سعت الدول الى بناء قدراتها (العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية... الخ)، على أساس صنع سياسة أمنية دفاعية بالدرجة الأولى خاصة في ظل عالم تحكمه قوى عظمى مهمتها الأولى هو حفظ الأمن والسلم الدوليين وتكفل حماية الوحدات المشكّلة للمجتمع الدولي (حيث حملت تلك القوى على عاتقها منع الدول على الاعتداء على بعضها البعض الا جماعياً في مواجهة خطر قد تشكله دولة ما تكون مارقة أو خارجة عن قوانين المجتمع الدولي)، لكن هذا في نفس الوقت لم يمنع بعض الدول من صياغة أو تبني سياسات أمنية تكون هجومية، أو تجمع ما بين الهجومي والدفاعي.

وتعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية من بين الدول والتي حاولت منذ الثورة على نظام الشاه عام 1979، الى بناء سياسة أمنية كفيلة بحماية حدودها الخارجية من أي تهديدات أو مخاطر قد تنتجها سواء البيئة الإقليمية (المملكة العربية السعودية، الكيان الصهيوني وحتى تركيا)، أو البيئة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، بعض القوى الأوروبية)، فقد توجهت ايران بعد انتهاء عهد الشاه الى محاولة بناء سياسة أمنية قائمة على أساس مبادئ ثورتها والتي يأتي في مقدمتها دعم الشعوب في تقرير مصيرها، وكذلك مبدأ نشر التشيع خاصة بدول منطقة الشرق الأوسط بالإضافة الى دعم وكلائها في إقليم الشرق الأوسط (الحوثيين في اليمن، العلويين في سوريا وخاصة حزب الله اللبناني بجمهورية لبنان العربية)، حيث كانت لإيران علاقات متميزة مع الجمهورية العربية اللبنانية عبر معظم الفترات التاريخية، هذا الأمر كان له انعكاسات مست بالاستقرار على المستوى الإقليمي، وكذلك توجهت نحو تبني سياسة أمنية تجمع ما بين الدفاعي والهجومي، خاصة في توجهها النووي (سعيها



المتواصل نحو امتلاك السلاح النووي)، حيث تتميز القوى الدولية والتي تمتلك السلاح النووي بأنها دول تبني سياسات أمنية مزدوجة تجمع ما بين الدفاعي والهجومى، فهي تحمي أمنها الداخلي من خلال هذا السلاح، وكذلك تستخدمه كقوة رادعة في سياستها الهجومية من أجل تحقيق الأهداف والمصالح والغايات من سياستها الأمنية الهجومية، هذا التوجه النووي لإيران هو بدوره ألقى بضلاله على منطقة الشرق الأوسط حيث هدّد بتغيير في موازين القوى بالمنطقة، كما أنّ من شأنه أن يغير من خارطة الشرق الأوسط ان حدث وتوصلت إيران لمبتغاها النووي، في نفس الوقت لقيت هذه السياسة الأمنية الإيرانية النووية على المستوى الدولي تضاربا في المواقف، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوجه الإيراني وهددت كم من مرة الى اللجوء باستخدام القوة الصلبة (العسكرية)، من أجل عدول طهران عن هذه السياسة الأمنية النووية، وحاولت كل من روسيا والصين الشعبية التريث والاستعانة بالعمل الدبلوماسي والتفاوضي في حين توسط الموقف الأوروبي الموقفين السابقين من خلال سياسة المد والجزر.

### أسباب اختيار الموضوع.

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

#### الأسباب الذاتية:

إنّ الأسباب أو المبررات التي دفعتني الى اختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع نابعة من التحولات السياسية والتي عرفتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خاصة بعد الانتقال من النظام الملكي بزعامة الشاه الى النظام الجمهوري الإسلامي بزعامة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية الامام الخميني، والذي بدوره انعكس على توجهات السياسة الخارجية وبالضبط الأمنية، حيث كانت في عهد الشاه تبنى من خلال الحليف الاستراتيجي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بعد الثورة على نظام الشاه أصبحت السياسة الخارجية الإيرانية بالإضافة الى السياسة الأمنية تبنى على أساس العداء لكل ما هو خارجي بمنطقة الشرق الأوسط وخاصة التواجد الأمريكي والغربي بصفة عامة والصهيوني، كما أنّ من بين الأسباب والتي دفعتني الى اختيار هذا الموضوع لأنني تطرقت أو قمت بدراسة موضوع السياسة الأمنية سابقا على مستوى الليسانس والماجستير، بالإضافة الى قيامي بدراسة على المستوى الدولي ترتكز حول الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودورها في نشر التشيع من خلال مبادئ ثورتها الإسلامية بدول منطقة الشرق الأوسط مما يتسبب في ضرب استقرارها، وكان التركيز على العلاقات الإيرانية الجزائرية، كذلك ميولاتي البحثية عبر كامل مشواري العلمي الى كل ما يتعلق بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

## الأسباب الموضوعية:

1- أنّ دراسة السياسة الأمنية الإيرانية وأثرها على الاستقرار في الشرق الأوسط من أهم المواضيع الحديثة، على اعتبار أنّ موضوع السياسة الأمنية يلاقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأبعاده المختلفة وتأثيراته خاصة على منطقة الشرق الأوسط والقضايا والأزمات التي تثيرها.

2- أنّ السياسة الأمنية الإيرانية تمثل جزء من دراسة السياسة الخارجية لهذه الأخيرة ككل، حيث توجد العديد من الدراسات والتي تناولت موضوع السياسة الخارجية بصفة عامة، والسياسة الخارجية الإيرانية بصفة خاصة، ولكن هذه الدراسة ستتركز على انعكاس السياسة الأمنية الإيرانية على الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال علاقات إيران ببلدان.

3- أنّها تبحث في موضوع السياسة الأمنية لإيران والذي يمكن اعتباره أنّه مرحلة جديدة من مراحل تطور السياسة الخارجية الإيرانية في عهدها الجديد، أي مرحلة الجمهورية الإسلامية، وعلى هذا الأساس تطمح الدراسة بأن تكون إضافة إلى رصيد الدراسات العلمية.

## أهمية الموضوع:

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

### اعتبارات عملية وتتعلق بما يلي:

تأتي هذه الدراسة من أجل رصد وتحليل دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وذلك من خلال سياستها الأمنية نحو الجمهورية العربية اللبنانية وانعكاس تلك السياسة بدورها على الامن والاستقرار في الشرق الأوسط، وبالتالي فإنّ موضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم التوجه الإيراني من خلال سياستها الأمنية نحو إقليم منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ونحو الوكيل اللبناني (حزب الله) بصفة خاصة، بالإضافة الى أنّ الدراسة تطمح للوصول الى بعض التصورات عن السياسة الأمنية الإيرانية والتي تتبناها وتصيغها من أجل حماية مصالحها وكذلك تحقيق أهدافها بالمنطقة، وفي جانب آخر محاولة فهم وتوضيح الدور الإيراني بإقليم الشرق الأوسط بين تهديد الاستقرار أو ترسيخ الأمن والسلم الإقليميين.

كذلك ايمان الباحث بأن الدراسات والبحوث العلمية حول أثر السياسة الأمنية الإيرانية على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، قد تساهم في إيجاد الحلول أو الاقتراحات من أجل تسوية الكثير من الخلافات والنزاعات بل والأزمات والتي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

### اعتبارات علمية وتتعلق بما يلي:

1- إن دراسة موضوع السياسة الأمنية يعتبر جزء من دراسة السياسة الخارجية للوحدة السياسية ككل، والتي تعتبر من أهم المواضيع التي تتعلق بعلم السياسة، بحيث تعتبر إحدى الخصائص والتي تتميز بها النظم السياسية في العصر الحديث، كما أنه وفي جانب آخر هناك ضرورة ملحة من أجل التعرف على محددات السياسة الأمنية الإيرانية والخصائص التي تميزها عن غيرها في ظل بيئتها والتي تتفاعل ضمنها ومحيطها واقليمها.

2- أن دراسة موضوع السياسة الأمنية الإيرانية يعتبر جزء مهم من معادلة دراسة النظام السياسي، حيث يمكن الحديث هنا عن دراسات أكاديمية كثيرة تناولت بالبحث والتحليل النظام السياسي الإيراني، صنع السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، النخب السياسية في إيران، كل هذه الدراسات كانت تسعى في مجملها الى تبيان وجه السياسة الخارجية لإيران خاصة في فترة ما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، كما أن جل الدراسات السابقة ركزت على الملامح الكبرى للسياسة الخارجية الإيرانية، دون التطرق الى السياسة الأمنية لها، أو أنها تتطرق الى جزئية معينة كدور الحرس الثوري الإيراني في تحديد تلك السياسة الخارجية، أو المؤسسة العسكرية، أو المذهب الشيعي، أو الهوية الفارسية... الخ، أو تقوم بدراسته كتوجه محدد مثلاً: العلاقات الإيرانية العربية، العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، العلاقات الإيرانية التركية، العلاقات الإيرانية السعودية... الخ.

### أهداف دراسة الموضوع:

تطمح الدراسة الى الوصول الى الأهداف التالية:

- ✓ تبيان وتوضيح الوجه الحقيقي للسياسة الأمنية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، خاصة في الفترة أو المرحلة الجديدة والتي أعقبت فترة حكم الشاه.
- ✓ رصد وتوضيح واقع العلاقات الإيرانية مع دول الجوار بصفة عامة، وتبيان واقع العلاقات الإيرانية اللبنانية بصفة خاصة.

- ✓ توضيح التفاعلات الإيرانية مع البيئة الدولية والمقصود هنا القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، روسيا والصين، بالإضافة إلى المنظمات الدولية كمجلس الأمن الدولي والمنظمة الدولية للطاقة.
- ✓ لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين والأكاديميين في الجزائر والمغرب العربي بصفة عامة بالمواضيع والدراسات المتعلقة بالسياسات الأمنية الإقليمية، وما قد ينعكس عنها من إيجابيات وسلبيات على مختلف المستويات (الاقتصادية، السياسية، الثقافية والأمنية والعسكرية)، والدعوة إلى ضرورة تخصيص مخابر بحث علمية لهذا التخصص المتفرع عن السياسة الخارجية للدول، وذلك بهدف الاستفادة من التجارب والخبرات الإقليمية في هذا الموضوع.
- ✓ كما تهدف الدراسة إلى تحديد وتفسير الدور الإقليمي والدولي لإيران، وتوضيح طبيعته، حدوده ومستقبله.
- ✓ أيضا تبيان وتوضيح مدى تغير السياسة الأمنية الإيرانية من أجل تأقلمها إقليميا ودوليا، وهذا من خلال تحديد الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية التي أجبرتها على تبني تلك السياسة.

### الإشكالية:

تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة على نظام الشاه إلى تبني سياسة أمنية خاصة بها تسمح لها بلعب دور إقليمي ودولي محوري، طبعاً ذلك استناداً إلى موقعها الاستراتيجي، نظراً لكونها نقطة تقاطع لأكثر من قارتين، وكذلك إرثها التاريخي (على أساس أنها الوريث الشرعي للإمبراطورية الفارسية)، وكذلك تميزها المذهبي عن باقي دول المنطقة (تبنيها للمذهب الشيعي الاثني عشري)، وأيضاً لكونها تعد جزءاً من المعادلات النزاعية والصراعية بمنطقة الشرق الأوسط، سواء كطرف مباشر (الأزمة النووية الإيرانية)، أو كطرف غير مباشر (التدخل في شؤون بعض الدول من خلال وكلائها خاصة بالجمهورية العربية اللبنانية من خلال دعم حزب الله اللبناني)، أو كطرف من معادلة المفاوضات بالمنطقة (الأزمة السورية)، هذا كله ساعد على توجه إيران لبناء سياسة أمنية تسمح لها بتحقيق مصالح بمنطقة الشرق الأوسط، كما تسمح لها بدرء المخاطر الخارجية، وعلى هذا الأساس نستشف ونطرح الإشكالية التالية:

هل السياسة الأمنية التي انتهجتها إيران تجاه لبنان انعكست على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط في الفترة من 2000 إلى 2017؟

التساؤلات الفرعية:

- فيما تتمثل المقترحات النظرية الأنسب لتفسير ووصف والتنبؤ لسياسة إيران الأمنية؟
- ما هي أهم محددات السياسة الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟
- ما هو الأساس والتوجه الذي تبني عليه إيران سياستها الأمنية في علاقاتها مع الجمهورية العربية اللبنانية؟
- ما هي المواقف الإقليمية والدولية من سياسة إيران الأمنية نحو دول المنطقة الشرق أوسطية ونحو البرنامج النووي الإيراني؟
- ما هو مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل تواصل سياسة إيران الأمنية والنووية؟

فرضيات الدراسة:

- أنّ توجه إيران في فترة ما بعد الشاه الى تبني سياسة أمنية هجومية، هو حسم لخياراتها والتي كانت على أساس براغماتي بما يحقق أهدافها وطموحاتها.
- ان سياسة إيران الأمنية تجاه الجمهورية العربية اللبنانية ما هي الا دلالة على استخدام لبنان وحزب الله اللبناني كأداة لضرب استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط.
- أنّ الموقع الجغرافي لإيران بالإضافة الى قدراتها العسكرية والبشرية، وارثها التاريخي سمح لها بتبني سياسة أمنية ذكية تحفظ لها مصالحها وتمكّنها من تحقيق أهدافها بمنطقة الشرق الأوسط.
- سعي إيران المتواصل نحو اكتساب السلاح النووي قد يؤدي بحروب على المستوى الإقليمي قد تتطور لحرب شاملة تعصف بالأمن والسلام الدوليين.

النطاق الزمني والموضوعي للدراسة:

تحاول الدراسة التطرق الى التموقع الذي تبحث عنه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك من خلال سياستها الأمنية الموجهة خاصة نحو دول الجوار، وهذا على أساس أنّها تعتبر عمق استراتيجي لها، ويتضح هذا العمق من خلال العلاقات الوثيقة والتاريخية لإيران مع بعض دول المنطقة خاصة الجمهورية العربية اللبنانية أين تظهر متانة العلاقة بين إيران وحزب الله اللبناني والذي يعتبر عند هذه الأخيرة الذراع الأيمن لها والذي يساعدها على تحقيق أهدافها ومصالحها بمنطقة الشرق الأوسط ككل.

إنّ اختيار النطاق الزمني للدراسة والممتد من 2000 الى غاية 2017، يرجع الى اعتبار هذه الفترة على أنّها جد محورية في توجه السياسة الأمنية الإيرانية، خاصة أنها حملت بينها ما عرف بالحراك العربي والذي يسميه البعض بالربيع العربي، أين ساعد ذلك إيران في سياستها الأمنية، فيما يخص تصدير مبادئ ثورتها خاصة المتعلق منها بمساعدة الشعوب في مناهضة حكامها، هذا كله تهدف منه إيران لتكون قوة مؤثرة في النظام الشرق أوسطي تضمن من خلاله مصالحها وتحقق أهدافها.

### المقاربة المنهجية:

إنّ طبيعة الدراسة تفرض علينا تبني تركيبة منهجية ملائمة بغية الوصول الى النتائج الدقيقة للبحث، ويمكن أن نحددها على النحو التالي:

### منهج دراسة الحالة:

تدعو الضرورة البحثية لهذه الدراسة الى الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، والذي يطلق عليه باللغة الفرنسية (المنهج المنغرافي) وتعني وصف موضوع مفرد ، ويقصد به علماء الاجتماع الفرنسيين القيام بدراسة وحدة كالأسرة أو القبيلة أو المصنع دراسة مفصلة مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة ، وكمختصين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية فإننا نستطيع أن نقول : دراسة الحالة قد نطبقها على وحدة سياسية أو مؤسسة أو وزارة... الخ، كدراسة مستفيضة من خلالها نتعرف على جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة.

### موضوعات الدراسة في منهج دراسة الحالة:

1/ دراسة المواقف المختلفة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي والسياسي ومحيطها الثقافي.

2/ دراسة تاريخ تطور شيء ما (دولة أو مؤسسة، أو منظمة... الخ).

3/ معرفة حقيقة الواقع الداخلي لكيان ما بدراسة مؤسساته، مكوناته، وكذلك توجهاته.

وتأتي دراستنا هذه للبحث في الحالة اللبنانية من خلال تسليط الضوء عليها كأحد المتغيرات الأساسية للدراسة.

## المنهج المقارن

استخدمت الدراسة هذا المنهج، والذي يعنى بدراسة أوجه الشبه والاختلاف في مضامين الظاهرة موضوع البحث، وقد استعنا به خاصة في تبيان أوجه الشبه والاختلاف في توجهات الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال سياستها الأمنية نحو لبنان في إطار الفترة الزمنية المخصصة للدراسة كما تم الاستعانة به لتوضيح الفروقات والتناقضات في سياسة إيران الأمنية نحو بعض دول المنطقة على غرار كل من سوريا واليمن والعراق والبحرين، وكذلك التغير الملحوظ في سياسة ايران الأمنية من خلال تعاقب الرؤساء على مركز صنع القرار في طهران، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن خاصة في مواقف الدول العظمى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال المواقف المختلفة لرؤسائها من سياسة ايران الأمنية والنووية عبر مراحلها الزمنية.

### منهج تحليل المضمون:

ويتضح هذا خاصة من خلال التعرض لبعض التصريحات من طرف القادة وصناع القرار وكذلك المفكرين والباحثين، وتحليلها وتفسيرها حسب طبيعة الإطار والأسلوب الذي جاءت فيه، ويعتبر منهج تحليل المضمون أو المحتوى طريقة من أجل قراءة الأفكار والرموز والخصائص النفسية بالإضافة الى الدوافع والسمات القيادية في خطابات رجال السياسة، ورجال الفكر وغيرهم ممن نريد معرفة أفكارهم وأهدافهم، وتظهر الاستعانة بهذا المنهج في مختلف مراحل هذه الدراسة خاصة في الشق المتعلق بعلاقات ايران الإقليمية والدولية، أين ظهرت بعض التصريحات المتبادلة بين القادة السياسيين، وكذلك صدور بعض القرارات على المستوى الإقليمي والدولي (مجلس الأمن الدولي، الاتفاق النووي الإيراني 1+5...الخ)، وهذا بغية الاطلاع على جميع الآراء وتحليلها مما يساعد على توضيح الصورة الكاملة للموضوع والمفهوم الكامل للبحث.

### مقرب المصلحة:

يعتبر هذا المقرب من أهم المقربات لدراسة موضوع علمي أو ظاهرة بحثية معينة، حيث يساعد هذا المقرب في توضيح الصورة الحقيقية والتي تسعى الوحدات السياسية لإظهارها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهذا المقرب نابع من افتراضات المدرسة الواقعية ويعتبر أحد معادلاتها، حيث تسعى الدول في علاقاتها الثنائية أو المتعددة الى البحث عن مصلحتها الخاصة، وهو ما يظهر ويبرز في سياسة ايران الأمنية تجاه لبنان ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة حيث تتميز بأنها براغماتية هدفها الأول هو المصلحة القومية لإيران، وهو نفس

الشيء الذي ينطبق سواء على القوى الإقليمية (الملكة السعودية العربية، تركيا والكيان الصهيوني)، أو حتى القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي).

### مقرب الدور:

يظهر هذا المقرب من خلال سعي إيران للعب دور محوري إقليمي ودولي، وهذا من خلال سياستها الأمنية القائمة على أساس ابراز نفسها كقوة إقليمية بمنطقة الشرق الأوسط، وكذلك سعيها لكسب السلاح النووي مما يجعلها تلعب دور دولي مؤثر في صنع السياسات العالمية بما يخدم المصالح الإيرانية.

### الاقتراب المؤسسي:

يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه، ويظهر هذا الاقتراب في دراستنا من خلال التعرض لطبيعة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعلائقية بين مؤسساته فيما بينها، وكذلك دور هذه المؤسسات في صنع السياسة على مستواها الداخلي (السياسة العامة للدولة)، أو على مستواها الخارجي (السياسة الخارجية للدولة).

### مقرب الدراسات المستقبلية (تقنية السيناريوهات):

أصبحت الدراسات العلمية في الوقت الراهن خاصة في ظل التطور التكنولوجي والذي مس جوانب كثيرة من الحياة العلمية، الى التركيز على الدراسات المستقبلية وذلك من خلال محاولة استشراف المستقبل، خاصة في ضوء توافر المعطيات والمعلومات المختلفة حول ظاهرة بحثية معينة من خلال استخدام هذه الأخيرة لوضع سيناريوهات محتملة الحدوث، تساعد على توقع الأزمات وبالتالي وضع الحلول مسبقا لتفاديها، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مختلف المعلومات الموظفة والمستخدم من أجل وضع سيناريوهات مستقبلية محتملة الحدوث خاصة في ظل سياسة ايران الأمنية المتواصلة لحد اليوم.



أدبيات الدراسة:

• دراسة سماح عبد الصبور عبد الحي عام 2014: القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013، حيث هذه الطبعة الأولى لسنة 2014، وقد توصلت الكاتبة سواء فيما يتعلق بالقوة الذكية وما يحتويه هذا المصطلح من أدوات القوة (الناعمة والصلبة)، أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها بشكل عام وخصوصا في عهد الرئيس أحمدى نجاد وكيف ألفت بضلالها على السياسة الخارجية الإيرانية سواء في أهدافها، منطلقاتها وأدواتها ونتائجها، كما توصلت الدراسة الى نتائج تتعلق بالسياسة الإيرانية تجاه الحالة اللبنانية، حيث أقرت بخصوصية هذه الحالة بالنسبة لإيران وأرجعت هذه الخصوصية الى المكون الطائفي ووجود الشيعة كجزء من التركيب الطائفي اللبناني ووجود علاقات تاريخية بين ايران ولبنان، كما وتوصلت الدراسة في هذا الشأن الى أنّ لدراسة العلاقات بين الدولتين لابد من استخدام المشترك المذهبي والحضاري والتاريخي والسياسي والاقتصادي في اطار المصلي بين الجانبين، كما توصلت الى أنّ توظيف القوة الذكية من طرف ايران باتجاه لبنان كان عاملا مهما في دعم العلاقات بين البلدين.

كذلك تتضمن الخاتمة الإشارة الى عدة تساؤلات أثارتها الباحثة للدراسة والاهتمام ورغم أنّها خرجت عن نطاق الدراسة، الا أنّها تثري نظرية العلاقات الدولية وتحتاج العديد من الإجابات من أجل تأسيس نظرية متكاملة، وذلك من أجل تكوين نظرية متكاملة حول القوة الذكية وأبعادها وتفعيلها في حالات أخرى.

لكن الباحثة لم تتطرق في هذه الدراسة الى السياسة الأمنية الإيرانية وتوجهها نحو منطقة الشرق الأوسط وهو ما حاولت دراستي التطرق اليه.

• دراسة عمر كامل حسن عام 2015: المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، وهذه هي الطبعة الأولى الصادرة سنة 2015، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أنّ فكرة المجال الحيوي أضحت كما كانت تشكل استراتيجية للدول الفاعلة في السياسة الدولية، ولم تعد مجرد فكر جغرافي كما يعتقد الكثير من المهتمين في حقل الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، تعد منطقة الشرق الأوسط أهم ساحات الصراع الجيوبوليتيكي في العالم من أجل المصالح، كما توصلت الى أنّ ايران شكّلت وعلى مدى التاريخ الجغرافي للمنطقة قوة استراتيجية ذات أبعاد جيوبوليتيكية هامة، مما جعلها تحتل أحد أهم الأركان للقوة في محيطها الجغرافي الإقليمي، كما أثبتت ايران قوتها في استخدام القوة الناعمة والخشنة في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، وتوصلت أيضا

الى أنه ومن أجل تحقيق ايران لمكانتها الإقليمية سعت لأن تصبح قوة عسكرية كبرى في منطقة الشرق الأوسط، وتمثل ذلك في عدد من البرامج العسكرية الطموحة لتحديد القوات الإيرانية البرية والبحرية والجوية والصاروخية ومحاولة الحصول على أسلحة الردع النووية.

وفي مجملها توصلت الدراسة الى أنّ إيران أحد أهم أركان القوى الشرق أوسطية وقد حققت دولة إيران نجاحات كبيرة من خلال استراتيجيتها الناجحة في إدارة الصراع الجيوبوليتيكي الإقليمي والدولي، والتأثير الفعّال في الاستراتيجيات الغربية على هذه المنطقة الحيوية، اذ تبين أنّ جميع القوى الكبرى في العالم والقوى الإقليمية الشرق أوسطية لها مصالح لا تقل أهمية عن مصالح دولة إيران وهو ما يشكّل معوّقا جيو سياسيا أمام كل هذه القوى، كما أنّ مستقبلها ينذر بمفاجآت وتغيرات لا يمكن التحكم فيها.

ورغم هذا أغفلت هذه الدراسة بدورها جزيئة السياسة الأمنية الإيرانية والدور الذي يمكن ان تلعبه في استقرار أو لا استقرار منطقة الشرق الأوسط.

- دراسة صبري فارس الهيتي عام 2015: **التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ودور إيران (ولاية الفقيه)**، وتوصل الباحث في هذه الدراسة الى النتائج التالية: ينبغي أن يتم التعامل مع التحديات والاعتداءات الإيرانية في منطقة الخليج العربي على أنّها تمس بالأمن القومي العربي وأن ينظر اليها بجدية من جميع الدول العربية على أنّها تمثل تهديدا حقيقيا، وتوصلت الى ضرورة محاربة الطائفية والتطرف الديني، وتوصلت الى ضرورة الضغط على ايران على أن تغير من علاقاتها مع دول الجوار من التهديد والوعيد الى علاقات قائمة على حسن الجوار، وتوصلت أيضا الى عدم السماح لإيران باستغلال وجود أقليات شيعية في عدد من البلدان العربية، من أجل ضرب استقرارها الداخلي وكذلك الدعوة الى تشكيل قوة عسكرية مشتركة تكون رادعة تمنع أي تمادي لأي جهة وخاصة ايران من اختراق الأمن في دول الخليج العربي.

ورغم أنّ هذه الدراسة تطرقت الى مجموعة من التدابير لأجل درء خطر إيران، إلا أنّها أهملت جوانب عدة متعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية لإيران والمحددات التي تحكم تلك السياسة، والأدوات المستخدمة فيها من أجل تحقيق أهداف ومصالح إيران، وهو الشيء الذي تحاول هذه الدراسة التطرق اليه.

- دراسة جمال سند السويدي عام 1996: **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، يعرض هذا الكتاب آراء كبار الأساتذة المتخصصين في شؤون إيران والخليج، بقصد التوصل إلى تقييم شامل ومتزن للقضايا

الرئيسة التي تواجه المنطقة في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تتضمن المقدمة خلفية تحليلية، ثم يبدأ الكتاب بدراسة تفاصيل النظام الإيراني، باستعراض نشأته قبل الثورة الإسلامية وبعدها، ودور الأيديولوجيا في كل ذلك، وبعد مناقشة العوامل الدينامية الداخلية والخارجية الفاعلة في إيران، ينتقل النقاش إلى السياسة الخارجية الإيرانية مع دول الخليج العربية، في محاولة لتسليط الضوء على المحددات الرئيسة التي تؤثر في سياسة طهران، بما في ذلك المحددات التي تفرضها الاعتبارات المحلية، وتلك التي تظهر رداً على المؤتمرات الإقليمية أو العالمية، وهذا يشمل دراسة الروابط الناشئة بين جمهورية إيران الإسلامية ودول آسيا الوسطى التي استقلت حديثاً، بالإضافة إلى تقديم تحليل تجريبي يدرس العلاقة بين الثورة الإيرانية والتغيرات السياسية في العالم العربي، وتعتبر الطموحات العسكرية الإيرانية أكثر المسائل إثارة للجدل عند الحديث عن إيران، وإذا استبعدنا عدم العمق والنظرة الذاتية التي تطغى على معظم الآراء التي تتناول هذا الموضوع، فإن فصول الكتاب تتناول بالتفصيل البرامج والقدرات العسكرية الإيرانية، مع التركيز في أحد الفصول على المشكلات الملحة التي تعيق تطور الاقتصاد الإيراني، كل ذلك يقدم دراسة تحليلية موضوعية للتحديات التي تواجه القيادة السياسية عند صياغة أولويات السياسة الوطنية، وتبعاً لدور إيران المحوري في شؤون الخليج، ونظراً لتقلب سياساتها وغموض هيكل الحكم فيها، فإن هذا الكتاب يقدم مساهمة قيمة، جاءت في الوقت الملائم، للبحث في إمكانية تحقيق هدف الاستقرار والأمن في منطقة الخليج.

ورغم كل النقاط المهمة والتي تعرض لها هذا الكتاب إلا أنه أهمل علاقات إيران مع وكلائها في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة حزب الله اللبناني ودوره في منطقة الشرق الأوسط ككل ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة.

- دراسة بنفسيه كي نوش عام 2017: العلاقات السعودية-الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة ابتسام بن خضراء، حيث توصل الباحث في دراسته هذه أنه ومنذ سنة 2011 تحول الربيع العربي الى مثال ساطع على حجم الانقسام الذي أصبحت عليه العلاقات بين السعودية وإيران في وجه انعدام الاستقرار في المنطقة، حيث اعتبرت المملكة العربية السعودية أنّ الربيع العربي هو توجه مقلق سيتسبب في تقسيم العالم العربي، بينما اعتبرته إيران أنه جاء بدرجة ما على نموذج ثورتها الإسلامية، وأنّ الظروف الإقليمية قد نضجت اليوم لبناء الشرق الأوسط الإسلامي الجديد، كما توصل الباحث وتوقع بأن تصبح إيران أشد قوة في الصيغة الجديدة التي سترسم للشرق الأوسط شكله، ورغم أنّ الدراسة تطرقت بعمق لتاريخ العلاقات السعودية الإيرانية وكذا حاضرها وأهم نقاط الخلاف بين

الدولتين، إلا أنها أهملت السياسة الأمنية لإيران ودورها في اللعب على وتر الطائفية والعرقية في منطقة الشرق الأوسط.

- دراسة راجي يوسف محمود البياتي سنة 2015: العلاقات السعودية-الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتناولت الدراسة عبر صفحاتها أبرز المحددات والقضايا التي أثرت بشكل واضح على طبيعة وشكل العلاقات بين كل من السعودية وإيران طوال المرحلة التي حددتها هذه الدراسة، وكان لزاماً على الباحث أن يتتبع العلاقات السعودية-الإيرانية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولو لمرحلة واحدة لتبين مدى التعاون والتنافس وهل هناك صراع بينهما.

وبعد دراسة مسار العلاقات السعودية-الإيرانية توصلَ الباحث إلى نتائج عدة منها:

حدوث تعاون وتقارب في العلاقات السعودية-الإيرانية أثناء مرحلة استلام السلطة من قبل التيار الإصلاحية في إيران، وهذه المرحلة تأتي لتؤكد أنه من الممكن أن تعمل الدول الإقليمية فيها على حل الخلافات وفق مبدأ عدم الاضرار بمصالح الدول الأخرى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهذه المرحلة امتدت حتى سنة 2005.

العلاقات التي تربط بين السعودية وإيران تحدها العديد من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية، متمثلة في التغيير السياسي داخل إيران، وكذلك تأثير الحرب الأمريكية على كل من أفغانستان والعراق على التوالي.

الحرب على الإرهاب أثرت وبصورة مباشرة على المملكة العربية السعودية، فقد أدت إلى زيادة عمليات العنف التي تجتاح المملكة العربية السعودية وتأثيرها على الأمن الداخلي السعودي.

البرنامج النووي الإيراني وما يمثله من تهديد على الأمن في المنطقة الخليجية، والذي تتخوف منه دول المنطقة، وخاصة إذا تم توجيه ضربة عسكرية لهذا البرنامج.

زيادة التوتر في العلاقات ما بين السعودية وإيران خاصة بعد احتلال العراق وزيادة النفوذ الإيراني فيه، وكذلك الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، وما تلا هذه الحرب من توتر داخل الدولة اللبنانية، والتخوف من عودة لبنان إلى أتون الحرب الأهلية، وملاحظة مدى تأثير كل من السعودية وإيران في لبنان.

ورغم أن هذه الدراسة كانت شاملة من حيث دراسة العلاقات السعودية الإيرانية وذكاء الباحث في ادراج لبنان ضمن مرحلة التوتر في هذه العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أنه لم يتطرق لتفاصيل السياسة الأمنية والتي اتبعتها إيران من أجل فرض نفوذها على منطقة الشرق الأوسط من خلال بوابة لبنان.

- دراسة ياسر عبد الحسين عام 2015: السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، وتوصل الباحث الى النتائج التالية:

ترسيخ الحلف الإيراني في المنطقة مع سورية والعراق ولبنان، وخصوصاً مع المتغيرات التي تشهدها المنطقة. اعتماد السياسة الخارجية الإيرانية على تقديم حلول دبلوماسية للأزمات الإقليمية. استمرار إيران في دعمها للقضية الفلسطينية.

بالنسبة للعلاقات مع الدول الكبرى من المرجح أن يسعى الرئيس حسن روحاني الى إعادة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بشكل عام، والمملكة المتحدة بشكل خاص عن طريق فتح قنوات دبلوماسية لتحقيق ذلك.

بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني وخصوصاً بعد اتفاق جنيف فإنّ الأمور تتجه نحو الانفتاح، ولا سيما استمرار الحوارات المباشرة بين وزير الخارجية الإيراني ونظيره الأمريكي والبريطاني وكذلك طبيعة المتغيرات الإقليمية بعد رسم خارطة اتفاق جنيف 2 والعلاقات بين القوى الكبرى.

لكن وبما أنّ الباحث ذو ميول إيرانية شيعية فلم يتحدث عن دور إيران السلبي بمنطقة الشرق الأوسط من خلال سياستها الأمنية المتبعة والتي هي جزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية.

- دراسة عرفات علي جرجون عام 2016: العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع.. الانفراج.. التوتر، وقد توصل الباحث الى النتائج التالية في دراسته هذه:

عندما اندلعت الثورة الإسلامية في إيران ونجحت في القضاء على النظام البهلوي سادت المنطقة العربية من مشرقها الى مغربها حالة من الابتهاج استبشاراً بطابع نصرها المجيد، وتفاؤلاً بمقدم عهد جديد ينهي معه الدور التأمري الذي كان يلعبه النظام البهلوي بالتعاون مع القوى الامبريالية والصهيونية ضد الأمة العربية والإسلامية.

رغم التقارب الذي حدث بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب أزمة الخليج الثانية، الا أنّه ما زالت هناك شكوك خليجية تجاه النوايا التوسعية الايرانية، ومخاوف من استمرار إيران كمصدر لتهديد الأمن الخليجي، وقد زاد هذا الخوف نتيجة ما أفرزته الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، من تنامي النفوذ الإيراني في هذا البلد، وفي دول مجلس التعاون الخليجي بحكم الطوائف الشيعية الموجودة في هذه الدول، فرغم حملها للجنسية الخليجية الا أنّها تقدس الولاء لإيران.

إنّ السعي الإيراني المتزايد لبناء قوة عسكرية غير تقليدية من خلال بناء نظام متكامل للطاقة النووية وإنتاج عدة مئات من الأطنان من عوامل الحرب الكيميائية كل عام، كل ذلك يثير مخاوف دول مجلس التعاون، كما أنّ لامتلاك إيران لهذه القدرات النووية انعكاسات استراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة، وعلى منطقة الخليج العربي والدول المجاورة بصفة خاصة.

رغم أنّ هذه الدراسة بيّنت ووضحت العلاقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي من كل جوانبها والانعكاسات السلبية والايجابية لتلك العلاقات على دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنّها لم تولي أهمية لمنطقة الشرق الأوسط والأمن القومي للدول العربية مجتمعة، بالإضافة الى اهمالها لحدود السياسة الأمنية الإيرانية خاصة تجاه حلفائها الأساسيين (حزب الله اللبناني).

### • البناء الهيكلي للدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول فصل نظري وأربعة فصول تطبيقية:

الفصل الأول بعنوان: ماهية السياسة الأمنية في ظل تحول مضامين الأمن مقسم الى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم الأمن في ظل المقاربات النظرية المختلفة، وتطرق المبحث الثاني الى تحديد مستويات الأمن والتي تراوحت ما بين المستوى الوطني والقومي مروراً بالمستوى الجماعي والإقليمي وصولاً الى مستوى الأمن الإنساني، فيما تعرض المبحث الثالث في هذا الفصل الى مفهوم السياسة الأمنية والمتأثر طبعاً بالتحويلات والتي مست مفهوم الأمن، حيث تراوحت ما بين سياسة أمنية دفاعية وأخرى هجومية وسياسة ممانجة بين الاثنتين السابقتين.

الفصل الثاني بعنوان: السياسة الأمنية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، مقسم هو بدوره الى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان: محددات السياسة الأمنية الإيرانية، والذي عالج في ثلاث مطالب المحددات الجغرافية والتاريخية، المحددات الاقتصادية والمحددات العسكرية، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان: جيواستراتيجية منطقة الشرق الأوسط، وتعرض هو بدوره الى ثلاث مطالب عالجت التعريف بمنطقة الشرق الأوسط، ثم الشرق الأوسط في ظل التنافس الدولي وبعدها التطرق الى المصالح الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، أما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان: ملامح السياسة الأمنية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تناول مطلبين، جاء الأول فيها من أجل معالجة العقيدة الدفاعية في سياسة ايران الأمنية نحو منطقة الشرق الأوسط، أما الثاني فعالج مبدأ السياسة الهجومية في سياسة ايران الشرق أوسطية.

الفصل الثالث بعنوان: مسار العلاقات الإيرانية اللبنانية 2000-2017، ومقسم الى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان: أدوات السياسة الأمنية الإيرانية اتجاه لبنان، وتعرض الى أربع مطالب، تناول الأول أهمية لبنان (الموقع، المساحة والسكان)، فيما تناول الثاني الأدوات المتعلقة بالقوة الناعمة في سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان، وتناول المطلب الثالث الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة في سياسة إيران الأمنية نحو لبنان، بينما تعلق الرابع بالقوة الذكية في سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان، بينما جاء المبحث الثاني بعنوان: العلاقات الإيرانية اللبنانية (2000-2017) وتناول هذا المبحث ثلاث مطالب تعلق الأول بتاريخ العلاقات الإيرانية اللبنانية، بينما جاء الثاني لدراسة حزب الله اللبناني في السياسة الأمنية الإيرانية، ودرس المطلب الثالث لبنان في المعادلة الإيرانية السورية.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان: انعكاسات سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان على استقرار الشرق الأوسط، وتطرق الى مبحثين، المبحث الأول: الانعكاسات على المستويات (السياسية، العسكرية والأمنية والاقتصادية)، وقسم الى ثلاث مطالب، الأول درس الانعكاسات على المستوى السياسي، بينما درس المطلب الثاني الانعكاسات على المستوى العسكري والأمني، أما الثالث تكلم عن الانعكاسات على المستوى الاقتصادي، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان: انعكاسات سياسة إيران الأمنية على استقرار الخليج العربي، وقسم الى مطلبين تناول الأول الأزمة السعودية القطرية، أما المطلب الثاني فتناول تورط إيران وحزب الله اللبناني في أزمة البحرين، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان: انعكاس سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان على تحالفاتها الإقليمية، وقسم بدوره الى مطلبين تناول الأول الانعكاسات على التحالف الإيراني/الروسي، بينما تناول الثاني الانعكاسات على التحالف الإيراني/التركي.

الفصل الخامس بعنوان: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية، وانقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان: القوى الإقليمية وسياسة إيران الأمنية، وانقسم الى ثلاث مطالب تكلم الأول عن الموقف التركي من سياسة إيران الأمنية، بينما تطرق المطلب الثاني لموقف الكيان الصهيوني من تلك السياسة الأمنية، وتعرض المطلب الثالث للموقف السعودي من سياسة إيران الأمنية، بينما جاء المبحث الثاني تحت عنوان: القوى الدولية وسياسة إيران الأمنية النووية (التوجه النووي الإيراني)، وتعرض بدوره الى ثلاث مطالب الأول تناول الموقف الأمريكي من التوجه النووي في سياسة إيران الأمنية، بينما تطرق المطلب الثاني للموقف الأوروبي من التوجه النووي في سياسة إيران الأمنية، وجاء المطلب الثالث للحديث عن الموقف

الروسي من سياسة إيران الأمنية النووية، فيما تناول المطلب الرابع والأخير الموقف الصيني من سياسة إيران النووية.

### صعوبات الدراسة

أهم العوائق والتي واجهتنا في الدراسة هي عدم وجود دراسات حول مصطلح السياسة الأمنية سوى بعض الدراسات والتي لم تركز على الاطار المفاهيمي للسياسة الأمنية وتعرضت فقط لما يجب أن تهيئه الدول لتحقيق هذه السياسة الأمنية من قدرات عسكرية وسياسية وثقافية وبشرية... الخ، أما العائق الثاني الذي واجهنا هو أنّ هذه الدراسة هي دراسة استشرافية تعنى بالتنبؤ بالمستقبل، من خلال الاعتماد على تقنيات السيناريوهات، والتي تعتمد على مجموعة من الآليات لقياس هذا المستقبل، وفي جانب آخر كون الدراسة جاءت لدراسة منطقة ساخنة، الأحداث فيها لازالت وتبقى في تجدد مستمر وتطور وتغير، حيث كان من الصعب جدا التحكم في الظاهرة محلّ الدراسة، نظرا لكثرة الفواعل والأطراف المتداخلة في الإقليم وتضارب المصالح بمنطقة الشرق الأوسط.



# الفصل الأول

ماهية السياسة الأمنية في ظل تحول مضامين  
الأمن

أخذ ويأخذ موضوع الأمن حيزا ومجالا واسعا من اهتمامات الباحثين والمختصين والمفكرين خاصة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، وتكمن هذه الأهمية من خلال أنّ موضوع الأمن يعتبر مركزا للدراسات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية، لذلك زخرت مختلف المواضيع التي تختص بالدراسات السياسية وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة على مقترب الأمن في تفسير الظاهرة الدولية في تلك المرحلة نظرا لاعتبار الأمن هو المرتكز الأساسي والذي تدور حوله مختلف المواضيع الأخرى.

ولقد شهد موضوع الأمن اختلافات كثيرة فيما يخص مفهومه (الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية)، منذ الوهلات الأولى لبداية التنظير في مجال العلاقات الدولية ليمتد الصراع النظري حول مفهوم الأمن (أبعاده مرتكزاته وأهدافه) حتى فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك نظرا لمركزية موضوع الأمن في تلك المرحلة حيث تمحورت معظم الدراسات السياسية حول مواضيع ذات صلة بموضوع الأمن على غرار مواضيع مثل: التنمية الاقتصادية، الوحدة السياسية، التكاملات الدولية.

فمفهوم الأمن يكتسي أهمية قصوى لدى الباحثين الاستراتيجيين نظرا للمحاولات التي يسعى من خلالها أصحابها لتحديد مفهوم شامل للأمن يكون مرجعا أساسيا يتم الرجوع إليه إن اقتضت الضرورة، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المحاولات التي قام بها الباحثون في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الأمنية من أجل تحديد مفهوم معين للأمن يكون شاملا ومستوفيا لجميع الشروط، وذلك من خلال استعراض المحاولات التي قام بها أصحاب النظرة التقليدية (الواقعية) للأمن ومدى تطابقها مع الواقع الدولي لفترة الحرب الباردة ومقابلها ثم مدى تطابقها والواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، ثم نتطرق بعد ذلك إلى المحاولات النقدية ومحاولة إعطاء تعريف جامع مانع للأمن يكون الأقرب لتفسير مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لننتقل بعد ذلك إلى مستويات الأمن حيث ركزنا على أربع مستويات (الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي والأمن الإنساني)، ومن خلال وضع تعريف إجرائي للأمن يشمل كافة النواحي والمستويات وبعدها نحاول استعراض مفهوم للسياسة الأمنية والذي عرف هو بدوره تغييرات خاصة في ظل تحول مضامين الأمن عبر فتراته الزمانية، لنعرض في الأخير بعض المصطلحات المقاربة لمفهوم السياسة الأمنية وتحديد نقاط التقاطع معها.

## المبحث الأول: مفهوم الأمن في ظل المقاربات النظرية المختلفة

تعددت بل واختلفت الكثير من المدارس النظرية وقدمت مقاربات متباينة حول مضمون الأمن ومفاهيمه، حيث انقسمت حتى الاتجاهات النظرية من البيت الواحد حول تقديم مفهوم لهذا المصطلح والذي عرف تحولات عبر فتراته التاريخية، حيث يتركز الحديث هنا عن فترة الحرب الباردة وما قبلها وفترة ما بعد الحرب الباردة، فالمفاهيم التي أعقبت نهاية الحرب الباردة للأمن حاولت أحداث ثورة عن نظيرتها التقليدية، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم مصطلح الأمن عند الاتجاهين (التقليدي والما بعد حدائي).

## المطلب الأول: تعريف الأمن

أ: لغة: جاء مصطلح الأمن ليعبر عن حالة ضد الخوف والفرع "وحسب المعجم الوجيز فهو يفيد الطمأنينة والأمان وزوال الخوف ومنه الايمان والأمانة"<sup>1</sup>، لذلك نقول أمن، أمان، أمانة، فالأولى ضد الخوف والثانية حالة مستقرة تلي حالة الشعور بالخوف، والثالثة ضد الخيانة ونقض العهود، كما أنّ هناك من يقول أمانة بمعنى صدّقه، والأمين يقصد به القوي وهو اسم من أسماء الله عزّ وجل، أما الايمان فهو ضد الكفر أي بمعنى التصديق بما أنزله الله عزّ وجل وهو ضد التكذيب "ومن مفهوم الأمن نستخلص أنّ بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف، وأنّ الأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة وصدق"<sup>2</sup>.

ب: اصطلاحاً: يعتقد ابن منظور أنّ المقصود بالأمن أنّه حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية والوقائية والعقابية التي تدين بها الأمة والتي لا تتناقض أو تتعارض مع المصالح والمقاصد المعبرة<sup>3</sup>.

كما أنّ الأمن في جانبه الاصطلاحي يقصد به شعور واحساس الانسان والفرد بالطمأنينة النفسية والعضوية وتحقيق اشباع لجميع رغباته وعلى رأسها تحقيق الأمن بشقيه المادي (سكن، مرتب -مال-، غذاء...الخ)، ومعنوي (احساسه وتيقنه بعدم تعرضه لما يخيفه ويهدد حياته).

"ويرى آخرون أنّ مفهوم الأمن ومضمونه يتفاوت من مجتمع لآخر، بل يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى، ومرد هذا التفاوت والاختلاف الى الأيديولوجية السائدة في المجتمع، والى الاعتبارات الاقتصادية

<sup>1</sup> - محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2011، ص13.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - ابن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، [د.ت.ن]، ص140.

والاجتماعية التي يقوم على تحقيقها<sup>1</sup>، كما أنّ استخدام هذا المصطلح يرجع الى نهاية الحرب العالمية الثانية أين ظهرت أدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن للأفراد والشعوب وبالتالي تجنب الحروب بمختلف أنواعها، حيث كان من نتائج تلك البحوث ظهور نظريات الردع والتوازن، وبعدها نشوء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م، ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام مصطلح الأمن.

### المطلب الثاني: الأمن في شقه التقليدي

عند الحديث عن مفهوم الأمن عند التقليديين، يكون التركيز هنا على المدرسة الواقعية خاصة الكلاسيكية منها نظرا لسيطرة هذا الاتجاه على مجال الدراسات الأمنية خاصة في فترة الحرب الباردة، حيث جعلت هاته الأخيرة الدراسات في ميدان الأمن حبيسة المنظور الواقعي، وارتبط مفهوم الأمن عند هذا الاتجاه بالقوة العسكرية المادية، والتي من شأنها الحفاظ على مصالح الدول القومية والحفاظ على سيادتها ووحدتها الترابية، بل حتى استقرارها السياسي والذي تهدده حسبهم الوحدات السياسية الأخرى، "فالأم تصبح عدوانية أو توسعية، حينما تقدّر أنّ مصالحها عرضة للتهديد، أو حينما يتزايد انعدام الأمن"<sup>2</sup>، ويرى الباحث والمفكر وولفرز أرنولد WOLFRES ARNOLD أنّ مفهوم الأمن يرتكز على "غياب الخوف من أن يتم المساس بأي قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"<sup>3</sup>، فحسب الواقعيين فالدولة هي الفاعل الوحيد على مستوى النسق الدولي، ومن أجل حماية مصلحتها لابد عليها من تعزيز قدراتها العسكرية، اذ ترتكز المقاربة الواقعية الكلاسيكية على نظرة استراتيجية ضيقة للأمن وهي صد أي هجوم معاد وحماية الحدود من التدخلات الخارجية والمحافظة على السيادة الوطنية والاستقلال، بل ويعتقد مفكروا هذا الاتجاه أمثال كل من مكيافيلي وهوبز أنّ الدول تسعى الى تحقيق أمنها ولو على حساب أمن الآخرين، بل ويذهب آخرون الى أنّه حتى وان حدث تعاون بين وحدات سياسية مختلفة في مجال من المجالات فكل واحدة منها في قرارة نفسها لا تسعى الى تحقيق مكاسب من هذا التعاون فقط، بل تسعى كذلك الى أن تمنع الآخرين من تحقيق مكاسب ولو نسبية، ولهذا يرى ويعتقد الواقعيون أنّ الصراع هو سمة النظام الدولي، فالدول تسعى الى تحقيق أمنها ولو كان

<sup>1</sup> - محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص14.

<sup>2</sup> - جيرارد ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية النظرية البديلتية، الجزء الثاني، تر: قاسم (المقداد)، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، ص169.

<sup>3</sup> - John (Bayles) and Steve (Smith) ، The Globalization of world politics, 3<sup>rd</sup> ed, oxford, university press, USA, 2005, p300.

ذلك على حساب أمن الآخرين فحسبهم مقتضيات حماية السيادة والمصلحة تحتم على الوحدات السياسية السعي لتحقيق أمنها ولو على حساب أمن جيرانها<sup>1</sup>.

كما أكدّ المفكر كنيث والتز KNETH WALTZ فكرة وجود مسبق للانعدام الطبيعي للأمن، وهو ما يتسبب حسيبه برغبة كل وحدة سياسية من أن تسعى للبحث عن مصلحتها وهويتها، والطريقة نحو ذلك تكون بامتلاكها لعناصر القوة، لأنها الطريقة الوحيدة لردع باقي الوحدات السياسية عن محاولة منعها من تحقيق ذلك<sup>2</sup>.

نرى من خلال ما يعتقده كنيث والتز وزملاؤه في التيار الواقعي أنّ مفهوم الأمن عندهم هو مفهوم مبني على توافر القدرات العسكرية الكفيلة بحماية مصالح الدولة، وبمعنى أكثر دقة هو علائقية العسكرية بالوحدة السياسية لتشكيل مفهوم الأمن حسبهم.

فحسب الواقعيين (سواء الكلاسيكيين أو الجدد) فالنظام الدولي سمته أو طبيعته التي تمتاز بالفوضى، تجعل الأمن ما هو الا نتيجة سعي كل دولة وبحثها الدائم عن القوة، وذلك من أجل ضمان بقائها، وكذلك لمواجهة أي تهديدات ومخاطر تشكله دولا أخرى منفردة أو بشكل جماعي، من خلال كل هذا يتضح بأنّ الواقعية بشقيها اعتمدت أنطولوجيا مبنية بشكل أساسي على الدولة كفاعل وحيد على مستوى النسق الدولي تقوم عليه كل الدراسات الأمنية من خلال (دورها، مركزها وسيادتها)، فالبعض يعتقد بأنّ الواقعيين الجدد يتبنون نظرة موسعة حول فواعل أخرى من غير الدولة في دراستهم المختلفة وخاصة في شقها الأمني، الا أنّهم لا ينفون مركزية الدولة في هاته الدراسات، ولذلك يمكن القول بأنّ الواقعيين كان همهم الوحيد في قضايا الأمن هو الأمن القومي، ويرفضون أي محاولات لتطوير هذا المفهوم بل ويحذرون من أنّ توسيع أي مقارنة حول مفهوم الأمن خارج عن مركزية الدولة وأمنها القومي، يشكل خطرا على تجانسه ويعتقدون أنّ أفضل طريقة تتبعها الدول لتحقيق أمن نسبي قد تكمن في سعيها لامتلاك القوة العسكرية، ليبقى التهديد بينها في حدوده الدنيا، وهو ما أطلق عليه ستيفان والت STEVENE WALTE بميزان التهديد balance of threat<sup>3</sup>.

وفي جانب آخر يرفض ستيفان المبادرات والتي تسعى الى توسيع مفهوم الأمن ليتخطى حدود الأمن القومي الى أبعاد أخرى، حيث يصف دعاة التوسيع بأنهم يسعون الى "تشكيل خطر على الدراسات الأمنية، حيث ستصبح مسائل يتحدثون عنها مثل: التلوث، المرض، استغلال الأطفال، والأزمات الاقتصادية، تشكل خطرا

1- جون بيلس، ستيف سميت، *عولمة السياسة العالمية*، ترونشر: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص415.

2- جيرارد ديسوا، مرجع سابق ص219.

3- المرجع نفسه، ص142.

على الأمن في حد ذاته، فمحاولة التوسع هذه سوف تؤثر حسبه على حقل الدراسات الأمنية وتصعب من إيجاد حلول لمثل هاته المشاكل المهمة<sup>1</sup>.

وبالرغم من أنه حتى داخل البيت الواقعي سواء تقليدي أو جديد من يعتقد بوجود بعض الأخطار والتهديدات غير العسكرية والتي قد تهدد أمن سواء الأفراد أو الدول، إلا أنهم يرون بضرورة وعدم جدوى اقحامها في حقل الدراسات الأمنية وحثهم في ذلك هو تعقيد عمل وبحث المختصين في الشؤون الأمنية.

### المطلب الثالث: مفهوم الأمن عند النقاد.

ظهرت المقاربات النقدية أو ما يصطلح عليها بالنظريات الما بعد وضعية في فترة ما بعد الحرب الباردة كردة فعل على فشل المقاربات الوضعية (التقليدية) في اثبات ما يعرف بالثالوث الوظيفي (وصف، تفسير وتنبؤ)، خاصة في مجال الأمن، حيث أقرّ النقاد بأن مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة عرف تحولات ولم يعد يقتصر على أمن الدولة أو ما يعرف بالأمن القومي لدى الواقعيين، حيث "انغمست مدرسة الدراسات النقدية للأمن CRITICAL SECURITY STUDIES، سيمون دالي SIMON DALBY، وكنيث كراوس KNEITH، ومايكل ويليامز M.C.WILLIAMS... فسل بتشكيك في الرابط الذي يربط تقليدياً الأمن بالدولة وسيادتها لا سيما في زمن العولمة، التي قد تؤدي الى عدم توافق أمن الشعوب مع أمن الدول أو مع هويتها"<sup>2</sup>.

ولذلك يعتقد النقاد أنّ مواضيع الأمن لم تعد تنحصر في زمن العولمة في أمن الدول بقدر ما أصبحت تتمحور حول الفرد والانسان والذي حسبهم كان لزاماً على الدول أن تعمل بشكل تعاوني مع بعضها البعض أو الى جانب فواعل المجتمع المدني (منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية وغيرهما)، من أجل ضمان الأمن والانعقاد للفرد والانسان حيث لم يعد مفهوم SELF HELP بمفهومه التقليدي ممكناً في ظل تزايد التهديدات والتي يتعرض لها الأمن الفردي (الإنساني)، والأمن الجماعي وتتجاوز حدود الدول<sup>3</sup>.

وبالتالي فالنقاد يؤكدون على ثنائية وعلائقية الأمن الفردي بالأمن الجماعي أو العالمي، ويلخصون ملامح الظاهرة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة على النحو التالي<sup>4</sup>:

1- Bary Buzzan, *Rethinking Security after the Cold War*, cooperation and conflict, vol 32 (1), 1997, p10.

2- جرارد ديسوا، مرجع سابق، ص145.

3- المرجع نفسه، ص146.

4- محمد سعد أبو عامود، المفهوم العام للأمن، نقلا عن:

<https://www.policemc.gov.bh/.../03a3cc77-068c-4be4-b3e7-75763>، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/15.

- ✓ الظاهرة الأمنية المتعدية الحدود.
- ✓ اتساع رقعة مصادر التهديد الأمني.
- ✓ بروز نوعية جديدة من التهديدات الأمنية والتي لم تعرف سابقا أو كانت مخفية.
- ✓ تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتناقص أهميتها.

فالاتجاه النقدي قدّم مفاهيم جديدة في حقل الدراسات الأمنية محدثا بذلك ثورة على المفاهيم التقليدية والتي استمرت لفترة طويلة في وصف وتفسير واقع العلاقات الدولية فمثلا مفهوم التدخل الإنساني من أجل حماية الفرد جاء ليدحض مفهوم السيادة الوطنية، ومفهوم العولمة جاء بدلا من الخصوصية الثقافية، والأمن الإنساني والأمن العالمي (الجماعي) في مواجهة الأمن القومي، هذا الأخير والذي "يقوم بالأساس على أنّ مصادر تهديد أمن الدول هي مصادر خارجية ذات صبغة عسكرية، فقد كشفت تحولات البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة عن خطأ هذه المقولة حيث لم تعد مصادر تهديد أمن الدول مصادر خارجية فحسب، إذ أصبحت الدولة مواجهة بمجموعة كبيرة من مصادر التهديد الداخلية...انتشار الإرهاب داخل عدد كبير من المجتمعات...يضاف الى ذلك انتشار الصراعات الداخلية"<sup>1</sup>، حيث يعتقد النقاد أنّ الجماعات الإرهابية أصبحت تفرض تحديات خطيرة في وجه الدول قد تفرض عليها في كثير من الأحيان التخلي عن مبدأ السيادة في اطار ما يسمى بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والذي قد يكون عابر للحدود بالإضافة الى ذلك ما تشكل الصراعات الداخلية (طائفية، عرقية، دينية...الخ)، من تحد في وجه الدول قد يشكل تهديدا على تفككها، أو يشكل انتهاك لحقوق الانسان.

كما أجبرت البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة الباحثين والمفكرين في المجالات الأمنية الى طرح مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع مفهوم الأمن منها مفهوم الأمن البيئي ENVIRONMENTAL SECURITY، والأمن الاقتصادي ECONOMIC SECURITY، والأمن الغذائي<sup>2</sup> FOOD SECURITY، بل وكان التركيز لدى النقاد على مفهوم الأمن الإنساني والذي دعوا من خلاله الى انعتاق وتحرير الفرد والانسان من كل القيود التي تقيد، ولذلك كثيرا ما يطلق عليها النظريات الانعتاقية، نظرا لأنها ترى بأنّ جوهر مفهوم الأمن هو التركيز على أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على أمن الحدود<sup>3</sup>.

1- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (د.د.ن)، السعودية، 2009، ص15.

2- المرجع نفسه، ص ص 15، 16.

3- نفس المرجع، ص16.

فالمفكر النقدي هوركهايمر HORKHAIMER اتهم أصحاب المقاربات الوضعية بأنهم شجعوا على التلاعب بحياة البشر، ولذلك فإن افتراضاتهم جاءت غير آبهة بإمكانية تحرير الانسان<sup>1</sup>، فهوركهايمر يتهم الوضعيين وعلى رأسهم الواقعيين بتركيزهم على أمن الدول من خلال الهيمنة والسيطرة والسعي الى امتلاك القوة العسكرية دون وضع أي اعتبار لحياة الانسان والفرد، وعلى نفس المنهاج يؤكد المفكر كين بوث KEN BOTH على أنه أصبح من الضروري تجاوز الدراسات الاستراتيجية القائمة أساسا على القوة العسكرية، وأنه أصبح لابد من الترحيب بأي مقارنة تدعو الى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أنه نملك التزاما بالانعقاد<sup>2</sup>، ويقصد هنا بوث بالانعقاد هو تحرير الفرد من قيود مثل: الفقر، الاضطهاد، الجهل، الأمية وحتى الحروب، بل وحمائته حتى من نفسه.

ومن كل هذا نستخلص أنّ الاتجاه النقدي في إطار الدراسات الأمنية يركز على معادلة طرفيها، الأمن البشري والأمن العالمي، فضمان أمن الأفراد حسب النقديين سيؤدي بالضرورة الى تحقيق الأمن العالمي، فعملية البحث عن وسائل واستراتيجيات من أجل ضمان الأول (الأمن الإنساني)، سيكون حتما سببا في تحقيق الثاني (الأمن العالمي).

وبالتالي نستنتج من خلال تطرقنا الى مفهوم الأمن في المقاربات الكلاسيكية من جهة والمقاربات الحديثة (النقدية) من جهة ثانية أنّ الأولى تقدم تعريفا ومفهوما صلبا حول الأمن قائم بالأساس على التهديدات العسكرية التقليدية المادية المباشرة، بينما الثانية تقدّم مفهوما لينا يقوم على التهديدات غير العسكرية وغير المادية على غرار التهديدات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والثقافية وغيرها

<sup>1</sup> - ستيف سميث، جون بايلس، مرجع سابق، ص375.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.



## المبحث الثاني: مستويات الأمن.

إنّ الفترة أو المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وجملة التغييرات التي طرأت على بنية النظام الدولي، خاصة بانهيار القوة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي (روسيا)، وتخلخل ميزان القوى لصالح المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحول العالم نحو الأحادية القطبية، كل هاته الأحداث أثرت على الكتابات والدراسات الأكاديمية، حيث صدرت عدة بحوث وأعمال تتناول مقاربات نظرية كمحاولة لوصف وتفسير وحتى التنبؤ للواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفياتي، وقد أخذ المجال الأمني الحيز الكبير من هاته الدراسات نظرا لأنّ موضوع الأمن كان الشغل الشاغل لمعظم الباحثين والدارسين في المجال الأمني لفترة ما بين الحربين وكذلك فترة الحرب الباردة، لذلك ركزت الدراسات في ما بعد ذلك على الأمن خاصة في ظل نظام القطب الواحد، وربما ما زاد الاهتمام بموضوع الأمن هي الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001م، أين طرحت عدة تساؤلات حول التهديدات والمخاطر الجديدة والتي قد تتسبب فيها جهات غير دولتيه (جماعات إرهابية، جرائم منظمة... الخ)، كما أنّ تلك التهديدات والمخاطر أصبحت لا تستهدف دولة معينة بقدر ما قد تستهدف مجموعة دول، أو قد تستهدف الفرد والانسان وتهدد حياته، ولذلك حاول الباحثين والمفكرين تقديم مستويات للأمن يمكن حصرها في (المستوى الوطني، الإقليمي، والإنساني).

## المطلب الأول: المستوى الوطني (القومي) للأمن.

إنّ الحديث عن أمن وطني واجب تحقيقه، هو الكلام عن قدرة الوحدة السياسية على حماية حدودها الجغرافية من أي عدوان خارجي بصفتها جزء من المجتمع الدولي تتأثر بما يحدث فيه كما أنّها تؤثر فيه أحيانا وربما هذا يستلزم حسب الواقعيين تعزيز الدولة لقدراتها العسكرية تحسبا لأي طارئ قد يحدث مساسا بسيادتها، إلا أنّ الأمن الوطني لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتعداه الى قدرة الدولة على الحفاظ على بنيتها الداخلية من أي خطر قد يكون مصدره من الداخل وليس شرطا من الخارج، بمعنى آخر قدرة الوحدة السياسية على التغلغل داخل مجال حدودها ومعرفة كل ما يدور داخله، وهذا يستوجب عليها بناء منظومة أمنية على المستوى الداخلي تكون لها القدرة على اكتشاف مواطن الخطر والقضاء عليها، ولكن ليس معنى هذا أن يكون النظام السياسي دكتاتوريا يمنع الحريات والحقوق سواء المدنية أو السياسية ويكون عبئا على مواطنيه وينتهك كل معايير حقوق الانسان ضد شعبه، بل المقصود هنا هو تمتع النظام بقدرات داخلية تحفظ استقرار الوطن وفي الوقت نفسه توفر الحماية

لكل المواطنين بمختلف شرائحهم وتوجهاتهم ومعتقداتهم "فسياسة الأمن الوطني عبارة عن اطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين"<sup>1</sup>.

كما يمكن تقديم بعض تعاريف المفكرين والمختصين في شؤون الأمن القومي ونذكر على سبيل المثال لا الحصر تعريف والتر ليبمان WALTER LIPPMAN والذي يرى بأنّ "الأمة تبقى في وضع آمن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة على صون تلك القيم إذا تعرضت للتحدي"<sup>2</sup>، بينما يرى فريدريك هارتمان FREDIRICH HARTMAN بأنّ "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة"<sup>3</sup>، من خلال هذا التعريف فإنّ هارتمان يركز على ثنائية المصالح القومية والمصالح الحيوية لتكوين أمن الوطن والدولة، بينما يرى روبرت مكنامارا ROBERT MAKNAMARA أنّ الأمن الوطني مرهون بعملية التنمية وأنّه لا يمكن الحديث عن أمن وطني بدون تحريك عجلة التنمية بمختلف مجالاتها حيث يقول "الأمن هو عبارة عن التنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وأنّ الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظلّ آمنة"<sup>4</sup>، ومن خلال هذا التعريف يتضح أنّ مكنامارا يقصد التنمية الشاملة (عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... الخ)، ولم يهمل مكنامارا تنمية العلاقات الخارجية للدولة مع الوحدات السياسية الأخرى لأنها جزء من ضمان الأمن الداخلي.

ولو أخذنا بعض التعاريف العربية لوجدناها تصب في نفس القالب والذي تصب فيه المقاربات الغربية للأمن الوطني والقومي، ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر تعريف الأمير حسن بن طلال ولي عهد الأردن (سابقاً)، والذي يعتقد أنّ للأمن الوطني مفهومين، أحدهما ضيق يقتصر على حماية التراب الوطني وكيان الدولة ومواردها من الأخطار الخارجية، أما الثاني فهو الأوسع والأشمل يمتد من الجهة الداخلية وحماية هوية المجتمع وقيمه ويؤمّن المواطن ضد الخوف والفقر، ويضمن له حد أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية"<sup>5</sup>.

من خلال تعريف الأمير حسن بن طلال نلمح شمولية هذا التعريف ومحاولة جمع كل جوانب تحقيق الأمن في شقه الوطني، بينما يرى الدكتور إبراهيم محمود نجيب في كتابه [أصول دراسات الأمن القومي...أصول إدارة الدولة] أنّ أهمية دراسات الأمن الوطني تكمن في قدرتها على تحديد عناصر الضعف الاستراتيجي في الإقليم

<sup>1</sup> أبو كشك غازي، "سياسة الأمن القومي"، نقلا عن:

<http://www.aljazeeraatalk.net/forum/archive/index.php/t-148198.html>، أطلع عليه بتاريخ : 2014/03/15.

<sup>2</sup> جون بايلس، ستيف سميت، مرجع سابق، ص414.

<sup>3</sup> ريناس بنافي، "مفهوم الأمن القومي"، نقلا عن: <http://wa3efoundation.net/article>، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/16.

<sup>4</sup> James Wylle, « force and security », in Trevor C.Salmon and Others, issues in international relation, London and newyork, routledge, 2<sup>nd</sup> edition, 2008, p74.

<sup>5</sup> ريناس بنافي، مرجع سابق.

الوطني، بل العمل على تخطيطها عبر اتخاذ إجراءات وقائية تضمن أن لا يكون ذلك مصدرا لإشكاليات داخلية أو خارجية قد تكون مدمرة"<sup>1</sup>.

نلاحظ من خلال هذا التعريف للدكتور إبراهيم أنه يتفق مع مكنامارا من خلال أنه يعتبر أنّ الإجراءات والتي تتخذها الدولة تركز بالأساس على عنصر التنمية من أجل حماية مصالحها سواء الداخلية أو الخارجية.

ويرى الباحث أحمد فؤاد رسلان أن المقصود بالأمن القومي الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية، ويضيف أيضا أن للأمن القومي معان كثيرة تشمل حسب رأيه<sup>2</sup>:

- الهدف الذي تسعى اليه السياسة الخارجية.
- القدرة أو القوة.
- إطار الحركة السياسية.
- المحافظة على كيان الدولة وحمايتها من تسلط أية قوة خارجية.
- الإجراءات العسكرية التي تتخذها الدولة لحماية كيانها.
- قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي.
- المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي للدولة والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي في النطاق الدولي.

تقودنا عملية تتبعنا لمحتوى مختلف هاته التعاريف والمفاهيم المقدمة لمصطلح الأمن القومي سواء العربية أو الغربية، أنه نستطيع أن نصنفها ضمن مجموعة من المحاور<sup>3</sup>:

أ- **محور التهديدات العسكرية:** حيث يضم هذا المحور كل المفاهيم والتي تعالج الامن القومي من زاوية أنه مرتبط بالتهديدات العسكرية التي تستهدف الدولة وعليه وجب على الوحدات السياسية أن تهتم بزيادة قدراتها العسكرية وتطويرها، إذا حسب هذا المحور فان الأمن القومي تضمنه المؤسسات العسكرية بمختلف مجالاتها.

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، ليبيا (بنغازي)، جامعة قارونس، 1991، ص ص 35-36.

<sup>3</sup> - علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي العربي مفاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 36.

ب-محور التنمية: ويشمل هذا المحور كل المفاهيم والتي تنتظر للأمن القومي على أنه متعلق بالتنمية بمختلف أنواعها (اقتصادية، سياسية، اجتماعية... الخ)، وعليه فإن الفقر والتخلف هما من أكبر ما يهدد الأمن القومي للدولة القومية.

ج-محور المصلحة: حيث يضم هذا المحور المفاهيم التي تعالج الأمن القومي على أساس أنه متعلق بالمصلحة القومية والحيوية للدولة.

د-محور غياب التهديدات والمخاطر: هذا المحور له علاقة بكل المفاهيم التي تشترك في أن الأمن القومي هو انعكاس فيما تقوم به الدول من سياسات وجهود من أجل درء أي مخاطر أو تهديدات تهدد كيانه وحدودها. إذا تراوحت التعاريف العربية كذلك مع ضرورة مراعاة مختلف الأبعاد في تقديم مفهوم للأمن القومي بين الأبعاد العسكرية، التنموية، والاجتماعية ومراعاة لضرورة أمن الانسان كركيزة نحو تحقيق أمن المجتمعات.

إذا يمكن القول وبشكل عام أنّ الأمن الوطني هو مفهوم شامل يتشكل من الاحتياجات الضرورية للمواطن والتي تحقق أمانه على المستوى الداخلي، كما يتضمن كذلك الحماية الذاتية واستقلال كيان الدولة، فمفهوم الأمن الوطني يشمل ثنائية تحقيق تنمية شاملة داخليا وتحقيق قوة عسكرية لحماية الكيان على المستوى الخارجي.

من خلال كل هذه التعاريف يمكن استخلاص أربع (04) ركائز أساسية يقوم عليها مفهوم الأمن الوطني:

- إدراك القادة السياسيين الى جانب المواطنين لكل المخاطر والتي تهدد الوطن سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.
- وجود استراتيجية تنمية شاملة مرسومة من طرف النظام السياسي تكون سببا في تحقيق حاجات المواطن وتزيد من تماسك الدولة<sup>1</sup>.
- الاهتمام بتطوير القدرات العسكرية تحسبا لأي تهديد أو طارئ يهدد حدود الدولة.
- الاستعداد الكامل لكل التهديدات الداخلية أو الخارجية<sup>2</sup>.

كما يمكن استخلاص مجموعة من الأبعاد للأمن الوطني، وهي مجموعة من العناصر والتي يتألف منها المجال الداخلي والخارجي له، وهي متعددة ويمكن حصرها فيما يلي:

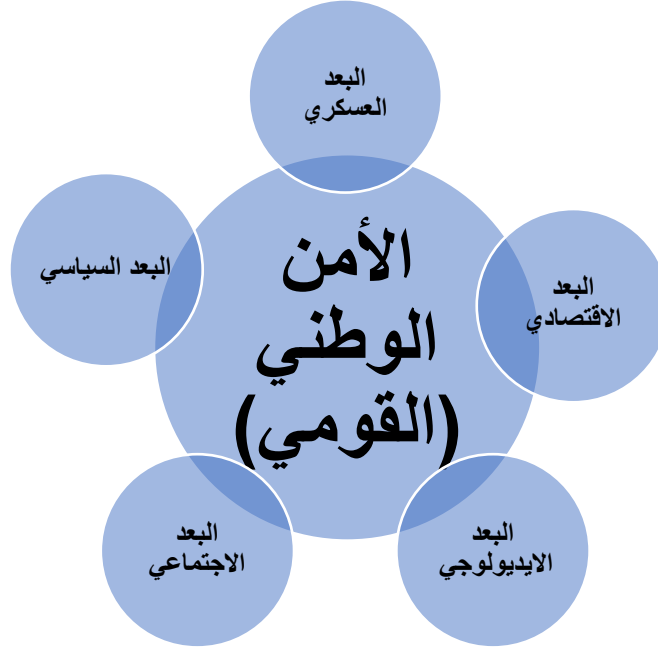
<sup>1</sup> - زكريا حسين، "مفهوم الأمن الوطني" نقلا عن:

<https://www.net/arabic/mafaheem/index/htm/islamonline>، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/16.

<sup>2</sup> - Barry Buzan, « **people state and fear** », an agenda for international security studies in post-cold war era, 2ed boulder Renner publisher, 1991, p18.

- 1- **البعد العسكري:** ويتعلق بالقدرات العسكرية المادية للدولة وتجهيزها من أجل حمايتها داخليا وخارجيا وتحقيق هيبتها.
- 2- **البعد الاقتصادي:** وهو مهم لأنه يحدد مكانة الدولة على مستوى القوى الاقتصادية العالمية وله أهمية كبرى خاصة أثناء الأزمات لما يحققه من أمن شامل.
- 3- **البعد السياسي:** يرتبط بمدى تحقيق الديمقراطية وتحقيق المساواة بين المواطنين وتوسيع حجم المشاركة السياسية وتحقيق الحرية المؤدية الى تحقيق الأمن<sup>1</sup>.
- 4- **البعد الأيديولوجي:** فأيديولوجية الدولة مهمة نظرا لدورها في الحفاظ على التناسق العام داخليا وتوحيد التوجه على المستوى الخارجي.
- 5- **البعد الاجتماعي:** وهو يقوم على أساس التماسك الاجتماعي وضرورة عمل الدولة على جعل الولاء للوطن أكبر وأوسع من الولاء للقبيلة أو العشيرة أو حتى الأشخاص وتقديسهم، العرف والدين.

1- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص10.



شكل 1: مخطط يوضح العلاقة بين الأمن القومي (الوطني) وضرورة تحقيق أبعاده المختلفة

اعداد الباحث

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي والجماعي للأمن.

بعد أن تركّزت معظم الدراسات الأمنية لعقد كبير من الزمن حول الدولة مستوى وحيد للتحليل، وتفسيرها لكل المشاكل الأمنية استناداً لهاته الأخيرة باعتبارها الفاعل الوحيد على مستوى النظام الدولي، وهنا يكون الحديث عن افتراضات المقاربات التقليدية والتي هيمنت على المجال الأمني لفترة ما بين الحربين، إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة وجملة التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي أجبر الكثير من المختصين في الشؤون الأمنية الى استحداث مستويات جديدة لتحليل القضايا الأمنية، حيث أضافت أعمال كل من باري بوزان BARY BUZZAN وأولي ويفر OLI WIVER مستوى التحليل الإقليمي.

فنهاية الحرب الباردة تأكد للكثير والعديد من الدول أنّ سعيها منفردة لتحقيق أمنها سواء في شقه الداخلي أو الخارجي أمر يصعب تحقيقه في ظل التهديدات الخطيرة والجديدة والتي قد تتعدى أحياناً قدرات الوحدة السياسية

لوحدها، لذلك سعت الدول من أجل الحفاظ على أمنها الى التكامل والتكافل مع الدول الأخرى والتي قد تجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، حيث وبموجب هذا التكافل يكون بينها تحالفات قد تشمل ميدانا واحدا أو مجموعة من الميادين والمجالات (اقتصادية، اجتماعية، عسكرية... الخ)، وذلك من أجل ضمان أو بناء وتحقيق ما يعرف بالأمن الإقليمي للمجموعة المتكئة فيما بينها.

حيث يعرف الأمن الإقليمي بأنه "سياسة مجموعة من الدول والتي تنتمي الى إقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم من أجل منع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، وكل ذلك يكون مبني على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية"<sup>1</sup>، كما اعتبره البعض الآخر على أنه "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهاتها"<sup>2</sup>.

كما يعرف كذلك بأنه اتخاذ مجموعة من الخطوات والتي تمتاز أو تتصف بالتدرج ويكون هدفها تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من وحدة سياسية، وذلك من أجل تقريب وجهات النظر حول مصادر التهديد ووضع الخطط المشتركة لمواجهتها.

إذا يمكن الاستخلاص بأن الأمن الإقليمي يعمل على تأسيس كتل يشمل ويضم مجموعة من الدول تكوّن تحالف فيما بينها من أجل دفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن والاستقرار وذلك يكون عبر صياغة تدابير محددة بينها ضمن نطاق إقليمي واحد.

الآن البعض يعتقد بأن تحقيق الأمن الإقليمي ليس بالأمر الهين والسهل خاصة في ظل تخوف بعض الدول والوحدات السياسية من زوبان سيادتها في خضم هذا التكتل لصالح دول أقوى منها، لذلك يشترطون لتحقيقه توافر مجموعة من الخصائص وتتمثل في:

- توافر نخب وقيادات سياسية تقبل وتلتزم بهذا التعاون الأمني.
- وجود رأي عام متفق وضابط لتحقيق هذا التعاون.
- التزام كل الدول بأن تصون حقوق كل الأطراف، وعدم قبول فرض أي طرف املاءاته على طرف آخر.

<sup>1</sup> - خليل حسين، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"، نقلا عن:

[http://drkhalihussein.blogspot.com/2009/01/blog-post\\_1982.html](http://drkhalihussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html)، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/16.

<sup>2</sup> - سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديدهاته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، نقلا عن:

<http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/19-02.pdf>، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/16.

- وجود تدّخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني.

وربما خير مثال على هذا ما قام به الاتحاد الأوروبي، فقد وجدت الرغبة السياسية من طرف النخب، كما تفاعل الرأي العام وضغط من أجل بذل الجهود لتحقيق اتحاد أوروبي متكامل، والتزام كل الوحدات بحماية وعدم فرض رأيها على الأطراف الأخرى، ثم بعد ذلك يظهر الطرف الخارجي ذو المصلحة متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية كقوة خارجية كانت رغبة في هذا الاتحاد والتعاون الأمني بين دول القارة العجوز وقد ساعدت على ذلك خاصة في ظل مواجهة روسيا من الجهة الشرقية.

هذا العنصر الأخير كان محل جدال ونقاش بين مجموعة من المفكرين والذين يرون بضرورته على غرار وليام لويس WILLIAM LOUIS والذي يجعله شرطاً دافعاً للتكتلات الإقليمية الأمنية، ومجموعة أخرى تعتقد عكس ذلك بأن وجود قوة كبرى قد يحدث خلافاً ويزيد من اضطراب النظم الأمنية الإقليمية ومن أثال هؤلاء نجد المفكر فولك FOLK وماند لوفيتير MAND LOUVITTER.

كما أنّ هناك اتجاه آخر يقول ويعتقد بأنّ الأمن الإقليمي ما هو الا مفهوم سياسي جاء لتوضيح السياسة الأمنية والتي تكون مشتركة فيما بين الدول المشكّلة للنظام الإقليمي، وذلك من أجل التصدي لجملة التهديدات والمخاطر الخارجية للإقليم، هذا الأخير والذي يكون أمنه جزء من الأمن الدولي<sup>1</sup>، ولتوضيح هذا المفهوم نستطيع تقديم مثال عن الاتحاد الأوروبي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حين حاول صياغة مشاركة شاملة لأعضائه ترتكز على ثلاث (03) محاور للتصدي للتهديدات الخطيرة القادمة سواء من الشرق أو الجنوب تمثلت في (السياسة الأمنية والدفاعية/الاقتصادية والمالية/الاجتماعية والثقافية).

فنظام الأمن الإقليمي يقصد "التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء أكان على شكل سياسات أو مؤسسات... وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية-إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر"<sup>2</sup>.

1- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص79.

2- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق.



وعليه يتضح بأن "النظام الأمني الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها اقليما، وترتبط فيما بينها بروابط معينة وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم"<sup>1</sup>.

فالأمن في إطار النظام الإقليمي يختلف عن نظيره في إطار الدولة القومية الواحدة، على أساس أن الأول يكون من خلال "تمط من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية المستقلة والتي تكون في إطار أو داخل إقليم معين، بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، حيث يمتاز النظام الإقليمي حسب هذا المفهوم بثلاث (03) خصائص رئيسية هي (التفاعل، الاعتماد المتبادل، والحفاظ على الذات)<sup>2</sup>، ومن خلال هذه الخصائص الثلاث يمكن استخلاص مجموعة من الركائز والمقومات والتي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي وتتمثل في<sup>3</sup>:

- ✓ ضرورة الاعتماد المتبادل بين الدول في إطار الأمن الإقليمي.
- ✓ العمل على زيادة التفاعلات البينية بين مكونات النظام الإقليمي من خلال التعاون والتكافل والتكامل.
- ✓ ضرورة اعتبار أن الأمن الإقليمي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.
- ✓ السيطرة على التسلح وضرورة اتخاذ إجراءات للتقليل منه والتوجه نحو نزعته تدريجيا.
- ✓ ضرورة إيجاد حلول سلمية للخلافات والصدامات الداخلية البينية، والعمل على تفعيل قنوات الحل الدبلوماسية، وعم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.
- ✓ احترام حقوق الانسان وفتح باب الحريات المدنية.

اذن هذه مجموعة من الركائز الأساسية الواجب توافرها أو تفعيلها من أجل بناء نظام إقليمي يساعد على انعكاس إيجابياته على باقي القطاعات الأخرى للنظام الإقليمي (اقتصادية، اجتماعية، سياسية... الخ).

#### ❖ نظرية المركب الأمني الإقليمي Regional security compound theory

جاءت هذه النظرية كنتاج لإسهامات كل من المفكر باري بوزان وأولي وذلك في إطار مدرسة كوبنهاجن، حين قاما بصياغة مفهومي "الأمن المجتمعي COMMUNITY SECURITY" و "الأمننة" ثم بعد ذلك وظفاها لبناء

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.

<sup>2</sup>- سرور حرمان سرور المطيري، تغير مفهوم الأمن الإقليمي الكوني ودلالاته في الفترة 1990-2013، المكتب العربي للمعارف، [د.ط.]، الكويت، ص11.

<sup>3</sup>- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق.

ما أصطلح عليه فيما بعد بنظرية المركب الأمني الإقليمي، وقبل التطرق الى مضمون هذه النظرية يتوجب علينا أولاً إعطاء مفهوم لكل من الأمن المجتمعي والأمننة والسابق ذكرهما:

- 1- **الأمن المجتمعي:** يعرف على أنه "قدرة المجتمع على الاستمرار والتماسك في شخصيته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، ويقصد هنا بالاستمرارية والتماسك في الشخصية الأساسية للمجتمع، هو جملة مقوماته والتمثلة في (اللغة، الدين، الهوية، والثقافة والتقاليد)، والتي واجب حمايتها في ظل مخاطر الاستيرادات الثقافية والتي قد تشكل أحيانا تهديدا للتماسك الاجتماعي، ونستطيع تقديم مثال عن ذلك (مثلا خطر التشيع في كثير من الدول العربية وعلى رأسها الجزائر مثلا).
- 2- **الأمننة:** تهدف مدرسة كوينهاجن من خلال ما أصطلحت عليه بالأمننة هو فهم (من؟) و (لماذا؟) و (تحت أي ظروف؟)، تصبح القضايا مؤمنة، ووفقا لهذه النظرية فان الجهات السياسية أو الفواعل المؤمنة تسمى أو تعتبر الأشياء الأخرى كتهديد، أو كقضية أمنية بقصد إضفاء الشرعية على أهدافها ووسائل تحقيق تلك الأهداف<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لنظرية المركب الأمني الإقليمي فقد جاءت كمحاولة من باري بوزان وأولي ويفر من أجل تبيان كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير للظواهر في العلاقات الدولية، ويقصد بها "المركب الأمني الذي يشير الى الوضع والذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها البعض، أي عدم إمكانية النظر الى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية"<sup>2</sup>.

فالتوسع الكبير الذي عرفه مفهوم الأمن هو ما قاد أولي ويفر الى التساؤل حول ما السبب الذي يحول أمرا الى مشكلة أمنية؟، ويجب أوليفيه بقوله بأنّ الجواب له علاقة بالجانب العملياتي، بحيث حينما تثير وحدة سياسية أو إقليم متحد أمنيا، بأنّ تطورا معيناً يطرح مشكلة أمنية، فهي تحاول أو تطالب بالحق في تعريفه<sup>3</sup>.

فالفكرة الرئيسية لنظرية المركب الأمني الإقليمي لكل من المكين السابقين الذكر واللذان يلخصانها في أنها عملية مترابطة من الأمننة والّا أمننة، أي بمعنى أنّ الأقاليم في حد ذاتها تشكل أنماط معينة من الأمن وانعدام

<sup>1</sup>- Fakhreddin Soltani and Others, **Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory**, journal of public administration and governance, vol.4, n4, 2014, pp196-170.

<sup>2</sup>- Ibid. p170.

<sup>3</sup>- جبرار ديسوا، مرجع سابق، ص145.

الأمن، فبالنسبة لبوزان وويفر فالأمن هو ما تصنعه الدول وفقا لأنماط الصداقة والعداوة فيما بينها وعلاقات القوة في كل مركب إقليمي.

كما يؤكد كلاهما من خلال هذه النظرية على أنها تركز على العوامل الجغرافية، فهي جاءت تسعى من أجل توضيح أنّ الوحدات السياسية تبذل المزيد من التفاعل الأمني ان كانت متجاورة، أكثر مما تبذله وهي تقع في مناطق مختلفة ومتباعدة<sup>1</sup>.

وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد أهمها:

- ✓ قدرات ونوايا الدول الأمنية متعلقة تاريخيا بجيرانها، ولذلك فان نسبة الاعتماد الأمني المتبادل يكون بنسبة عالية بين الفواعل داخل المركب الأمني من الآخرين خارجه.
- ✓ مركب الأمن الإقليمي قد يكون مخترق من قبل القوى العالمية والخارجية ان كان على نطاق واسع.
- ✓ التقارب الجغرافي عامل فعال للأمن على أساس أنّ التهديدات تنتقل بسهولة في المسافات القصيرة عنها في المسافات البعيدة<sup>2</sup>.

كما أنّ هناك نوعان من المركبات الأمنية الإقليمية (المعيارية القياسية STANDARD والمركزية CENTRED)<sup>3</sup>، فالمركب المعياري هو ويستقالي بطبيعة الحال، أين يتميز بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، وفي المركبات القياسية هناك قوى إقليمية مثل (الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط، الهند وباكستان في جنوب آسيا، وجنوب افريقيا في النصف الجنوبي من القارة الافريقية)، حيث في هذا النوع من المركبات قد يكون هناك قوة واحدة أو أكثر من قوة إقليمية، أي قد يكون أحادي القطب أو متعدد الأقطاب، والفرق الذي نميز به بين مركبات أحادية القطب في المركبات القياسية ونظيرتها في المركبات المركزية، هو أنّ الأولى تكون فيها ديناميات أمن الإقليم تتشكل من خلال التفاعل بين مجموعة من القوى الإقليمية، وليس فقط من خلال قوة واحدة بينهم كما هو الحال في المركبات المركزية، فأساس السياسة الأمنية في المركبات القياسية هو أنّ التفاعل بين القوى المشكّلة له يكون وفق معيار الصداقة والعداوة.

<sup>1</sup>- فخر الدين سلطاني، وآخرون، "مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني"، تر: زين العابدين، نقل عن:

<http://www.academia.edu/22227100/>، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/17.

<sup>2</sup>- Barry Buzan, op cit, p4.

<sup>3</sup>- فخر الدين سلطاني وآخرون، مرجع سابق.

أما بالنسبة للمركبات الأمنية المركزية فتحدث حينما يكون العضو فيها هو قوة متعالية أو قوة عظمى (المركب الأمني الإقليمي المركزي)، وهناك ثلاث (03) أشكال رئيسية للمركبات المركزية<sup>1</sup>:

**الأول:** يكون محوره قوة متعالية فعلى سبيل المثال نجد الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية.

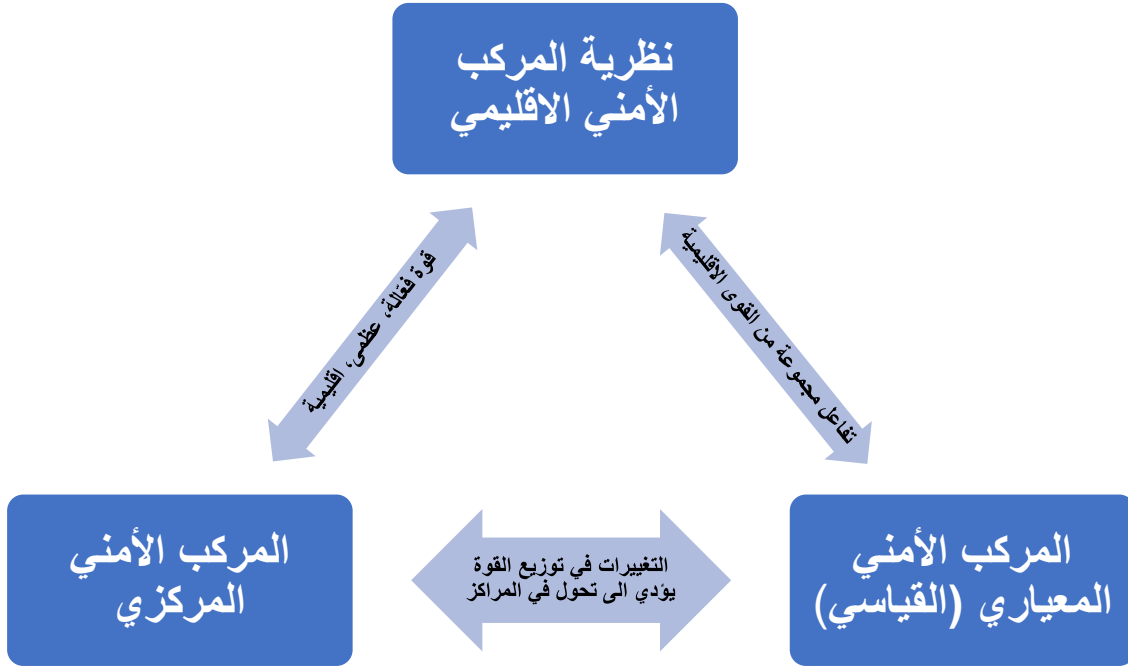
**الثاني:** محوره قوة عظمى فمثلا روسيا في رابطة الدول المستقلة.

**الثالث:** محوره قوة إقليمية وعلى سبيل المثال الهند في جنوب آسيا (رغم المنافسة الشديدة من طرف باكستان).

فقط يجب الإشارة هنا الى أنه يمكن أن تتحول المركبات المعيارية الى مركزية والعكس في حال التغيرات والتي قد تحدث في عملية توزيع القوة.

---

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.



شكل 2: مخطط يوضح شكل نظرية المركب الأمني الإقليمي

من اعداد الباحث

من خلال هذا فان نظرية المركب الأمني الإقليمي تهدف الى اقحام مستوى التحليل الإقليمي والذي تراه بأنّه الأكثر قابلية للاستخدام والتطبيق في فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة في ظل اتجاه وتوجه الدول نحو أقلمة الأمن.

المطلب الثالث: الأمن الدولي.

إنّ أول ظهور لفكرة نظام الأمن الدولي في ميدان ومجال العلاقات الدولية كانت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتزامن هذا الظهور مع نشأة عصبة الأمم المتحدة، إلا أنّ فشل هذه الأخيرة في تقييد نشوب حرب عالمية ثانية حال دون تطور هذا المستوى من الأمن، إلا أنّ هذا المستوى عرف عودة مع نشوء ما يسمى اليوم بهيئة الأمم المتحدة هذه الأخيرة والتي تبنت ما عرف لاحقاً بالأمن الدولي وحاولت البحث في سبل تحقيقه.

ويعرف الأمن الدولي على أنّه مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الاخلال بالوضع القائم على المستوى الدولي، وذلك باستخدام وباستعمال طرق غير شرعية وغير مشروعة، ويكون ذلك بتوحيد الجهود الدولية وبتنفيذ إجراءات وتدابير دولية وبشكل جماعي تحول دون أحداث تغييرات في بنية التضامن الدولي، كما يعرف أيضاً بأنّه "النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون والمتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة من أجل تحقيق هذه الحماية"<sup>1</sup>.

فميزة هذا النظام من خلال هذا التعريف تتضح في أنّ الدولة لا يملكها هاجس السعي لامتلاك قدرات عسكرية فائقة، بل تطمئن لأنّ أي تهديد تتعرض له، يكون بمثابة تهديد لباقي دول العالم، مما يستدعي تكافل المجتمع الدولي من أجل درء أي مخاطر أو تهديدات تمس بتلك الدولة، لأن سلامتها وأمنها هو من سلامة وأمن باقي الوحدات السياسية المشكّلة للنظام الدولي وبالتالي ففكرة الأمن الدولي تقوم على ضرورة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، من خلال الجهود المشتركة بين جميع وحدات النسق الدولي وهي فكرة قائمة على شقين:

✓ الشق الوقائي: من خلال إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان.

✓ الشق العلاجي: إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان (إيقافه، ومعاينة المعتدين)<sup>2</sup>.

حيث يكون الأمن الدولي هنا عن طريق التعاون والتنسيق الدوليين، في إطار أمن شامل تقننه وثائق ومواثيق دولية ملزمة التنفيذ والتطبيق.

<sup>1</sup>- زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواء، ليبيا، 2008، ص203.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص204.

ويقوم الأمن الدولي على مجموعة من المبادئ والتي حددتها واتفقت عليها معظم المواثيق الدولية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تهيئة وتوفير القدرات العسكرية المشتركة بين الدول لإدراك المعتدي والمهدد للأمن والسلام الدوليين بخسارته المسبقة.
  - ضرورة اعتبار العدوان ضد أي دولة هو عدوان وتعد على باقي الدول، وبالتالي فإن مجابته هي واجب على الجميع بغض النظر عن اختلاف المصالح (كمثال عن ذلك ما يحدث للجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول المنطقة والعالم).
  - اجماع دولي وفوري على تحديد المعتدي ووضع إجراءات جماعية للتصدي له قبل اتساعه.
- كما أنه من أجل السعي لتحقيق الأمن والسلام الدوليين هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها<sup>1</sup>:

- ✓ خطر اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها فيما بين الدول الا في حالتين فقط:
- أ- عن طريق الجهاز الدولي والذي تكون المسؤولية على عاتقه من أجل نظام الأمن الجماعي.
- ب- في حالة الدفاع عن النفس لكن هذا مرهون بشروط هي الأخرى والتي لا يجب أن تخرج عما تضمنته المادة 51\* من ميثاق الأمم المتحدة.
- ✓ احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات فيما بين الدول.
- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- ✓ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

وبالرجوع الى هذه الشروط ومقارنتها محتواها بما يجري على أرض الواقع نلمح بعض المفارقات لدى الدول الكبرى صانعة القرار على مستوى هيئة الأمم المتحدة والمقصود ربما هنا القطب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنّ مفهوم الأمن الدولي حسبها قد يتغير وفق تقديرها لمصلحتها، وهذا ما يتنافى ومبادئ وشروط تحقيق الأمن الدولي والذي يضع مصلحة الدولة الواحدة جانبا وذلك من اجل تحقيق الصالح العام، وهذا ما يستدعي أو يعيد احياء افتراضات المدرسة الواقعية من جديد.

<sup>1</sup> - خليل حسين، مرجع سابق.

\* تنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء (الأمم المتحدة) وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس»

كما أنه وبالرجوع الى الشروط الموضوعية قد نلمح مصطلح الأمن الجماعي والذي يعتقد جل الباحثين والمختصين في الشؤون الأمنية وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات النظرية بين هذا الأخير والأمن الدولي، إلا أنهم يقرّون بأنّ الأمن الدولي هو جزء من معادلة الأمن الجماعي، بمعنى أنّ الأمن الدولي هو شكل من أشكال الأمن الجماعي<sup>1</sup>.

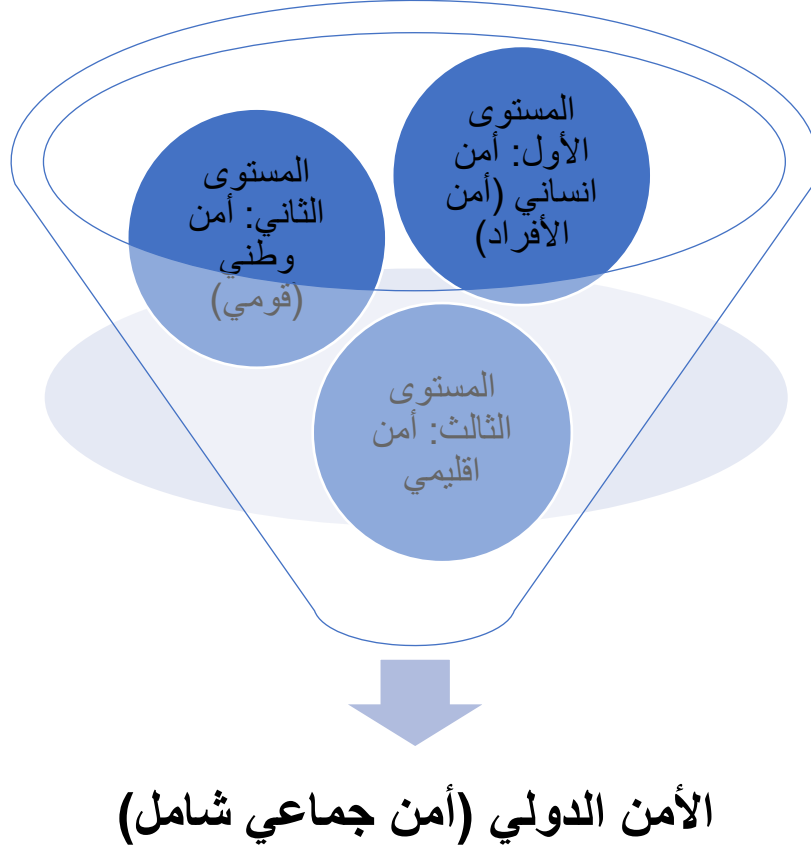
أما بالنسبة للمتفائلين والمتشائمين حول تحقيق أمن دولي تسعى فيه جميع الوحدات السياسية وعلى رأسها القوة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الأخرى (الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين)، الى صيانته من كل التهديدات، يبقى في موضع اشكال بين هذين الاتجاهين:

- الاتجاه التفاؤلي: وهم أصحاب الفكرة القائلة أنّه وبزوال نظام الثنائية القطبية وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم وباعتبارها القطب المسيطر فإنها قادرة على فرض النظام والأمن من خلال وضع استراتيجيات معينة تعتمد على الرؤيا الأمريكية من أجل تحقيق أو الوصول لأمن دولي شامل.
- الاتجاه المتشائم: وهو الاتجاه الذي يرى بأنّ توجه العالم نحو نظام القطب الواحد هو بحد ذاته تهديد للأمن الدولي من خلال تفرد قطب واحد بتسيير شؤونه وبالتالي يفقد النسق الدولي توازنه بسبب غياب قوة أو قوى أخرى موازية، تجعل منه نظاما متوازنا، بحيث تتوازن فيه مختلف مصالح القوى العظمى، وعليه منع كل طرف من محاولة المساس بالأمن الدولي، حيث يركز هذا الاتجاه على معادلة تضارب المصالح يؤدي الى الحفاظ على المصلحة العامة.

ولكن حسب وجهة نظري أعتقد أنّ تحقيق الأمن الدولي هي ركيزة تعتمد على تحقيق مستويات أدنى من ذلك من أجل الوصول الى أمن جماعي شامل، أي بمعنى سواء عرف العالم قيادة من طرف قطب واحد أو مجموعة من الأقطاب، فان ذلك القطب أو الأقطاب ليس باستطاعته أو استطاعتها تحقيق أمن دولي في غياب تحقيق المستويات الأدنى من ذلك (انساني، وطني، قومي، واقليمي).

<sup>1</sup>- Maurice Bertrand, *La fin de l'ordre militaire*, Presses de Sciences Po, Paris, 1996, p.56





شكل 3: مخطط يوضح المستويات التي تسبق تحقيق الأمن الدولي (الأمن الجماعي الشامل)

اعداد الباحث

## المطلب الرابع: الأمن الإنساني (البشري).

كانت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في المضامين والمفاهيم التقليدية المقدمة لمصطلح الأمن، وكان ذلك انعكاسا لما تأثرت به البيئة الأمنية بحيث بدأت الدراسات والبحوث حول مجال الأمن تأخذ منحى تنازلي أي بمعنى الانتقال من التركيز على الجوانب العسكرية نحو التركيز على جوانب مثل: الاقتصاد، البيئة، الأفراد (الانسان)، هذا الأخير الذي كان له الحيز الواسع من الدراسات المختصة حول أمن الفرد والانسان وضرورة انعقائه وتحريره من جميع القيود والمشاكل والمخاطر التي تتعرض لها، وربما كانت الدراسات الما بعد وضعية أو ما يصطلح عليها في بعض قواميس العلاقات الدولية النظريات التكوينية وعلى رأسها النظرية النقدية وأصحابها من أمثال روبرت كوكس ROBERT COX والذين دعوا الى الاهتمام بالفرد والانسان وضرورة أخذه الحيز والاهتمام الكبيرين في الدراسات الأمنية، نظرا لأنه الأساس الأول لبناء المجتمعات والدول وأن المساس به وبمقومات حياته هو انهيار للدولة القومية، وبالتالي دعا أمثال هؤلاء الى ضرورة تقزيم الدراسات الأمنية في جانبها ومجالها العسكري، والاهتمام بالفرد والانسان والبحث عن سبل انعقائه "فقد حاولت مجموعة من الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة الابتعاد عن كافة العناصر التي تتعلق بالأمر العسكري والتي تعرف على أنها دراسات استراتيجية للبحث عن مجموعة جديدة من القضايا التي تؤثر على أمن الأفراد"<sup>1</sup>، كذلك فان ما شهدته البيئة الدولية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، هو ظهور أنماط جديدة من الصراعات والنزاعات بحيث تختلف عن سابقتها في فترة ما قبل الحرب الباردة، اذ انتقلت من صراعات ونزاعات فيما بين الدول والوحدات السياسية الى صراعات ونزاعات داخل الدولة القومية الواحدة وهو ما أكد عليه المفكر الواقعي باري بوزان في محاولة منه لتجديد الثوب الواقعي، حيث أقر بتحول الصراع الدولي من صراع بين وحدات سياسية تتزعمه الدول القومية الى نزاعات وصراعات اثنية وعرقية داخل الدولة الواحدة، فتفكك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا خلق مشاكل داخلية لتلك الدول أساسها بالدرجة الأولى اثني، فالصراع بين أبناء الاثنيات المختلفة يؤثر على تماسك المجتمع ومن ثم يؤثر على الأمن المجتمعي والذي بدوره ينعكس على أمن الفرد والانسان المشكل لذلك المجتمع<sup>2</sup>، ولتخطي هذا التهديد والذي يستهدف حياة الفرد بالدرجة الأولى والمجتمع بدرجة ثانية، أكد باري بوزان على أن "بناء الدولة يستلزم خلق ثقافة مشتركة بين المواطنين، وهو ما يخلق إحساسا بالتضامن، أو ما يطلق عليه التوحد مع الاختلاف"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص13.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص، 18، 19.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص19.

كذلك ظهور ما يعرف بالجريمة المنظمة وانتشار المخدرات والجماعات الإرهابية... الخ، وما ينجر عنها بالمساس بالأفراد والانسان والأخطار التي قد تلحق به نتيجة ظهور هذا النمط الجديد من الجرائم والذي يستهدف الانسان بدل الدول، أمام وقوف الدول عاجزة في كثير من الأحيان أمام هاته المخاطر والتهديدات، فأمن الدول أصبح لا يعني بالضرورة أمن الأفراد وهو ما أكد عليه المفكر بلاتز W.BLATAZ حيث قال "أنّ الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادا آمنين أو تحقيق أمن الأفراد"<sup>1</sup>.

هذا في جانب وفي جانب آخر هناك من يربط ضرورة تحقيق أمن الأفراد أو أمن الانسان بتحقيق التنمية الشاملة أي بمعنى التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، فالأولى لها تحقيق أمن الفرد من خلال تحريره من البطالة والفقر، وربما يظهر هذا في تقرير التنمية البشرية لعام 1993م، والذي يقر بأنّ "تنمية البشر من أجل البشر وبواسطة البشر"، ويركّز هنا التقرير على ثلاثية ضرورية لأجل تحقيق ذلك: العيش ضمن حياة آمنة بلا خوف، الحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق<sup>2</sup>.

أما فيما يخص التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالأمن الإنساني فالمقصود هنا ضرورة تنمية الاقتصاد بتوفير كافة الاحتياجات الضرورية والتي يحتاجها الانسان والفرد من أجل ضمان حاضر ومستقبل يخلوا من التهديدات والمخاطر التي تمس تلك الحاجيات من مأكّل ومسكن وملبس ومرافق... الخ، فالأمن الإنساني هو صون كرامة الانسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية، بمعنى أن يكون بمأمن من الحرمان الاقتصادي وشظف العيش وأن تضمن ممارسة حقوقه الأساسية<sup>3</sup>.

وربما يلخص كل من المفكران شارل فيليب CHARLE FILIPPE وباتريس باسكال PATRISSE PASSKAL مفهوم الأمن الإنساني بشكل يجمع العناصر السابقة في التعريف التالي "الأمن الإنساني هو مفهوم شامل لتحرر من الحاجة الاقتصادية والاستعباد والعنف السياسي والتحديات الأخرى الاجتماعية والفكرية والثقافية والتنمية المستدامة، واحترام القانون والعدالة الاجتماعية، ورشادة الحكم"<sup>4</sup>.

هذا الأخير (الحكم الراشد)، والذي يراهن عليه الكثير من الباحثين والمفكرين والمختصين في مجال الأمن الإنساني كضرورة أساسية لضمان الحقوق الإنسانية والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة، ويعود الفضل

<sup>1</sup> - "مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم"، نقلا عن:

<http://www.dctrcs-org/s6061.htm>، أطلع عليه بتاريخ : 2014/03/17.

<sup>2</sup> - مبادء عبد العال، "الأمن الإنساني والتنمية"، نقلا عن: <http://www.rassadalwatan.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/17.

<sup>3</sup> - بين عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص28.

<sup>4</sup> - نضال العبود، "مفهوم الأمن الإنساني"، نقلا عن: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67007>، أطلع عليه بتاريخ:

2014/03/18.

الى اقران مفهوم الأمن الإنساني بالتنمية الاقتصادية الى المقاربة اليابانية والتي ركزت على البعد التنموي للأمن الإنساني من خلال مساهمة الحكومات في تقديم مساعدات مالية للأفراد من أجل مساعدتهم على القيام بمشروعات تنموية تحررهم من الحاجة، هذه المقاربة تلتقي مع وجهة نظر الأمم المتحدة في تقديمها تعريفاً للأمن الإنساني على لسان امينها السابق كوفي عنان يتمحور حول (حقوق الانسان، الحكم الرشيد، التعليم، الرعاية الصحية، اتاحة الفرص والخيارات للأفراد والحماية من الفقر)<sup>1</sup>.

ويؤكد المفكر لنكولن شان LINKOLN CHAN المعادلة الاقتصادية من أجل تحقيق الأمن الإنساني، وذلك من خلال تعريفه لهذا الأخير مركزاً على رفاهية وحرية الفرد، وأن فترات السلم قد تتضمن هي الأخرى تهديدات ليست بالضرورة عسكرية.

من خلال كل التعاريف السابقة يمكن تحديد مجالات الأمن الإنساني فيما يلي:

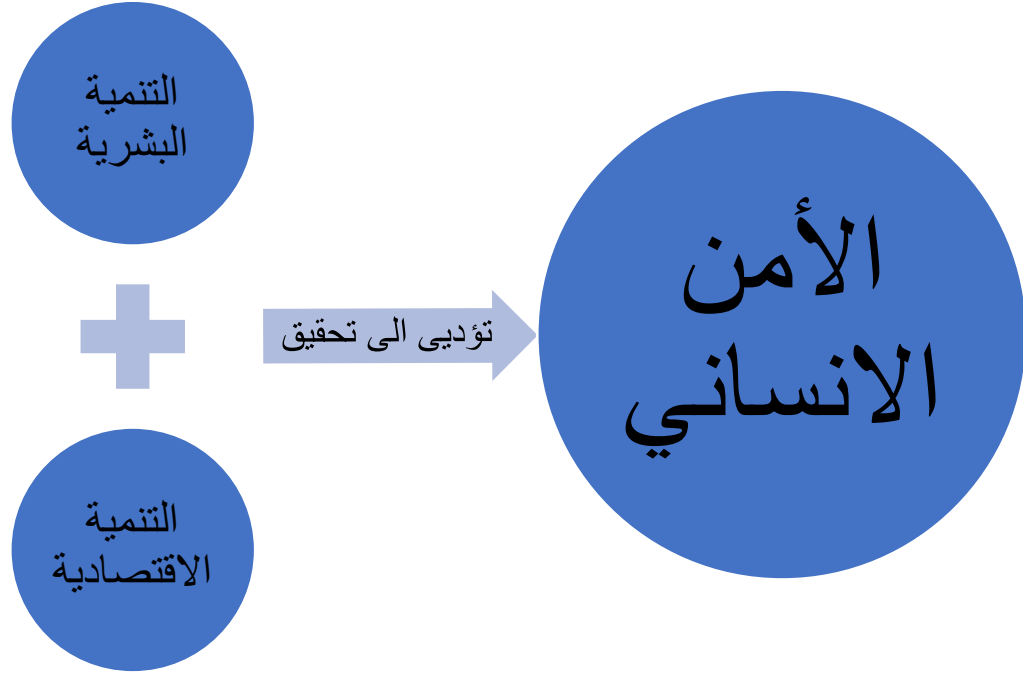
- ✓ الأمن الاقتصادي: ويركز على ضرورة توفير دخل يتناسب واحتياجات الأفراد من أجل حياة كريمة (سكن، فرص عمل، العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للموارد).
- ✓ الأمن الغذائي: توافر القدرة الشرائية من أجل ضمان توفير الغذاء.
- ✓ الأمن البيئي: ضرورة المحافظة على البيئة من أجل الانسان وللانسان ومن طرف الانسان نفسه، من أجل ضمان الموارد البيئية للحاضر والمستقبل واستغلالها الاستغلال الأمثل وبطريقة لا تعود بالضرر على الإنسانية.

كما أنّ هناك الأمن الصحي، والأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي، هذا الأخير الذي يدعوا الى احترام حق الانسان في التعبير عن رأيه وحمايته من القمع والاسكات الذي قد يواجهه<sup>2</sup>.

إذا يمكن حصر مفهوم الأمن الإنساني في معادلة ثلاثية ترتكز بالأساس على ضرورة تنمية القدرات البشرية وصقلها من أجل إيجاد انسان فعّال داخل المجتمع الواحد يحمي نفسه من نفسه بالدرجة الأولى، من خلال تجسيد تلك القدرات على أرض الواقع باعتباره المحرك لديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالأمن الإنساني محوره الانسان ويتعلق بنوعية حياة البشر في كل مكان.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه.

<sup>2</sup>- آلاء عيسى، "مفهوم الأمن الإنساني"، نقلا عن: <http://www.mawdoo3.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/18.



شكل 04: مخطط يوضح الركيزتين الأساسيتين من أجل تحقيق الأمن الإنساني

اعداد الباحث

المبحث الثالث: مفهوم السياسة الأمنية في ظل تحول مفاهيم الأمن.

ان التحولات والتي مست مصطلح الأمن والتي أثرت على مفهومه من خلال التحول من المفهوم القائم على الدولة كفاعل وحيد تركز عليه الدراسات الأمنية حسب المنظور التقليدي للأمن، الى المفهوم القائم على الانسان والفرد كمستويات أهم يجب أن تركز عليها الدراسات الأمنية خاصة في ظل نهاية الحرب الباردة وظهور مخاطر وتهديدات جديدة لا تتعلق فقط بالتهديدات العسكرية المباشرة، تهدد أمن الفرد وحياته وهذا حسب المنظور الحديث لمفهوم الأمن.

جملة هذه التحولات والتي مست مفهوم الأمن ألفت بظلمها كذلك على مفاهيم السياسة الأمنية والتي تنتهجها الوحدات السياسية المشكلة للمجتمع الدولي وذلك من أجل مجابهة ومواجهة كل المخاطر المختلفة والتي تواجهها وتواجه أمن أفرادها سواء تعلق الأمر بالتهديدات العسكرية المباشرة أو التهديدات الجديدة والمتعلقة بالجريمة المنظمة تجارة المخدرات، الاتجار بأعضاء البشر، الإرهاب العابر للقارات... الخ، وعلى أساس ذلك سنحاول في هذا المبحث تقديم مفهوم للسياسة الأمنية حسب المنظورين التقليدي والحديث، ونظرة كل اتجاه للكيفية التي يجب أن تبني عليها الوحدات السياسية لسياساتها الأمنية وذلك استنادا للافتراضات والتي يقوم عليها كل اتجاه.

**المطلب الأول: تعريف السياسة الأمنية.**

كثيرا ما نسمع حول مصطلح السياسة الأمنية، وربما كان تداول هذا المصطلح بشكل واسع في فترة ما بعد الحرب الباردة وهي الفترة التي أعقبت نهاية أو تفكك القطب الشرقي بزعامة روسيا (الاتحاد السوفياتي)، حيث انتشرت على المستوى الأكاديمي بشكل خاص مواضيع ودراسات متعلقة بالسياسات الأمنية سواء للدول بشكل فردي أو بشكل جماعي من اجل مواجهة جملة الأخطار التي عرفتها تلك المرحلة، ولعلّ اهتمام الباحثين والأكاديميين بالسياسة الأمنية كموضوع في تلك الفترة هو ارتباط تلك السياسات بمفهوم الأمن والذي أخذ هو بدوره الحيز الكبير من الدراسات سواء في فترة ما قبل الحرب الباردة أو ما بعدها، حيث تأثر مفهوم وتعريف السياسة الأمنية بالتحول الذي طرأ أو مس مفهوم الأمن على مر الفترات الزمنية المتعاقبة، ورغم ذلك فقد ارتبط مفهوم السياسة الأمنية بما تقوم به الحكومات أو الوحدات السياسية من أفعال أو ردّات فعل نتيجة تهديدات معينة تستهدف اما كيان الدولة أو تستهدف جزء من كيانها أو تكون موجّهة نحو الفرد والانسان "فرسم سياسة أمنية فعّالة يستوجب أن يكون هناك اجماع وطني وقومي يحدد ما هو رئيسي من مصادر التهديد المدركة، وما هو ثانوي منها، حيث على أساسها تصنف الوسائل المستخدمة في تلك السياسة، فهناك وسائل دبلوماسية وأخرى أمنية، تتمثل الأولى في الجهاز الدبلوماسي للدولة (وزارة الخارجية)، بينما الثانية ذات أوجه متعددة

(أجهزة الاستخبارات، والأمن والدفاع الوطني)، وكلما توسعت الأجهزة السياسية الأمنية للدولة، كلما كان مجال الإدراك واسع لمصادر التهديد (سياسية، اقتصادية، عسكرية، اجتماعية وجيوبوليتيكية)<sup>1</sup>.

وبالتالي يتضح من هذا النص أنّ دور الوحدة السياسية من السياسة الأمنية الموضوعية، هو توحيد الأجهزة المختلفة من أجل إدراك أكبر لمصادر التهديد ومن ثم تصنيفها (تهديد رئيسي أو ثانوي)، ثم بعد ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب، تجنباً لتشتيت الجهود الأمنية في إجراءات قد تكون أكبر من حجم التهديد أو تكون إجراءات متأخرة على وقتها الضروري.

ومنه فالهدف الأول لأي وحدة سياسية من سياستها الأمنية هو الإجابة عن السؤال التالي: كيف تكون الوحدة السياسية آمنة؟ أو كيف تكون آمنة؟ (سواء كيان الدولة، أو مصلحتها أو شعبها)، "فالسياسة الأمنية هي تعريف لما يعنيه أن تكون آمنة بالنسبة للنظام أو المنظمة أو أي كيان آخر"<sup>2</sup>، بحيث يكون هذا الأمان شاملاً للفرد، الدولة والمصلحة القومية، وبالتالي فالسياسة الأمنية هي آداة للوحدة السياسية لأجل تحقيق مصالحها وأهدافها سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي فهي في جوهرها مجموعة البرامج المحددة لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات"<sup>3</sup>، ويضيف فريق من المختصين في الدراسات الأمنية على أنه لا يجب أن تتعارض السياسة الأمنية للدولة أو حتى مجموعة متحدة من الوحدات السياسية لتوجهات الأفراد والشعوب على أساس أنّ ذلك قد يؤدي الى فشل تلك السياسات على المستوى الداخلي لتنعكس بدورها على المستوى الخارجي، وعلى أساس ذلك يعتبرون أنّ السياسة الأمنية تتعرض لمجموعة من التغيرات والتي قد تكون مستمرة كلما تطلب الأمر ذلك مثلاً ظهور مستجدات أمنية تستدعي الاعتماد على سياسة أمنية مكان سياسة أمنية أخرى.

وبالتالي نستخلص أنّ السياسة الأمنية لأي دولة تستلزم تحقيق شرطين أساسيين:

- **الشرط الأول:** التوافق بينها وبين توجهات السكان، وحسب هذا الشرط فان مصلحة الدولة تستدعي مراعاة التوجهات الداخلية في عملية بناء أي سياسة أمنية، وهذا ما يسبق الوقاية من أي علاج يأتي فيما بعد، فتوجهات الأفراد والسكان تعتبر احدي الشروط التي يجب عدم اهمالها من طرف صناع القرار على مستوى السياسات الأمنية لأي وحدة سياسية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - "رسم السياسات الأمنية ودعمها"، نقلا عن:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec22.doc> cvt.htm

2014/03/19

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - ماغلين بيورن، اليزابيث مكنور، القطاع العسكري في محيط متغير، تر: فادي (حمودي)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص453.

<sup>4</sup> - عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية: صراع الحضارات، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004، ص109.

• **الشرط الثاني:** تكييفها مع مستجدات ومتطلبات البيئة الخارجية، وهنا يتطلب على الوحدة السياسية أن تكيّف سياستها الأمنية وما تقتضيه الأوضاع سواء على مستوى اقليمها الذي تتواجد فيه أو كذلك على مستوى البيئة الدولية ككل، وهذا نظرا للضوابط والقوانين الدولية والتي تسيّر وتنظم العلاقات بين الدول، وحتى لا تتعكس تلك السياسات الأمنية بالسلب على إقليم كامل بل وعلى العالم أجمع فروبرت فينير ROBERT WIENER وهو أحد أوائل منظري الاتصال، تصور هذا المجتمع بوصفه "بديلا عن البربرية، لأنه يضع حدا لأي سوء تفسير من قبل القادة، وبالتالي لمواقفهم غير العقلانية"<sup>1</sup>.

لكن هذا لا يمنع قيام بعض الدول ذات الثقل الكبير على المستوى الدولي من تبني سياسات أمنية تتصف بالعسكرية والعدوانية، ضد أقاليم أو وحدات سياسية أخرى تحت عدة ذرائع على سبيل المثال لا الحصر (الحرب على الإرهاب، انتهاك حقوق الانسان، التدخل من أجل التحول نحو الديمقراطية...الخ).

من خلال كل هذا يمكن الحديث عن نوعين من السياسات الأمنية والتي تتبناها الوحدات السياسية وتتمثل في سياسات أمنية هجومية، وأخرى سياسات أمنية دفاعية، مع قدرة الدولة على تبني النوعين معا في بعض الحالات والأحيان، وهو ما سيتم التطرق اليه في المطلب الثاني والثالث.

#### المطلب الثاني: مفهوم السياسة الأمنية حسب المنظور التقليدي.

ان سيطرة الاتجاه التقليدي لفترة كبيرة من الزمن على الدراسات السياسية وتحقيقها للثالث الوظيفي من وصف، تفسير وتنبؤ لكثير من الأحداث والتي مست النظام الدولي في فترة ما قبل الحرب الباردة ووصولها الى معادلة أنّ العالم يبحث عن القوة والمصلحة من أجل القوة، ولا يكون ذلك إلا باستخدام هذه الأخيرة، خاصة في جانبها العسكري، هو ما جعل مفهوم السياسة الأمنية لدى مفكري ومناصري هذا الاتجاه يقوم على المفهوم العسكري، وبالتالي يتبنون مفهوما هجوميا للسياسة الأمنية حيث تسعى فيه الوحدات السياسية الى كسب المزيد من القوة وتحقيق أكبر قدر من المصلحة، وكذلك حماية سيادتها من خلال حماية حدودها الجغرافية (البرية، البحرية والجوية)، وهي كما وضّحها توماس هوبز TOMASSE HOBZ "أنّ الشعوب كلها تسعى غريزيا الى امتلاك القوة والرغبة في السيطرة على الآخرين، وتبدوا استئصال هذه الرغبة أو هذا الاندفاع طموحا طوباويا، وبما أنّ السياسة الأمنية للدول قد حافظت على حالتها الطبيعية المعروفة بحرب الجميع على الجميع، أي حرب الأمم على بعضها البعض، فهذا يقضي الى محاولة الحفاظ أو كسب (السيادة، القوة والمصلحة)"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- جيرارد ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيوسياسية، تر: قاسم (المقداد)، ج1، دار نينوى للنشر والتوزيع، سوريا، 2004، ص78.

<sup>2</sup>- جيرارد ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية، مرجع سابق، ص ص 61 62.



وعلى أساس ذلك يرفض التقليديون وعلى رأسهم الواقعيين أمثال مورغنتاو وهوبز وغيرهم أي مفهوم آخر للسياسة الأمنية بعيدا عن استخدام القوة العسكرية الهجومية "فالقوة هي أكثر قابلية للاستخدام من أي وسيلة أخرى، وذلك للحفاظ على الوضع القائم... وهو الهدف الأدنى لأي قوة"<sup>1</sup>، من خلال هذا الرأي والذي يتبناه التقليديون يتضح أنهم يؤكدون على المفهوم الهجومي للسياسة الأمنية، ويعتقدون بأنّ تبني أي مفهوم دفاعي للسياسة الأمنية لا يصلح خاصة في ظل عالم تسيطر فيه الطموحات السيئة والفاسدة والأنانية المفرطة للإنسان والدول، بل ويؤكدون على أنّ صفة الطمع التي هي ملازمة خاصة لبعض الدول ذات النّقل على المستوى الدولي، هي ما تجعل باقي الوحدات السياسية من التوجه نحو العمل الى كسب المزيد من القوة من أجل حماية مصالحها وسيادتها من تلك الأطماع، ولا يكون ذلك إلا من خلال السياسات الأمنية الهجومية، فمصلحة الدولة الوطنية من الأطماع والتهديدات لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانيات العسكرية، مما يجعلها مطمئنة من حيث حماية مصالحها<sup>2</sup>.

بل ويذهب التقليديون لأكثر من ذلك، حيث يرون أنّ الدول في تبنيها لسياسات أمنية لا تراعي سواء للإقليم الذي تتواجد فيه أو حتى توجهات المجتمع الدولي، ولا يهم ان انعكست عليهم تلك السياسات الأمنية بالسلب "فالدول تسعى لتحقيق أهدافها ولو كان ذلك على حساب الآخرين...وكأنّ النظام الدولي ميدان تسعى فيه الوحدات السياسية الى تحقيق سياساتها الأمنية ولو على حساب أمن جيرانها"<sup>3</sup>، بل يؤكدون حتى على أنّ دخول أي دولة في مشروع تعاوني مع دولة أخرى لا يكون الغرض منه تحقيق مكاسب مطلقة، بل منع الآخرين من تحقيق مكاسب ولو كانت نسبية.

الآن القول بتركيز التقليديين وخاصة الواقعيين منهم على المتغيرات العسكرية في تحديد مفهوم السياسة الأمنية لا يعني اهمال المتغيرات الأخرى (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية... الخ)، والتي تقدم وتعطي وتوضح زوايا أخرى لمصطلح السياسة الأمنية، حيث عرف البيت التقليدي نفسه ظهور أصوات تنادي بضرورة اقسام متغيرات أخرى غير عسكرية من أجل وضع مفهوم شامل وواسع للسياسة الأمنية التي تعتمد على الوحدات السياسية المشكّلة للنظام الدولي فحسبهم "فترة ما بعد الحرب الباردة وما انجر عنها من تحولات في التهديدات والمخاطر، حيث أصبحت ليست بالضرورة عسكرية، هذا ما يستوجب إعادة النظر في المداخل العسكرية والتي أصبحت لا تكفي وحدها في تقديم تفسير شامل للدراسات الأمنية والاستراتيجية"<sup>4</sup>، إلا أنّ ورغم كل الجدالات التي عرفها التيار

<sup>1</sup> - ستيف سميث جون بايلس، مرجع سابق، ص 417.

<sup>2</sup> - ثامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، العراق، وزارة الثقافة والاعلام للنشر والتوزيع، 1985، ص 24.

<sup>3</sup> - ستيف سميث، جون بايلس، مرجع سابق، ص 415.

<sup>4</sup> - Barry Buzan, **people, states and fear**, London, harvester, wheatsheaf, 1983, p218.

التقليدي حول ضرورة اقحام الأبعاد الأخرى غير العسكرية في تقديم مفهوم للسياسة الأمنية الا أنهم لا ينفون مجتمعين أنّ التوازنات العسكرية بين الدول هي الضامن الوحيد لنجاح أي سياسة أمنية لأي دولة.

### المطلب الثالث: السياسة الأمنية حسب المقاربات النقدية.

انّ مفهوم السياسة الأمنية لدى أنصار الاتجاه النقدي أو الما بعد وضعي مرتبط أساسا بمفهومهم المقدم لمصطلح الأمن والذي يربطونه أساسا بأبعاد أخرى غير عسكرية، كما تمت الإشارة إليه سابقا، وعليه فمفهومهم والمقدم للسياسة الأمنية حسبهم هو شامل ويتجاوز المفهوم الضيق لها القائم على وحدانية المتغيرات العسكرية فقط، نظرا لأنّ التهديدات والمخاطر والتي عرفها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة استوجبت كما يعتقدون ضرورة إعادة النظر في منظومة القيم والتي سيطرت على بعض المفاهيم في المرحلة التي سبقت ذلك وعلى رأسها الأمن، والسياسة الأمنية للوحدات السياسية "حيث يعتقد الما بعد وضعيين أنّ التقليديين لم يطرحوا على أنفسهم مسألة معرفة من ينبغي أن يتحقق الأمن له، جماعات اجتماعية، فرد، الهويات"<sup>1</sup>، وبالتالي هم يرون بأنّ من أولويات أي سياسة أمنية لأي وحدة أو مجموعة من الوحدات السياسية هو حماية النسل البشري من أي مخاطر قد يتعرض لها، والتي قد تكون مصادرها مختلفة ومتنوعة، وهو ما كان غائبا في مفاهيم السياسة الأمنية المقدمة من طرف الوضعيين، خاصة الواقعيين منهم حسب المفكر النقدي هوركهيمر HORKHEIMER والذي اتهم الواقعيين بتشجيعهم للتلاعب بحياة البشر، من خلال جعلهم للعالم بأنه مجال للصراع والهيمنة ولو كان ذلك على حساب حياة الآخرين<sup>2</sup>، فحياة الانسان وضرورة تحريره كانت هي المتغير الرئيسي والأساسي لدى المفكرين النقديين في وضعهم وتبنيهم لمفهوم السياسة الأمنية، كما ساعدت العولمة وما انجز عنها من ضرورة عولمة المخاطر، حيث ظهرت تهديدات ومخاطر متعلقة بهاته الأخيرة استوجبت ضرورة تكافل وحدات المجتمع الدولي مع بعضها البعض من أجل تبني سياسات أمنية موحدة لمجابهة تلك التهديدات المتنوعة وغير المعروف مصدرها (جرائم الكترونية، جرائم عابرة للقارات، إرهاب دولي يمس بحياة الفرد في أي مكان... الخ)، حيث يؤكد النقديون من خلالها عن عجز الواقعيين عن التنبؤ بمثل تلك المخاطر والتهديدات في مرحلة لاحقة وبالتالي فشلهم الذريع بربطهم السياسة الأمنية بالقوة العسكرية وبالمصلحة الوطنية المنفردة، حيث أصبح العالم اليوم يستخدم وسائل ليست بالضرورة عسكرية (ضغوطات اقتصادية، عقوبات مالية، حصار... الخ)، كما أنّ بعض التهديدات والمخاطر كالإرهاب مثلا يستوجب على المجتمع الدولي العمل بشكل جماعي وفق سياسات أمنية مشتركة وموحدة من أجل جلب أو حفظ المصلحة العامة وليس المصلحة

<sup>1</sup>- جيرارد ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية، ج2، مرجع سابق، ص218.

<sup>2</sup>- ستيف سميث، جون بايلس، مرجع سابق ذكره، ص375.

الخاصة كما يعتقد الكلاسيكيين "حيث اعتمدت الأمم المتحدة برنامج عمل لمنع الجريمة ومكافحتها سعياً وراء مساعدة الدول في هذا المجال وتزويدها بالعون العلمي والعملية وذلك لبلوغ الأهداف التي تريدها جل دول المجتمع الدولي"<sup>1</sup>.

وبالتالي يمكن القول بأنّ الما بعد وضعيين ومن خلال تركيزهم على أنّ الهدف من أي سياسة أمنية هو حماية الانسان كأولوية، وكذلك حماية كل ما يتعلق به ويؤثر عليه وتحقيقه (سياسة أمنية لحماية الاقتصاد، سياسة أمنية لحماية البيئة، سياسة أمنية لحماية الهوية... الخ)، أنّهم يعتقدون بأنّ السياسات الأمنية التي تتبعها الدول الواجب والأصل فيها أن تكون سياسات دفاعية بدرجة أكبر على عكس ما يذهب اليه التقليديون والذين يتبنون مفهوماً هجومياً لها.

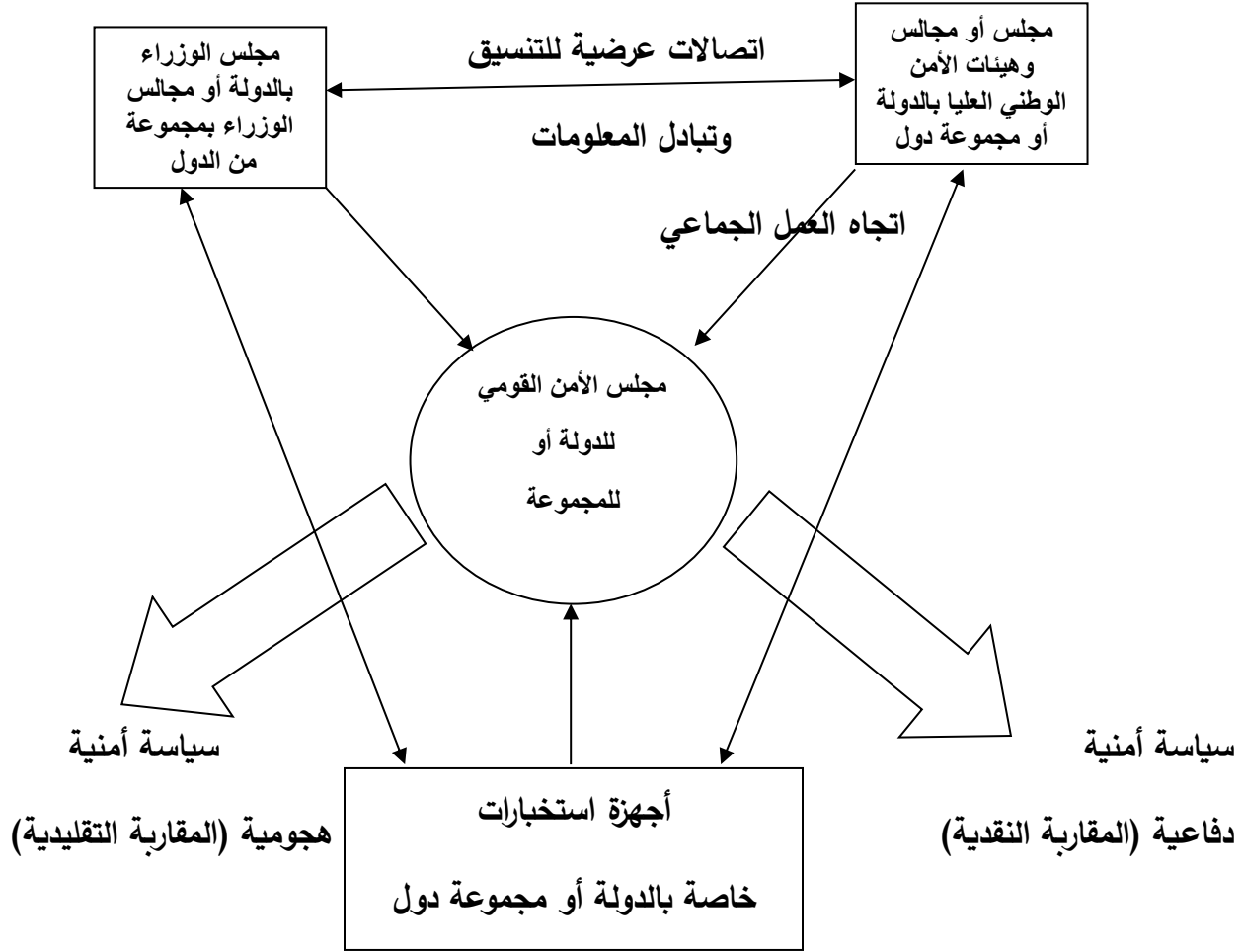
الآن هذه الافتراضات النقدية حول المفهوم الدفاعي للسياسة الأمنية ما لبثت حتى أثبتت فشلها وذلك بسبب ما أفرزته العولمة نفسها من سلبيات كبيرة على المستوى الدولي، حيث شهدت العقود الأخيرة من القرن الواحد والعشرين تحديات كبيرة لعلّ من أخطرها هو احتضار الديمقراطية وحقوق الانسان (الانتهاكات المختلفة سواء من الدول أو جهات غير دولتيه)، وانتشار واسع للنزاعات المسلّحة<sup>2</sup>، وهو ما جعل بعض الدول على غرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا وفرنسا على استخدام سياسات أمنية هجومية ترتكز بالأساس على القوة العسكرية الردعية وحجتهم في ذلك الأسباب السابقة الذكر، وذلك في سبيل تحقيق الأمن للإنسان والفرد "فقد سمح نظام العولمة للولايات المتحدة الأمريكية وقوى دولية أخرى باعتماد سياسات غير مقيدة تحت باب وذريعة مكافحة الإرهاب، لتنتشر وترسم مفهوم أمريكي جديد للأمن القومي الأمريكي، يتمثل بنشر القوات الأمريكية أو التواجد الأمريكي الاستخباري، أو بأشكاله الأخرى آلاف الأميال عن الأراضي الأمريكية"<sup>3</sup>، حيث يتجلى هنا أنّ مفهوم السياسة الأمنية اتخذ منحى جديد وفق وجهة النظر الأمريكية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على ما يعرف باستباقية الوقاية على التهديد أو تنفيذ التهديد داخل الأراضي الأمريكية، وهو نفس الأسلوب والذي اتخذته بعض القوى الأخرى على غرار كل من فرنسا وروسيا وغيرهما.

في جانب آخر فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001، أضافت للمنظور الأمريكي نوعاً من الحجة من أجل السير في هذا الأسلوب.

<sup>1</sup> - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الإرهاب والعولمة، مركز الدراسات والبحوث للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2002، ص222.

<sup>2</sup> - **The Military Balance**, international institute for strategic studies, oxford university press, London, 2000, p119.

<sup>3</sup> - جاسم محمد، "ركائز الأمن القومي في زمن العولمة"، نقلاً عن: <https://www.europarabct.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/19.



الشكل 05: شكل يبين عملية صنع السياسة الأمنية من طرف دولة أو مجموعة دول وفق المقاربتين التقليدية والنقدية (دفاعية أو هجومية).

نقلا عن:

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/fig02.GIF\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/fig02.GIF_cvt.htm)

مع تعديلات للباحث.

المطلب الرابع: السياسة الأمنية وبعض المصطلحات المشابهة.

يتقاطع مصطلح السياسة الأمنية مع بعض المصطلحات الأخرى المشابهة له ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (العقيدة الأمنية والاستراتيجية الأمنية).

#### أ- العقيدة الأمنية

قبل التطرق لمفهوم العقيدة الأمنية كمصطلح واحد، وجب علينا أولاً تحديد مفهوم لمصطلح "العقيدة" على انفراد نظراً لما يكتسبه هذا المصطلح من تعقيدات في تحديد تعريف له، على أساس ارتباطه في الغالب بمفهوم النظرية في العلوم الإنسانية عموماً (القانون، الاقتصاد، العلوم السياسية، علم الاجتماع... الخ)، وحتى العلوم العسكرية، وكذلك نظراً لارتباطه بوحدات سياسية أو مجموعة من الوحدات، فنجد مثلاً العقيدة السياسية، العقيدة العسكرية، العقيدة الأمنية... الخ، فنقول العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، أو العقيدة الأمنية الفرنسية، أو العقيدة السياسية للاتحاد الأوروبي، وقد نجد استخدام هذا المصطلح أحياناً للتعبير عن معتقدات وتوجهات أشخاص بشكل منفرد، فنقول عقيدة ترومان، روزفلت، هتلر، صدام... الخ<sup>1</sup>.

ونظراً لهذا الاستخدام الواسع لمصطلح العقيدة، يعتبره الباحثون سبباً للصعوبات التي تواجه تحديد تعريف متفق عليه حول المصطلح، ولكن من خلال ما سبق يمكن القول بأنّ العقيدة يقصد بها تصورات الدول، القادة وصناع القرار حول حدث ما يكون فيه الرجوع إلى مقوماتهم أمر ضروري من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ونقصد بالمقومات هنا (الدين، الأصل، التاريخ، القدرات المختلفة... الخ).

ويراها الدكتور عبد اللطيف آكنوش على "أنّها مجموعة من القواعد والتي من شأنها التنصيب على مجموعة من التدابير ومنه فإنه يمكن اعتبارها نظرية عامة يمكن تشكيلها انطلاقاً من دراسة وتقييم ما هو كائن وموجود، ثم وضع تصورات مستقبلية تمكّن من وضع استراتيجيات وخطط عمل تهدف إلى تحقيق أهداف محددة في الزمان والمكان"<sup>2</sup>.

من خلال هذا المفهوم المقدم من طرف الدكتور عبد اللطيف يتضح أنّه بقوله انطلاقاً من دراسة وتقييم ما هو كائن أنّه يقصد مقومات الدولة وما تستند عليه في عقيدتها (تاريخ، قدرات... الخ)، وهذا لب العقيدة ومفهومها.

<sup>1</sup> - عبد اللطيف آكنوش، "ضرورة مراجعة العقيدة الأمنية للدولة المغربية" نقلاً عن:

<https://www.goud.ma/256631>، أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/20.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

إذا ومن خلال ما سبق كله يمكن القول بأنّ العقيدة الأمنية يقصد بها محاولة تحديد المخاطر والآثار السلبية المترتبة عليها والتي تؤثر على زعزعة الاستقرار وتهديد الأمن (القومي والاجتماعي)، وذلك استنادا الى مقومات الدولة وعقيدتها (قدرات عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، التاريخ، الدين...الخ)<sup>1</sup>.

وهنا يمكن أن نلمح التقاطع بين السياسة الأمنية والعقيدة الأمنية، فالأولى تعتمد على الدول منفردة أو مجتمعة وقد تتشابه في شكلها ونوعها هجومية، دفاعية، وتستند الى نظريات المفكرين والباحثين (حول مصلحة الدولة أو مصلحة الأفراد)، أما الثانية فلا يشترط فيها توافق الدول مجتمعة أو منفردة، لأنّ العقائد المشكّلة للمجتمعات تختلف من وحدة الى أخرى وان تشابهت فهي لا تصل الى الاتفاق الدولي حول عقيدة واحدة.

### ب- الاستراتيجية الأمنية

اقترن مصطلح الاستراتيجية عبر العصور الزمنية المختلفة منذ ظهوره الأول بكيفية استخدام القوة العسكرية أو الحربية، والطرق أو الخطط الناجعة من أجل كسب الحروب، وينقسم مصطلح الاستراتيجية الى جزئين:

STRATOS : ويقصد به الجيش حين يكون في حالة الحرب.

AGEIN : والمقصود به الدفع نحو الأمام.

وحين يتم الجمع بين المصطلحين فنحن نكون أمام المفهوم الآتي "الجيش الذي يدفع به نحو الأمام"<sup>2</sup>.

ورغم أنّ هذا المصطلح ذاع استخدامه بين المفكرين والباحثين كثيرا وتجاوز حتى الاستخدام العسكري لتستعيه مجالات أخرى كالمجال الاقتصادي، الثقافي...الخ، إلا أنّ الوصول الى تعريف شامل مانع لمصطلح الاستراتيجية كان ليس بالأمر الهين على مختلف المدارس الفكرية، إلا أنّ هذا لا يعني عدم محاولة تقديم تعريف لها، ويمكن حصر بعض التعاريف فيما يلي:

✓ تعريف ليدل هارت LIDEL HART هي "فن استخدام الوسائط العسكرية من أجل تحقيق هدف السياسة"<sup>3</sup>.

✓ ويراها المفكر ريمون آرون RIMON ARON على أنّها فن قيادة وتوجيه لمجمل العمليات العسكرية أثناء فترة الحرب.

<sup>1</sup>- نفس المرجع.

<sup>2</sup>- صلاح نيوف، مدخل الى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية العربية المقترحة، الدنمارك، 2008، ص3.

<sup>3</sup>- ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: هيثم (الأيوبي)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، لبنان، 1967، ص397.

✓ في حين يقرنها لينين LININE بكيفية وضع خطط تسمح بتأخير الوقت حتى يحدث ما يسميه بالانهيار المعنوي والذي يساعد على تحقيق الضربة المميتة بطريقة سهلة.

وعليه من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أنّ مفهوم الاستراتيجية مقترن لدى جل الباحثين والمفكرين بالجوانب العسكرية، من خلال هذا يمكن القول بأنّ "الاستراتيجية الأمنية" هي خطة أو مجموعة من الخطط الكفيلة بتحقيق أهداف الدولة الأمنية وقد يكون المتغيّر العسكري جزء من هذه الاستراتيجية ان لم يكن هو المتغيّر الأساسي، ومنه قد يتقاطع هذا المفهوم للاستراتيجية الأمنية مع المفهوم التقليدي للسياسة الأمنية "القائم على أساس استخدام القدرات العسكرية، إلا أنّ الباحثين في فترة ما بعد الحرب الباردة حاولوا أن لا يربطوا الاستراتيجية بشرط وجود المتغيرات العسكرية، واكتفوا باعتبارها خطط أو خطة شاملة تستعين بالمتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... الخ.

ت- الاستراتيجية القومية: يقصد بالاستراتيجية القومية بأن تقوم الوحدة السياسية بتوجيه موارد الدولة، من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، والتي تشمل التخطيط، والتطوير والتنسيق لجميع موارد وإمكانات الدولة في مرحلة السلم والحرب، وعليه فان تساوت دولتان ما في الموارد والامكانيات، فانّ الدولة ذات الاستراتيجية الأفضل والأنسب تكون هي الأكثر قوة وكفاءة من الأخرى، وعلى هذا الأساس فانّ القوة القومية للدولة هي مزيج بين الإمكانيات والموارد بالإضافة الى الاستراتيجية القومية.

وبالنسبة لتعريف بعض المفكرين للاستراتيجية القومية نعرض مايلي:

**1-تعريف أندريه بوفر:** اعتبر أندريه بوفر أنّ الاستراتيجية القومية توضع على رأس الاستراتيجيات الأخرى، حيث أخضعها للسياسة القومية للدولة، بالإضافة الى ربطه للاستراتيجية القومية بالحرب الشاملة، حيث اعتبرها على أنّها الفن المنطقي لاستخدام القوة من أجل تحقيق الارادات.

**2-تعريف ليدر هارت:** قدم ليدر هارت هو بدوره تعريفا للاستراتيجية القومية قائم على أساس تحقيق الأهداف السياسية من الحرب حيث قال بأنّها توجيه وتنسيق كل الإمكانيات المتوفرة عند الدولة، أو أعضاء حلف ما بهدف الحصول على الهدف السياسي للحرب.

إذا نفهم من خلال هذا أنّ الاستراتيجية القومية هي "تلك العملية التي يتم فيها الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، لتحقيق المصلحة القومية المتاحة، تحت جميع الظروف لإنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات، بهدف تحقيق المصالح المتعلقة بالأمن القومي للدولة"<sup>1</sup>.

كما أنها بمفهوم آخر هي "مجموعة الأفكار المعبرة عن وجهة نظر الدولة الرسمية، والمتعلقة بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح، والمتضمنة لطبيعة الحرب، من وجهة نظرها، وطرق ادارتها، والأسس الجوهرية لإعداد الدولة والقوات المسلحة لمواجهةها، فهي منظومة الأساليب والوسائل العلمية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوة والمصادر القومية المختلفة لتحقيق أهداف الأمن القومي"<sup>2</sup>.

إذا يتضح من خلال مفهوم الاستراتيجية القومية أنّها تتقاطع والسياسة الأمنية للدولة في أنّها هي الأخرى تتعلق بالحفاظ على الأمن القومي للوحدة السياسية، ولكن تختلف معها في كون السياسة الأمنية من بين أدواتها هي الدبلوماسية والتفاوض ولا تسعى لتحقيق الأمن القومي دائما من خلال استخدام القوة العسكرية.

<sup>1</sup>- مدخل للاستراتيجية، نقلا عن: [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/sec02.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/sec02.doc_cvt.htm)،  
أطلع عليه بتاريخ: 2014/03/21.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه.



## خلاصة الفصل الأول

من خلال جملة ما قدم في هذا الفصل وذلك عبر تقديم ثلاث مباحث كانت مترابطة ومكمّلة لبعضها البعض يمكن أن نستخلص ما يلي:

- ❖ أنّ مفهوم الأمن عرف عبر أزماته ومراحله المختلفة تحولات جذرية مست الجوانب الانطولوجية، الأبتمولوجية وحتى المنهجية، لنتقل من المفهوم الصلب لهذا المصطلح نحو المفهوم اللين له، حيث بعدما كان حسب التصورات التقليدية القائمة على ثلاثية الدولة كفاعل وحيد، المصلحة كهدف والقوة كآلية لتحقيقها خاصة في جانبها العسكري، أصبحت للتصورات الما بعد وضعية والنقدية الحيز الكبير للتكلم حول مفهوم الأمن خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعجز التقليديين على اثبات الثالوث الوظيفي من (وصف، تفسير وتنبؤ) لمرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي.
- ❖ أنّ المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أفرزت لنا مستويات جديدة للأمن الى جانب مستوى الدولة، فظهر ما يسمى بالمستوى الإقليمي للأمن (حتى الإقليمية الجديدة)، المستوى الجماعي والدولي له، وصولاً الى مستوى الفرد (الأمن الإنساني)، والذي أخذ الحيز الكبير من الدراسات والبحوث نظراً لمحورية الانسان في الدراسات الأمنية في المرحلة والفترة الجديدة.
- ❖ أنّ مفهوم السياسة الأمنية هو مفهوم ترابط بشكل كبير بالتحويلات المختلفة والتي مست مفهوم الأمن في العلاقات الدولية والدراسات السياسية والاستراتيجية، حيث عرّفت عند التقليديين على أساس مادي عسكري تهدف الى تحقيق المصلحة والقوة، بينما يراها النقاد أنها سياسات تهدف الى تحقيق رفاهية الانسان وتحريره من كافة القيود والتي تعترضه في حياته، كما نجد أن السياسة الأمنية قد تتقاطع وبعض المصطلحات المشابهة كالعقدية الأمنية والاستراتيجية الأمنية، والتي توظف حسب مفاهيمها في مواضع مختلفة.

# الفصل الثاني

السياسة الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الشرق  
الأوسط

إنّ التفاعل الخارجي لأي دولة أو وحدة سياسية معيّنة، سواء على مستوى الإقليم الذي تنتمي إليه أو حتى على المستوى الدولي يتطلب توظيف كل مقوماتها التي تمتلكها (جغرافية، بشرية واجتماعية، اقتصادية، دينية وحتى عسكرية)، وهذا من أجل بناء أو وضع سياسة أمنية تكون ضمن أو في إطار السياسة الخارجية والتي تعتمدها تلك الوحدة السياسية، وتعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية (كمحور للدراسة) إحدى الدول التي تسعى إلى بناء سياسة أمنية تتماشى ومختلف توجهاتها اتجاه منطقة الشرق الأوسط، كما وتتناسب والقدرات التي تمتلكها، ولهذا سنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث نتناول في الأول المحددات والتي تقوم عليها أو تبنى على أساسها السياسة الأمنية الإيرانية (محددات جغرافية، تاريخية، اقتصادية وعسكرية... الخ)، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تبيان وتوضيح لجيو استراتيجية منطقة الشرق الأوسط مع تبيان لأهمية هذه المنطقة سواء على المستوى الدولي أو في التفكير الاستراتيجي الإيراني، لننتقل بعدها إلى المبحث الأخير في هذا الفصل والذي يتمحور حول الصورة أو الشكل الذي تعتمده السياسة الأمنية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث نتعرض للشكل الهجومي لها وكذلك الصورة الدفاعية لتلك السياسة الأمنية، لنصل في الأخير إلى مدى ذكاء تلك السياسة في التعامل مع الأحداث في منطقة الشرق الأوسط.

## المبحث الأول: محددات السياسة الأمنية الإيرانية.

تعتمد كل دولة في عملية صياغة سياستها الأمنية على مجموعة من المقومات والتي تمتلكها بالضرورة، ولهذا حاولت الجمهورية الإسلامية الإيرانية صياغة سياسة أمنية تكون قوية، وذلك من خلال الاعتماد على موقعها الجغرافي، وكذلك الإرث التاريخي الذي تمتلكه الى جانب التعداد السكاني والقدرات العسكرية وعقيدتها الدينية... الخ، لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث لمحددات السياسة الأمنية الإيرانية (المحدد الجغرافي، التاريخي، الاقتصادي والعسكري).

## المطلب الأول: المحددات الجغرافية والسكانية.

أ- **المحدد الجغرافي:** انّ الحديث عما يسمى بالمحدد الجغرافي لدولة ما في توجيه سياستها الأمنية على المستوى الخارجي أو التأثير فيها، هو الحديث عن ما يسمى بالجغرافيا السياسية\*، حيث يدور الاهتمام هنا حول مدى تأثير الموقع الجغرافي لتلك الدولة على توجهاتها على المستوى الخارجي، أي بمعنى أدق علاقة الجغرافيا بالسياسة والتي يتبناها صناع القرار على المستوى الإقليمي الذي تتواجد فيه تلك الدولة أو على مستوى النظام الدولي ككل، حيث يدل مصطلح الجغرافيا على العناصر التي تتعلق بالأرض، أو الإقليم الطبيعي والذي تقوم الدولة على جزء منه، وعندما تؤثر تلك العناصر على سياسة الدولة على المستوى الخارجي نكون بصدد ما يسمى بالجغرافيا السياسية<sup>1</sup>، وإذا رجعنا لموقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية فإنها تمثل مكانة جد استراتيجية سواء تعلق ذلك بالإقليم الذي تنتمي اليه (الشرق الأوسط)، أو تعلق كذلك بأهمية موقعها الجغرافي على المستوى الدولي نظرا لأنها تربط منطقة الشرق الأوسط بإقليم آسيا الوسطى، ولأنّ الموقع الجغرافي احتلّ حيزا كبيرا ذو أهمية بالغة خاصة لدى المفكرين والباحثين المختصين في النظريات الاستراتيجية، وكذلك النظريات الجيوبوليتيكية، والذين أكدوا على أنّ للموقع الجغرافي تأثيرا حتميا على حركة الدول، ويكفي أن نتذكر آراء ما كندر وهالفرد MAKINDER AND HALFERD في نظرية "قلب الأرض"<sup>2</sup>، ففي هذه النظرية أكدّ المفكر الاستراتيجي ماكندر أنّ إيران تقع في منطقة الهلال الخارجي (INTERNAL CRESCENT)، حيث أبرزت أهمية سواحلها المطلّة على الخليج العربي وخليج عمان، ولما لهذين الخليجين من أهمية استراتيجية في ربط المحيط

\* الجغرافيا السياسية هي علاقة تأثير وتأثر بين الجغرافيا والسياسة بصفة عامة، مثلا في مصر كان قرار إنشاء قناة السويس سياسياً ترتب عليه تغير في المكان وهو الجغرافيا. الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة، والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس.

1- عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2015، ص111.

2- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الأطلسي بالمحيط الهندي حسب نظرية القوة البحرية لألفريد ما هان ALFRID MAHAN<sup>1</sup>، من خلال هاتين النظريتين لكل من ماكندر وماهان يتضح وبشكل جلي الموقع الجد استراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالنسبة لإقليم الشرق الأوسط، آسيا، بل العال ككل، كما أنه وفي جانب آخر اتضحت الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران من خلال نظرية النطاق الأرضي (RIM-LAND) لصاحبها نيكولاس سبايكمان NIKOLASSE SPAYEKMAN، حيث منح الموقع الجغرافي لصناع القرار الإيرانيين بعض المزايا الاستراتيجية والتي تمّ توظيفها من طرفهم من أجل صياغة سياساتهم المختلفة (خارجية، داخلية، وأمنية) على المستوى الإقليمي وحتى على المستوى الدولي<sup>2</sup>، وحسب سبايكمان فاستهداف دولة إيران أمر مكن الحدوث خاصة من طرف الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وحتى بعض القوى الأوروبية، نظراً لأنها تعتبر قلب العالم<sup>3</sup>، إذا حسب سبايكمان فايران موقعها الجغرافي يسمح لها بأن تحتلّ ما يسمى بقلب الأرض، وإنّها مستهدفة في أي لحظة وفي أي زمن، لذلك تسعى إيران جاهدة لكسب المزيد من القوة من أجل حماية وتحصين نفسها من خلال سياسات أمنية تعتمد على الظروف والمعطيات على الساحة الإقليمية والدولية.

من خلال كل هذا فالمحدد الجغرافي يلعب دوراً في توجيه سياسة إيران الأمنية من خلال موقعها الفلكي وكذلك الموقع القاري والبحري، ففلكياً تقع إيران في غرب آسيا بين دائرتي عرض 29، 40 شمالاً وخطي طول 54، 63 شرقاً، حيث يجعلها هذا ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية<sup>4</sup>.

كما وتمتلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية مساحة كبيرة وشاسعة شكّلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة انعكست على سياستها الداخلية والخارجية، حيث يمتاز موقع إيران الجغرافي بأنّه من المواقع المفتوحة نحو الخارج<sup>5</sup>، وذلك بحكم توسطها لإقليمين حساسين، حيث يحدها من الشمال كل من أرمينيا وتركمنستان وأذربيجان حيث تطل فيها على دول آسيا الوسطى بحدود برية طولها (1740 كم)، أما من الناحية الشرقية فتحدها كل من باكستان وأفغانستان بحدود طولها (830 كم)، (850 كلم) على التوالي، أما من جهة الغرب ترتبط بحدود مع العراق وتركيا<sup>6</sup>، ويتضح من حدود الجمهورية العربية الإسلامية الإيرانية أنّها تتشارك مع العديد من الدول ذات الأهمية هي الأخرى في مفكرة الدول العظمى مما لا يفسح المجال لصناع القرار الإيرانيين إلا واستغلال تلك

1- فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، العراق، ص152.

2- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3- ميشال نوفل، "إيران القيمة الاستراتيجية"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد49، فيفري1996، ص8.

4- عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص112.

5- عبد فهد النفيسي وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، ط3، دار النشر للثقافة والعلوم، مصر، 2015، ص45.

6- فراس محمد أحمد الجحيشي، مرجع سابق، ص152.

الحدود الجغرافية في مشاريعهم الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث يقع جزء كبير من دولة إيران ضمن ما يسمى عند المفكرين الاستراتيجيين بالمنطقة الاستراتيجية والتي حددها فيرجريف VIRGREV حيث أطلق عليها منطقة التصادم والارتطام<sup>1</sup>.

تقدر المساحة الإجمالية للجمهورية الإسلامية الإيرانية حسب جل المواقع ب 1640.000 كلم مربع، حيث تشتمل ثلاثة أرباعها على صحراء قاحلة، وراقع ملحية متحجرة، وقلب تلك المساحة تحتله الهضبة الإيرانية والتي ترتفع على مستوى سطح البحر بارتفاعات مختلفة تتراوح ما بين 1000 الى 1500 متر مربع<sup>2</sup>، أما من الناحية موقعها البحري فهي تطل على أهم ثلاث مسطحات مائية تجارية في العالم وهي "بحر قزوين" في الشمال "البحر العربي والمحيط الهندي" في الجنوب، و "الخليج العربي" (تسميه إيران الخليج الفارسي) وهو نفس المسطح المائي من الجنوب الغربي، حيث يبلغ مجموع سواحلها البحرية (2524 كلم)، وبنسبة (23.66) من مجموع الحدود الكلية البالغة (5204 كلم)<sup>3</sup>، وعلى أساس كل هذه المعطيات يمكن القول بأنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر من بين الدول ذات الأهمية الكبرى في المنطقة طبعاً وفقاً لمساحتها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وللذآن يمكنها من أن تكون حلقة وصل بين وسط وجنوب آسيا، بالإضافة الى تربيعها على الساحل الشرقي والذي هو من أهم مصادر اكتساب القوة بالنسبة لها، وان كانت بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة وعمان تشاركها ذلك إلا أنه بحكم القوة البشرية والعسكرية والتي سنتطرق إليها لاحقاً تكون وتعود الأفضلية لإيران.

الآن وبالرغم من هذا الموقع الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلا أنه تواجهها تحديات كبيرة وخطيرة قد تمس بأمنها القومي كالمشكلة الأفغانية، وكذلك الحرج الذي تشهده الأقليات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط والتواجد الأجنبي (خاصة التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي)، كل هاته التحديات استوجبت عليها محاولة بناء أو تبني، وضع، صنع سياسة أمنية استناداً الى موقعها الجغرافي الجد استراتيجي.

### ب- المحدد السكاني (الديمغرافي):

يعتبر هذا المحدد كذلك من أهم المحددات التي تؤثر الى حد بعيد في مخرجات صناعة القرار لأي دولة، على أساس أنّ هاته الأخيرة لا تقوم الا بتواجد مجموعة من السكان على قطعة أرض ويشغلون ضمنها

1- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1976، ص 17.

2- فراس محمد أحمد الجحيشي، مرجع سابق، ص 153.

3- عرفات علي جرعون، العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع، الانفراج، التوتر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 51، 52.

حيزا معيناً يساعدهم على القيام بأدائهم في جميع المجالات (اقتصادية، سياسية، ثقافية... الخ)، "فالأرض التي تشغلها الدولة تمثل الأساس القانوني لكيانها، ولكن وجودها لا يتحقق إلا بسكانها فقط، لذلك فإن عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديمغرافية من الأمور المهمة في بناء هذا الكيان"<sup>1</sup>، من خلال هذا المفهوم نرى أنّ عدد السكان قد يلعب دوراً مهماً في صياغة أو التأثير على صنع القرار على المستوى الخارجي للوحدات السياسية، لكن هذا لا يعني شرطية التعداد والعدد، ولكن الحجم الصغير للسكان في دولة ما في الغالب يكون أقل تأثيراً وتميزاً في توجهات الدول على المستوى الخارجي "فالقوة البشرية بما تعنيه من حجم وخصائص وكيفية التوزيع الجغرافي الكبير من السكان قد لا يضمن الفاعلية الدولية، إلا أنّ الدول ذات الحجم السكاني الصغير هي في الغالب أقل تميزاً، وبهذا فإن حجم السكان يعدّ عنصراً من عناصر القوة"<sup>2</sup>، حيث تعتمد إيران كثيراً على مخزونها البشري وتراهن عليه سواء على مستوى الأزمات الإقليمية أو حتى على مستوى تفاعلاتها الدولية "ويقال أنّ إيران تأسست منذ أربع آلاف سنة على مبدأ التلاحم الأزلي بين الأرض والشعب، وقيل أنّها أقدم كيان سياسي من النمط الامبراطوري... وذلك قبل وصول الصين إلى مستوى الدولة المركزية الموحدة في التاريخ"<sup>3</sup>.

بلغ عدد سكان الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسب إحصائيات عام 2009م إلى أكثر من 74 مليون نسمة، ووصل إلى حدود 77 مليون نسمة وفق إحصائيات سنة 2011م، ويتوقع وصولهم إلى أكثر من 80 مليون نسمة بحدود سنة 2020م.

وحسب هذه الوتيرة فإن إيران تعرف نمواً متسارعاً ومبكراً في عدد السكان، وذلك حسب النظرية "الديمغرافية الانتقالية"\* في مرحلتها الثانية وهي مرحلة التزايد السكاني المبكر، ويرجع ذلك إلى "سياسات إيران الديمغرافية بعد ثورة 1979م، إذ تبنت الحكومة الإسلامية الإيرانية سياسات تشجيع الانجاب، والغاء الخطط المتعلقة بالعائلة التي تبنتها حكومة الشاه السابقة، وشجعت زيادة الانجاب، وقامت بخفض السن القانوني/الأدنى لزواج الفتيات"<sup>4</sup>.

1- فراس محمد أحمد الجحيشي، مرجع سابق، ص154.

2- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2015، ص29.

\* النظرية الديمغرافية الانتقالية: صاحبها هو المفكر ريموند بيرل ومفادها أن النمو الطبيعي يحدث في مراحل حيث يبدأ فيها بطيئاً، ويتدرج زيادة بنسبة ثابتة حتى منتصف الدورة وبعد ذلك يبدأ بالهبوط.

4- عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص148.

كما وتعتبر معظم الاحصائيات وخاصة تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أنه يوجد أكثر من 30 مليون من الذكور والذين تتراوح أعمارهم ما بين 13-17 عاما، بالإضافة الى 03 ملايين نسمة منهم تتراوح أعمارهم ما بين 23-32 سنة، وهو ما يجعل الجمهورية الإسلامية الإيرانية من حيث التركيبة الديمغرافية من أكثر بلدان العالم شبابا<sup>1</sup>، وهذا ما جعل الحكومة الإيرانية تراهن على سكانها من حيث التعداد أو من حيث التركيبة في تعاملاتها الخارجية سواء الإقليمية أو حتى الدولية، إلا أن هذا الأمر لم يدم كثيرا خاصة في ظل الأزمات التي شهدتها وتشهدها الجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم بداية بالحرب مع العراق مرورا بحصارها اقتصاديا وصولا الى ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من أزمات حاليا تعتبر ايران جزء منها، حيث تراجعت الحكومة الإيرانية عن سياساتها في تشجيع النمو السكاني نظرا للأضرار الاقتصادية والتي كانت انعكاس لمختلف تلك الأزمات، الى جانب العدد الكبير من السكان والذي لا يتوافق والمتطلبات الاقتصادية "حيث اعتبرت أن النمو السكاني هو عقبة أمام التطوير الاقتصادي"<sup>2</sup>، ورغم كل السياسات التي اتبعتها ايران من أجل تحديد النسل ليتوافق عدد السكان والمتطلبات الاقتصادية للدولة، إلا أن ذلك لم يمنعها من المراهنه عليه كعنصر من عناصر قوتها.

أما بالنسبة للتركيبة السكانية والتجانس بين مختلف العرقيات والاثنيات، فالشعب الإيراني يمتاز ويتصف بالتنوع السكاني والعرقي، حيث يحتل الفرس المرتبة الأولى في التصنيف بنسبة تصل الى 51 بالمئة ثم يليهم الأذريون بنسبة 24 بالمئة، ثم الجيلاكي والمازندرين (فرع من فروع الفرس) بنسبة 8 بالمئة، الأكراد 7 بالمئة، ثم يأتي العرب بنسبة 3 بالمئة فاللوريون، البلوش والتركمان بنسبة 2 بالمئة على التوالي، وأجناس أخرى بنسبة 1 بالمئة، ويتجسد الادراك لدى كل الأعراق الإيرانية بأن أصولها تنحدر كلها من القبائل الأورو/هندية، ماعدا العرب والتركمان<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- عرفات علي جرعون، مرجع سابق، ص53.

<sup>2</sup>- عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص148.

<sup>3</sup>- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص50.





شكل 06: خارطة توضح التركيبة الديمغرافية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نقلا عن

<https://www.skynewsarabia.com/world/1010809>

المتغير	تقدير (1)	تقدير (2)	دراسة ميدانية تقدير (3)
الفرس	51		
الأذريون	24	20	18.7
الجيلاكي والمازندين (فرع من الفرس)	8		
الأكراد	7	8	7
العرب	3		2
اللوريون	2		6.5
البلوش	2	1.1	
التركمان	2	0.7	
أخرى	1	1.1	

جدول 01: جدول يوضح التوزيع السكاني لإيران حسب الخصائص العرقية والثقافية، نقلا عن: وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص 51.

وإذا ما تمعنا في الخارطة السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية سوف نجد التوزيع العرقي فيها هو حدودي، أي بمعنى أدق فإن الأكراد لهم امتداد مع أكراد العراق وأكراد تركيا (حلم دولة كردستان الكبرى)، والعرب لهم امتداد حدودي مع شبه الجزيرة العربية وباقي الدول الأخرى العربية المجاورة، والتركمان هم امتداد لدولة تركمنستان، والأذريون في حدود دولة أذربيجان... الخ، ولذلك نجد الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسها مجبرة على التعامل مع هاته العرقيات بحذر شديد من أجل الحفاظ على تماسكها السكاني والاجتماعي، وبالتالي الحفاظ على أمنها القومي، على الرغم من أن الفرس يستحوذون على كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية، وذلك على أساس تفوقهم العددي، إذ يشكلون ما نسبته تفوق ال 50 بالمئة كما رأينا سابقا، "الآن الدراسات أكدت على أنه كلما كانت الأقليات متمركزة على الحدود كلما كانت نزعتها الانفصالية أقوى، نظرا لقدرتها على تلقي المساعدات من الخارج"<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس وضعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في حسابها هذا النوع

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 52.

من الأزمات واتجهت نحو صياغة سياسات أمنية حسب ما تقتضيه الأوضاع والظروف التي تشهدها حدودها مع الدول المجاورة والتي تتشارك معها في العرقيات والأجناس.

أما بالنسبة للدين الذي يدين به الإيرانيون والسائد فهو الدين الإسلامي، حيث يشكل هذا الدين الأغلبية الساحقة في إيران بنسبة 99 بالمئة ينقسم بين الشيعة والسنة بشكل متفاوت وذلك بنسبة 89 بالمئة و10 بالمئة على التوالي، فيما تشكل باقي الديانات مجتمعة ما نسبته 1 بالمئة وموزعة كالتالي<sup>1</sup>:

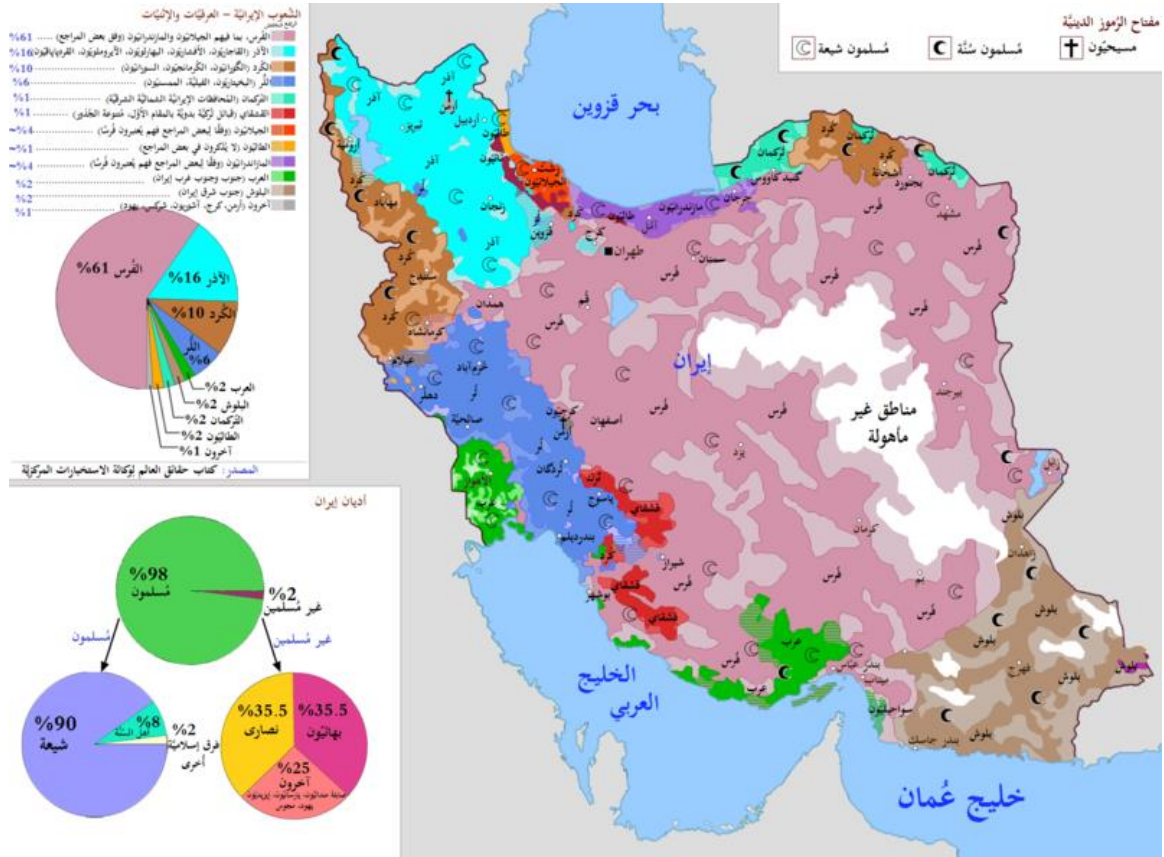
- ✓ الآثوريون: من الشطوريين والكاثوليك مرتكزين غرب أذربيجان.
- ✓ الدوروسترانيين: وهم أقلية باقية من دين إيراني قديم متواجدين في كرمان ويزد وطهران.
- ✓ الزرادشتيين: ويقومون في طهران، يزد، كرمان، شيراز وأصفهان.
- ✓ المسيحيون: يتركز معظمهم في الجهات الشمالية، ويتركز قسم منهم في المراكز الحضرية الكبيرة مثل: طهران، أصفهان وتبريز.
- ✓ اليهود: يتركزون في طهران، ومعترف بهم دستوريا، إذ كان لهم مقعد واحد في البرلمان الإيراني قبل عام 1979م، وقد تقلص عددهم إثر الهجرة التي توجهت الى فلسطين المحتلة.

أما بالنسبة للأغلبية المسلمة فهي تعتنق المذهب الجعفري (الاثني عشري)، أما نسبة 10 بالمئة من المسلمين والذين يعتنقون المذهب السني فهم ينحدرون من قبائل عربية، تركمانية، بلوشية وهزارية<sup>2</sup>.

يتبين من خلال المعطيات السابقة أنّ نسبة المسلمين في إيران هي المسيطرة وخاصة نسبة معتنقي المذهب الشيعي على الطريقة الجعفرية الاثني عشرية، وبالتالي هذا ما ينعكس على انسجام الشعب الإيراني وتماسكه وتوحيده، وعليه فالجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال هذا المقوم لا تجد صعوبة ولا تعقيدا في تبني تصورات وتوجهات خارجية تضمن لها مصالحها.

<sup>1</sup>- عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص164.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص ص 164 165.



شكل 07: خارطة توضح التوزيع العرقي والديني في إيران (الخارطة غير دقيقة في التوزيع المذهبي) نقلًا

عن:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

أما بالنسبة للتركيب اللغوي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فتمثل وتشكل وتحتل اللغة الفارسية المقدمة بنسبة 58 بالمئة، ثم تليها اللغة التركية بنسبة 26 بالمئة فالكردي بنسبة 09 بالمئة، وباقي اللغات مجتمعة تشكل ما نسبته 07 بالمئة، وعليه اللغة ذات الأغلبية هي الفارسية وهي اللغة الرسمية للدولة، وهي إحدى ركائز الهوية الإيرانية على الرغم من أنّ هناك ثلاث عائلات لغوية (الهندية-الأوروبية، والتايك والافريقية)<sup>1</sup>، ومنه حتى من جانب اللغة فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تراهن عليها كإحدى مقومات الدولة وإحدى أسباب التماسك الاجتماعي.

**المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية:** إنّ بناء أي سياسة أمنية لأي وحدة سياسية كانت، يعتمد بدرجة كبيرة على المقومات الاقتصادية، ان لم نقل بشكل كلي، نظراً لتكامل هذا المقوم مع مقومات أخرى (عسكرية، سكانية ودينية... الخ)، "حيث يصفها ريمون آرون بأنها القدرة على الفعل، الصنع، أو التدبير، وكذلك وصف هانس مورغنتاو لها بأنها سيطرة الانسان على تفكير وأفعال الناس الآخرين"<sup>2</sup>، كما أنّ البناء الاقتصادي لأي دولة يلعب دوراً كبيراً في قوة سلوكها على المستوى الخارجي ويحقق التوافق والرضى العام على المستوى الداخلي، وعندما نتكلم عن البناء الاقتصادي لدولة ما فنحن نقصد (الموارد، الثروات الطبيعية-كامنة أو مستثمرة، والصناعات بمختلف مجالاتها وميادينها)، والتي تحدد وتتعاكس اما بالقوة أو بالضعف على مستوى سلوكها الخارجي<sup>3</sup>، لذلك تلعب القوة الاقتصادية الدور الكبير في ثقل الدولة على مستوى نظامها الإقليمي أو النظام الدولي ككل، حيث تعرف القوة الاقتصادية بأنها ما هو متاح للوحدة السياسية من ثروات (طاقوية، صناعية، معدنية، طبيعية وكذلك اليد العاملة)<sup>4</sup>.

وبالنسبة لإيران فقد وجدت نفسها بعد عام 1979م أي في الفترة التي أعقبت انهيار نظام الشاه (قيام الثورة الإسلامية)، في ظل نظام اقتصادي استهلاكي مرتبط بدرجة كبيرة بالدولار الأمريكي، وبعد الحرب العراقية الإيرانية والتي نخرت وأضرّت بالاقتصاد الإيراني لدرجة كبيرة، ثم لتعرف الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعدها مقاطعة دولية تحرمها من عملية التخطيط الاقتصادي الكلي، إلا أنه ورغم كل هذا حاولت القيادة الإيرانية الاعتماد على النفس والثقة فيها من أجل بناء اقتصاد يسمح لها بلعب مكانة سواء على مستوى إقليمها أو على المستوى الدولي "ونتيجة لهذا الإصرار من أجل تقوية الاقتصاد، احتلت إيران في فترات لاحقة المرتبة الثانية

<sup>1</sup> - Iran Languages, on : <https://www.britannica.com/topic/Iranian-languages> , 31/07/2017.

<sup>2</sup> - فراس محمد أحمد الجبشيني، مرجع سابق، ص157.

<sup>3</sup> - محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات، مكتبة سعيد رافت للنشر والتوزيع، مصر، 1978، ص281.

<sup>4</sup> - Frederick H. Hartman, **The relation of nations**, Macmillan Company printed, u.s.a, ed3, 1997, p50.

بين اقتصاديات دول الخليج العربي بعد الاقتصاد السعودي<sup>1</sup>، وكانت المرحلة التي أعقبت انتخاب الرئيس هاشمي رفسنجاني HACHEMI RAFSSANJANI من بين أهم المراحل في الاقتصاد الإيراني حيث حاول هذا الأخير وضع خطط من بينها الخطة الخمسينية الأولى للتنمية (1988م-1993م)، من أجل مواجهة المشاكل الأساسية التي أصابت الاقتصاد الإيراني بالشلل<sup>2</sup>، وربما على رأسها اعتمادها الكلي على قطاع النفط والغاز، إلا أنه ورغم ذلك بقيت إيران لحد اليوم تعتمد بشكل كبير ان لم نقل كامل على هذا القطاع في بناء اقتصادها الكلي، "حيث يعد نفط إيران حالياً ومستقبلاً أهم مرفق اقتصادي، فهو مزدوج أو مركب الأهمية فهو مصدر للطاقة المحلية الداخلية، وكذلك مصدر لجلب العملات الصعبة من الخارج"<sup>3</sup>، وتعد إيران في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياط النفط العالمي، إذ تمتلك ما نسبته 11.4 بالمئة من الاحتياطي العالمي للنفط، فيما تملك المملكة العربية السعودية ما نسبته 25 بالمئة منه<sup>4</sup>، إلى جانب أنها تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا بالنسبة للاحتياط العالمي للغاز بنسبة قدرت ب 15.2 من الاحتياطات العالمية، "وتحقق الهيدرو كربورات إيرادات لإيران تتراوح ما بين 20 و 25 مليار دولار سنوياً منذ عام 2000م، ومبلغاً أكبر منذ سنة 2004م، وعرفت تزايد مستمر في السنوات اللاحقة حيث تمثل 85 إلى 95% من عائدات التصدير، و 40 إلى 50 % من موارد ميزانية الدولة الإيرانية، وتمثل 15 إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي"<sup>5</sup>.

هذا الأخير الذي قدر بحوالي 196 مليار دولار ما بين سنتي 2005م/2006م، ليعرف تراجعاً خلال عامي 2008م/2009م، ويرجع ذلك إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإيراني، ثم بلغ 331 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2009م، ليعرف صعوداً بلغ 511.6 مليار دولار أمريكي عامي 2013م/2014م والذي وافق العام الأول لعهد الرئيس الحالي حسن روحاني HASSAN ROHANI، لينخفض بعدها في عام 2014م/2015م إلى 415 مليار دولار أمريكي بسبب تأثر الاقتصاد الإيراني سلباً بأزمة انهيار أسعار النفط ويتوقع صندوق النقد الدولي تواصل انهيار الناتج المحلي الإجمالي لإيران في الأعوام 2015، 2016، 2017 لأقل من 374 مليار دولار أمريكي ان تواصلت أزمة النفط العالمية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> عرفات علي جرعون، مرجع سابق، ص 85.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 176.

<sup>4</sup> ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص 33.

<sup>5</sup> عبد الحفيظ الصاوي، اقتصاد إيران بعد ولاية روحاني الأولى...التحديات والتطلعات، نقلاً عن:

<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/4/16>، اطلع عليه يوم 2017/07/31

<sup>6</sup> المرجع نفسه.

أما بالنسبة للنفط كقوة اقتصادية فهو يلعب دورا كبيرا في صنع وتوجيه السياسة الإيرانية بمختلف جوانبها (أمنية، اقتصادية، عسكرية... الخ)، حيث تسعى إيران دائما الى استخدامه كوسيلة ضغط من أجل الخروج من عزلتها التي كانت مفروضة عليها من طرف الدول الكبرى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من أجل كسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها، كما اعتمدت ايران على النفط أو الذهب الأسود من أجل تنفيذ استراتيجيتها وسياستها الأمنية اتجاه المنطقة العربية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة ويتضح ذلك من خلال اتفاقاتها النفطية مع كل من سوريا ولبنان، كما واستخدمت النفط من أجل توثيق سياستها الخارجية اتجاه دول مثل تركيا والهند<sup>1</sup>.

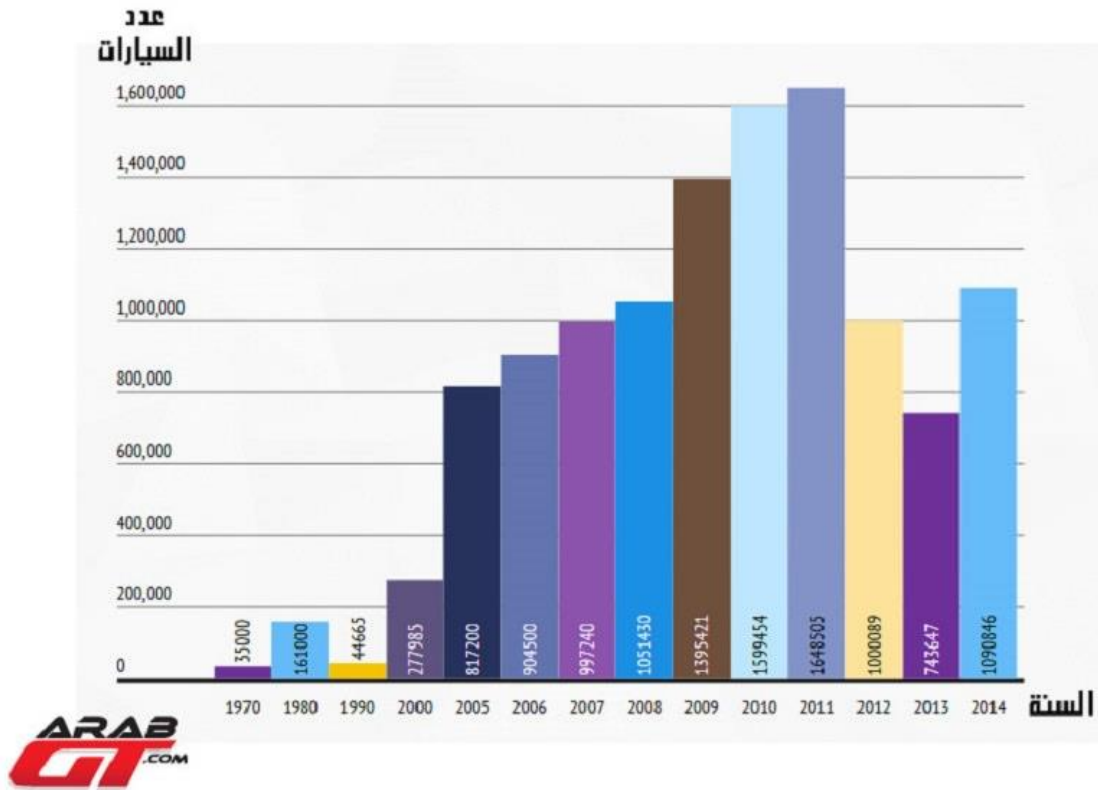
ويرى خبراء الاقتصاد أنّ الاقتصاد الإيراني يعتمد بشكل كبير على النفط، أما الصناعة فهي تأخذ نسبة 18% والزراعة بواقع لا يتجاوز 23%.

❖ **الصناعة:** بالنسبة للصناعة فقد ساعد اتساع الأراضي لدولة إيران من تنوع المنتجات الزراعية والنباتية مما انعكس بدوره على تنوع الإنتاج الصناعي بهاذين المجالين، ومن بين أهم الصناعات التي تحتل إيران الريادة فيها هي صناعة السجاد الإيراني، والتي تستقطب اليد العاملة بنسبة عالية وهذه احدى المزايا والتي تتمتع بها الصناعات النسيجية<sup>2</sup>، كما أنّ هناك العديد من الصناعات الأخرى منها على سبيل المثال لا الحصر (الأجر، الاسمنت، المنتجات الغذائية، صناعة السيارات...).

<sup>1</sup>- عرفات علي (جرعون)، مرجع سابق، ص89.

<sup>2</sup>- براء الدويكات، الصناعة في إيران، نقلا عن: <http://mawdoo3.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2017/07/31.

## إنتاج إيران من السيارات خلال السنوات السابقة



شكل 08: مخطط يوضح إنتاج إيران من السيارات خلال السنوات القليلة السابقة

نقلا عن: <http://www.arabgt.com>

وتتمثل المراحل التطورية التي مر بها قطاع تصنيع السيارات في إيران بالمراحل التالية، بينما يُظهر الرسم البياني في الأعلى من إعداد فريق عرب جي تي كيف تطور إنتاج إيران من السيارات خلال الأعوام السابقة.

المرحلة الأولى: مرحلة التجميع (بمساعدة الشركات الغربية) 1969-1989

المرحلة الثانية: مرحلة تطوير قطاع تصنيع قطع الغيار 1990-حتى الآن

المرحلة الثالثة: مرحلة تصميم السيارات 1975-حتى الآن

المرحلة الرابعة: مرحلة التصنيع بكميات كبير 1975 - حتى الآن



المرحلة الخامسة: مرحلة تأسيس قواعد للتصدير 2006-حتى الآن

المرحلة السادسة: مرحلة تصدير السيارات بكميات كبيرة 2008-حتى الآن

المرحلة السابعة: تطوير واستخدام المصانع المحلية 2012 - 2016 فما بعد<sup>1</sup>.

حيث سعت إيران الى دعم الصناعات الثقيلة خاصة صناعة السيارات والتي أولت لها الحكومة الإيرانية الاهتمامات الواسعة، وكانت في شكلها الأول عبارة عن صناعة تجميعية، ثم كان التوجه نحو صناعة قطع غيار السيارات، ثم انشاء مجلس خاص لصناعة السيارات، ما ساعد على زيادة أعداد السيارات والتي يتم تصنيعها وبعلاوات متنوعة<sup>2</sup>، وبلغ انتاج السيارات إثر السياسات الجديدة التي انتهجتها إيران ومنها التعامل مع الأسواق العالمية، وفق سياسة الاقتصاد الحر، خلال عام 2009م الى 1.4 مليون سيارة، وهذا زاد من الطلب على اليد العاملة، وتشير الاحصائيات الى أنّ إيران احتلت المرتبة السادسة عالميا في انتاج السيارات، كما واتجهت الجمهورية الإسلامية الإيرانية نحو الصناعة النووية في مجالها السلمي كما تصرّحت عبر قنواتها الخارجية، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا النووية، وبذلك أحدثت مراكز صناعية متخصصة لعل أشهرها معمل أو محطة بوشهر النووية بأصفهان.

الا أنّ الصناعة الوحيدة التي بقيت تعرف تطورا سريعا هي الصناعة الاستخراجية (استخراج النفط وتصنيعه)، وتقع أهم المناطق لتصنيع النفط بالجنوب الغربي للبلاد، ورغم أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية حاولت أن تجعل من نفسها دولة صناعية متطورة، تغنيها عن التبعية للدول الكبرى وفي نفس الوقت تستخدم هذا العنصر كمصدر قوة تؤثر به من خلال سياستها الخارجية، وذلك من خلال الاعتماد على عوائد النفط لتطوير الصناعات الأخرى<sup>3</sup>، إلا أنّه وبرغم كل هذا لم تستطع إيران النهوض بقطاعها الصناعي الى درجة المنافسة العالمية، وذلك راجع الى عدة أسباب لعلّ من أبرزها عدم قدرتها على انهاء تبعيتها الاقتصادية والتقنية للدول الرأسمالية الكبرى، وكذلك عدم تحقيقها الاكتفاء الذاتي الكامل والذي يسمح لها بالاهتمام بالمستوى الخارجي، وكذلك العزلة الى جانب الحصار الذي تتعرض له والذي انعكس بدوره سلبا على القطاع الصناعي.

<sup>1</sup> - 10حقائق مفاجئة عن قطاع السيارات في إيران، نقلا عن:

<http://www.arabgt.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2017/08/2.

<sup>2</sup> - براء الدويكات، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - اقتصاد إيران، نقلا عن: [www.marefa.org](http://www.marefa.org)، أطلع عليه بتاريخ: 2017/08/2.



شكل 09: خارطة توضح المحطات والمفاعلات النووية الإيرانية وأشهرها مفاعل بوشهر

نقلا عن: <https://www.youm7.com/story/2017/11/14/>

كما توضح الخارطة في جانب آخر خطورة احتمال حدوث زلازل بالمناطق التي تشهد مفاعلات نووية وعلى رأسها محطة بوشهر، وما ينجر عن ذلك من خطورة على إيران والدول المجاورة لها، فبفعل الزلازل ينتشر اليورانيوم المشع في الجو والماء أيضا مسببا تلوثا بيئيا خطيرا.

❖ الزراعة: بالنسبة للزراعة فالقطاع الزراعي يتفوق على نظيره الصناعي بنسبة 23% من اجمالي الناتج المحلي كما وأنه يستوعب ما نسبته 28% من العمالة الوطنية الإيرانية، وتعتبر إيران من بين الدول

التي تعتمد على الزراعة فمجموع الأراضي المخصصة للزراعة بلغ 6.209 ملايين هكتار 1.999 مسقية، 4.210 بعلية، من مجموع الأراضي القابلة للزراعة والبالغة 15.4 مليون هكتار وفق احصائيات سنة 1995م<sup>1</sup>، وارتفعت بين عامي 2012م و2016م الى حوالي 37 مليون هكتار، منها 17 مليون هكتار أراضي مروية و20 مليون هكتار أراضي غير مروية<sup>2</sup>.

وتتنوع الزراعة إيران حيث يأخذ القمح ومشتقاته الحيز الأكبر من الزراعة الى جانب الفواكه (البطيخ، والعنب)، الخضراوات، القطن، والفسق هذا الأخير الذي شكّل 38% من الإنتاج العالمي عام 2005م، وباقي المكسرات، الزيتون والبهارات (الزعفران)، والشاي والتبغ وبالرغم من أنّ إيران حاولت من خلال سياساتها المختلفة تطوير قطاع الزراعة والنهوض به إلا أنّ مجموعة من العوائق حالت دون ذلك ولعلّ من أبرزها:

✓ مشكلة المياه: حيث يعتبر نقص المياه مشكلة شرق أوسطية بصفة عامة، ولأنّ إيران جزء من هاته المنطقة فإنها بدورها تعاني منها، فندرة المياه جعل عجلة الزراعة لا تيرح مكانها، حيث تستهلك هذه الأخيرة ما نسبته 90% من اجمالي استهلاك المياه، حيث أشارت تقارير بأنّ ثلث من هاته النسبة هو ما يستغل بكفاءة فقط، أما الباقي فيتم اهداره نتيجة لسوء ادارته وهو ما انعكس بدوره على المحاصيل الزراعية وذلك من حيث مردوديتها.

✓ تزايد عدد السكان: تسبب التزايد المستمر في عدد سكان الجمهورية الإسلامية الإيرانية في احداث خلل على مستويين، المستوى الأول تمثّل في الخلل بين ارتفاع عدد السكان وثبات أو تدني المنتوجات الزراعية وبالتالي فشل إيران في تحقيق توازن بين السكان والزراعة، أما الخلل الثاني فارتفاع عدد السكان يؤدي الى الانقاص من نسبة المياه وبالتالي توجه الحكومة الإيرانية الى الإنقاص من نسبة المياه المخصصة للزراعة، وذلك لصالح السكان، وهذا ما كان له الأثر السلبي على المحاصيل الزراعية.

الآنّه وبالرغم من كل هاته الصعوبات والتي تشهدها إيران في الجانب الاقتصادي (صناعي، زراعي)، الى جانب عائق العزلة والحصار، إلا أنّها تحاول بكل جهودها النهوض بهاذين القطاعين من خلالها يمكن لها بناء قاعدة اقتصادية تغنيها عن التبعية للخارج وفي نفس الوقت

<sup>1</sup> - اقتصاد إيران، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - Government of Islamic republic of Iran and food and agriculture organization of u.n "Iran s agriculture sector 2012-2016", p7, in [www.fao.org/country\\_profiles/Len/?iso3:iram.02/08/2017](http://www.fao.org/country_profiles/Len/?iso3:iram.02/08/2017).

تستخدمه كورقة ضغط عبر سياساتها الأمنية اتجاه الإقليم الذي تتواجد فيه والنظام العالمي ككل.

### المطلب الثالث: المحدد العسكري والقيمي.

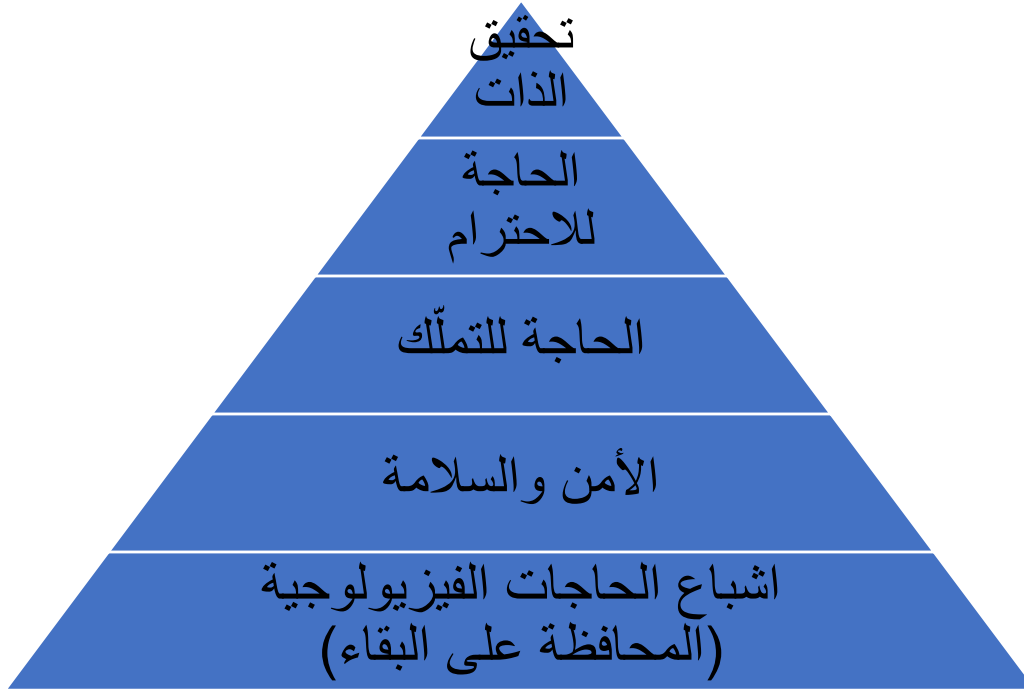
تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ الوهلات الأولى للثورة الإيرانية على نظام الشاه في عام 1979م الى التوجه نحو بناء قوة عسكرية تسمح لها بلعب دور محوري في منطقة الشرق الأوسط وتعزز من قدراتها سواء الدفاعية أو الهجومية، وحسب المنطق الواقعي والذي يقر بأن "القوة تخدم" وكذلك أنّ القدرات العسكرية هي التي تعزز من مكانة الدولة الإقليمية والدولية، ويمكنها من تحقيق أهدافها، سعت القيادة الإيرانية الى التوجه نحو التكتيف من العمل من أجل بناء قدراتها العسكرية "حيث يرتبط مفهوم القدرة العسكرية للدولة بمدى إمكانية صناعة القرار السياسي على توظيف قواتها المسلحة كما ونوعا بمسار يخدم أهداف السياسة الخارجية في وقتي السلم والحرب"<sup>1</sup>، كما أنّ "القوة العسكرية تعد آداة للقوة السياسية وهي مقوم ضروري لها، بل أنّها الأداة التي تحقق إرادة الدولة بصورة عامة، فالمعيار العسكري على الرغم من أنّه لا يعد العنصر الأول والأهم في قياس قوة الدولة، إلا أنّه من المعايير الأساسية والضمانة الأكيدة لباقي عناصر القوة الأخرى"<sup>2</sup>.

وإذا أردنا أن نعرف مدى قدرات إيران العسكرية والتي تحاول من خلالها بناء وصياغة سياستها الأمنية على المستوى الخارجي، فسنرى أنّها تكوّنت عبر سنوات عديدة نتيجة إحساس وشعور إيران الدائم بعزلتها عن اقليمها وعن العالم، بحكم الدولة الفارسية الوحيدة والتي يجب أن تؤمن نفسها من جميع المخاطر سواء على مستواها الإقليمي أو المستوى الدولي، حيث اذا تمعنا في سياسة بناء القوة الإيرانية للمحنا من خلال السلوك الإيراني عبر فتراته الزمنية المختلفة أنّه اعتمد الى حد بعيد على نظرية "تدرج الحاجات الإنسانية" لصاحبها أبراهام ماسلو ABRAHAM MASSLO والتي تقوم على أساس أنّ الحاجات الإنسانية تتشكل في شكل هرم قاعدته تبدأ بالحاجات الفسلجية (الفيسيولوجية)، ثم تليها الدرجة الثانية المتعلقة بالأمن والسلامة والذي يطلق عليه حسب علم الجيوبوليتيك (الأمن القومي)، ثم تأتي الدرجة الثالثة والتي تتعلق بالحاجة لحب التملك وبعدها الحاجة للاحترام، ثم يتحقق الذات وهو تحصيل حاصل لكل الدرجات السابقة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - فراس محمد أحمد الجحيشي، مرجع سابق، ص 159.

<sup>2</sup> - عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 255، 256.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 266، 267.



شكل 10: مخطط يوضح التدرج الهرمي للحاجات الإنسانية وفق نظرية أبراهام ماسلو

المصدر: <https://www.waqi3.com/2016/12/blog-post.html>

من خلال عملية تحليلنا للهرم المبيّن أعلاه وقيامنا بإسقاطه على سياسة إيران من أجل بناء وتعزيز قدراتها العسكرية نجد أنّ صناع القرار الإيرانيين، ورغم أنّهم يعلمون في قرارة أنفسهم أنّه لا توجد وحدة سياسية بعينها تهددهم في بقائهم، إلا أنّهم أوهموا أنفسهم وشعوبهم بأنّ امتلاك القوى الغربية والشرقية لأسلحة نووية يهدد الإسلام والمسلمين، ولذلك نصّبوا أنفسهم حماة للإسلام (مبالغة منهم)، وهو ما انعكس على خطاباتهم السياسية نحو الشعب الإيراني بضرورة امتلاك الجمهورية الإسلامية الإيرانية للسلح النووي والذي يحميهم ويحمي مقدساتهم الإسلامية (القدس، الحرمين الشريفين حسبهم)، وهنا نلمح أيضا تبني صناع القرار الإيراني لبعض افتراضات المقاربة البنائية في العلاقات الدولية لصاحبها ألكسندر وندت ALEXANDER WANDT في جانب تأثير الخطاب السياسي على توجيه الرأي العام الداخلي، وهو الأمر الذي نجحت فيه إيران الى حد ما، أما بالنسبة لأمنها القومي فتعتقد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنّ موقعها يجعلها في خطر على أساس أنّه مفتوح للعدو سواء من ناحية الشرق أو الغرب، وعليه يرون بضرورة الاهتمام بالقدرات العسكرية وتطويرها لجعلها في أتم الاستعداد لأي أمر طارئ أو حرج يمس بأمنها القومي، كذلك فحب التملك لدى الإيرانيين كان بسبب رغبتها في أن تشكلّ قوة شرق أوسطية يحسب لها ألف حساب خاصة في ظل التنافس الرباعي بينها وبين

(تركيا، الملكة العربية السعودية، والكيان الصهيوني الغاشم)، حيث ترى إيران بأنّ امتلاك هذا الأخير للسلاح النووي يجعل المعادلة لصالحه، وبالتالي فقدان التملك والتوازن الذي بدوره يفقد إيران احترامها من طرف جيرانها وأعدائها، ويرى الإيرانيون أنّ امتلاك السلاح النووي كسلاح غير تقليدي هو هدف يصبوا إليه كل إيراني من أجل تحقيق ذاتهم على المستويين الإقليمي والدولي.

#### ○ قدرات إيران العسكرية:

أ- القدرات العسكرية التقليدية\*: تعتبر إيران إحدى دول الشرق الأوسط والتي تتموقع ضمن الأوائل في جانب امتلاكها لقدرات عسكرية تقليدية (برية، جوية وبحرية).

✓ القوات البرية: أشارت عدة تقارير بأن الجيش الإيراني يتمتع بحجم كبير من القوات البرية مقارنة بجيوش باقي دول منطقة الشرق الأوسط<sup>1</sup>، وهذا راجع للعدد السكاني الهائل والذي يتجاوز 75 مليون نسمة الى جانب اتساع الأرض الإيرانية، فان الجيش الإيراني على مستواه البري لا يعرف عجزا بقدر ما يتمتع بالعدد والتعداد، حيث يتشكل من أربعة فيالق تؤلف 12 فرقة، منها أربع فرق مدرّعة، بالإضافة الى سبع فرق مشاة، ويتبع الجيش كذلك لواء من القوات الخاصة وفرقتا مغاوير حجم كل منهما لواء-لواء<sup>2</sup>، كما وتطورت معداته القتالية حيث وصلت الى 1750 دبابة بعدما كانت 1600، ونحو 720 مركبة مدرّعة مقاتلة و 650 ناقلة جنود مدرّعة، الى جانب أكثر من 300 سلاح مدفعي ذاتي الحركة، وأكثر من 2000 سلاح مدفعية من مدافع الهاون والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات<sup>3</sup>.

\*-القدرات العسكرية التقليدية: هي الأسلحة الحربية من غير الكيماوية والبيولوجية والنوية ووصف التقليدي يطلق على الأسلحة التي يكون استخدامها مقبولا صراحة أو ضمنا من قبل غالبية دول المجتمع الدولي، بمعنى غير محرمة دوليا.

<sup>1</sup>- خالد الروحاني، قوة إيران العسكرية من منظور واشنطن، نقلا عن:

[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/257.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/257.htm)، أطلع عليه بتاريخ: 2017/08/03.

<sup>2</sup>- عرفان على جرعون، مرجع سابق، ص114.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص115.

النوع	العدد	النوع	العدد
عدد القوات العاملة	350.000	مدافع أخرى	5000
عدد قوات الاحتياط	220.000	قاذفات متعددة الصواريخ	876
دبابات القتال الرئيسية	1750	أسلحة مضادة للدبابات (موجهة)	غير معروف
دبابات أخرى	80	قاذفات الصواريخ	غير معروف
مركبات الاستطلاع	35	قاذفات عديمة الارتداد	غير معروف
عربات المشاة المدرّعة	650	مدافع دفاع جوي	1700
مركبات المشاة المدرّعة	720		
المدافع المقطورة	2000	طائرات نقل	17
مدافع ذاتية الدفع	300	طائرات عمودية	50

جدول رقم 02: جدول يوضح إمكانيات القوات البرية الإيرانية لعام 2009م، المصدر: عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 276.

ولقد اعتمدت إيران في بناء قواتها البرية وتزويدها بالعتاد على حلفائها في الشرق بعدما تملّصت من شريكها السابقة الولايات المتحدة الأمريكية بعد ثورة عام 1979م، ومن بين أهم شركائها (روسيا، كوريا الشمالية، والصين)، والذين كان لهم الفضل في تحسين قدرات إيران العسكرية وذلك من خلال تصدير وتسريب بعض التقنيات والتكنولوجيات العسكرية بالإضافة الى تزويدها ببعض الأسلحة الدفاعية والهجومية.

التسمية	النوع	المدى	المصدر
سكود MCD-C	SSM	500	كوريا الشمالية (تنتج في إيران تحت اسم شهاب (1)
سكود MOD-D	SSM	700	كوريا الشمالية (تنتج في إيران تحت اسم شهاب (2)
نودونغ	SSM	+1300	كوريا الشمالية (تنتج في إيران تحت اسم شهاب (3)
BM-25	SSM	+2000	كوريا الشمالية
SS-N-27 (CLUB)	SSM	300	روسيا
زلزال-3	SSM	400	تصميم وإنتاج محلي

الجدول رقم 03: جدول يوضح الأنظمة الصاروخية الهجومية بعيدة المدى والتي سلّمت لإيران للفترة

2006-1997

المصدر: مارك بروملي، وداميان فوتشارت، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SPRI)، التسليح نزع السلاح والأمن الدولي، 2007، تر ونشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص594.

وبقيت إيران تحتك بحلفائها وفي نفس الوقت تجتهد في تطوير أسلحتها على المستوى البرّي من أجل احتلال مكانة إقليمية ودولية.

✓ القوات البحرية: كما وتطرقنا سابقا الى أنّ الموقع الاستراتيجي لإيران والذي سمح لها بأن تطل على واجهتين بحريتين مهمتين (مضيق هرمز، والخليج العربي-الفارسي كما تسميه إيران)، جعلها ذلك تدرك المخاطر التي تحيط بها من الجهتين (الأطماع الخارجية)، هذا ما جعلها تسعى الى تطوير وتعزيز قدراتها البحرية حيث حصلت من الصين على صواريخ، وبعض السفن والغواصات صغيرة الحجم من كوريا الشمالية، بالإضافة الى نوع متطور من الغواصات



الروسية الصنع، كذلك لجأت إيران الى باكستان من أجل دعمها فنيا وتقنيا في المجال البحري<sup>1</sup>، ويبلغ عدد القوات البحرية الإيرانية حوالي 18 ألف عنصر موزعين على مختلف المجالات، كما تعزز إيران قوتها الجوية من خلال العدد الهائل لمنشآتها البحرية، والتي بلغت حوالي 2600 منشأة موزعة جغرافيا في قواعد بندر عباس (القاعدة الرئيسية ومقر القيادة)، وبوشهر وجزيرة خرج وبندر انزلي (بحر قزوين)، وبندر خميني وجاهبها (قرب الحدود الباكستانية)، كما وأقامت قاعدة بحرية شرق مضيق هرمز في ميناء حسبك الإيراني الواقع في بحر عمان نظرا لأهمية هذه المنطقة الحساسة<sup>2</sup>، وعليه فان للقوات البحرية الأهمية الكبيرة في التفكير الاستراتيجي الإيراني.

✓ **القوات الجوية:** تراهن إيران كثيرا على قواتها الجوية نظرا لما يلعبه المجال الجوي من دور سواء من ناحية القوة الدفاعية للدولة، أو قوتها الهجومية، وتمتلك القوات الجوية الإيرانية مهارات كبيرة اكتسبتها من حروبها مع العراق، ورغم أنّ خسائرها كانت فادحة في تلك الحرب سواء من ناحية العتاد أو من ناحية الكوادر العسكرية، إلا أنّها استوعبت ادرس جيدا وقامت بإصلاح مواطن الضعف لتلك القوات، وكان ذلك من خلال اعتمادها على حلفائها الجدد (الصين، كوريا الشمالية، وروسيا)، ويبلغ عدد القوات الجوية للجمهورية الإسلامية الإيرانية حوالي 35000 رجل، كما وتمتلك أكثر من 260 طائرة مقاتلة، صواريخ جو-جو وجو-أرض حديثة الصنع، كما وتمتلك خمس طائرات أوريون طراز (P-3MP)، والتي تتميز بقدرات الإنذار المحمول جوا والسيطرة الجوية، بالإضافة الى تواجد حوالي 15 ألف جندي مخصصين لقوات الدفاع الجوي في القواعد الأرضية، وتعززت الدفاعات الجوية الإيرانية ب 150 راجمة من نوع SA-2، ورواجم صينية الصنع<sup>3</sup>، ورغم أنّ هذه الإمكانيات بالنسبة لدول أخرى قد تكون جيدة في عمومها إلا أنّ بالنسبة لإيران فهي غير كافية من أجل نجاح سياستها الأمنية على المستوى الخارجي، نظرا للمخاطر التي تواجهها حسب صناعات القرار الإيراني وعلى سبيل المثال الخطر الأمريكي- الصهيوني، الخطر السعودي-العربي، هذا ما جعل إيران دائمة السعي من أجل تقوية أسطولها الجوي وتزويده بأحدث التكنولوجيات.

1- عرفان أحمد جرعون، مرجع سابق، ص 115.

2- عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 279.

3- عرفان علي جرعون، مرجع سابق، ص 115، 116.



شكل 11: خارطة يظهر فيها القواعد البحرية الرئيسية بالأزرق والقواعد الجوية الإيرانية بالأحمر ومنشآت تصنيع الصواريخ ويظهر المنشآت التي تدعمها الصين بالأحمر والمنشآت التي تشرف عليها كوريا الشمالية باللون البرتغالي.

المصدر : [https://twitter.com/nasser\\_duwailah/status/1001952212069814273](https://twitter.com/nasser_duwailah/status/1001952212069814273)

ب- القدرات العسكرية فوق التقليدية\*: سعت إيران منذ وهلاتها الأولى من انفصالها عن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الثورة الإيرانية عام 1979م الى محاولتها السعي من أجل اكتساب التقنية والتكنولوجيا النووية، لكن هذا لا يعني أنها ما قبل عام 1979م لم تكن تسعى لذلك، حيث استثمر نظام الشاه ما بين 1968-1978م ما يقرب عن 6 مليارات دولار أمريكي في بناء المنشآت النووية، كما وتلقى الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا، من خلال تزويده بالوقود النووي ومن هنا يتضح أنّ المتسبب الأول في توجه ايران نحو تعزيز قدراتها فوق التقليدية هو الدعم الغربي لها وذلك منذ عهد الشاه، ويمكن الحديث عن ثلاث أنواع من الأسلحة فوق التقليدية والتي تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية لامتلاكها (الكيماوية، البيولوجية، والنووية).

✓ **الأسلحة الكيماوية:** رغم أنّ القيادة الإيرانية وقّعت على معاهدة جنيف لعام 1925م والتي تتعلق بحظر كل ما يتعلق بالغازات السامة، وكذلك التوقيع في عام 1972م على الوثيقة الخاصة بتطوير الأسلحة البيولوجية، إلا أنّ ذلك لم يمنعها من السعي للحصول على الأسلحة الكيماوية خاصة أثناء حربها مع العراق، أين تولّت قوات الحرس الجمهوري هاته المهمة ورغم أنّ قدرات الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن الأسلحة الكيماوية غير معروفة إلا أنّها بحلول مارس من عام 1985م امتلكت مصانع للأسلحة الكيماوية متوسطة الحجم قيد التشغيل، كما وأنتجت غاز الخردل الكبريتي وغاز الفوجين، وبدأت في تجارب لإطلاق صواريخ سكود الحاملة لرؤوس كيماوية<sup>1</sup>، ورغم أنّ ايران لم تصل بعد الى الهدف المسطرّ له في هذا الجانب إلا أنّ التكلم والمحاولة في هذا الجانب من شأنه تخويف دول مثل دول الخليج العربي، وبعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تخويف بعض الكيانات من غير الدولة كالكيان الصهيوني.

✓ **الأسلحة البيولوجية:** تختلف الأسلحة البيولوجية عن نظيرتها الكيماوية والنووية على أساس أنّ الأولى هي عبارة عن كائنات حية تتسبب في تشوهات وأمراض مؤدية في غالبها الى الموت المحتمّ، ولقد ركّزت إيران على هذا النوع من الأسلحة على أساس أنّها تمثل نوع من أنواع التدمير الشامل والذي يساعدها في عملية الردع، وتمكنت في العقد الثامن من القرن العشرين من التوصل الى انتاج سلاح بيولوجي يعرف ب (المتكوتوكسين) MITCOTOCSSINE، كما ونفذت عمليات

\*القدرات العسكرية فوق التقليدية: وتعرف كذلك بأسلحة الدمار الشامل (WMD) وتشمل الأسلحة الذرية المنفجرة، الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الفتاكة وكل الأسلحة المحرمة دولياً.

<sup>1</sup>- عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص ص، 287، 288.

سرية في ألمانيا وسويسرا لها علاقة ببحوث الأسلحة البيولوجية<sup>1</sup>، وتبقى إيران في هذا الجانب من الأسلحة غير مؤهلة بعد لاكتساب التقنيات والتي تخولها من فرض أسلوب الردع سواء إقليمياً أو دولياً.

✓ **الأسلحة النووية:** وقعت إيران على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) عام 1968م وصادقت عليها عام 1970م، إلا أنّ هذا لم يمنعها منذ نظام الشاه الى التوجه نحو اكتساب هاته التقنية، حيث وقعت مع فرنسا وألمانيا على اتفاقيتي تعاون نووي تخصص في تركيز اليورانيوم وانشاء مفاعلين نوويين بمدينة بوشهر عامي 1974م و1976م على التوالي<sup>2</sup>، ومنذ انتهاء الحرب الإيرانية العراقية أصبح المشروع النووي احدى أولويات القيادات الإيرانية المتعاقبة، رغم اختلاف انتماءاتهم السياسية، حيث ومع بداية التسعينات استعانت إيران بشركائها الجدد ممثلين في الصين، كوريا الشمالية وروسيا بدرجة أقل من أجل تكثيف التعاون النووي وكان تركيز الإيرانيين بشكل كبير على تطوير ومواصلة العمل على محطة بوشهر والتي تقع جنوب البلاد باعتبارها المعقل الأساسي لبرنامج إيران النووي<sup>3</sup>، ورغم الضغوط الغربية وعلى رأسها ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية حول المشروع النووي الإيراني، إلا أنّ حجة إيران كانت تتمثل في أنّ المشروع النووي هو لأغراض سلمية وهدفه الأول هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، "إلا أنّه وباكتشاف أواخر عام 2002م قيام إيران بإنشاء منشأتين نوويتين احدهما لتخصيب اليورانيوم في تاتر والأخرى لإنتاج الماء الثقيل في أراك جعل الإدارة الأمريكية توجه الاتهام المباشر لإيران بخرقها لاتفاقية حظر انتشار السلاح النووي والتي وقعت عليها واعتبارها بأنّها أصبحت تشكل خطراً وتهدد مصالحها في المنطقة"<sup>4</sup>، والى جانب موقع بوشهر تمتلك إيران مواقع أخرى تصنّف بأنها مواقع لأغراض نووية (طهران، أصفهان، خرج، جورجان، معالم كلاية، شاجاند بإقليم يزد)، "كما ويمكن أن يكون الأساس المنطقي وراء سعي إيران الى خيارها النووي، هو القضايا الأمنية الشرق أوسطية وعلى رأسها امتلاك الكيان الصهيوني لها"<sup>5</sup>، ورغم أنّ إيران تواجهها ضغوط ليس من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني فقط، بل حتى من الاتحاد الأوروبي، أنّها أصرت

1- المرجع نفسه، ص 288، 289.

2- ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران اتجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 89.

3- عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 290.

4- مينا إسحاق طانيوس بولس، مرتكزات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014، ص 70.

5- Zbigniew Brzezinski and Robert m. gates coheirs, "Iran time for a new approach", council on foreign relations, United States of America, 2004, p22.

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاستمرار في برنامجها النووي لأغراض سلمية كما تدّعي، "ويبدو أنّ القيادة الإيرانية تحاول الحفاظ على برنامجها النووي، وفي نفس الوقت تحاول تجنب المواجهة الرئيسية مع المجتمع الدولي"<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: طبيعة النظام السياسي الإيراني.

ينفرد النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية بميزة تجعله يختلف عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى على مستوى النظام الدولي، فهو يشبه العملة ذات الوجهين، حيث يظهر الوجه الأول على أنّه ديمقراطي، حيث تكون الأفضلية والأولوية فيه للفرد والشعب الذي وفق ما تقتضيه الديمقراطيات يقوم بالتعبير عن رأيه بكل حرية دون قيود تمنعه من ذلك، وتكون السلطات كلها خاضعة لتوجهات الشعب الإيراني، ويكون هو المراقب لها من خلال البرلمان كسلطة تشريعية في يده، في جانب آخر يظهر الوجه الثاني والذي يأخذ شكل الوجه الثيوقراطي المذهبي والذي يلعب فيه رجل الدين (الولي الفقيه) دورا فعالا ومؤثرا في الحياة السياسية، بل وله التأثير الكامل على السلطات الثلاث (تنفيذية، تشريعية وقضائية).

من خلال ذلك يمكن تحديد أهم مؤسسات النظام السياسي الإيراني:

**1- المرشد الأعلى (الولي الفقيه، قائد الثورة الإسلامية):** يعتبر أعلى مؤسسة في النظام السياسي الإيراني وهي مقدسة بل وأكبر من ذلك فأراها معصومة من الخطأ والفصل في القرارات يعود لها، لأنها العين التي يرى بها الشعب، وهذا حسب ما يسمى "بنظرية ولاية الفقيه"، وقد نصّت المادة الخامسة (05) من الدستور الإيراني لعام 1979 والمعدل في عام 1989\* على أنّه "في زمن غياب الامام المهدي، تكون ولاية الفقيه ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل"<sup>2</sup>، وقد تحوّلت نظرية ولاية الفقيه والتي جاء بها الامام الخميني بعد الثورة على الشاه عام 1979م الى واقع ملموس يطغى على الدستور بل والحياة السياسية، حيث تقوم الدولة الإيرانية على أساسه<sup>3</sup>، ويتولى مجلس الخبراء وهو مجلس منتخب من طرف الشعب مهمة تعيين "المرشد الأعلى"، من بين عدد من الفقهاء حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور الإيراني، ومن بين أهم صلاحيات المرشد الأعلى<sup>4</sup>:

1- Ibidem. P24.

\*أنظر الملحق رقم 01.

2- محمد السعيد عبد المؤمن، ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق، زهدي للطباعة والنشر، القاهرة، 1991، ص50.

3- محمد صالح صديقان، "الخريطة الإيرانية السياسية تحولات ما بعد الأزمة"، مجلة السياسة الدولية، عدد178، أكتوبر، 2009، ص127.

4- محمد علي جرعون، مرجع سابق، ص ص، 67، 68.

☒ القيادة العامة للقوات المسلحة.

☒ تعيين وعزل وقبول الاستقالة لمختلف الهيئات.

☒ تعيين ممثلين شخصيين (مثلوا الامام)، في كافة المصالح الحكومية.

☒ تشكيل سلاح الحرس الثوري الإسلامي وهدفها اجهاض أي تهديد يهدد تماسك الدولة الإيرانية.

☒ تعيين الطلاب في المناصب الدينية كوكلاء لتوجهات المرشد الأعلى الفكرية.

ومن أجل فهم سلطات المرشد الأعلى وفق نظرية "ولاية الفقيه"، يصرّح الامام الخميني في هذا الصدد في تعريفه لهاته النظرية "انّ قضية ولاية الفقيه ليست من صنع مجلس الخبراء، اذ أنّ ولاية الفقيه أمر أعدّه الله لنا تبارك وتعالى... ولا ينبغي لكم أن تخافوا من عنوان ولاية الفقيه، فالفقيه لا يمكنه التحكم بالناس عنوة، والفقيه الذي يريد ممارسة هذا الفعل ليس له ولاية على الناس"<sup>1</sup>.

من خلال هذا التعريف لنظرية "ولاية الفقيه" يتضح الموقع والدور الذي يلعبهما "المرشد الأعلى" في التأثير على سياسات وتوجهات الدولة الإيرانية سواء داخليا أو خارجيا.

**2- السلطة التنفيذية:** نصّ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام 1989م أساسا على تشكيل هيئة

تنفيذية يكون على قمتها رئيس الجمهورية، والذي ينتخب مباشرة من طرف الشعب وتكون مدة عهده أربع (04) سنوات، ولا يحق له أن ينتخب لأكثر من دورتين متتاليتين، ويجب أن تكون نسبة نجاحه بالأغلبية المطلقة والّا أعيدت عملية انتخابه مرة أخرى، مع من يليه الثاني والثالث فقط، والحاصلين على أصوات أكثر في الدورة الأولى<sup>2</sup>، ومن بين أهمّ صلاحياته:

☒ رئاسة السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء.

☒ الاشراف على أداء الوزراء.

☒ يقرر السياسة العامة لأداء الحكومة ومنهجها.

☒ التخطيط للميزانية.

☒ يأتي في المرتبة الثانية بعد "المرشد الأعلى" في سلم هرم السلطة في إيران.

**3- السلطة التشريعية:** تنقسم السلطة التشريعية في إيران الى هيئتين:

<sup>1</sup>- ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص 43 44.

<sup>2</sup>- محمد علي جرعون، مرجع سابق، ص 68.

أ- البرلمان (مجلس الشورى الإسلامي): ويتألف من 270 عضو (نائب) غير ثابت هذا العدد ويتغير بتغير الشكل الديمغرافي للبلاد، وتعرف كل الأقليات تمثيلاً لها فيه، وذلك حسب عددها، ويتم انتخاب نوابه عن طريق الاقتراع السري حسب ما نصت عليه المادة 62 من الدستور الإيراني ومن مهامه:

☒ الاشراف على أداء رئيس الجمهورية والوزراء والمسؤولين.

☒ استجواب الوزراء.

☒ مناقشة مؤهلات رئيس الجمهورية وكفاءته.

☒ الاشراف على السلطة القضائية ومراقبتها.

كما أنه وفي نفس الوقت للبرلمان مجلس يراقب أعماله ويزن قراراته يطلق عليها "مجلس مراقبة الدستور"، حيث لا تعتبر قرارات البرلمان ذات صفة قانونية ما لم يوافق عليها مجلس مراقبة الدستور، كما لا يقبض مجلس الشورى الإسلامي وحده على السلطة التشريعية بل ينازعه في ذلك القائد أو المرشد الأعلى للثورة، مجلس صيانة الدستور، ومجلس الخبراء<sup>1</sup>.

ب- مجلس صيانة الدستور: هو المكون الثاني للسلطة التشريعية، مستمد من فكرة سابقاً لمجلس الحكماء وبعد ثورة 1979م أنشئ مجلس صيانة الدستور<sup>2</sup>، ويتكون هذا الأخير من 12 عضو هم عبارة عن فقهاء وقانونيين يتم اختيار الأولى من طرف القائد الأعلى للثورة بطريقة مباشرة، أما الثانية فيتم ترشيحهم من طرف رئيس السلطة القضائية بحكم التخصص، وتتم المصادقة عليهم من طرف مجلس الشورى الإسلامي، ومن بين أهم صلاحياته:

☒ الحق في فحص صلاحيات المترشحين لخوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

☒ استبعاد من لا تتوفر فيه شروط الترشح القانونية والفقهيّة.

☒ التأكد من توافق التشريع مع الإسلام ودستور الدولة.

4- السلطة القضائية: نصّ الدستور الإيراني في مادته 156 على أنّ السلطة القضائية هي سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق والحريات الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية احقاق العدالة، حيث يقوم المرشد الأعلى للثورة بصفته قائداً عادلاً على تعيين رئيس السلطة القضائية لمدة خمس (05) سنوات، ومن بين أهم صلاحياتها:

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص69.

<sup>2</sup>- وليد محمود عبد الناصر، إيران واشكاليات التحوّل من الثورة الى الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد136، أكتوبر، 1999، ص8.

☒ الاطلاع عن حسن استخدام وتنفيذ القوانين.

☒ مراقبة السلطة التنفيذية والتشريعية في جانب مدى احترام القانون والدستور.

☒ احقاق الحق وتحقيق العدالة.

☒ السهر على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على الطريقة الشيعية.

ويتحمل وزير العدل كافة الأمور المتعلقة بالعلاقات مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويم تشكيل المحكمة العليا في البلاد وفق القواعد الموضوعة من طرف رئيس السلطة القضائية<sup>1</sup>، كما يمكن رصد ثلاث أنواع من المحاكم في إيران (محاكم عامة، محاكم ثورية، ومحاكم خاصة)، بالإضافة الى أنّ النظام السياسي الإيراني يتميز بوجود بعض المؤسسات التي وضعت وأسست للمساعدة والفصل في بعض الأحيان منها:

أ- المجلس الأعلى للأمن القومي: له دور في وضع سياسات الدولة الخاصة بالأمن والدفاع، يترأسه رئيس الدولة ويحضره كافة الوزارات والهيئات المختصة.

ب- مجمع تشخيص مصلحة النظام: نشأ عام 1988م بقرار من الخميني، أوجد بموجب النزاع الدائم بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، لذلك فمهمته الأولى هي الفصل في النزاع ويتخذ المرشد الأعلى للثورة كهيئة استشارية وله مهام عدة أخرى.

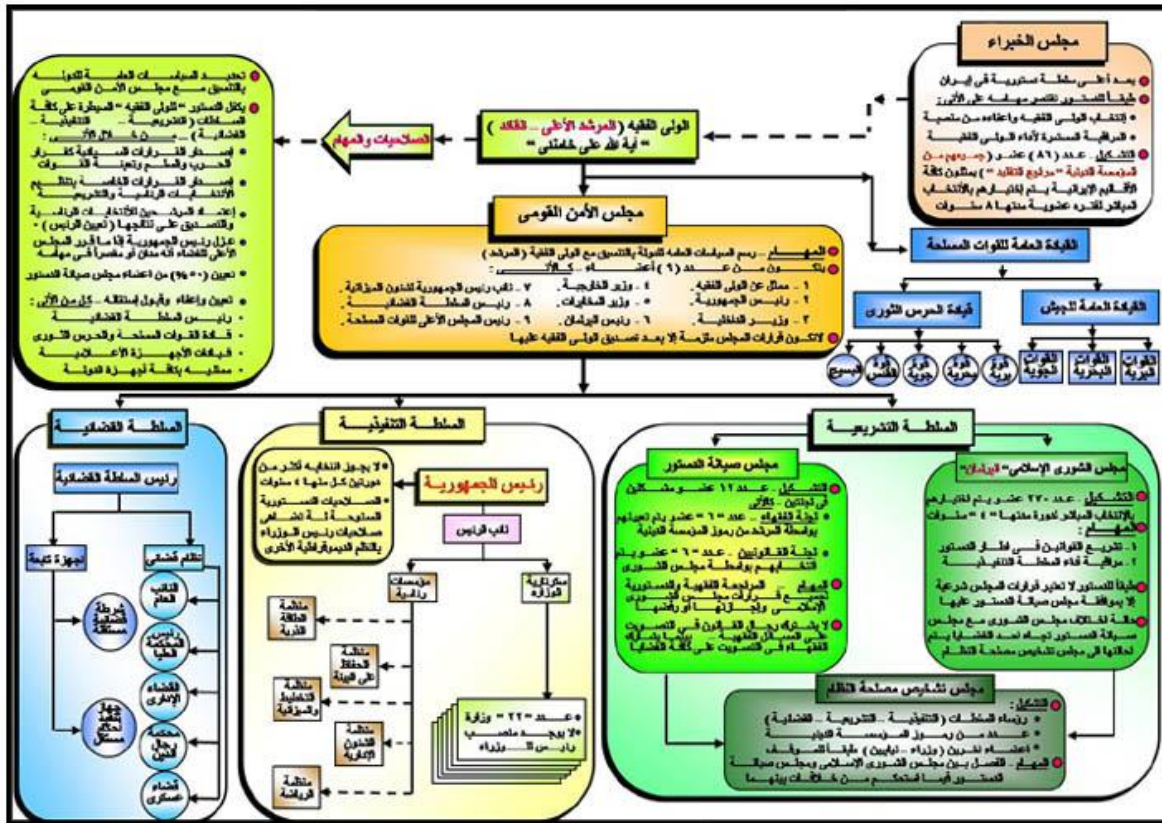
ت- مجلس الخبراء: مهمته الأولى اختيار المرشد الأعلى للثورة، عبر عملية انتخابية حسب ما نصت عليه المادة 107 من دستور 1979م، ويجوز له فصله إذا ثبت تقصيره في واجباته، كما يقدم توصيات بشأن البرلمان.

ث- القوات المسلحة: تجمع بين القوات النظامية والحرس الثوري، واللذان يعينهما المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، مهمتها الأولى الدفاع على استقلال البلاد وأمنها، كما أوكلت للحرس الثوري مهمة ما يسمى ب "تصدير الثورة".

<sup>1</sup>- محمد علي جرعون، مرجع سابق، ص70.



شكل



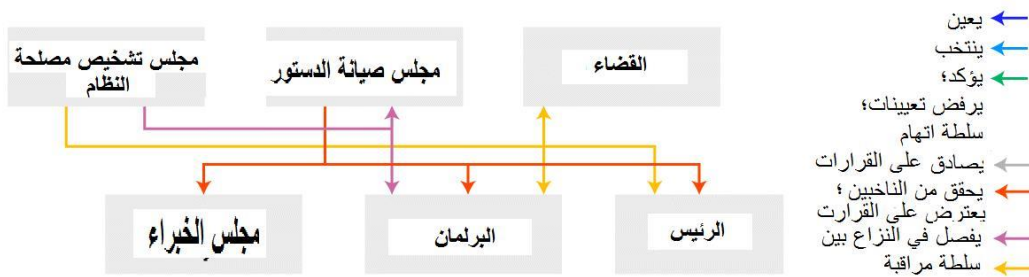
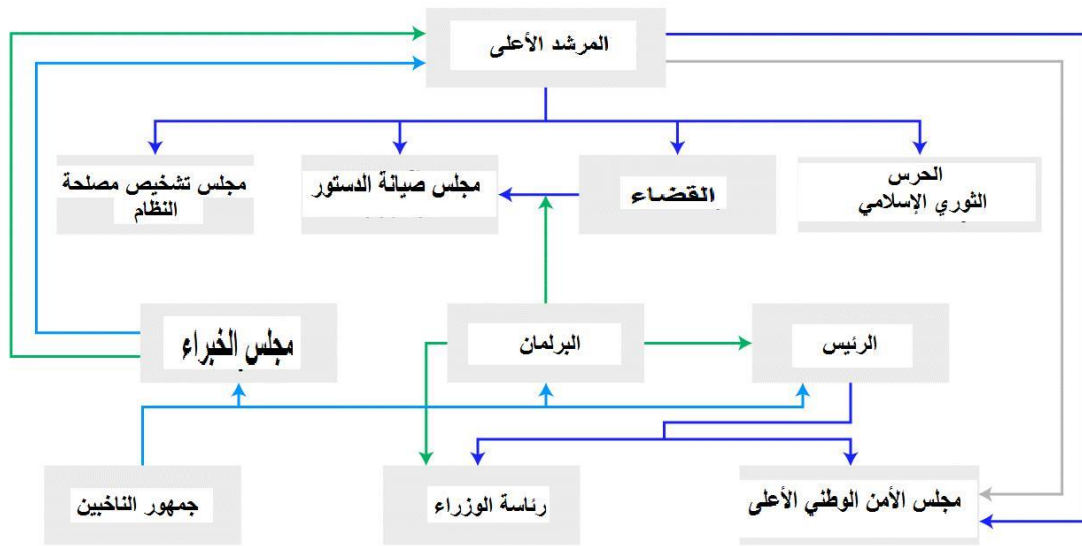
هيكل النظام السياسي وأسلوب صنع القرار في إيران (نظام ولاية الفقيه المالئ)

شكل 12: مخطط يوضح هيكل النظام السياسي وأسلوب صنع القرار في إيران.

المصدر:

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/fig04.jpg\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/fig04.jpg_cvt.htm)

بنية القوى السياسية الإيرانية



شكل 13: مخطط يوضح بنية القوى السياسية في إيران ومهام كل واحدة

المصدر: <http://24.ae/article/224550>

نستخلص في الأخير من هذا المبحث أنّ جملة المحددات السابقة الذكر والتي تتحدد من خلالها السياسة الأمنية الإيرانية، وكذلك التي تعتبر من مقوماتها، حيث تتميز عن غيرها من السياسات الأمنية الأخرى بتميز النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى.

المبحث الثاني: جيواستراتيجية منطقة الشرق الأوسط.

تشمل منطقة الشرق الأوسط في الماضي، الحاضر وحتى المستقبل مكانة مهمة على المستوى الدولي، سواء بالنسبة للقوى الكبرى على غرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي، أو حتى بالنسبة لبعض القوى الإقليمية الصاعدة والتي قد تكون تنتمي لنفس الإقليم على غرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تركيا، كما وتمثل أو تشكل هذه المنطقة أطماعا للعديد من الوحدات السياسية على أساس ما تمتلكه من مقومات وامكانيات تميزها عن باقي أقاليم العالم الأخرى ومناطقه (اقتصادية، جغرافية... الخ)، فجيواستراتيجية\* منطقة الشرق الأوسط جعلت منها منطقة حساسة تعرف العديد من الأزمات المفتعلة بغية تحقيق مصالح وأطماع القوى الكبرى والإقليمية، ولذلك سنحاول في هذا المبحث التعرض لمنطقة الشرق الأوسط من حيث تعريفها وأهميتها، كما وسنعرض التنافس الدولي على هاته المنطقة، ثم ننهي بتبيان وتوضيح للمصالح الإيرانية في الإقليم الشرق أوسطي .

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الشرق الأوسط.

من المعروف بأنه من أهم القضايا على مستوى البحث العلمي هو مسألة تكوين المفاهيم CONCEPT FORMATION، فالباحث العلمي عادة ما يستخدم مجموعة من المفاهيم والأفكار خاصة في مجال العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وذلك من أجل الدلالة على مقاصد معينة عادة ما تنسم بالانحياز اما للعواطف أو المصالح الخاصة، فمثلا نجد بعض علماء الاجتماع لا يركزون على مفهوم الطبقة CLASS بقدر ما يدرسون بدلا عنها الشريحة STRATUN، وبالتالي يتناولون في تحليلاتهم نظام التدرج الاجتماعي والأدوار الاجتماعية بدل نظام الطبقات أو الصراع الطبقي، وبالتالي هذا يعكس لنا الأدوار بعض الأولويات لهؤلاء، كما ويعكس بعض الانحيازات الفكرية.

وعليه فالباحث عند استخدامه لمفهوم ما، هو ليس مجرد مسألة لغوية أو لفظية بل بالعكس تماما قد تكون الى حد بعيد مسألة متعلقة بالاختيار الفكري<sup>1</sup>، لذلك فان تعرض العلماء والباحثين في شؤون الشرق الأوسط، لمفهوم وتعريف هذا الأخير، هو كثيرا ما يتأثر بتوجهاتهم الفكرية وميولاتهم وولائهم لدولهم لهذا يمكن القول بصفة عامة أنّ الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، ولا يرجع ذلك الى أنّ الإقليم مجرد

\* الجيو استراتيجية: يتضمن هذا المفهوم التخطيط السياسي، الاقتصادي والعسكري، وهذا التخطيط يهتم بالبنية الطبيعية من جهة استخدامها لتحليل المشاكل الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية، فالجيو استراتيجية تعني الاستراتيجية الأرضية بمعنى استراتيجية المكان والذي يركز على ظروف تتمثل في (المساحة، الإمكانيات، الموارد الطبيعية، الموقع والحدود... الخ).

<sup>1</sup> - جميل مطر علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص21.

ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية، ولكن الصعوبة تكمن في أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث<sup>1</sup>.

ولذلك فإنّ مصطلح الشرق الأوسط عرف اختلافاً تعريفياً ومفاهيمياً حاله حل معظم أقاليم العالم، وهذا راجع إلى التوجهات العقائدية، السياسية، الأيديولوجية... الخ، للمختصين في هذا الإقليم أو المهتمين بدراسته على جميع ومختلف الجوانب.

وقد سبق استخدام هذا المصطلح "الشرق الأوسط"، مصطلح آخر قد يعتقد البعض أنّهما يشيران إلى نفس المفهوم وهو "الشرق الأدنى"، هذا الأخير والذي ظهر في فترة ومرحلة الاكتشافات الجغرافية الكبرى وبالتحديد في القرن الخامس عشر من خلال المحاولات البرتغالية من أجل فتح ممرات نحو تلك المنطقة، وخلال هاته المرحلة كان مصطلح الشرق الأوسط يطلق على الهند والصين، فيما أخذت البلاد الواقعة في شرق البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والهند والصين تعبير الشرق الأدنى، وربما هذا الاسم جاء كنتيجة لدنو هذه المنطقة واقتربها من أوروبا، وفي نفس الوقت للتفريق بينها وبين الشرق الأقصى والذي يعبر عن المنطقة ما بعد الصين.

ولقد قلّ استخدام مصطلح الشرق الأدنى من طرف المؤرخين والباحثين في الدراسات المعاصرة عن المنطقة العربية وما حولها، إلا بعض الدراسات القليلة والتي تعد على الأصابع، مثل دراسة المؤرخ يال YALE في إحدى كتاباته حيث استهلها بـ "إنّ تاريخ الشرق الأدنى هو تاريخ منطقة جغرافية بشعوبها المتعددة، وتضم العراق وفلسطين (يسمياها هو إسرائيل)، والأردن ولبنان وسورية والسعودية وتركيا ومصر"<sup>2</sup>، أما تعبير الشرق الأوسط فهو مصطلح اقترن استخدامه لأول مرة بتطور الفكر الاستراتيجي البريطاني، حيث تم استخدام المصطلح لأول مرة عام 1902م عن طريق ضابط في القوات البحرية الأمريكية "الكابتن ألفريد ماهان" في مقالة له صدرت تحت عنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية"<sup>3</sup>، ثم أعقبها سلسلة مقالات لصاحبها "فالنتاين شيرويل" مراسل الشؤون الخارجية لجريدة التايمز الأمريكية، من أكتوبر 1902م حتى أبريل 1903م، تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية"، لتليها بعد ذلك دراسة "هاملتون" بعنوان "مشاكل الشرق الأوسط" عام 1909م وصولاً لمقال اللورد "كيرزن" الحاكم الإنجليزي للهند عن الشرق الأوسط باعتباره مدخلا للهند<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ايمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص39.

<sup>2</sup> - WILLIAM YALE, THE NEAR EAST: A MODERN HISTORY, KEV AND ENLARGED ED, AMN ARBOR, and MICH: UNIVERSITY OF MICHIGAN PRESS, 1968, P30.

<sup>3</sup> - ايمان دني، مرجع سابق، ص40.

<sup>4</sup> - جميل مطر، علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ص، 22 23.



شكل 14: خريطة توضح الشرق الأدنى والشرق الأوسط حسب التسمية القديمة.

المصدر : <http://www.almasryalyoum.com/news/details/493345>

وعلى العموم فقد انتشر صيت هذا المصطلح بشكل واسع في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، ورغم ذلك فمفهوم الشرق الأوسط بقي محل اختلاف بين جميع الدوائر المتخصصة في دراسة هذه المنطقة، ويمكن حصر تعاريف الشرق الأوسط في أربع دوائر أراها ذات أهمية في الدراسة (الدائرة العربية، الأمريكية، وحسب الكيان الصهيوني، والدائرة الإيرانية).

**1- الدائرة العربية:** استند المفهوم العربي لمصطلح الشرق الأوسط الى جامعة الدول العربية والتي عرّفته على أنه عبارة عن الأقاليم الخاضعة للسيادة أو السيطرة العربية، "حيث ظلّ الموقف الرسمي العربي ولفترة طويلة يرفض إطلاق تسمية الشرق الأوسط على المنطقة العربية وجوارها الجغرافي، كونه برأيهم مصطلحا سياسيا واستراتيجيا في استخدامه، وهدفه تمزيق الوطن العربي بإضافة دول غير عربية إليه"<sup>1</sup>، إلا أنه وبتغيير موازين القوى لصالح الكيان الصهيوني المدّعم من طرف القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بدرجة أقل للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فيما استبعدت تركيا على

<sup>1</sup>- عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص76.

أساس أنها دولة عضوة في حلف شمال الأطلسي، أصبحت الدول العربية لا تتحكم في مصطلح الشرق الأوسط وعلى من يجب اطلاقه.

**2- الدائرة الأمريكية:** لكونها منطقة تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية مجالاً حيويًا لها، والذي لا يمكن التنازل عنه لأي كان أو التخلي عليه مهما حدث، وبالإضافة إلى ذلك لتواجد معظم شركائها (إيران سابقاً في عهد الشاه، الملكة العربية ودول الخليج العربي... الخ)، كذلك لتواجد الحليف الأبدي والأزلي لها المتمثل في الكيان الصهيوني، فإن الرؤية الأمريكية لمفهوم الشرق الأوسط تشمل الدول التالية (البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، إيران، سلطنة عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن) بالإضافة للكيان الصهيوني، وتغيرت هذه الرؤية بمجيب الرئيس جورج بوش الابن ليقر بأن حدود الشرق الأوسط تمتد من إيران شرقاً حتى المغرب غرباً، ثم بعد إعلانها الحرب على الإرهاب وتتبع الدول التي تنوي امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوماً جديداً يتمثل في "الشرق الأوسط الكبير" ليشمل بالإضافة للكيان الصهيوني الدول التالية (تركيا، إيران، أفغانستان، باكستان، وكل بلدان العالم العربي)<sup>1</sup>

**3- تعريف الكيان الصهيوني:** بالنسبة للكيان الصهيوني فتعديده لمنطقة الشرق الأوسط لم يكن متفقاً عليه من طرف مختلف مكوناته السياسية، وحتى الشعبية فعلى الرغم من اتفاقهم على أن إسرائيل هي جزء لا يتجزأ من الشرق الأوسط، إلا أنهم بالنسبة للحدود الجغرافية، فهناك رؤى مختلفة، حيث قدمت جامعة تل الربيع (تل أبيب حسب التسمية العبرية) تعريفاً شمل حدود الشرق الأوسط والذي حسبها يشمل الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال، بالإضافة إلى أنه يشملهم (الكيان الصهيوني) ويشمل أيضاً الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أما مركز موشي ديان فيضيف تركيا ويستبعد كل دول المغرب العربي، إلا أن ما يعتمد عليه الإسرائيليون هو الطرح الذي قدمه الصهيوني "شيمون بيريس" SHIMON PERESSE في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، وحسبه فإن خارطة الشرق الأوسط تمتد من حدود باكستان الشرقية وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوباً<sup>2</sup>، والهدف الذي يبحث عنه بيريس هو تربيته لتواجد الكيان الصهيوني ضمن النظام شرق أوسطي.

**4- الدائرة الإيرانية:** على عكس التعاريف السابقة لمختلف الدوائر، تعتقد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن مصطلح الشرق الأوسط بشكله الحالي هو محاولة أمريكية وصهيونية من أجل تنفيذ مخططاتهم في

<sup>1</sup> - محمد عبد السلام، مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2006، ص181.

<sup>2</sup> - عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص84.

هذا الجزء المهم من العالم، لذلك فإنّ الإيرانيين يرفضون استخدام هذا المصطلح على اعتباره أنّه متغير غير قابل للتحكم فيه وتعرفه تلك الدول حسب مصالحها الخاصة، المصحوبة بجملة من المخططات الهادفة الى احداث تغييرات على مستويات عدة (إنسانية، اجتماعية، اقتصادية وحتى عسكرية)، وذلك بداية من معاهدة كامب ديفيد وصولا الى محاولة احتواء كل من العراق وايران<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس يقوم المفهوم الإيراني لمنطقة الشرق الأوسط على عزل الكيان الصهيوني واستبدال مكانها بفلسطين ويؤكدون على أنّ الشرق الأوسط يجمع كل الدول الإسلامية بالمنطقة.

انطلاقا مما سبق فإننا نكون أمام اختلافات كبيرة بين جميع الجهات للتعريف بمنطقة الشرق الأوسط، نظرا لحساسية وأهمية هذه المنطقة ودخولها في حسابات مصالح للعديد من القوى الكبرى والقوى الصاعدة الجديدة، وعلى هذا الأساس يمكن تقديم تعريف للشرق الأوسط يشمل كل الدول في المنطقة والتي تمتلك مقومات وامكانيات تسمح بأطماع الدول الكبرى وبالتالي تدخل ضمن هذه المنطقة، لنصل الى أنّ حدود الشرق الأوسط تبدأ من موريتانيا غربا وصولا الى باكستان شرقا، وربما أطلق مصطلح الشرق الأوسط الجديد من طرف الإدارة الأمريكية الصهيونية كنتاج لأطماع أولئك في كل المناطق التي شملت هذا الشرق الأوسط الجديد سواء أطماع اقتصادية أو أهداف سياسية من أجل تفتيت دوله، لذلك يطلق البعض على هذا المشروع بسايكس بيكو الجديدة.

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص ص، 88، 89.



شكل 15: خريطة توضح مشروع الشرق الأوسط الجديد حسب التوجه الصهيوني/أمريكي (سايكس بيكو الجديدة) المصدر: ميقات الراجحي، الشرق الأوسط الجديد على رقعة شطرنج،

<http://miqat-aldakera.com/?p=3205>

### المطلب الثاني: الشرق الأوسط في ظل التنافس الدولي.

تعد منطقة الشرق الأوسط من أشد المناطق تنافسا من بين القوى العظمى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، دول الاتحاد الأوروبي، الصين... الخ، وترجع شدة هذه المنافسة الى اعتبار تلك الأطراف لمنطقة الشرق الأوسط، على أساس أنها مجال حيوي لها، إضافة الى ذلك الثروات العديدة والمختلفة والتي تزخر بها منطقة الشرق الأوسط والتي على رأسها الذهب الأسود (النفط والغاز)، جعل التنافس بين مختلف القوى العالمية يحدث ويشتد من أجل السيطرة على تلك الثروات، إلا أن هذا كانت له جملة من الانعكاسات السلبية على المنطقة، "وتتميز منطقة الشرق الأوسط بخصائص جيوبوليتيكية عديدة تجعلها في مرمى التنافس الدولي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:



✓ اشراف المنطقة على أكبر مجموعة مائية سواء من البحار أو المحيطات (بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي والمحيط الهندي)، بالإضافة الى احتوائها على العديد من الأنهار المهمة (نهر النيل، نهري دجلة والفرات، نهر الأردن)، كما تتحكم في مجموعة من المداخل الرئيسية مثل (قناة السويس، مضيق البسفور، باب المندب ومضيق هرمز)<sup>1</sup>.

✓ تتوسط منطقة الشرق الأوسط لثلاث قارات (آسيا، أفريقيا، وأوروبا)، جعل منها تحتل موقعا استراتيجيا يجعل التحكم فيه بمثابة التحكم في اقتصادات ثلاث قارات، وهذا ما أّجج من ثنائية التواجد القطبي في منطقة الشرق الأوسط<sup>2</sup>.

✓ تزخر هذه المنطقة وتتعدد فيها الثروات الطبيعية والمعدنية ومصادر الطاقة (النفط، الغاز، الطاقة الشمسية).

✓ تعتبر منطقة الشرق الأوسط أرضا تصلح لنشر قواعد عسكرية للقوى الكبرى لتوسطها الأرض وفق نظرية (قلب الأرض) سابقة الذكر، على هذا الأساس تكون مصالحتها محمية.

من خلال هذه الأهمية التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط، اشتدّ التنافس الدولي عليها منذ نهاية الحرب الباردة الى عصرنا الحالي، ويمكن حصر هذا التنافس بشكل كبير في التنافس الكلاسيكي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وبشكل أقل حدة التنافس الصيني/الأوروبي، وكذلك التنافس التركي/الإيراني.

### 1. التنافس الأمريكي/الروسي: أنّ التنافس الأمريكي الروسي بشكله الجديد حول منطقة الشرق الأوسط،

لا يختلف كثيرا عنه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي بقيادة روسيا سابقا، الآ من حيث ما يعرف بالقيادة الثنائية للعالم آنذاك مقابل ما يعرف حاليا بالنظام العالمي في ظل الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أين مالت كفة ميزان القوى نوعا ما لصالح هذه الأخيرة، الآ أنّ روسيا ترفض حاليا أن تتموقع كقوة ثانية، وتسعى مستمرة على ضرورة تشكيل ميزان القوى العالمي وتراهن للسبيل نحو ذلك في لعب دورها وفق ما يعرف "بمقاربة الدور" \* الكامل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من أجل استعادة مكانتها كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وربما كانت للحرب الأمريكية على العراق أثر في بروز الدور الروسي عبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أين استغلّت روسيا الوضع لصالحها من

1- ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص15.

2- سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص15.

\* مقاربة الدور: مقاربة الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي، والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية"، وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة

أجل إعادة تموقعها<sup>1</sup>، ويمكن حصر مجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط في مجالين أراهما الأشد تنافسا بينهما (الذهب الأسود و الأسلحة).

أ- النفط (المصادر الطاقوية): بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يعود اهتمامها بنفط منطقة الشرق الأوسط الى أواخر العشرينيات (جويلية 1928م)، أين تم اكتشاف منابع ضخمة له من خلال اتفاقية سميت أو ما يعرف "بالخط الأحمر"<sup>2</sup>، إلا أنّ القيمة الحقيقية للنفط عرفت بشكل كبير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح يشكل حوالي 50% من استيراد الولايات المتحدة الأمريكية، اتجهت هذه الأخيرة الى تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة خوفا من أطماع الدول الأخرى الطامعة في النفط على غرار روسيا والصين وحتى الحليف الأوروبي، خاصة بعد تشكيل نفط المنطقة لحوالي 70% من الاحتياطي العالمي، وبالتالي فهمت أمريكا أنّ الاستحواذ عليه هو الإبقاء على القوة الاقتصادية بمختلف مجالاتها والمحافظة عليها، وعليه فان سيطرتها على نفط المنطقة ليس الهدف منه تأمين مصادر الطاقة، بل يتعدى ذلك الى الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، وربما هذا ما قصده وزير الطاقة السابق "بيل ريتشاردسون" BILL RICHARDSON في تصريحه حول أنّ النفط هو من يحدد سواء السياسة الخارجية للدولة أو حتى السياسة الأمنية لها<sup>3</sup>، وعلى هذا الأساس تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة الى منع تجرأ باقي القوى سواء التقليدية (روسيا) أو حتى الصاعدة (الصين)، من الحصول ولو نسبيا على هذا المكسب (حسب دعاة النظرية الواقعية حول منع الآخرين من تحقيق مكاسب ولو نسبية في أي مشروع)، وهذا ما يبرر افتعالها للعديد من الأزمات في المنطقة وما حولها لتبرير عقوباتها الاقتصادية على مثل تلك الدول سابقة الذكر، وذلك من أجل ابقائها دائما في وضع لا يسمح لها بالمنافسة على النفط الشرق أوسطي<sup>4</sup>، وكان من نتاج تلك السياسة الأمريكية مصالح متعددة الأشكال منها:

❖ حصول الولايات المتحدة الأمريكية على أرباح خيالية من استثماراتها النفطية، حيث تحقق هذه العائدات توازن لمدفوعات التي استنزفتها سياساتها العسكرية المغامرة خارج حدودها (أفغانستان والعراق كخير مثال).

<sup>1</sup> - باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص، 13-14.

<sup>2</sup> - علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص 109.

<sup>3</sup> - ARY KALDOR AND OTHERS, OIL WARS, LONDON, PLUTO PRESS, 2007, P1

<sup>4</sup> - إبراهيم نصر الدين، وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الأعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص 74.

❖ سعي واشنطن بشكل دائم الى نحو الحصول على نفط الشرق الأوسط بأسعار متدنية، وذلك لضرب عصفورين بحجر واحد الأول هو بناء اقتصادها بشكل كامل ورفاهية مجتمعا، والثاني هو كسر اقتصادات الدول الرعية المنافسة خاصة روسيا.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى شيطنة روسيا من خلال خداع دول المشرق وتضليلها بأن روسيا ستعرف أزمة اقتصادية جزاء نفاذ النفط من أراضيها وبذلك ستسعى جاهدة للاستحواذ على نفط المنطقة ولو كلفها ذلك استخدام القوة العسكرية، هذا ما جعل قادة المنطقة خاصة الدول العربية الخليجية الى المسارعة في السماح للولايات المتحدة الأمريكية من وضع قواعد عسكرية لها على أراضيها وذلك بحجة الدفاع على النفط من الأطماع الروسية، ويعود هذا التخوف الأمريكي من فقدان السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط وبالتالي المنافسة الشديدة عليه ولو استدعى ذلك استخدام القوة العسكرية نظرا الى احتياجات أمريكا المتزايدة على مصادر الطاقة (نفط وغاز)، حيث أنّ مخزونها من النفط المحلي لا يكفي احتياجاتها المستقبلية حسب دراسات استشرافية أمريكية تؤكد ازدياد الطلب الأمريكي على النفط وذلك بحلول عام 2025م الى حوالي 30 مليون برميل يوميا، في حين يبلغ الإنتاج الأمريكي الحالي 6 مليون برميل يوميا، ويبلغ احتياطها من النفط 30.6 مليار برميل بنسبة تبلغ 3% من الاحتياطي العالمي، وهي نسبة لا تكفي الأجيال القادمة حسب الخبراء الأمريكيين في السنوات القليلة القادمة، وهذا ما يبرر السعي الأمريكي الدائم للسيطرة على كافة آبار النفط في المنطقة وهو ما يخولها فيما بعد للتحكم في أسعارها لتكون في متناولها، ولا تستنزف ثرواتها، بالإضافة الى كل هذا وضعت الولايات المتحدة الأمريكية كل رهانها على الكيان الصهيوني كوسيلة ثانية للضغط على الدول النفطية في المنطقة من أجل تحقيق كل أهدافها سابقة الذكر وفق قاعدة النفط مقابل الأمن والأمان والاستمرار في سدة الحكم، وهو ما جعل القيادات الأمريكية المتعاقبة تتحدث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يضم داخله الكيان الصهيوني والهدف الأسمى منه هو تحقيق المطامح الصهيونية/أمريكية، ونلخص أهم تلك الأهداف فيما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ جعل المنطقة ضمن دائرة النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي.
- ✓ إيجاد حزام أمني ومد خطوط دفاعية.
- ✓ السيطرة على المنطقة جغرافيا لتأمين مسالك عبور برية، بحرية وجوية تتحكم في المعابر الدولية بين الشرق والغرب.

<sup>1</sup>- عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 427.

- ✓ التحكم في المصادر والحقول البترولية وضمان السيطرة على عمليات الاستخراج والنقل والتسعين، بما يمكنها من تعزيز الرقابة الجيوبوليتيكية على منافسيها التقليديين (روسيا، الصين وحتى الاتحاد الأوروبي).
- ✓ فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية.
- ✓ حماية الكيان الصهيوني وضمان تفوقه العسكري الإقليمي في المنطقة من منطلق أنها الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه والمراهنة عليه كذلك لتحقيق كل مشاريعها.

أما بالنسبة لروسيا، فمنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت منطقة الشرق الأوسط إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية نظراً لقرب المنطقة من حدودها الغربية مما استدعى اهتمام القادة السياسيين الروس بها، وكذلك فإن الثروات الطبيعية وعلى رأسها الذهب الأسود والغاز، جعل الروس يدركون على أنّ سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية عليه من شأنه أن يؤثر على السوق العالمية لأسعار النفط (تحكمها في الأسعار)، وبالتالي هذا سيؤثر سلباً على الاقتصاد الروسي على اعتبار أنّه يعتمد كلية على عائدات متصدر الطاقة (نفط وغاز)، وبالتالي فإن استراتيجية روسيا في منطقة الشرق الأوسط ليس من أجل السيطرة على نفط المنطقة كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما هو منع الأخيرة من تحقيق مكاسب هي سلبية بالنسبة لها (روسيا)،، فإذا ألقينا نظرة سريعة على إنتاج النفط واحتياطه بالنسبة لروسيا، يتبين لنا أنّ المزاعم الأمريكية ما هي الا تخويف للدول المنطقة وخاصة النفطية منها، من رغبة روسيا في السيطرة على نفط المنطقة، حيث أنّ روسيا لا تزال تكفي نفسها ذاتياً من منتجاتها البترولية والغاز الطبيعي، كما وتصدر من إنتاجها إلى دول أوروبا الشرقية وحتى الغربية<sup>1</sup>.

لذلك فالاستراتيجية التي تعتمدها روسيا اليوم ليس الهدف منها الاستحواذ على نفط منطقة الشرق الأوسط بقدر ما هي الآ مزاحمة للولايات المتحدة الأمريكية وتديا لها وعدم فتح أو ترك المجال مفتوح لها لتصبح وتزداد قوة بسيطرتها على أكبر منطقة من حيث الاحتياطي العالمي للنفط، وبالتالي حسب الروس فإن منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة مصادر الطاقة في المنطقة من شأنه المحافظة على سلم القوى بشكل متوازن<sup>2</sup>.

وقد برزت ملامح السياسة التنافسية الروسية للولايات المتحدة الأمريكية مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين للسلطة منذ عام 1999م إلى يومنا هذا، حيث عرف على هذا الرجل مزاحمته الشديدة للمعسكر الغربي

<sup>1</sup>- علي وهب، مرجع سابق، ص ص، 281 282.

<sup>2</sup>- سعد شكري شلبي، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 124.

بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الشرق أوسطية، وعليه يمكن حصر الأهداف الروسية من منافسة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط فيما يلي:

- ✓ كسر استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط العالمي في الشرق الأوسط، وبالتالي كسر احتكارها للسوق العالمية له والتحكم في أسعاره.
- ✓ حماية الاقتصاد الروسي من عرضة تهاوي أسعار النفط وعدم فتح المجال لأمريكا بالتحكم بالاقتصاد الروسي المعتمد بشكل كلي على مصادر الطاقة.
- ✓ منع الولايات المتحدة الأمريكية من لعب دور القطب الوحيد المسيّر للسياسة الدولية، ومنافستها على القيادة.

وعليه فإن السياسة الروسية في المنطقة جاءت عبر كل من إيران الحليف الاستراتيجي الحالي لروسيا وكذلك العراق وسوريا، أين تراهن روسيا على هذه الدول من أجل تحقيق استراتيجيتها الشرق أوسطية، خاصة وأنّ إيران والعراق من بين أهم وأكبر الدول في المنطقة انتاجا لمصادر الطاقة، فروسيا تنتظر الى دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول الخليجية منها كحليف وليس كمنافس في سوق الطاقة، حيث يتم التعاون والتنسيق بينها وبينهم في هذا المجال في إطار محورين أساسيين<sup>1</sup>:

- الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في الإنتاج خاصة أنّ روسيا تشارك في منظمة الأوبك كمراقب.
  - الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي (منافسة الشركات الأمريكية)، والاقبال الكبير من جانب الشركات الروسية على الاستثمار في قطاع النفط في دول المنطقة، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج، خاصة وأنّ روسيا تملك الخبرة في ذلك، وتمثل المنطقة سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية، وهناك العديد من المشاريع التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية أهمها:
- ☒ انشاء شركة لوك أويل الروسية وشركة أرامكو السعودية عام 2004م.

<sup>1</sup>- أماني عبد الكريم سليمان، "أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي 2011-2016"، نقلا عن: <https://democraticac.de/?p=34573>، أطلع عليه بتاريخ: 2017/08/04.

☒ انشاء شركة لوكسار المشتركة لاكتشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي في مساحة 30 ألف كلم مربع لمدة 40 سنة، حيث تمتلك شركة لوك أول 80% من أسهمها.

☒ مشروع أنبوب الغاز "الطويلة-الفجيرة" بالإمارات العربية المتحدة.

"ولم تقتصر روسيا على السعودية والامارات العربية المتحدة فقط بل امتدت على نطاق المنطقة لتبرم شركاتها اتفاقيات مع كل من العراق، كردستان العراق، إيران، ليبيا، مصر وسوريا"<sup>1</sup>، ومن خلال هذا فروسيا تسعى الى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية الى جانب ممارستها لدور أمني وعسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة الشرق أوسطية عامة والعربية خاصة<sup>2</sup>.

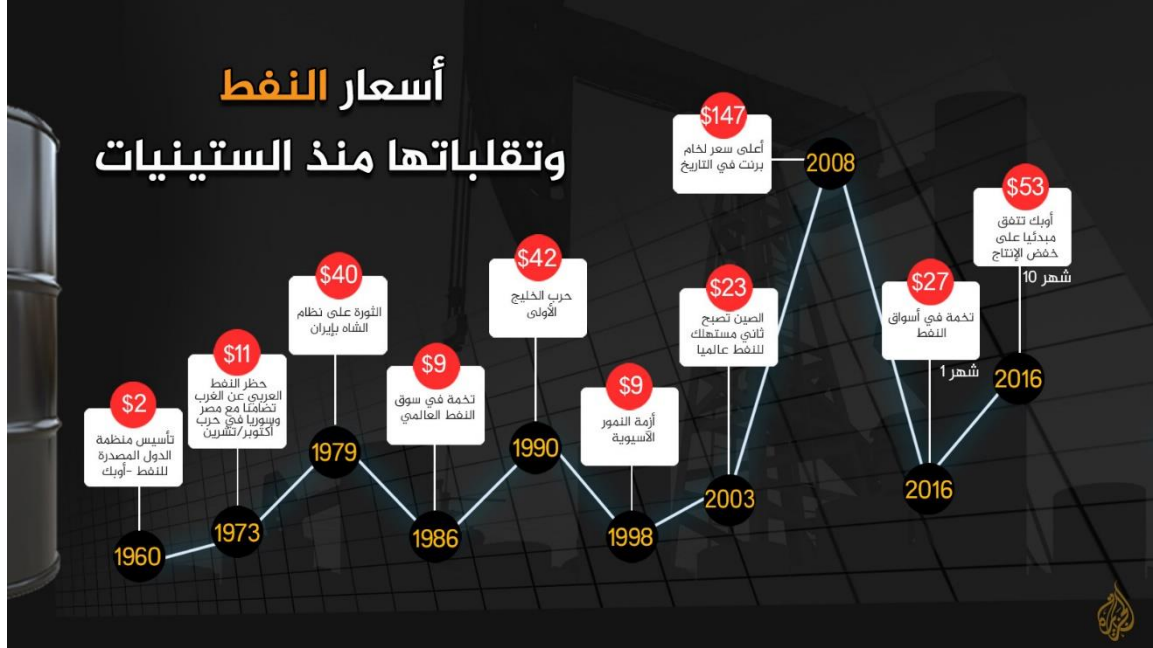
الا أنّ هذا الجهد الروسي ما لبث واصطدم بالتحالف الأمريكي السعودي من أجل خفض أسعار النفط وذلك بهدف ضرب الاقتصاد الروسي في عمقه، وكانت حجة المملكة العربية السعودية في ذلك دعم الكرملين الروسي لنظام بشار الأسد في سوريا، "وهو ما صرّح به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 19 من مارس من عام 2014م قائلا: إنّ تراجع أسعار النفط الى النصف أو أقل من ذلك هو بترتيب أمريكي-سعودي يهدف الى تقويض الاقتصاد الروسي على خلفية الأزمة الأوكرانية<sup>3</sup>، وفي المقابل صرّح السيناتور جون ماكين المرشح الرئاسي السابق بكل صراحة عندما ذكر: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تشكر المملكة العربية السعودية على جهودها المبذولة في سبيل تخفيض أسعار النفط بما يؤدي الى الحاق الضرر بالاقتصاد الروسي والايراني<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - دبلوماسية الطاقة الروسية بالشرق الأوسط"، نقلا عن: <http://www.aljazeera.net/news/presstour/2017/6/21>، أطلع عليه بتاريخ: 2017/08/04.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - حيدر سامي عبد، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص319.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.



شكل 16: مخطط يوضح أسعار النفط وتقلباتها منذ الستينيات من القرن الماضي لغاية عام 2016.

المصدر: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/6/7>

ب- السلاح: يحتدم التنافس الأمريكي/ الروسي كذلك في مجال بيع واستخدام الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير على اعتبار هدفين أساسيين لكل من القوتين من خلال هذه السياسة المتبعة في مجال الأسلحة، يتمثل الهدف الأول في إنعاش اقتصادهما من خلال عائدات بيعها، لدول منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أنّ هذه الأخيرة من بين أكثر المناطق شراء للأسلحة نظراً لعدة اعتبارات سيتم التطرق إليها لاحقاً، أما الهدف الثاني فيتمثل في معاينة كل قوة لسلاح القوة الثانية من خلال متابعة حروبها بالوكالة في المنطقة الشرق أوسطية، أو استخدام السلاح في المعارك بين الأطراف في مختلف الأزمات التي تستهدفها الساحة، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير السلاح الى المملكة العربية السعودية، قطر، الامارات العربية المتحدة، كما وتقدم التقنيات العسكرية والدعم اللوجستي للكيان الصهيوني، في حين تقوم روسيا بتصدير السلاح لكل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الصين، الهند، سوريا وليبيا، مصر والجزائر<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس أصبحت منطقة الشرق الأوسط ساحة صراع ومعرفة تنافسية بين كبرى الشركات لبيع الأسلحة (الروسية والأمريكية)، والسبب في ذلك يعود ويرجع الى الأوضاع التي تعرفها المنطقة ويمكن حصرها فيما يلي:

<sup>1</sup>- حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص145.

- **الصراع العربي/الصهيوني:** ويمكن حصره اليوم في الصراع الفلسطيني/الصهيوني، نظرا لمعاهدة كامب ديفيد وما انجر عنها من إحلال للسلام بين معظم الدول العربية والكيان الصهيوني، لينحصر الصراع حاليا بين الحجارة الفلسطينية والأسلحة المحرمة دوليا الصهيونية، إلا أن هذا لم يمنع الدول العربية من الحيلة واحتمالية نشوب حرب بين الطرفين، وهذا ما جعل كل منهما يسعى لزيادة نفقاته العسكرية وبالتالي السباق نحو التسلح ما قد يؤدي الى حدوث المأزق الأمني حسب الواقعيين.
- **الأزمات والتي تشهدها المنطقة اليوم (الأزمة السورية واليمنية):** بداية بالحرب في سوريا أين تتضح وبشكل جلي الحروب بالوكالة بين كل من "إيران وسوريا وحزب الله اللبناني في جانب والسعودية، قطر والامارات العربية المتحدة في جانب ثان"، حيث تمثل الأولى السلاح الروسي فيما تمثل الثانية السلاح الأمريكي، وصولا الى الأزمة اليمنية ونفس السيناريو ينطبق عليها كذلك.
- **ظهور الجماعات الإرهابية:** وتتمثل في الجماعات المدّعية انتسابها للإسلام وخاصة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش/ISIS)، والذي تدعي وتعتبره الدول الكبرى تهديدا لمصالحها في المنطقة، ولذلك وجب عليهم دعم حلفائهم في المنطقة بالسلاح من أجل القضاء عليه.
- **الربيع العربي:** والذي مسّ بعض الدول العربية وتسبب في اختلالات أمنية في دول تراها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أنها حليفة، وأن أي تغيير يمس هرم السلطة أو بنية النظام السياسي القائم قد يحدث له ما حدث لإيران (قبل الثورة حليف استراتيجي لأمريكا وبعد الثورة حليف لروسيا)، لذلك تسعى تلك القوى الى دعم شركائها في جميع المجالات، بغية الحفاظ على الوضع القائم.
- **الصراع العربي (الخليجي)-الإيراني والتحالفات الإقليمية:** أين تتجلى اليوم وبشكل واضح معالم التصادم الخليجي/الإيراني وخاصة إثر الحرب في سوريا ودعم كل طرف لحليفه، ليتطور التصادم لحد قطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيرانية الإسلامية، مرورا بدعم إيران للأقليات الشيعية في المنطقة، وإعلان السعودية لتحالف الإسلامي من أجل محاربة الإرهاب، حيث انقسمت دول المنطقة الى حلفين، سعودي اماراتي مصري أردني/إيراني سوري عراقي لبناني (حزب الله)، لتشهد المنطقة بعدا آخر في النزاع يطال البيت الخليجي ذاته بقطع علاقات معظم أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع عضو آخر وهي دولة قطر وذلك بتهمة دعم الإرهاب وإقامة علاقات مع ايران، كل هذا تسبب في توجه كل دول المنطقة الى زيادة تسليح نفسها بالعتاد والتقنيات والاستعانة بالقواعد والجيش الخارجية (مثل زيادة التواجد العسكري التركي في



قطر وزيادة التواجد العسكري الأمريكي في دول الخليج وزيادة التواجد العسكري الروسي في سوريا...الخ).

وقد توجهت دول المنطقة الى شراء الأسلحة ذات الطابع الهجومي وعدم اكتفائها بالأسلحة الدفاعية منها، وهذا مؤشر خطير يدل على تأهب تلك الدول الى إمكانية واحتمالية نشوب حرب خارج حدودها "فقد أظهرت دراسة نشرتها مجموعة جينز للمعلومات وهي مجموعة بريطانية متخصصة في الاستشارات العسكرية والأمنية والاستراتيجية، أنّ المملكة العربية السعودية ودولا أخرى في الشرق الأوسط قد حوّلت تركيزها في الانفاق العسكري نحو الأسلحة ذات الطابع الهجومي مع ازدياد حدة التوتر مع إيران"<sup>1</sup>.

ويرجع سبب هذا التوجه الهجومي لدول المنطقة الى الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى والذي بموجبه سيرفع الحظر عن بيع الأسلحة لإيران بحلول عام 2020م، حيث سيصل حسب احصائيات وتقديرات حجم الانفاق العسكري لتلك الدول الى أقصى مستوياته رغم أزمة النفط العالمية ليصل الى 180 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020م<sup>2</sup>، ليحتدم التنافس في سوق الأسلحة بين الشركات الأمريكية والروسية المستفيدة الأكبر من هذا التصاعد السريع في طلب السلاح، ويجمع خبراء مختصين أسباب ازدياد الطلب على السلاح الهجومي من طرف دول الشرق الأوسط فيما يلي<sup>3</sup>:

- تسلم ترامب للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 20 جانفي 2017م وما انعكس عنه توجهه نحو منطقة الشرق الأوسط، وأنه سيقدم مساعدات للدول الصديقة بقيمة 68 مليار دولار كمساعدات عسكرية، وأنه لن يتوانى في شن حروب ضد الدول المارقة حسبه، وكذلك في جانب آخر تهجمه على إيران، وتصريحه بأنه سوف يقوم بتعديل أو الغاء الاتفاق النووي معها جعل دول المنطقة تسرع من أجل رفع جاهزية قواتها لأي مواجهة محتملة قد تشهدها المنطقة.
- عودة التسلح وسباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حسب تقرير نشرته صحيفة ذا غارديان البريطانية، عن مجموعة من الباحثين والعسكريين الأمريكيين والأوروبيين، اعلانهم عن تخوفهم من العودة وبقوة لسباق التسلح النووي بين القوتين التقليديتين، وهذا السباق سينعكس على

<sup>1</sup> - «بلومبيرج»: سباق تسلّح في الشرق الأوسط تقوده السعودية خوفاً من خطر إيران، نقلا عن: <https://www.sasapost.com/translation/saudi-arabia-on-offensive-with-attack-minded-military-splurge>، أطلع عليه بتاريخ: 2017/08/05.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - حمد جاسم محمد، زيادة الانفاق العسكري الأمريكي وأثره على التسلّح في الشرق الأوسط، نقلا عن: <http://fcds.com/politics/712>، أطلع عليه بتاريخ: 2017/08/05.

نشاط دول الشرق الأوسط نتيجة أنها السبب في هذا التسابق والتنافس الأمريكي/الروسي، نظرا للأهمية التي تعرفها المنطقة.

- سباق التسلح في المنطقة هو جزء من حرب باردة جديدة تستهدف منه الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة أقصى أشكال الضغوط ضد أطراف المحور (إيران، سوريا ولبنان/حزب الله)، المدعومة عسكريا من طرف روسيا، وفي المقابل تدعيم الحلفاء (دول الخليج العربي، مصر والأردن)، من أجل مواجهة أي خطر أو تهديد للمصالح الأمريكية.



شكل 17: احصائيات توضح النمو المتزايد لمبيعات السلاح نحو الشرق الأوسط.

المصدر: <https://al-ain.com/article/growth-in-arms-sales-to-the-middle-east>

2-التنافس الأوروبي/ الصيني: ربما تختلف توجهات كل من الاتحاد الأوروبي والصين نحو منطقة الشرق الأوسط الى حد بعيد مع التوجهات الأمريكية والروسية، على اعتبار اعتماد الأخيرتين وبشكل كبير على القوة الصلبة (ونعني بها استخدام القوة الخشنة المتمثلة في القوة العسكرية والتدخلات المباشرة)، بينما تعتمد كل من

الصين وأوروبا مقارنة تركز بالأساس على استخدام ما يعرف بالقوة الناعمة\*، وحتى في مختلف الأزمات والتي تشهدها المنطقة، يتعامل معها الاتحاد الأوروبي والصينيون بطريقة دبلوماسية يغلب فيها طابع الحوار السلمي، وليس حوار القوة والذي تعتمده القوتين التقليديتين (أمريكا وروسيا)، فتحقيق الأهداف المسطرة لكل من أوروبا والصين حسبهما ليس شرطاً أن يكون باستخدام القوة الصلبة على الرغم من أنهما قادرين عليها، ولكن حسبهما فالدبلوماسية والتفاوض قد يشكلان عاملاً مهماً في تحقيقها.

ويمكن رصد هذا التنافس الناعم بين القوتين من خلال أهمية المنطقة لكل منهما:

أ- **الاتحاد الأوروبي:** تحتل منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة في الفكر الاستراتيجي الأوروبي وذلك نظراً

لعدة اعتبارات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ معظم دوله كانت مستعمرة من قبل القوى التقليدية الأوروبية.
- ✓ الجوار الجغرافي والذي يؤثر ويتأثر ببعضه البعض.
- ✓ الاعتماد التاريخي لأوروبا على مصادر الطاقة لدول المنطقة.

ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال سياسته الخارجية الى محاولة دعم وتحقيق الرخاء والحوكمة الرشيدة مع جيرانه في الجنوب وفي الشرق، وكان الصراع العربي/الصهيوني ضمن أهم أولوياته<sup>1</sup>.

فالالاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تشكل فكره الاستراتيجي والمبني على فعالية أدوات التفاوض، التجارة، القانون الدولي، الدبلوماسية والتعددية في تحقيق الأهداف والمصالح الأوروبية في العلاقات الدولية<sup>2</sup>، وخاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط باعتبارها من ناحية بؤرة للأزمات والنزاعات، وفي جانب آخر جوار جغرافي يزخر بكل الإمكانيات والقدرات والتي يمكن لأوروبا الاستفادة منها اقتصادياً خاصة، ويبني الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية حاول فيها الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية حيث "يمكن القول بأن السمة البارزة لحركة السياسة الخارجية الأوروبية سواء على المستوى الجماعي ممثلة في كتلة الاتحاد الأوروبي، أو على مستوى

\* **القوة الناعمة:** هي مفهوم ليس جديداً تماماً لكن المصطلح ذاته ابتكره الباحث والأستاذ في جامعة هارفرد، «جوزيف س. ناي»، في تسعينيات القرن الماضي، سلط فيه الضوء على قدرة بعض الدول على استثمار عناصر الجذب الحضارية والثقافية دون الاضطرار إلى اللجوء للإكراه، بهدف الإقناع ونشر الدعاية والفكر الوطني؛ عبر الآداب والفنون، وأحياناً عبر الدبلوماسية الرشيقية.

وللقوة الناعمة آثارها في التنمية الاقتصادية عبر الترويج للاقتصادات المحلية ودعم الاستثمارات، والسياحة المحلية، عبر تسليط الضوء على المنجزات العلمية والفنية والثقافية والاقتصادية، وفتح أقبية تواصل بين الشعوب.

<sup>1</sup> - "الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: سياسة الغموض والتردد"، نقلاً عن: <http://mcsr.net/news209> أطلع عليه بتاريخ 2018/04/15.

<sup>2</sup> - مطروح محمد، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق الى ثورات الربيع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص68.

كل من القوى الأوروبية الكبرى كفرنسا وألمانيا وبريطانيا منفردة، تتمثل بمحاولة إيجاد مساحة من الاستقلالية النسبية عن السياسة الخارجية الأمريكية، دون أن يعني ذلك الوصول الى التناقض أو التعارض<sup>1</sup>.

الا أنّ البيت الأوروبي عاجز عن توحيد الرؤى حول الأسلوب الدبلوماسي في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن بريطانيا لها ميولات أنجلوساكسونية، وهذا الاختلاف سريعا ما عجل بطلب الأخيرة الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، وغير بعيد عن ذلك ترى كل من اسبانيا، إيطاليا، الدنمارك، هولندا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى أنّها لا يمكنها أن تعزل نفسها عن التوجهات الأمريكية، لتجد كل من فرنسا وألمانيا نفسيهما وحيدتان وتغردان خارج السرب الأوروبي، غير أنّ هذا الأمر لم يثني الأخيرتين على الاستمرار في تبني المقاربة الدبلوماسية في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، وكذلك في جلب المصلحة والمنفعة للاتحاد الأوروبي بطرق سلمية مبنية على التفاوض والتعاون المشترك (اقتصاديا، اجتماعيا، وسياسيا...)، "لذا يمكن القول ان السعي للاستقلالية عن السياسة الأمريكية يعبر عن نية أو طموح أو رغبة أوروبية لا تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لتفعيلها على أرض الواقع، ربما لأنّ الظروف الموضوعية المواتية لذلك لم تتوافر بعد، أو أنّ الالتزامات الأوروبية في اطار التحالف الأوروبي الأمريكي تفرض عليها محددات وقيود تحول دون وصولها الى قدر من الاستقلالية"<sup>2</sup>، الاّ أنّه في الجانب الاقتصادي يحاول الأوروبيون توحيد الرؤى لأنّ المصلحة هنا عامة على عكس الجانب السياسي منه، وعندما نتكلم عن المجال الاقتصادي فإننا نقصد الشرق الأوسط كسوق للمنتجات والصناعات الأوروبية وفي جانب أكبر الاعتماد الأوروبي تاريخيا على نفط المنطقة خاصة أوروبا الغربية والذي أصبح اليوم محاذ تهديد من كل القوى الأخرى (الولايات المتحدة، روسيا والصين)، وتعتبر أوروبا نفسها أنّها ذات الأولوية في تلك المنطقة من حيث استغلال الذهب الأسود وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر<sup>3</sup>:

- النفوذ التقليدي السابق للدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط حيث كانت فرنسا تسيطر على دول المغرب العربي (الجزائر)، وبريطانيا على دول الخليج.

<sup>1</sup>- إبراهيم (نصر الدين) وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص98.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص99.

<sup>3</sup>- سرور نبيل، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية، نقلا عن:

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content> اطلع عليه بتاريخ: 2018/04/16.

- الامتيازات التي كانت ممنوحة لاستغلال حقول البترول للمنطقة (الشركة الفرنسية للبترول CFP، والشركة البريطانية BP، وشركة CHAL، مشاركة بين إنجلترا وهولندا، حيث كانت تلك الشركات تتبع بترولها للدول الأوروبية بالعملة المحلية.
- قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبية.
- سهولة نقل بترول منطقة الشرق الأوسط واستخدامه مع نظافة نوعيته وقلة التلوث المرتبط من خلال استخدامه.

الا أن هذا المسعى والحلم الأوروبي ما لبث وأن وجد تحديا من القوى الكبرى في المنطقة، وربما ما زاد الطين بلة ما خلفته الأزمة الأوكرانية من انعكاسات على العلاقات الأوروبية/الروسية والعقوبات الاقتصادية على هذه الأخيرة، وبالمقابل ردة فعلها بقطع الغاز والامدادات الروسية من الطاقة نحو أوروبا، وهو الأمر الخطير الذي قد يضر بالطرفين على اعتبار أن روسيا تعتبر أوروبا أبرز أحد مصادر الدخل الروسية في مجال الطاقة، والاتحاد الأوروبي المعتمد بنسبة كبيرة على مصادر الطاقة الروسية خاصة الغاز منها، مما سيؤثر على المجال الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي، ويبقى المستفيد الأكبر من هذه الأزمة الروسية/الأوروبية هي الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اضعاف القوتين، وتحكمها في أسعار الطاقة دوليا، وتجنبنا لهذا الأمر سعى الاتحاد الأوروبي الى التوجه نحو الشرق الأوسط من أجل تفادي أي أزمة قد تعصف بدوله، كما لم تستبعد تلك الدول باب الحوار والدبلوماسية مع روسيا من أجل تخطي الأزمة<sup>1</sup>، وهذا ما يحاول تجسيده مشروع "نابوكو" من أجل الاستغناء عن الغاز الروسي، حيث تم الاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي من أجل إجازة خط أنابيب نابوكو، والذي سيتم من خلاله امداد أوروبا بالغاز من آسيا الوسطى والشرق الأوسط عبر تركيا، والمشروع والذي تبلغ تكلفته التقديرية حوالي 7.9 مليار يورو أي ما يعادل 11 مليار دولار أمريكي، من شأنه أن ينقل الغاز من بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط نحو أوروبا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- الطاقة بين روسيا وأوروبا: أزمتان لا تنتهي، نقلا عن: <https://www.noonpost.com/content/4834> أطلع عليه بتاريخ 2018/04/17.

<sup>2</sup>- توقيع اتفاق نابوكو في تركيا، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/7/13> أطلع عليه بتاريخ 2018/04/17.



شكل 18: خارطة توضح خط أنابيب غاز نابوكو، نقلا عن: <https://www.marefa.org>

لكن رغم هذا عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع بحجة تواجد إيران فيه، وأنه يجب على هذه الأخيرة الرضوخ للمطالب الدولية أولاً، وفي جانب آخر لجأت روسيا لحليفها الصينية من أجا تدارك الخسائر الناجمة عن توقيف تصدير الغاز الروسي لأوروبا، وعليه يمكن القول في الأخير أنّ دول الاتحاد الأوروبي قد ينعكس عدم اتفاقها على المصلحة العامة الى زعزعة هذا الكيان خاصة في ظل اعتماد مقاربتى القوة الناعمة والقوة الصلبة بين مختلف وحداته من أجل جلب المصلحة، وهذا ما قد يفتح المجال لقوى أخرى على غرار الصين للعب دور مهم في منطقة الشرق الأوسط.

ب-الصين: اعتبرت الصين منذ انتصار الثورة الشيوعية عام 1949م لاعبا إقليميا على مسرح

السياسة الدولية، وفي نفس الوقت تتعامل مع بعض القضايا الدولية كقوة عظمى نظرا لثقلها الاقتصادي والديمقراطي، كذلك تأثيرها على مستوى القرار الدولي على أساس امتلاكها لحق النقض (الفيتو)، وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط فقد تعاملت الصين مع أهم القضايا والأزمات والتي تشهدها المنطقة بشكل دبلوماسي بعيدا عن استخدام القوة العسكرية وفي نفس الوقت داعية كل الأطراف الى التوجه نحو الحلول السلمية، كما واعتبرت أنّ أزمات الشرق الأوسط تسببت في إعادة رسم الأدوار بالنسبة للقوى العظمى، وتشكيلها من جديد وحتى القوى الإقليمية على غرار تركيا وإيران "وفي اطار بحث أعدّه الباحث الصيني لي وي تان حول السياسة

الخارجية الصينية حيال الشرق الأوسط قدم في مؤتمر بحثي نظم في مدينة شنغهاي في عام 2012م، التحولات السياسية والدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث ركز الباحث على أن الاضطرابات في المنطقة وتسببها في إعادة تشكيل الأدوار الدولية والإقليمية، يستوجب على الصين تطوير دبلوماسيتها إزاء التغيرات الراهنة في الشرق الأوسط، والتركيز على المستقبل، وأخذ زمام المبادرة لخلق بيئة مواتية لتعزيز النفوذ السياسي للصين في منطقة الشرق الأوسط<sup>1</sup>، فالصين اليوم تعلم أن منطقة الشرق الأوسط منطقة جذب للأطماع من طرف جميع القوى الدولية والإقليمية، لذلك تسعى من خلال سياستها المعتمدة على القوة الناعمة من منع وقطع كل السبل والتي تؤدي الى ضرب مصالحها بالمنطقة خاصة وان علمنا بأن الصين تعتمد في مجال الطاقة (الذهب الأسود)، على منطقة الشرق الأوسط وأي مساس بمصالحها يعتبر مساس بالأمن القومي الصيني، الا أن الصين ومن أجل تحقيق هذا المسعى لا تحبذ اللجوء الى استخدام القوة الصلبة، بل تؤكد على المساعي الحميدة، واتضح هذا جليا في كلمة الرئيس "شي جين بينغ" بجامعة الدول العربية يوم 22 جانفي من عام 2016 بالقاهرة حين صرح "بأن السياسة الخارجية الصينية لا تهدف الى تنصيب الوكلاء في الشرق الأوسط، ولا الى انتزاع ما يسمى مجال النفوذ، ولا تنوي ملئ الفراغ وأضاف ان الصين تريد أن تكون بانية للسلام في دول الشرق الأوسط ودافعة لتتميتها ومساهمة في تطوير صناعتها وداعمة لتثبيت استقرارها وشريكة لها اقتصاديا"<sup>2</sup>، وكانت الصين في أسلوبها الناعم أكثر ذكاء خاصة وأنها كانت تسير وفق أسلوب المد والجزر في سياستها اتجاه الأزمات بالمنطقة، فمثلا في الأزمة السورية عارضت بشدة اسقاط السلطة الشرعية في سوريا، وفي نفس الوقت دعت للحوار والتحاور مع المعارضة لإيجاد حلول للأزمة السورية، وبالنسبة للقضية الفلسطينية دعت الصين الى ضرورة عدم تهميشها وفي نفس الوقت تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني منذ عام 1992م، وبالنسبة لليمن تعارض الصين استخدام القوة من طرف الحلف السعودي وفي نفس الوقت لها علاقات وشراكات مع المملكة العربية السعودية وتسعى جاهدة الى تطويرها<sup>3</sup>.

وبالعودة الى المصالح الاقتصادية الصينية فان الصين لجأت الى مبادرة تمثلت في **طريق الحرير الجديد أو ما يعرف بمبادرة الحزام والطريق\***، حيث تعمل الصين من خلال هذا الأخير لأنها تتموقع اقتصاديا وتحمي

1- السياسة الصينية والعالم العربي توجهات ومصالح بيكين من قوة إقليمية الى نفوذ دولي: نقلا عن:

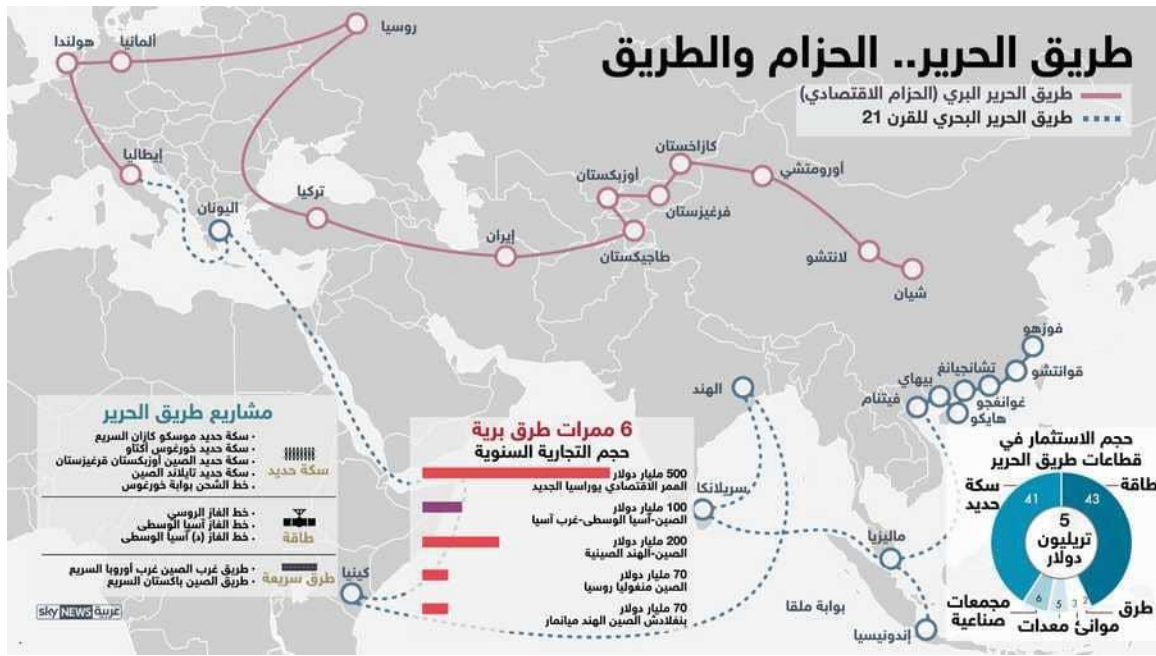
<https://aawsat.com/home/article/56181> أطلع عليه بتاريخ 2018/04/18.

2- ألبير داغر وآخرون، حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة صراعات مستدامة واختراقات فادحة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2017، ص49.

3- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

\* طريق الحرير حزام واحد، طريق واحد أو ما يُعرف بمبادرة الحزام والطريق: هي مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بالعالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية.

مصالحتها الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط منافسة في ذلك كل القوى العظمى الأخرى، وفي سبيل تحقيق المصلحة الصينية أنفقت الصين أكثر من 300 مليار دولار على هذا المشروع، ومازالت تخطط للإنفاق أكثر في سبيل تحقيقه "ووفقا لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فان هناك حوالي 92 دولة تعتبر الصين شريكها التجاري الأكبر وذلك خلال عام 2015م، وهو العدد الذي يفوق عدد الدول التي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكا تجاريا رئيسيا لها والذي يصل الى 57 دولة فقط"<sup>1</sup>، وبالنسبة للدول العربية والتي أقامت معها الصين علاقات شراكة استراتيجية فتمثلت في (06) ست دول في اطار اتفاقية بناء الحزام والطريق، بالإضافة الى كل من ايران وتركيا على أساس الانتماء الى منطقة الشرق الأوسط<sup>2</sup>.



شكل 19: خارطة توضح طريق الحرير الجديد (مبادرة الحزام والطريق)

المصدر: <https://www.skynewsarabia.com/business/1164908>

من هنا يتضح أنّ الصين وبتوسيع مجال مصالحها أدركت أنّ عملية تحقيقها وحمايتها يتطلب المشاركة الفعالة في التعامل مع القضايا الساخنة خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لأنها القومي، فالصين لا يهمها استقرار الأوضاع بين دول الشرق الأوسط بقدر ما يهمها عدم المساس بمصالحها، حيث تسعى الى التعاون مع الجميع في اطار تحقيق ذلك وإبقاء الخلافات السياسية جانبا للدول المعنية، لذلك يبقى التنافس بين الصين

<sup>1</sup> - مجموعة من المترجمين، طريق الحرير...كيف تعيد الصين تشكيل العالم بصمت، نقلا عن: <https://midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/11/20> أطلع عليه بتاريخ 2018/04/19.

<sup>2</sup> - ألبر داغر وآخرون، مرجع سابق، ص49.



وباقى القوى الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط شديدا رغم اختلاف الوسائل المستخدمة فيه بين ناعمة وخشنة، حيث تعتبر الوسائل الصينية أكثر نجاعة من منافسيها من خلال اقحام أدوات القوة الناعمة وهذا ما جعل الدراسات "تشير الى أنّ الصين ستحل اقتصاديا محل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية الأخرى بحلول عام 2050 بمنطقة الشرق الأوسط، ورغم هذا النجاح الباهر والمتزايد والمقلق للقوى الغربية الرأسمالية فمازالت الصين تعتبر نفسها دولة نامية كما يسمح بذلك نظام التصنيف الذاتي \* AUTO ELECTION داخل منظمة التجارة العالمية WTO"<sup>1</sup>، فالصين تعتمد على فلسفة مغايرة تماما لفلسفة الغرب من خلال ما يعرف بالنهوض السلمي، وربما تتشابه كثيرا مع فلسفة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، من أجل الانتقال من ما تسمي به نفسها دولة نامية الى دولة عظمى، لذلك تركز على النمو الاقتصادي وعدم التصادم مع القوى العظمى لكن في نفس الوقت تنافسها وتعارضها ان استدعى الأمر ذلك خاصة ان تعرضت مصالحها للمساس، فمثلا حينما تعلّق الأمر بتسليط عقوبات على ايران رفضت الصين تلك العقوبات جملة وتفصيلا، كما سبق وهددت باستخدام الفيتو حينما تعلّق الأمر بالسودان، والذي تراه الصين مجالا حيويا لتلبية حاجاتها المتزايدة من النفط<sup>2</sup>، وعليه يمكن القول على أنّ الصين تسعى للحفاظ على مصالحها وحمايتها بمنطقة الشرق الأوسط لكن بأقل تكلفة وخسائر ممكنة.

### المطلب الثالث: المصالح الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

ليس ببعيد على التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط تحاول ايران لعب دور مهم يضمن لها مصالحها الخاصة سواء تعلق الأمر بأمنها القومي، أو تعلق بلعب دور مؤثر في منطقة الشرق الأوسط "وهذه المنطقة تعتبر مهمة بالنسبة لإيران من نواحي التاريخ المشترك والثقافة الإسلامية، فقرب ايران الجغرافي من المنطقة العربية ومشاركتها حدودها، جعلت ايران منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979م، تسعى الى لعب دور إقليمي مختلف عن الدور الذي كان لها زمن الشاه، فبعد تعرقل دورها في المنطقة بسبب الحرب مع العراق 1980م ودخولها في عزلة دولية، وتدهور علاقاتها مع معظم الدول العربية والغربية، تحاول ايران استعادة دورها ووزنها على المستوى الإقليمي نتيجة لأهمية منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الخليج العربي"<sup>3</sup>، فعلى المستوى الإقليمي

\* نظام التصنيف الذاتي: يسمح هذا النظام القانوني بأن تختار كل دولة هل أنها تنتمي الى الدول المتقدمة أو الى الدول النامية في مقابل ذلك يمكن للدول الأخرى أن ترفض.

<sup>1</sup> - شكراني الحسين، الصين والمفاوضات المناخية العالمية بين تعزيز النمو الاقتصادي ومحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، العدد 452، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2016، ص105.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص110.

<sup>3</sup> - التجاني دلال، إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، نقلا عن: <https://rawabetcenter.com/archives/60757> أطلع عليه بتاريخ 2018/04/20.

تحاول إيران حماية مصالحها المختلفة، خاصة في ظل تهديد تلك المصالح من طرف كل من تركيا والمملكة العربية السعودية، الى جانب الكيان الصهيوني، وتختلف المصالح الإيرانية هنا باختلاف نوع المنافس، فبالنسبة لتركيا تعتبرها إيران مهدد لدورها القيادي بالمنطقة خاصة في ظل توجه تركيا لإعادة مكانتها الإقليمية وهبتها التاريخية كوريث شرعي للإمبراطورية العثمانية، "حيث منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002م، بزعامة الرئيس رجب طيب أردوغان استعادت تركيا زمام المبادرة في منطقة الشرق الأوسط مستندة في ذلك الى ارثها التاريخي والثقافي، وقوتها الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي أهل بروزها بوصفها قوة إقليمية صاعدة تجاوزت حدود التاريخ والجغرافيا"<sup>1</sup>، لهذا تتخوف إيران من الجانب التركي وسعيه للزعامة الشرق أوسطية "خاصة في ظل سعي القيادة التركية عبر سياستها الخارجية الى تحقيق الاستراتيجية الكبرى للبلاد، بالتحول الى قوة عالمية مؤثرة، والى أن تكون بحلول الذكرى المئة لاستقلال الجمهورية أي في عام 2023م لاعبا رئيسيا ومؤثر على الصعيد العالمي وضمن لائحة 1 دول الأقوى اقتصاديا"<sup>2</sup>، ويمكن حصر أبعاد التنافس الإيراني التركي على المصالح المختلفة في الشرق الأوسط فيما يلي<sup>3</sup>:

#### أ- بالنسبة لتركيا:

1- **البعد السياسي:** تجاوز تركيا للهاجس العثماني مع دول المنطقة ولعبها لدور الوسيط بين الأطراف المختلفة، فلسطين (حماس وفتح)، لبنان (حوار تأليف الحكومة 2009، بين الشيعة والسنة)، (العرب والأكراد في العراق)، وعرضت وساطتها بين الجزائر والمغرب، والكيان الصهيوني وسوريا... الخ، بالإضافة الى الدفاع عن القضية الفلسطينية والميزة التي تتميز تركيا على إيران سياسيا هي علاقاتها الجيدة مع أوروبا والتي أصبحت تعي بأن تركيا لها مكانتها ودورها في المنطقة.

2- **البعد الاقتصادي:** استغلت تركيا الربيع العربي لصالحها اقتصاديا، للتفوق على كل الدول بالمنطقة، لتغزوا منتجاتها بكل أصنافها (أغذية، منسوجات وأدوية... الخ)، الأسواق العربية منذ تولي حزب الحرية والعدالة السلطة في تركيا، كما وقد أعلن وزير المالية التركي مهمت شمشك تزامنا مع أعمال الندوة الثامنة من الملتقى الاقتصادي التركي/العربي أفريل عام 2013م، "أنّ حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية ارتفع من 6.7 مليار دولار امريكي في عام 2003م ليصل الى 40 مليار دولار عام 2012م"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الفتاح (علي الرشدان)، رنا عبد العزيز (الخماس)، تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والاختلاف (2016/2006)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص53.

<sup>2</sup> عبد الله فهد (النفيسي) وآخرون، مرجع سابق، ص106.

<sup>3</sup> عبد الفتاح (علي الرشدان)، مرجع سابق، ص105، 104.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص107.

3- **البعد الثقافي:** واتضحت المصلحة التركية جليا بتوجه تركيا نحو التعاون الثقافي مع دول المنطقة، خاصة بفتح مراكز تدريس وتعليم اللغة التركية بالدول العربية وبالمقابل فتح مراكز وتخصصات لتعلم اللغة العربية في تركيا.

#### ب- الجانب الإيراني:

1- **البعد السياسي:** استغلّت إيران الأوضاع التي تعيشها معظم الدول العربية ودول الشرق الأوسط من أجل تحقيق مصلحة سياسية كقوة إقليمية، ولأجل تحقيق هذا المكسب اعتمدت إيران على سياسة التوتير المضبوط، في بعض الملفات في الشرق الأوسط (لبنان، فلسطين، العراق، اليمن، سوريا والخليج العربي)، وذلك من أجل استخدامها كورقة ضغط يتم التفاوض عليها مع القوى الكبرى<sup>1</sup>.

2- **البعد الاقتصادي:** تعد منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لإيران في جانبها الاقتصادي بمثابة الرئة التي يتنفس من خلالها الاقتصاد الإيراني، خاصة في ظل العقوبات المفروضة عليها من طرف القوى الغربية، لذلك ليس من مصلحة إيران التفریط في هذه المنطقة خاصة الدول العربية منها، على اعتبار أنّ قوة الاقتصاد هي من تعزز المكانة الدولية للوحدات السياسية، فايران تسعى الى بسط نفوذها على منطقة الخليج العربي خاصة وأنها تملك شريط ساحلي يطل على تلك المنطقة يعتبر الأطول حوالي 150 ميل، حيث يعتبر نافذة ايران الأساسية على العالم الخارجي، وتسيطر ايران فيه على مضيق هرمز الاستراتيجي، والذي تصدر ايران من خلاله كل منتجاتها النفطية نحو اليابان وأوروبا، كما أنّ معظم الموانئ البترولية الإيرانية تقع بالخليج، ولذلك تسعى ايران لتزعم والتحكم في منطقة الخليج على اعتبار نفسها ذات الأحقية بصفتها القوة الإقليمية الوحيدة بالمنطقة<sup>2</sup>، وقد شكل البترول أزمة بين ايران وبعض القوى الإقليمية ممثلة في المملكة العربية السعودية حيث استخداماه لضرب اقتصاد بعضهما البعض ولو على حساب أمنهما القومي<sup>3</sup>.

3- **البعد الثقافي:** راهنت ايران على الجانب الثقافي من أجل تحقيق مصالحها بمنطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل العلاقات التاريخية بين دول المنطقة والتكامل الثقافي فيما بينها، إلا أنّ هذا الجانب أصبح متحفظا عليه وبالأخص في ظل ما يعرف بسعي ايران الدائم نحو نشر التشييع من خلال ملحقاتها الثقافية في دول المنطقة، واقتصر هذا الجانب على دول بعينها (العراق، لبنان، سوريا واليمن)، أما بالنسبة للمملكة العربية

<sup>1</sup> عبد الله فهد النفيسي، مرجع سابق، ص108.

<sup>2</sup> جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص194.

<sup>3</sup> عصام السيد عبد الحميد، العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، مصر، (د.ت.ن)، ص158.

السعودية فايران تنظر اليها في اطارها الخليجي، حيث في المنظور الإيراني تحظى منطقة الخليج العربي (الفارسي حسب التسمية الإيرانية)، بموقع جيواستراتيجي هام والتي تطل على منافذ بحرية لها تأثير في السياسة الدولية، فضلا عن اعتبارها العصب الاقتصادي والحيوي لمعظم القوى العالمية، كل هذه العوامل أكسبت المنطقة أهمية وجعلت الدول الإقليمية تمنحها اهتماما خاصا، ودفعتها لرسم سياسات أمنية، تقع ضمن أهداف ومصالح خاصة لكل طرف<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- سعد شاكر شلبي، التحولات الاستراتيجية للشرق الاوسط وأثرها على بيئة الامن الاقليمي الخليجي، دار زهران، الأردن، 2015، ص71.

## المبحث الثالث: ملامح السياسة الأمنية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

تسعى إيران الى لعب دور فعال واقليمي على مستوى منطقة الشرق الأوسط، ولأجل ذلك سخرت كل امكانياتها (العسكرية، السياسية، الاقتصادية والثقافية... الخ)، في سبيل تحقيق هذا المسعى، فالمتتبع للشأن الإيراني والدور الذي تحاول إيران أن تلعبه، يتبين ملامح السياسة الأمنية لهاته الأخيرة اتجاه منطقة الشرق الأوسط حيث تتراوح تلك السياسة الأمنية ما بين الدفاع والهجوم وكذلك اتصافها بالذكاء.

## المطلب الأول: العقيدة الدفاعية في سياسة إيران الأمنية نحو منطقة الشرق الأوسط

ترى إيران نفسها أنها دولة وحيدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وذلك لعدة أسباب نذكر منها: (دولة فارسية، لغة فارسية، أصل فارسي، تبني المذهب الشيعي)، وبالتالي فهي ترى نفسها غريبة عن المحيط الدائر بها، وفي نفس الوقت تعتقد نفسها أنها الدولة الوحيدة المهددة من طرف الكيان الصهيوني في المنطقة، لذلك تبنت إيران سياسة دفاعية بالدرجة الأولى قائمة على تعزيز قدراتها العسكرية الدفاعية، وتأكدت هذه السياسة الدفاعية خاصة بعد حرب الخليج الأولى بين العراق وايران، والتي استمرت لمدة ثماني سنوات، أدركت من خلالها ايران على ضرورة تعزيز وتقوية القدرات الدفاعية لها<sup>1</sup>، هذا الأمر جعل ايران تتجه الى حليفها روسيا وكذلك الصين من أجل مساعدتها على اكتساب قدرات دفاعية تحميها من المخاطر الخارجية، حيث زودت كل من روسيا والصين ايران بأسلحة دفاعية جد متطورة، بل كان لهما الفضل في مساعدة ايران نحو امتلاك السلاح النووي، والذي قد يصفه البعض بأنه ضمن السياسة الهجومية، لكن ايران تدعي أنه لأغراض سلمية دفاعية بحتة<sup>2</sup>:

- دافع إيران الأساسي للتطلع الى امتلاك الأسلحة النووية هو ذو طبيعة دفاعية رادعة، اذ يبدوا أنّ إيران قررت بداية أن تطور قدرات عسكرية نووية موازية مع القدرات العراقية من حيث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وخاصة بعد الضربة العراقية الثقيلة لها ابان حرب الخليج الأولى.
- ردع الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل الكيان الصهيوني، عن توجيه ضربة لقدراتها الاستراتيجية، خاصة مع إدراك إيران لضعفها العسكري مقارنة مع أمريكا.

<sup>1</sup> - جما سند السويدي، مرجع سابق، ص 201.

<sup>2</sup> - ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2010، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 144، 145.

- السعي من خلال المشروع الإيراني للعب دور إقليمي، خاصة في ظل غياب قوى إقليمية بشكل جلي، يضمن لها أمنها الخارجي والداخلي.
- يمنح لها قوة إضافية لحماية نظامها الإسلامي، بما في ذلك توجهات النظام الثوري.
- كذلك من جانب آخر تستخدم إيران كل امكانياتها المادية والبشرية من أجل نشر التشيع والذي تستند عليه في تحقيق السياسة الأمنية الدفاعية، ويكون ذلك من خلال أن الولاء للشيعي يكون للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية والذي مقره في إيران على حساب الولاء للدولة الأم والدولة القومية، وبالتالي تضمن إيران أنه من خلال تشيع شعوب المنطقة المجاورة فان دفاعها محكم على مستوى حدودها الخارجية، دون الاضطرار الى استخدام القدرات العسكرية، حيث نستطيع أن نطلق على هذه السياسة القوة الناعمة في جانبها العقائدي، والذي تستخدمه ايران في تجسيد مشروعها الأمني الدفاعي "حيث يمثل البعد الديني المذهبي أحد الأدوات الرئيسية في الاستراتيجية الإيرانية الدفاعية، ويظهر ذلك من خلال تحركاتها التي تستهدف دعم الأقليات الشيعية في الدول المجاورة وخاصة العربية منها، وإذا ما وجدت الفرصة متاحة لها في أي دولة، فإنها تحاول انشاء أحزاب سياسية أو ميليشيات عسكرية تعمل على تحقيق مصلحتها في تلك الدول"<sup>1</sup>، وعلى ألياتها الدفع بالخطر المحتمل وتحصين دفاعاتها بعملية استباقية، وعليه فان العقيدة الإيرانية الدفاعية تستند الى الافتراضات الواقعية الدفاعية والتي قدمها كل من روبرت جيرفيس، وستيفن والت، جورج كوستير وجاك سنايدر، حيث "تفترض الواقعية الدفاعية أنّ الدول تسعى الى الأمن أكثر من سعيها الى النفوذ والسيطرة، وبذلك تتنبأ بأنّ الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد في أوقات انعدام الأمن في مواجهة الأم القوية ذات النوايا العدوانية...ويرى كل من روبرت جيرفيس وجاك سنايدر أنّ قادة الدول بدأوا يفقهون بأنّ تكاليف الحرب أصبحت بوضوح أكبر من فوائدها"<sup>2</sup>، من خلال هذا التوجه الواقعي الدفاعي أدرك صناع القرار الإيرانيين بعد حرب الخليج الأولى أنّ تكاليف الحرب باهضه، ولذلك توجهوا نحو تعزيز قدراتهم الدفاعية، ولجأوا الى إدارة صراعاتهم مع جيرانهم عن بعد.

### المطلب الثاني: مبدأ السياسة الهجومية في السياسة الأمنية الإيرانية الشرق أوسطية

بالاستناد الى افتراضات الواقعية الهجومية والتي ترى بأنّ الدول تسعى للحصول على الحد الأعلى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود، وهو الأمر الذي أكدّ عليه المفكر جون

<sup>1</sup>- العقيدة العسكرية الإيرانية، نقل عن:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/iranian-military-doctrine>، أطلع عليه بتاريخ 2018/04/25.

<sup>2</sup>- الواقعية الهجومية والدفاعية، نقل عن: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، أطلع عليه بتاريخ 2018/04/25.

ميرشايمر وهو أحد المؤيدين لافتراضات الواقعية الهجومية، حيث يقترح هذا الأخير بأنّ القوة النسبية وليست القوة المطلقة هي الأهم بالنسبة للدول، ويقترح بأنّ على قادة الدول أن يبحثوا عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائهم وتزيد من قوتهم النسبية اتجاههم<sup>1</sup>، وعليه أيقن القادة الإيرانيون أنه يتوجب عليهم بناء قدراتهم وقوتهم النسبية مقارنة بدول المنطقة، حيث يسمح لهم هذا الأمر بعدم قدرة الآخرين على إلحاق الضرر بهم أو التهديد باستخدام القوة العسكرية المباشرة ضدهم، وهذا ما يتضح خاصة من خلال مجموعة من الإجراءات والتي اتخذتها إيران على أرض الواقع ونذكر منها<sup>2</sup>:

**1- تعزيز القدرات الهجومية الصاروخية:** تسببت الحرب الإيرانية العراقية الى ضرورة توجه إيران نحو تطوير قدراتها الصاروخية خاصة بعد عجزها أثناء تلك الحر أمام القدرات الصاروخية العراقية، حيث اتجهت نحو من كوريا الشمالية والصين وحتى روسيا من أجل مساعدتها في برنامجها الصاروخي "حيث استعانت بالصين في انتاج مجموعة من الصواريخ أطلقت عليها نازيت وبعدها طورت صاروخ شاهين<sup>2</sup>، والذي يمكن تزويده بثلاث أنواع من الرؤوس الحربية"<sup>3</sup>.

**2- البرنامج النووي الإيراني:** يؤكد صناع القرار الإيرانيين على أنّ بنيتهم التحتية النووية هي لأغراض سلمية بحتة، كما وأشرنا سابقا الى أنّ إيران لها نوايا دفاعية في مشروعها النووي وبناء سياستها الأمنية الدفاعية، الا أنّ سعيها الى تطوير صواريخها، يوحي بالشكل الهجومي لسياستها الأمنية، خاصة تجاه الأهداف غير المرغوب فيها بمنطقة الشرق الأوسط، ونقصد هنا الوجود الأجنبي (قواعد عسكرية خاصة الأمريكية منها)، حيث يمكن أن نستنتج بوجود علاقة آلية بين البرنامجين النووي والصاروخي لإيران<sup>4</sup>، حيث تظهر هذه العلاقة خاصة في قدرة الصواريخ المتطورة على حمل رؤوس نووية تهدد الأمن بمنطقة الشرق الأوسط، وتشير تقارير الى أنّه اذا تمكنت إيران من إتمام مشروعها النووي بالنجاح فسوف تتبنى سياسة أمنية هجومية قائمة على: رفع قدرة الابتزاز، رفع قدرتها على القيام بحروب بالوكالة والانتصار فيها، رفع قدرتها على القيام بعمليات تضليلية.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - علي حسين باكير، مخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج، نقلا عن:

[http://www.araa.ae/index.php?option=com\\_content&view=article&id=1176:2014-07-04-21-58-58&catid=9&Itemid=172](http://www.araa.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=1176:2014-07-04-21-58-58&catid=9&Itemid=172)

أطلع عليه بتاريخ 2018/04/26.

<sup>3</sup> - جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص386.

<sup>4</sup> - شاهرام تشويبين، **طموحات إيران النووية**، تر: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص88.

3-برنامج الفضاء الإيراني: ويتعلق الأمر هنا بعملية وضع طهران لأول قمر صناعي لها بالفضاء تزامنا مع الذكرى الثلاثون للثورة الإيرانية، حيث قام بحمل صاروخ إيراني الصنع (سفير 2)، ويدخل هذا البرنامج الفضائي بدوره ضمن السياسة الأمنية الهجومية لإيران ويتضح ذلك من خلال<sup>1</sup>:

- ارتباطه بالبرنامج النووي وكذلك بعملية تطوير الصواريخ.
- طابعه العسكري ذات التوجه الهجومي وتحديد نطاق الضربات والمواقع.

4-القدرات اللاتناظرية: والمقصود بها كسب قدرات عسكرية هجومية غير تقليدية لجعلها غير متناظرة مع نظيراتها الأخرى في الشرق الأوسط، حيث تكون ذات طابع هجومي ردي بحت، ويدخل هذا الأمر كذلك ضمن طموحات إيران في تشكيل سياستها الأمنية الهجومية، حيث تشمل هذه القدرات اللاتناظرية مستويين أساسيين<sup>2</sup>:

1-تعزيز القدرات اللاتناظرية البحرية: حيث تتفوق إيران على كل دول الشرق الأوسط من حيث ما تملكه من قدرات بحرية هجومية (نستتي الكيان الصهيوني والمدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية)، جعلها في موقع يسمح لها بفرض ارادتها الهجومية في ذلك المجال.

2-تعزيز القدرات الاستخباراتية والحرب غير التقليدية: وهذا الأمر واضح وجلي، حيث أثبت الواقع الدولي اليوم القوة الاستخباراتية لإيران حيث لها وكلاء بمعظم دول المنطقة، ويدخل هذا الأمر ضمن فرضية الحروب بالوكالة والذي يضمن لإيران مصالحها.

إذا تتميز السياسة الأمنية الإيرانية سواء في شقها الدفاعي أو الهجومي بأنها مدروسة بشكل جيد من طرف صناع القرار الإيرانيين، وذلك من أجل التعامل بحيطه وحذر مع مختلف ملفات منطقة الشرق الأوسط والتي تعرف بحساسيتها بسبب تنافس القوى العظمى على تلك المنطقة.

1- علي حسين باكير، مرجع سابق.

2- المرجع نفسه.



## خلاصة الفصل

استطاعت إيران بفضل مقوماتها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية وحتى العسكرية، بالإضافة إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط في عقيدتها الاستراتيجية وكذلك جملة التهديدات القادمة منها نحوها، سواء من دول الجوار أو حتى القواعد الأجنبية خاصة الأمريكية منها إلى القدرة على تبني وبناء سياسة أمنية أقرب ما تكون إلى البراغماتية، وهذا نتيجة لأنها تارة تبدو على أنها سياسة دفاعية تهدف من خلالها إيران إلى حماية أمنها القومي وحدودها الجغرافية، وتارة أخرى تبدو سياسة هجومية تسعى من خلالها إيران نحو تطوير قدرة صواريخها الهجومية القادرة على حمل رؤوس نووية بإمكانها الوصول إلى مناطق عميقة من الشرق الأوسط، وعليه فإن القادة السياسيين في إيران أدركوا أن ضرورة التعامل مع الأزمات ومختلف الملفات في منطقة الشرق الأوسط يتطلب منهم هذا الأمر الاستعداد الكامل سواء دفاعياً أو هجومياً للتأهب للدفاع أو حتى للرد على أي تهديد خارجي ممكن.

# الفصل الثالث

مسار العلاقات الإيرانية اللبنانية

2017-2000

تعتبر الجمهورية العربية اللبنانية بالنسبة لإيران بلدا ذا أهمية كبيرة في الاستراتيجية أو السياسة الأمنية الإيرانية، خاصة باعتبارها بلدا مختلف ومتعدد الطوائف، وكونها أيضا تتداخل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الجوانب الثقافية والعقائدية، حيث يعتبر هذا الأخير (الجانب الثقافي والعقائدي)، الوتر الذي تبني عليه إيران تحركاتها خاصة اتجاه شيعة لبنان، وحتى القوى السياسية الأخرى.

وتسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مختلف علاقاتها (اقتصادية، سياسية، ثقافية عسكرية وأمنية)، مع لبنان الى تعزيز نفوذها وتجسيده داخل هذه الأخيرة، على أساس أنّ المحور الأمني الإيراني يمتد عبر العراق مروراً بسوريا وصولاً الى لبنان، حيث اعتبرت ايران أنّ علاقاتها مع هذه الأخيرة خاصة في ظل دعم حزب الله اللبناني الحليف الاستراتيجي لها أمر يتعدى العلاقات العادية بين البلدين، وتراهن الجمهورية الإسلامية الإيرانية على هذا الأخير من أجل حماية مصالحها في المنطقة، وفي نفس الوقت تجسّد أهدافها من خلال سياستها الأمنية المتبعة في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك السؤال الذي يطرح نفسه هنا يتمحور حول كيفية انعكاس العلاقات الإيرانية/اللبنانية على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط؟.

**المبحث الأول: أدوات السياسة الأمنية الإيرانية تجاه لبنان.**

تعتبر الجمهورية العربية اللبنانية إحدى الدول العربية والتي تنتمي إلى الإقليم العربي، وتتأثر بما يحدث داخل هذا الإقليم، كما أنها من جانب آخر تحتل لبنان موقعا جديدا استراتيجيا جعلها محط اهتمام الدول الإقليمية وحتى الدولية، بالإضافة إلى هذا تعرف لبنان تمازجا حضاريا وثقافيا وعرقيا جعلها بلدا متعدد الثقافات والعرقيات وحتى الديانات والمذاهب، كما أنّ أهمية لبنان تظهر في موقعها المحاذي للعديد من الأزمات والملفات الساخنة والتي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، على غرار الأزمة السورية، وكذلك حدودها مع الكيان الصهيوني، جعل القوى الإقليمية تراهن عليها من أجل تحقيق أهدافها ومخططاتها في المنطقة وهذا ما تسعى إليه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة.

**المطلب الأول: أهمية لبنان (الموقع، المساحة والسكان)**

تظهر أهمية لبنان سياسيا واقتصاديا وحتى ثقافيا وتتبع من أهمية موقعها الجغرافي خاصة من كونها نقطة التقاء بين ثلاث قارات كبرى وهي أوروبا، آسيا وإفريقيا، بالإضافة إلى وقوعها في قلب الشرق الأوسط، حيث اكتسبت لبنان بفضل موقعها أهمية استراتيجية مما جعل الشأن اللبناني وتطوراته محل الاهتمام والمتابعة سواء في العالم أو الدول الإقليمية أو الدول الكبرى<sup>1</sup>، كما أنّه في جانب آخر فموقع الجمهورية اللبنانية يسمح لها بأن تحتل مركزا يتوسط بين الأقطار والتي اعتبرت في فترة زمنية ماضية أنّها مهد للحضارات، كما سمح لها أيضا بموقعها الجغرافي بأن تكون جزءا من الطريق الدولية والتي كانت ومازالت تربط بين قارات العالم القديمة، أما أصل تسمية لبنان بهذا الاسم، فنقول الكتابات أنّ هذا الاسم هو نسبة إلى جبل بالشام والذي أتصف بشدة بياضه بسبب صخوره الكلسية.

أما من الناحية السياسية فيعرف عن الجمهورية العربية اللبنانية بأنّها دولة حديثة المنشأ وكان ذلك إثر معاهدة سايكس بيكو بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية عام 1916م، حيث تم الإعلان على نشوئه باسم دولة لبنان عام 1920م، ثم بعدها باسم الجمهورية اللبنانية في عام 1926م، وقد مر لبنان بثلاث مراحل مؤثرة جدا في تاريخه:

**المرحلة الأولى مرحلة الانتداب الفرنسي:** وهنا بقي لبنان في ظل الانتداب الفرنسي منذ نشوئه أي في الفترة الممتدة من (1920-1943)، حيث كانت هذه فترة حكم فرنسا للبنان والتي نتجت عن الحرب العالمية الأولى،

<sup>1</sup> - أهمية موقع لبنان، نقلا عن: <https://www.marefa.org>، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/20.

وسقوط الإمبراطورية العثمانية، وكذلك بحسب تقسيمات اتفاقية سايكس بيكو والتي تم تأييدها لاحقاً من منظمة عصبة الأم والتي صدرت عام 1920م، والتي أجازت نظام الانتداب على المناطق العثمانية المتفككة بحجة المساعدة في انشاء مؤسسات للدول الجديدة<sup>1</sup>.

**المرحلة الثانية مرحلة الاستقلال:** حيث تشير التقارير الى استقلال لبنان على فرنسا عام 1943م، إلا أن انسحاب القوات الفرنسية من لبنان لم يكن إلا في 31 ديسمبر من عام 1946م<sup>2</sup>، وتم دخول لبنان في هيئة الأم المتحدة عام 1945م ثم بعدها كان انضمامه لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عامي 1945م و1971م على التوالي.

**المرحلة الثالثة مرحلة الحرب الأهلية:** وهي حرب مدمرة بدأت يوم 13 أبريل عام 1975م، حتى تاريخ 13 أكتوبر من عام 1990م، أي حوالي 15 سنة اقتتال داخلي وتدمير للبنى التحتية لدولة لبنان بين أبناء الوطن الواحد، حيث كانت حرب داخلية لبنانية طاحنة استمرت 15 عام وبلغت خسائرها البشرية نحو 150 ألف قتيل، وصفت بأنها حرب الآخرين على أرض لبنان، وانتهت بوضع ركائز النظام السياسي اللبناني الحالي، وتسويات إقليمية<sup>3</sup>، هذا الى جانب الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982م، حيث احتل الكيان الصهيوني جزء كبير من الأراضي اللبنانية بحجة الحفاظ على أمن المناطق الشمالية لإسرائيل، وتم نهب الكثير من ثروات لبنان المائية والزراعية، ومازالت إسرائيل تحتل وتحتفظ لحد اليوم بمزارع شبعاً والتي تم احتلالها عام 1967م. وليتم التعرف على أهمية لبنان لآبد من التطرق الى موقعه ومساحته وتشكيلته السكانية.

#### أ-الموقع:

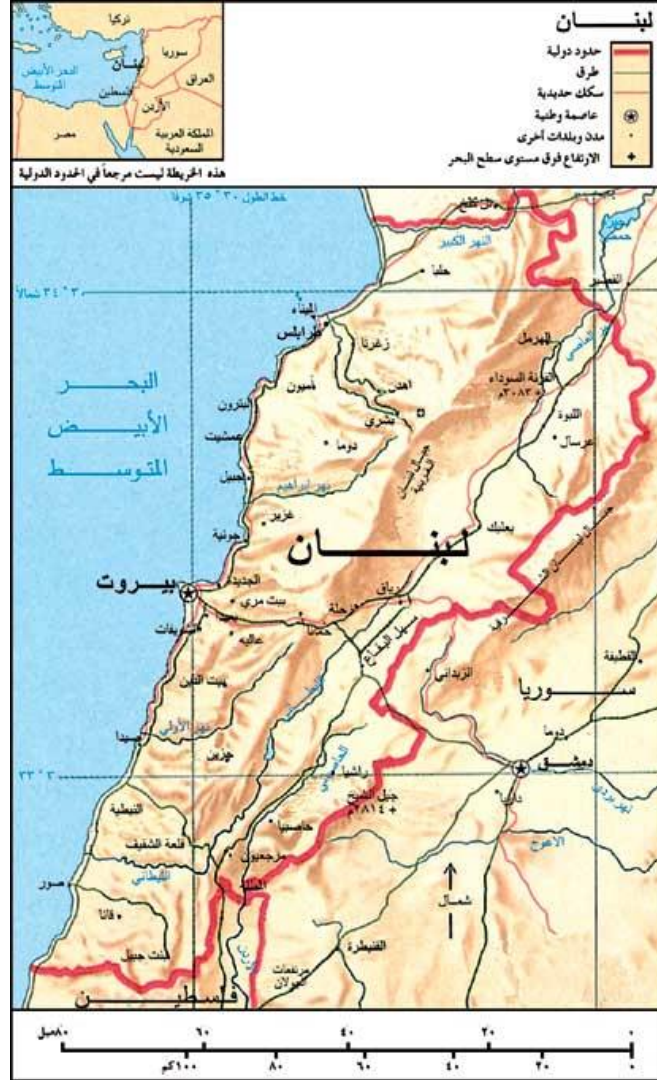
تقع الجمهورية العربية اللبنانية على الضفة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر من بين أصغر البلدان العربية من حيث المساحة، فهي تشغل حوالي 10.400 كلم مربع، كما تتموقع لبنان في الطرف الغربي من قارة آسيا بين خطي طول 35.2 درجة، 36.8 درجة، كما تتميز بأنها قطر جبلي يمتد على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط لمسافة 216 كلم، كما يتراوح عرضه بين 32 و56 كلم، ويحد لبنان من الشرق والشمال سوريا، ومن الجنوب فلسطين المحتلة، ويحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - انتداب فرنسي على لبنان، نقلا عن: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/20.

<sup>2</sup> - استقلال لبنان، نقلا عن: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/20.

<sup>3</sup> - الحرب الأهلية اللبنانية، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/5/17>، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/21.

<sup>4</sup> - جغرافيا لبنان، نقلا عن: <https://www.marefa.org/>، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/21.



شكل 20: خارطة توضح موقع لبنان الجغرافي، نقلا عن: <https://www.marefa.org>

ولموقع لبنان أهمية كبيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- سمح موقع لبنان لها بأن تصبح مركزا هاما لتجارة الترانزيت، ومرا للتجارة العالمية الى داخل البلاد العربية، وعلى هذا الأساس يعتبر لبنان دولة مهمة في الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية.
- توسطه لثلاث قارات كبرى آسيا، أوروبا وافريقيا، جعل من لبنان يأخذ موقع قلب العالم، جعلت من أراضيه نقطة وصل برية وبحرية وجوية هامة على مستوى العالم.
- اشرافه على مسافة معتبرة من الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، هذا ما جعل منه بلدا مطلوبيا سياحيا.

## ب-التضاريس:

تنقسم أراضي الجمهورية العربية اللبنانية من الناحية الطبيعية الى ثلاث أقسام رئيسية (إقليم السهول الساحلية، إقليم المرتفعات الجبلية، وإقليم المنخفض الأوسط الأخدودي)، هذا بالإضافة الى الأنهار العديدة والتي تجري في الأراضي اللبنانية<sup>1</sup>.

**1- إقليم السهول الساحلية:** حيث يمتد بين جبال لبنان الغربية والبحر الأبيض المتوسط، وذلك عبر شريط موازي للبحر، ويتجه من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي، وذلك عبر بلدي عريضة في أقصى الشمال ورأس الناقورة في أدنى الجنوب، وتبلغ مساحة هذه السهول بين الخمس كيلومترات في الأجزاء الضيقة، وحوالي 16 كلم في الأجزاء المتسعة، تتكون هذه السهول من تربة طينية رملية خصبة، وما يميزها بهذا هو توسط مجموعة من الأنهار لتلك السهول، مثل أودية النهر الكبير الجنوبي، نهر البارد، نهر بيروت ونهر الزهراني، وتكمن أهمية هذه السهول في جعل لبنان ارض صالحة للزراعة والفلاحة لكثير من المحاصيل على غرار شجر الأرز المعروفة به<sup>2</sup>.

**2- إقليم المرتفعات الجبلية:** حيث تمتد هذه السلسلة الجبلية من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي، نحو الشرق من ساحل لبنان، بطول يبلغ حوالي 170 كلم، حيث توجد السفوح الشرقية لتلك الجبال ضمن الأراضي السورية، وتعتبر جبال الجمهورية اللبنانية من أهم جبال بلاد الشام بحيث تنقسم الى صنفين:

\*- **جبال لبنان الغربية:** وتمتد هذه الجبال من ساحل البحر الأبيض المتوسط مروراً بالنهر الكبير شمالاً حتى نهر القاسمية جنوباً، وتعتبر أعلى جبال بلاد الشام عامة، حيث تصل أعلى قمة بها وهي قمة جبل القرنة السوداء الى 3083 م فوق مستوى سطح البحر، كما تمتاز هذه الجبال بصعوبة مسالكها ومراتها، اذ لا يوجد بها الا مر واحد وهو ظهر البيدر والذي يبلغ ارتفاعه نحو 1400 م فوق سطح البحر، ويعتبر خط حديدي وطريق للسيارات بين دمشق وبيروت كما وتتميز بكثرة أمطارها وتلوجها على قممها في الشتاء، وبوجود كثيف لغابات الأرز والصنوبر والبلوط، لكن معظم تلك الأشجار تم قطعها في السنوات القليلة الماضية<sup>3</sup>.

\*- **جبال لبنان الشرقية:** وتأتي بشكل موازي لسلسلة جبال لبنان الغربية، وتمتد شرق جمهورية لبنان حيث تبدأ هذه الجبال من جنوب حمص نحو وادي بردى الى سهل الزبداني جنوباً، وتتوقف عند جبال بلودان السورية،

1 - المرجع نفسه.

2 - الجمهورية اللبنانية، نقلاً عن: [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Lebanon/Sec04.doc_cvt.htm)

، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/22.

3 - المرجع نفسه.

حيث تعتبر نقطة نهايتها، هي أقل ارتفاعاً من جبال لبنان الغربية، حيث تبلغ أعلى قمة بها وهي قمة جبل حرمون حوالي 2814م فوق مستوى سطح البحر، إلا أنها تتميز عن سابقتها بأنها أكثر اتساعاً وغنى بالمواد الطبيعية<sup>1</sup>.

**3- الإقليم المنخفض الأوسط الأخدودي:** هو عبارة عن سهول وسطى تتوسط أو تفصل بين جبال لبنان الغربية وجبال لبنان الشرقية، ومن صفاته أنه يتميز بالعرض الكبير نحو الشمال والجنوب، حيث يبلغ طوله نحو 120 كلم، أما عرضه فيتراوح ما بين 8 كيلومترات و12 كلم، حيث يعتبر هذا الإقليم منخفضاً اخدودياً، كما ويتميز بخصبة أرضه وغناها ولكونه مزرعة للخضراوات اللبنانية.

**4- الأنهار:** توجد في لبنان مجموعة من الأنهار والتي يصب بعضها في البحر الأبيض المتوسط غرباً، وبعضها الآخر يجري في المنخفض الأوسط (سهل التفاح)، حيث نجد من أهم تلك الأنهار (نهر الليطاني، ويسمى أيضاً نهر القاسمية، نهر العاصي، نهر الأردن، النهر الكبير الجنوبي، نهر البارد، نهر الزهراني، ونهر إبراهيم... الخ).

**ج- السكان:** يبلغ عدد سكان لبنان وفقاً لإحصائيات منتصف عام 2017 إلى 6.237.738 مليون نسمة موزعين حسب التقسيمات التالية:

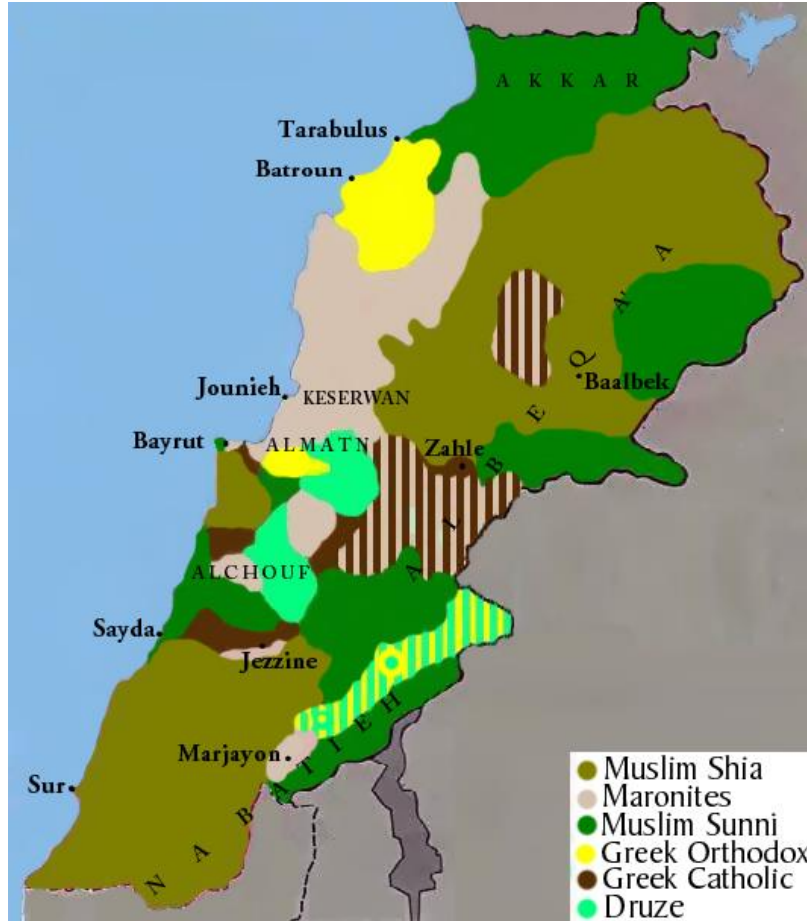
- العرب: ويشكلون نسبة 95 بالمئة من السكان.
- الأرمن: ويشكلون نسبة 4 بالمئة من السكان.
- الأكراد: ويشكلون حوالي 1.5 بالمئة من السكان.

ويشكل السكان المسلمون نسبة 54 بالمئة، أما المسيحيون فيشكلون نسبة 40.5 بالمئة، والبقية القليلة تتفاوت ما بين يهود وبوذيين وهندوس وغير ذلك<sup>2</sup>، حيث ينقسم المسلمون إلى سنة وشيعة، واستغلت بعض القوى الإقليمية والدولية هذه التركيبة الطائفية المعقدة من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية، وذلك منذ القرن الثامن عشر ميلادي، إلا أن ذروة هذا الاستغلال ظهرت خلال الحرب الأهلية اللبنانية ما بين 1975-1990.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - كم عدد سكان لبنان، نقلاً عن: <https://mawdoo3.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2018/10/23.





شكل 21: خارطة توضح التوزيع الديني والمذهبي في لبنان، نقلا عن:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

المطلب الثاني: أدوات السياسة الأمنية الإيرانية نحو لبنان المتعلقة بالقوة الناعمة.

بعد الثورة الإيرانية عام 1979م وتسلم القيادة الجديدة لزام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كانت الجمهورية العربية اللبنانية غارقة في الحرب الأهلية، إلا أنه بالرغم من تلك الحرب، قوبل نجاح الثورة الإيرانية باهتمام كل طرف لبناني، وذلك حسب أهداف ومصالح كل طرف، حيث تفاعل القادة المسلمين في لبنان بها على خلاف القادة المسيحيين والذين أظهروا تخوفا من تعاضم وتغلغل الدور الإيراني في لبنان، بحيث يكون ضد مصالحهم وهو ما أسفر عن أزمة اختفاء أربع (04) دبلوماسيين إيرانيين تم اختطافهم من طرف إحدى المجموعات المسيحية المسلحة عام 1982م<sup>1</sup>، إلا أنّ هذا التخوف المسيحي سرعان ما تلاشى خاصة بعد تأكيد

<sup>1</sup> - شفيق شقر، لبنان وإيران.. من علاقات بالرعاية الى علاقات مباشرة، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/00d70558-3da0-412a-9256-e2a631d58b04>، أطلع عليه بتاريخ:

2018/10/24

التوجه الإيراني البعيد كل البعد بالمساس بالطائفة المسيحية، وبدأ الاهتمام الإيراني بلبنان مباشرة بعد نجاح الثورة الإيرانية بقيادة الخميني، حيث تكتسي الجمهورية العربية اللبنانية أهمية كبرى في العقيدة الاستراتيجية لصناع القرار الإيرانيين، وهذه الأهمية تتجاوز الروابط الروحية والسياسية مع الشيعة اللبنانيين (مع أنها عامل قوي تراهن عليه إيران)، لتصل الى لبنان لأنها بدون ذلك ستكون إيران معزولة الى حد كبير عن المشرق ككل، وعلى هذا الأساس فايران تحتاج للجمهورية العربية اللبنانية من أجل بقاء نفوذها ضمن هذه المساحة والمنطقة، والتي سيكون انعكاس أحداثها سلبا على إيران ان لم يكن لها حليف أو مجال تراهن عليه كـلبنان "حيث تنطلق إيران في تحركاتها الإقليمية من منطلق أنّ مساهمة إيران في القضايا الإقليمية يؤدي الى تثبيت الدور السياسي الأمني لإيران في المنطقة، بل ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لها في النظام الدولي، لذلك زاد الاتجاه الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية انطلاقا من تأمين مصالح إيران، يكمن في الالتفات المتزامن للتحركات المختلفة والمناطق الجيوبوليتيكية في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تقلل تلك التحولات من المخاطر الأمنية في السياسة الإيرانية، وتزيد من القدرة على التحرك على المستوى الإقليمي والدولي لإيران في اطار ثلاث توجهات أساسية في إقليمية السياسة الخارجية الإيرانية:

- التوجه الجغرافي الجيوبوليتيكي.

- التوجه الثقافي التاريخي.

- التوجه العقائدي السياسي الأمني<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس تأتي أهمية التوجه الإيراني نحو لبنان عن غيره من الدول الأخرى، لكن استطاعت إيران من خلال الاستعانة بأدوات ما يعرف بالقوة الناعمة (الأدوات الدبلوماسية، والثقافية والإعلامية)، أن تضع لبنان ضمن أولوياتها وضمن محورها، ومن هنا يتضح أنّ "أهمية الجمهورية العربية اللبنانية بالنسبة لإيران تكمن في كونها امتدادا جغرافيا وسياسيا وثقافيا لإيران، وذلك في ظل انتشار المذهب الشيعي الاثني عشري والذي تعتقد به إيران في الجنوب اللبناني خاصة، وهو الأمر الذي مهد لوجود مشترك ثقافي عقدي يسهل من عمل الأدوات الناعمة الإيرانية نحو لبنان"<sup>2</sup>.

1 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 155، 156.

2 - المرجع نفسه، ص 156.

ويمكن أن نلخص التوجه الإيراني نحو لبنان باعتباره معادلة ذات أهمية في العقيدة الاستراتيجية الإيرانية بمجموعة من العوامل وظفتها إيران لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، يمكن حصرها كلها ضمن التحركات الناعمة<sup>1</sup>:

**1-النشاط الثقافي:** ويتعلق الأمر هنا بإنشاء مجموعة من المراكز الثقافية بلبنان، حيث استهدفت جميع المكونات اللبنانية، وتم طبع ونشر مجموعة من الكتب متعددة اللغات بالإضافة الى عدة مجلات أدبية، وتاريخية تعرّف بالثقافة والحضارة الفارسية، وكذلك اجراء دورات لتعلم اللغة الفارسية بلبنان، كما تم فتح تخصص لتعلم اللغة الفارسية بالجامعة اللبنانية عام 2012م.

**2-النشاط التعليمي:** يعد التعليم أحد أهم استراتيجيات القوة الناعمة والتي تعتمد على الوحدات السياسية، من أجل نشر ثقافات معينة أو توصيل رسائل لها مضمون مرتبط بتحقيق مصلحة تلك الدول، حيث يعتبر الاستحواذ على التعليم خاصة في أطواره الأولى واستهدافه بمنظومة تعليمية تحمل أفكار دول معينة، وتستهدف عقول النشأ الجديد من أفضل الحروب في اطوارها الناعم والتي تحقق أهدافا ومصالحا دون أي خسائر، وهذا ما عملت عليه ايران داخل لبنان ضمن استراتيجيتها والتي استهدفت التعليم داخل هذا الأخير، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية<sup>2</sup>:

- مساهمة إيران خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006م في بناء العديد من المدارس وإعادة اعمار ما تم تدميره من دور ثقافة ومكتبات، حيث قامت إيران في عهد الرئيس السابق أحمددي نجاد بتشيد جامعة آزاد الإسلامية ومعهد الرسول الأكرم والسيدة الزهراء، وكذلك المدرسة الإيرانية للبنات والمدرسة الإيرانية للبنين.
- وجود العديد من المؤسسات والتي لها دور كبير في العملية التعليمية على غرار كل من المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم وهي صاحبة مدارس المهدي والتي وصل عددها الى 14 مدرسة، وكذلك جمعية خاصة بخريجي الجامعات الإيرانية في لبنان وتظهر دور هذه الأخيرة من خلال تصريح المستشار الثقافي لإيران في لبنان السيد محمد حسين زاده في نوفمبر 2008م بقوله أنّ إيران حاضرة

1 - المرجع نفسه، ص 158، 161.

2 - المرجع نفسه، ص 161.

في ميدان التعليم والجامعات لتقديم الدعم اللازم لشد أواصر العلاقات الثقافية والعلمية بين إيران ولبنان<sup>1</sup>.

- وجود بعض المراكز والمعاهد البحثية والثقافية تحت اشراف حزب الله اللبناني، والتي تلعب ولها دور كبير في نشر الثقافة والفكر الإيرانيين داخل لبنان، نذكر منها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مركز الامام الخميني الثقافي، جمعية قيم وجمعية أمان.

- التوقيع على اتفاقية تفاهم بين إيران ولبنان في ميدان التعليم في ماي من عام 2012م، تعزيزا للعلاقات بين البلدين في مجال التربية والتعليم واعتمادا على التاريخ المشترك والدين الواحد.

**3- في المجال الإعلامي:** حيث لدى إيران العديد من المؤسسات الإعلامية والتي مقرها في لبنان، أو على الأقل لها مكتب في بيروت، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض القنوات على غرار كل من (قناة الكوثر، قناة العالم، قناة المنار، قناة أي فلم وغيرهم)، أما بالنسبة للمجلات والصحف فهي الأخرى أخذت حيزا كبيرا في الجانب الإعلامي الإيراني بلبنان، ونذكر منها: (صحيفة بيت الله، صحيفة الانتقاد، صدى الولاية<sup>2</sup>).

فالإعلام الإيراني له دور ناعم كبير جدا في لبنان وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة والتأكيد عليها:

- الصورة الإيجابية لإيران كونها دولة قوية تمثل محور الممانعة في المنطقة وداعمة للمقاومة اللبنانية.
- نشر الثقافة الإيرانية ونشر المذهب الشيعي في إطار مبدأ تصدير الثورة.
- التأكيد على أهمية دعم القضايا المتعلقة بالعالم الإسلامي، ورسم صورة على إيران على أنها الراعي الرسمي للقضيتين الفلسطينية واللبنانية<sup>3</sup>.

**4- المجال السياسي:** كان للمدخل السياسي حضوره كذلك ضمن مصالح وأهداف إيران بلبنان، واتضح ذلك بشكل جد واضح منذ انسحاب الجيش السوري من الأراضي اللبنانية، بعد عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق السيد رفيق الحريري، حيث اعتمدت استراتيجية إيران نحو لبنان سياسيا فيما يلي:

- دعم مشاركة حزب الله اللبناني في الساحة السياسية اللبنانية، وذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الحزب، وتمكن من الحصول على 10 بالمئة من مقاعد مجلس النواب عام 2005.
- دعم كل حلفاء حزب الله اللبناني من بينها قوى 8 آذار والتي شملت ميشال عون وحركة أمل وغيرها.

1 - المرجع نفسه، ص162.

2 - القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية حالة لبنان، نقلا عن: <http://osamashahade.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2018/12/26.

3 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص166.

• تدعيم حزب الله اللبناني وحلفائه وحتى بعض المؤسسات الرسمية بمبلغ 600 مليون دولار ضمن ما يعرف سابق بالقوة الناعمة<sup>1</sup>.

ثم تواصل النفوذ الإيراني سياسيا في لبنان منذ مجيء الرئيس السابق أحمددي نجاد ليتواصل مع عهد الرئيس حسن روحاني، ولذلك يتضح أنّ اعتماد إيران على الأدوات المتعلقة بالقوة الناعمة كان جد بارز وواضح، حيث اعتمدت على الجانب الثقافي الدبلوماسي، وكذلك الجانب التعليمي، كما لم تهمل إيران الآداة الإعلامية والدعائية على أساس أنّ أدوات القوة الناعمة تطورت بفضل التقدم التكنولوجي وعليه ومن خلال كل هذا يمكن القول بأنّ أهمية لبنان بالنسبة لإيران تتجاوز كل الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، وهنا نستنتج ونتوصل الى مجموعة من النتائج المتعلقة [أدوات السياسة الأمنية الإيرانية الناعمة تجاه لبنان يمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup>:

• تنوعت الأدوات الناعمة ضمن السياسة الأمنية الإيرانية اتجاه لبنان ما بين ما هو ثقافي، سياسي، اقتصادي وحت اعلامي وديني، كذلك حيث مهد لذلك تواجد المشترك الثقافي، التاريخي والمذهبي، الآ أنّ الأدوات الناعمة في سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان لم تقتصر على ما هو منتمي للمذهب الشيعي فقط، بل تعدى ذلك حتى لباقي الطوائف الأخرى، من خلال الثقة المتبادلة والتعاون المشترك.

#### المطلب الثالث: أدوات السياسة الأمنية الإيرانية تجاه لبنان المتعلقة بالقوة الصلبة.

تقوم القوة الصلبة لأي دولة على المقدرات العسكرية والاقتصادية والبشرية، وحتى الموقع الجغرافي، ورغم أنّ أهمية القوة الصلبة عرفت تراجعا كبيرا لصالح استخدامات القوة الناعمة، الآ أنّ هذا لا يعني عدم لجوء الدول الى القوة الصلبة خاصة إذا ألحّت عليها الضرورة الأمنية<sup>3</sup>، وتعتمد ايران في سياستها الأمنية على القوة الصلبة اتجاه لبنان، فبالإضافة الى استخدامها للقوة الناعمة لم تتخلى عن الجانب الصلب لتلك القوة، فسياستها الأمنية تجاه لبنان تراوحت ما بين ناعمة وصلبة، فيما سنعرفه لاحقا بالقوة الذكية، واعتمدت ايران على مجموعة من الاستراتيجيات والأدوات الموجهة للداخل اللبناني من جانب ومن جانب آخر قياس مدى قدرة تلك الأدوات وفعاليتها في احداث التغيير المطلوب تماشيا مع تحقيق الأهداف والمصالح داخل جمهورية لبنان العربية، ويمكن حصر أدوات القوة الصلبة في سياسة ايران الأمنية تجاه لبنان في آدتين مهمتين كلاهما ومؤثرتين في

1 - القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية حالة لبنان، مرجع سابق.

2 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 173، 174.

3 - أحمد الخفاجي، إيران من القوة الناعمة الى القوة الذكية، نقلا عن:

<https://www.politics-dz.com/community/threads/iran-mn-alqu-alnaym-l-alqu-aldhki.10090>، أطلع عليه بتاريخ:

2018/12/28.

نفس الوقت (الأداة العسكرية ويتضح ذلك من خلال التحركات العسكرية ونفوذ ايران داخل لبنان، والثانية هي الأداة الاقتصادية من خلال سعي ايران الى دعم علاقاتها الاقتصادية مع لبنان).

### أولاً: التحركات العسكرية والتغلغل الإيراني في لبنان:

خطت إيران منذ عام 2005م، (أي منذ الانسحاب السوري العسكري من لبنان)، لتجد لنفسها موطأ قدم في الجمهورية العربية اللبنانية، ونجحت في ذلك من خلال علاقاتها المتينة مع حزب الله اللبناني، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سعت إيران الى تعزيز العلاقات العسكرية مع لبنان على المستويات الرسمية العليا في البلاد، وقد تحقق لها ذلك ففي سنة 2005م تم ابرام مذكرة تفاهم، يكون من خلالها التعاون المشترك بين وزارة الدفاع الوطني في لبنان ووزارة الدفاع واسناد القوات المسلحة في إيران<sup>1</sup>.

وفي عام 2008م ودعماً للعلاقات العسكرية بين الدولتين طالبت الجهات الرسمية في لبنان من خلال الرئيس اللبناني ميشال سليمان من ايران تزويدهم بالأسلحة وذلك بهدف تسليح الجيش اللبناني، من اجل استتباب والحفاظ على الأمن الداخلي، فقط كإشارة بأنها غير موجهة للاستخدام الخارجي، وفي عام 2011 وتزامناً مع الحراك العربي وتخوف ايران من ضرب مصالحها بالمنطقة، صرّح وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدى على أنّ "الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعدة لتزويد الجيش اللبناني بالأسلحة، وأضاف قائلاً: إنّ لبنان وجيشه أصدقاء لنا وهو بحاجة الى معدات عسكرية للدفاع عن حدوده"<sup>2</sup>، كما أضاف السفير الإيراني بلبنان غضنفر ركن أبادي عام 2012م أنّ هذا الدعم العسكري الإيراني للبنان في المجال العسكري بأقوى المعدات ودون قيود أو شروط ويضيف السفير بأنّ ايران دائماً مستعدة لذلك ان أراد لبنان دعماً عسكرياً.

ورغم هذا التوجه الارادي الإيراني لدعم لبنان عسكرياً وبدون أدنى قيود أو شروط، إلا أنّ هذا التوجه واجه صعوبات وعراقيل تمثلت خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي عرقلت ذلك حفاظاً على أمن الكيان الصهيوني من جانب وحفاظاً على مصالحها بمنطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، وكان ذلك عبر تقديم مساعدات مالية للبنان وكذلك من خلال ضغوطات وعقوبات وقرارات جعلت من لبنان يرفض أي مساعدات عسكرية أو تدخلات إيرانية في شأنه الداخلي<sup>3</sup>.

1 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص176.

2 - المرجع نفسه، ص178، 176.

3 - المرجع نفسه، ص178.

رغم هذا الضغط الأمريكي سواء على لبنان أو إيران، إلا أنّ هذه الأخيرة وجدت صورا أخرى لتدخلها العسكري في جمهورية لبنان العربية، ويمكن تناول أهم صور النفوذ الإيراني العسكري غير المباشر من خلال تسليح حزب الله اللبناني وذلك عبر الوسيط السوري (امدادات بأسلحة مختلفة الى جانب تدريبات نوعية جد عالية)، وإلى جانب ذلك برزت مؤشرات تدل على التواجد الفعلي العسكري المادي لإيران على الأراضي اللبنانية، وهو ما كشفه القائد الأعلى للحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري من خلال اعترافه بتواجد عناصر من فيلق القدس وهو أحد الأذرع العسكرية الإيرانية في المنطقة ومتواجد بلبنان وسوريا خاصة في خضم الأحداث والتي تشهدها سوريا من أجل الإطاحة بالنظام الحاكم وهو ما تعتبره إيران تهديدا أمنيا لها وأنه يمس بمصالحها وأهدافها بالمنطقة لمصالح قوى إقليمية ودولية<sup>1</sup>، وعليه فالأداة العسكرية لإيران فغي لبنان جاءت ضمن سياسة أمنية تعتمد على بعدين<sup>2</sup>:

**البعد الأول:** وذلك من خلال أتباع نظرية التوسع في التهديد الأفقي، وذلك يتضح من خلال سياسة إيران الأمنية القائمة على قدرة الإيرانيين على الاضرار بالكيان الصهيوني، وباقي دول المنطقة (الدول الخليجية)، وحتى المصالح الأمريكية، وذلك من خلال المنظمات السياسية والدينية والمليشيات العسكرية الموالية لها، هذه الأخيرة تسخرها إيران اما بشرائها أو زرعها أو تجنيدها لخدمة الأهداف والمصالح الإيرانية، وأبرز مثال عن ذلك حزب الله اللبناني والذي يخوض حروبا في المنطقة بأوامر إيرانية، يضاف اليه حركة حماس الفلسطينية والتي أصبحت تلقى الدعم العسكري والمادي من إيران، خاصة بعد تصنيفها منظمة إرهابية الى جانب حزب الله اللبناني من بعض دول المنطقة على غرار كل من المملكة العربية السعودية وبعض الدول الخليجية الأخرى<sup>3</sup>، وربما يضاف اليها كذلك بعض المليشيات من قوات الحشد الشعبي العراقية والتي تلقى دعما عسكريا كذلك وماديا من إيران وفي جانب آخر لا نستبعد الدعم الإيراني الظاهر لمليشيات الحوثي في اليمن وامدادها بالمساعدات العسكرية بل حتى الأسلحة النوعية والتي استطاعت الوصول الى نقاط حساسة داخل المملكة العربية السعودية.

**البعد الثاني:** ويظهر في الاستعداد الإيراني لإدارة حرب دفاعية طويلة خارج الأراضي الإيرانية، فيما يسمى بدائرة المجال الحيوي الإيراني والتي تتخذ من لبنان خاصة قاعدة لها الى جانب سوريا، ولذلك لا تتوانى إيران في دعم حلفائها في لبنان وسوريا بالاسلح كما ونوعا من أجل ضمان أمنها وفق سياسة دفاعية عن بعد<sup>4</sup>.

1 - المرجع نفسه، ص179.

2 - مينا إسحاق طانيوس بولس، مرتكزات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014، ص67.

3 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

4 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

## ثانيا: التحركات الاقتصادية كقوة صلبة في سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان

من دون شك فإن الأداة الاقتصادية هي إحدى أهم الأدوات والتي تعتمد عليها إيران كقوة صلبة من أجل إنجاز سياستها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، وربما تعتبر الحالة اللبنانية من بين أهم الحالات التي تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى دعمها اقتصاديا، على أساس تحقيق أهداف ومصالح مخطط لها مسبقا ضمن سياسة إيران الأمنية الساعية لتحقيقها، وتعتبر إيران أنّ سوريا ولبنان هما مجالا حيويا لها لا يمكن بأي حال من الأحوال التنازل عنه مهما كانت الظروف، إلا أنه وبعد الانسحاب السوري من لبنان "رأت إيران ضرورة إقامة شراكة مع لبنان في نواحي عدة تضمن المصالح الاقتصادية والثقافية والأمنية لإيران في لبنان والمنطقة، لذلك أبدى المسؤولون الإيرانيون استعدادا واسعا منذ عام 2005 بالتعاون مع لبنان بالمستويات الاقتصادية والمالية والسياحية"<sup>1</sup>.

فإيران قد أدركت أنّ القوة العسكرية والدعم العسكري وحده لا يكفي من أجل جذب اهتمام وتأييد اللبنانيين لها، ولعلّ سياسة المساعدات التنموية والاقتصادية تعد أبرز الأدوات والتي أثبتت نجاحها ونجاحتها في تحقيق الأهداف والغايات<sup>2</sup>.

وأدت التحركات والزيارات الإيرانية الرسمية إلى لبنان إلى توقيع العديد من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، وهذا ما أكده السفير اللبناني السابق لدى إيران السيد عدنان منصور بقوله أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية قامت بتقديم تسهيلات وعروض واسعة وبدون شروط أو قيود وذكر منها: بناء السدود والجسور، محطات الكهرباء، الطاقة والمياه، بالإضافة إلى عروض أخرى من أجل تزويد لبنان بمعدات متنوعة لقطاعات مثل القطاع الزراعي، الصناعي، البيئي وحتى العسكري<sup>3</sup>.

كما تعمل إيران على تلبية رغبة الجمهورية العربية اللبنانية في توظيف إيران لاستثماراتها في المشاريع الاقتصادية والتنموية بل وتعدى الأمر إلى مساعدتها في إعادة البناء والاعمار خاصة بعد العدوان الإسرائيلي المدمر على لبنان عام 2006م<sup>4</sup>، فبعد الحرب الإسرائيلية اللبنانية والدمار الذي تسبب فيه الكيان الصهيوني، توجه نائب الرئيس الإيراني في ذلك الوقت السيد علي سعدي إلى لبنان وكان برفقته كل من وزير الطرق

1 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص180.

2 - السيد عوض عثمان، النفوذ الإيراني الناعم في القارة الأفريقية، سلسلة دوليات، المركز العربي للدراسات الإنسانية، مصر، العدد الأول، 2010، ص57.

3 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص180.

4 - السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص59.



والمواصلات، بالإضافة الى وزير الإسكان وغيرهم، وهذا جاء كإشارة واضحة لدعم ايران للبنان اقتصاديا وتنمويا، وحملوا معهم العديد من المشاريع، هذا يعتبر دليل واضح في تفعيل الأداة الاقتصادية في السياسة الأمنية الإيرانية نحو لبنان<sup>1</sup>.

ومؤسسيا ساندت إيران لبنان في تمويل وانشاء العديد من المؤسسات ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مؤسسة الجرحى، مؤسسة القرض الحسن، بالإضافة الى مؤسسة النية الحسنة الخيرية، كما قامت بتمويل انشاء العديد من المدارس والتي تدير وفق النظام المعمول به في إيران كمدرسة الامام الخميني، ومدرسة شاهد، كما تم المساعدة في انشاء البنوك الخاصة والمستشفيات ودور النشر<sup>2</sup>، ورغم العقوبات الاقتصادية والقيود المفروضة على ايران والتي قد تضرب باقتصادها ان لم تكن قد عصفت به أصلا، إلا أنها لم تفرط في دعمها الاقتصادي والمالي والتنموي للبنان، فايران تدرك جيدا الأحداث والتي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي قد تطيح بحليفها الاستراتيجي سوريا، والذي تعتمد عليه ايران كجسر رابط مع دول المنطقة، ولذلك فسياستها الأمنية تضع في حساباتها البديل والذي حسبها يكون لبنان بحكم المجال الحيوي أولا وبحكم العلاقات التاريخية والمذهبية ثانيا، لذلك فايران لا تمول وتدعم فقط مشروعات لبنانية، بل وتسعى كذلك لتدعيم العلاقات مع لبنان عبر تحالفات واتفاقيات اقتصادية وحتى عسكرية وثقافية.

إذا يمكن القول بأنّ الأداة الاقتصادية برزت في السياسة الأمنية الإيرانية في لبنان منذ عام 2005م كأحد أبرز التحركات الإيرانية الصلبة تجاه هذه الأخيرة، وجاء ذلك تزامنا والقيود المفروضة على إيران في جانبها العسكري لرسم تحركاتها ضمن تدخلات اقتصادية، مالية وتجارية قائمة على أساس الشراكة المتبادلة بين الدولتين، وهذا كله يدخل ضمن حماية المصالح الإيرانية داخل لبنان وبمنطقة الشرق الأوسط ككل، وتمثلت أهم أبعاد التحركات الاقتصادية كأحد أدوات القوة الصلبة الإيرانية تجاه لبنان فيما يلي<sup>3</sup>:

- أولا تقديم المساعدات غير المشروطة للدولة اللبنانية ضمن مشروعات لإعادة اعمار لبنان نتيجة الحرب الصهيونية سنة 2006م، والتي دمرت من البنية التحتية اللبنانية، وتضمنت المساعدات الإيرانية للبنان أربع محاور أساسية:
  - صيانة الطرق والجسور.
  - إعادة اعمار المدارس ودور العبادة والمراكز الدينية.

1 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 181.

2 - الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية.. المؤشرات والدلالات، نقلا عن: <https://rasanah-iiis.org>، أطلع عليه بتاريخ: 2018/12/29.

3 - السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص 82، 84.

- اعمار المراكز الاستشفائية.
- اصلاح وايصال الطاقة الكهربائية للأماكن التي تم تدميرها.
- ثانيا سعت إيران الى دعم علاقاتها اقتصاديا مع لبنان على مستوى التجارة الثنائية والاستثمارات وتوقيع العديد من الاتفاقيات وأهم مؤشرات ذلك:
- أصبحت لإيران الأفضلية في الحياة الاقتصادية اللبنانية.
- تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل جديد مس الاستثمار في البنية التحتية في مجال الأبحاث والاختراعات والتوسع في عمليات حفظ الطاقة في لبنان.
- إقامة المعارض الاقتصادية في لبنان على غرار المعارض الثقافية.
- انشاء اللجنة الاقتصادية الإيرانية اللبنانية المشتركة سنة 2010م، وتتعد كل أربع شهور لبحث العلاقات الاقتصادية بين البلدين.
- تحقيق الميزان التجاري بين إيران ولبنان فائضا منذ عام 2006م على الرغم من العقوبات الاقتصادية على إيران ورغم القيود الأمريكية على تحركات إيران.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الفائض (مليون)	12.1	5.6	57.6	10.8	1.7

جدول رقم 04: جدول يوضح الفائض الذي حققه الميزان التجاري بين لبنان وإيران منذ 2006 الى 2010، من اعداد الباحث.

#### المطلب الرابع: القوة الذكية في السياسة الأمنية الإيرانية تجاه لبنان.

تتميز السياسة الأمنية الإيرانية سواء في شقها الناعم أو الصلب بالذكاء والفتنة خاصة اتجاه منطقة الشرق الأوسط، وربما هذا نتيجة الخبرات والدروس التي استوعبها صناع القرار في إيران خلال السنوات الماضية، خاصة ثورتهم ضد نظام الشاه وكذلك حربهم مع العراق وصولا الى الأزمات الحالية والتي تشهدها المنطقة ككل.

وقبل التطرق الى مكان القوة الذكية في سياسة إيران تجاه منطقة الشرق الأوسط يتوجب علينا التعريف بمصطلح القوة الذكية أولاً.

يرتبط ظهور مفهوم القوة الذكية كمصطلح في العلاقات الدولية، بعد إدراك صناع القرار الأمريكيين بأن الاعتماد على القوة الصلبة (عسكرية)، بات أمراً غير مجدي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، خاصة في ظل الخسائر المادية والبشرية الكبيرة، وفي جانب آخر أصبحت كذلك القوة الناعمة لوحدها دون وجود دعم عسكري، أمر غير مجدي في تحقيق تلك الأهداف المتوخاة من السياسة الخارجية<sup>1</sup>، وهذا ما عجل بظهور مفهوم جديد للقوة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنكاء، أصطلح عليه القوة الذكية.

يعتبر مفهوم القوة الذكية من المفاهيم الحديثة في الفكر الاستراتيجي العالمي، فظهوره كان بعد النكسات العسكرية والتي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان عام 2001م، والعراق عام 2003، حيث أدرك الأمريكيين أنّ القوة العسكرية لم تنفع في حسم الصراعات وتحقيق أهدافهم، حيث بدأت الاتهامات المتبادلة فيما بين صناع القرار الأمريكيين حول مدى ذكاء قوتهم المستخدمة ومدى غباؤها في عملية البحث عن مصالحهم، وعلى هذا الأساس شكلت لجنة أنيطت لها مهمة البحث عن أسباب التراجع الأمريكي عالمياً، وصولاً الى أفضل السبل والتي تضمن الحيلولة دون خسارة الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها في النظام الدولي، وبعد أبحاث كثيرة توصلت اللجنة بداية عام 2007م الى تقريرها النهائي والذي جاء تحت عنوان "القوة الذكية: أمن أكثر لأمريكا" وفي ملخصه أفادت اللجنة "أنّ صورة أمريكا ونفوذها في حالة تدهور في جميع أنحاء العالم وللحفاظ على دورها الرائد على المستوى العالمي عليها بسرعة التحرك لاستبدال الخوف والغضب تجاهها بالتفاوض والأمل وعليها أن تصبح قوة أكثر ذكاء..."<sup>2</sup>، ويؤكد المفكر جوزيف ناي على أنّ مصطلح النكاء هنا للقوة يتمثل في القدرة على الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجية واحدة من أجل التأثير في الآخرين<sup>3</sup>، وتعرفها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلنتون على أنّها "علاقة الدمج بين الناعم والصلب من القوة وذلك من خلال تعزيز الدبلوماسية والتعاون العسكري والاقتصادي والذي يخلق تحولاً في السياسة الخارجية الأمريكية في النظام الدولي، ومن طريق الشراكة مع القوى الكبرى والشراكة بين أنماط القوة تبقيه أكثر ذكاء"<sup>4</sup>، ويقدم جمهور عريض من المفكرين في الولايات المتحدة الأمريكية تعريفاً للقوة الذكية بأنها "محصلة التكامل بين القوة العسكرية والقدرة

1 - حيدر سامي عبد، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص ص19، 20.

2 - المرجع نفسه، ص، ص22، 23.

3 - سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص57.

4 - المرجع نفسه، ص58.

الاقتصادية، أي القوة الصلبة وبين قدرة التأثير من خلال وسائل الجذب المتنوعة أي القوة الناعمة، وبهذه القوة الذكية يمكن مواجهة التحديات الكونية المتزايدة، ويرى آخرون أنّها الوسيط الحكيم، أو فن الحكم الذي يجمع بين الدبلوماسية والحرب الصريحة<sup>1</sup>.

من خلال جملة التعاريف السابقة يمكن القول بأنّ القوة الذكية هي قدرة الوحدة السياسية على الجمع والتوليف بين أدوات القوة الصلبة وأدوات القوة الناعمة في استراتيجية واحدة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وإذا أسقطنا هذه المقاربة الأمريكية في مفهوم القوة الذكية على الحالة الإيرانية، سنجد أنّ هذه الأخيرة قد استوردت أو تبنت القوة الذكية لتوظيفها في سياستها الخارجية بصفة عامة وسياستها الأمنية بصفة خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط ولبنان كحالة خاصة، ويتضح هذا الأمر في التعامل الإيراني مع معظم القضايا الشرق أوسطية خاصة الساخنة منها بطريقة ذكية، حيث نلمح تعاملها بذكاء من خلال دمجها بين ما هو دبلوماسي وتعاوني فيما يعرف بالقوة الناعمة وما هو عسكري وتهديدي فيما يعرف بالقوة الصلبة لتشكيل قوة ذكية في سياستها الأمنية تساعد على تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها، ويمكن لمخ تلك القوة الذكية في أداتين أساسيتين سابقتي الذكر<sup>2</sup>:

### 1- الأداة الدبلوماسية

وتعتبر من بين أهم الأدوات والتي تعتمد عليها إيران في سياستها الخارجية من أجل تحقيق أهدافها، حيث تتقن إيران استخدام الأداة الدبلوماسية والإعلامية بشكل جيد، وكمثال على ذلك استخدمت هاتين الأداتين أثناء مؤتمر أنابوليس\*، حيث رفض الرئيس السابق أحمددي نجاد المؤتمر بحد ذاته واتخذ على اثر ذلك مجموعة من الإجراءات والتي من شأنها عرقلة المؤتمر بالإضافة الى تحركاته وزياراته الدبلوماسية والتي قادته الى مجموعة من الدول العربية وخاصة الجمهورية العربية السورية من أجل اقناع الرئيس السوري بشار الأسد من عدم المشاركة في المؤتمر<sup>3</sup>، وكانت الدبلوماسية كأداة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأوضاع في الشرق

1 - حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص25.

2 - طانيوس بولس (مينا اسحق)، مركزات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014، ص63.

\* مؤتمر أنابوليس هو مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني من 2007 في كلية البحرية للولايات المتحدة في أنابوليس، ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهى المؤتمر مع صدور بيان مشترك من جميع الأطراف. نظم المؤتمر من قبل الولايات المتحدة وتحت إشراف وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس واستمر ليوم واحد. في هذا المؤتمر سعت الولايات المتحدة المساعدة في التوصل إلى اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإحياء خطة خارطة الطريق، وأن الهدف الرئيسي هو العمل لقيام دولة فلسطينية نهاية فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش. مع أن الولايات المتحدة اعربت عن رغبتها في نجاح هذا المؤتمر من أجل بدا مفاوضات مكثفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحشد الدعم الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية، غير أن هذا الهدف تعرض لانتقادات واسعة لأنه لم يأت بجديد طالما أن كل الأطراف متفقة على هذا الهدف من حيث المبدأ.

3 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الأوسط ومختلف قضاياه الساخنة في ذروتها خاصة مع بداية عام 2007، حيث يمكن للمتتبع للشؤون الإيرانية أن يلمح تحركات رئيس الدولة في العديد من دول العالم منها (أفغانستان، تركمنستان، فنزويلا، الاكوادور، الامارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، الجزائر، السودان وسوريا...الخ).

كما أنه في جانب آخر نشطت الدبلوماسية والآداة الإعلامية الإيرانية خاصة بعد عام 2011م، والذي شهدت المنطقة فيه حراكا أو ربيعاً عصف بالكثير من الدول العربية، وربما ارتبط نشاط الدبلوماسية الإيرانية ارتباطاً وثيقاً بالأزمة السورية بشكل كبير وبشكل أقل الأزمة اليمنية، حيث لعبت الدبلوماسية الإيرانية دوراً بشكل ذكي منذ البداية في دعم تلك الثورات في البلدان العربية المجاورة، ومن خلال الدعوة الى الاقتداء بها وتبني النموذج الإيراني، حيث دعت الى شرق أوسط إسلامي جديد يمثل النموذج الإيراني والقائم على محورين أحدهما أيديولوجي يهدف الى قيام حكومة عالمية إسلامية تلعب فيها ايران دوراً قوياً، والثاني مصلي واستراتيجي يهدف الى تكوين حزام أمني لحماية ايران من كل المحاولات من الداخل والخارج لاختراقها ومحاصرتها من دول الجوار<sup>1</sup>، هذا الأمر هو ما جعل الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعاكس موقفها من الأزمة السورية، أين تمثل الحالة الوحيدة والتي دعم فيها نظام طهران النظام القائم في سوريا والذي يحسب مذهبياً على ايران (الفرقة العلوية)، حيث كان المبدأ في دبلوماسيتها نحو الأزمة السورية أنه لا حلّ لها الا بقاء الرئيس بشار الأسد على قمة السلطة.

بالإضافة الى كل هذا جاءت التحركات الدبلوماسية لإيران في إطار "الممثلات الثقافية وأنشطتها من وفود شعبية وأسابع ثقافية ومعارض وكتب وغيرها في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية الإيرانية في مجتمعها الإقليمي وكذلك العالمي...وهو ما أكده وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني محمد حسيني حين صرّح بأنّ الأسابيع الثقافية تفتح فصلاً جديداً من العلاقات بين الدول"<sup>2</sup>، أما بالنسبة للإعلام الإيراني فايران تمتلك أكبر أداة إعلامية بالمنطقة، حيث توجد هيئة رسمية يشرف عليها المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية بنفسه، حيثيسيرها وفق ما يتناسب مع توجهات الدولة ومصالحها، "وتعتبر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية لخدمة الرسائل IRIB من بين أهم وسائل الاعلام الإيرانية حيث يتم استخدامها للترويج للثورة الإيرانية الإسلامية والثقافة الفارسية، والدبلوماسية العامة، وهو ما أشارت اليه المادة 175 من الدستور الإيراني بوضوح، بأنّ حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر الوكالة بما يتناسب مع القوانين الإسلامية والمصالح القومية للبلاد"<sup>3</sup>، وتمتلك

1 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص106.

2 - المرجع نفسه، ص140.

3 - رضوي أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية اتجاه المنطقة العربية دراسة حالة العراق-لبنان، نقلا عن:

<https://democraticac.de/?p=41389>، أطلع عليه بتاريخ 2018/12/29.

تلك الوكالة ما يقارب 45 مكتبا خارج ايران، كما وتبث محتواها بأكثر من 30 لغة عالمية<sup>1</sup>، مما يجعلها دولة ذكية في مجال استخدام الاعلام من خلال التأثير في شعوب المنطقة بلهجاتهم ولغاتهم وهو ما اتضح في قناة العالم الايرانية والتي تبث باللغة العربية، وكذلك قناة الميادين وتبث باللغة العربية وأيضا قناة المنار اللبنانية ذو التأثير الإيراني.

## 2-الأداة العسكرية (الصلبة)

رغم أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تميل الى استخدام الدبلوماسية والاعلام بشكل كبير وتوظفهما أحسن توظيف في سياستها الأمنية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ودولة لبنان بصفة خاصة، إلا أنّ هذا لا يعني عدم اللجوء الى الأداة الصلبة والقوة العسكرية في تلك السياسة الأمنية، وهذا من أجل الوصول الى غاياتها وتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وفق مقارنة القوة الذكية، وتأتي أهمية زيادة القوة الصلبة لإيران للأسباب التالية<sup>2</sup>:

أ- إيران دولة تطمح في نفوذ إقليمي واسع، ونفوذ وتأثير قوي فيما وراء الحدود الإيرانية (إقليميا ودوليا)، وهو ما يظهر من خلال تحركاتها الواسعة والتي شملت الشرق الأوسط، افريقيا، وحتى أمريكا اللاتينية وفق مبدأ تصدير الثورة ومبدأ إعادة هيكلة دورها وبنائه من ناحية أخرى، وربما كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2003م دور في تركيز ايران على المخاطر الأمنية مما تسبب في توجيهها نحو ضرورة تطوير وزيادة قوتها البحرية، البرية والجوية، وهو ما أكدّت عليه الاستراتيجية العسكرية لإيران والتي تحولت بفعل تعقيدات البيئة الجغرافية والتي ظهرت بعد سقوط نظام الشاه الى يومنا هذا<sup>3</sup>، ويولي صناع القرار الإيرانيين أهمية قصوى للقوة الصلبة ويعتقدون بأنّ زيادتها وتطويرها يعتبر مطلب مهما من أجل تحقيق ما يعرف بالاستراتيجية الإيرانية من أجل بناء دور إقليمي ودولي قوي، ودخلت ايران في سباق تسلح خاصة بعد حربها مع العراق، وكذلك بعد التواجد الأمريكي بهذا الأخير والمنطقة ككل، حيث اعتبرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذا التواجد هو تهديد لمصالحها وثورتها وأمنها القومي، وهذا ما جعل ايران تقوم باحتواء حزب الله اللبناني وتسليحه بكل أنواع الأسلحة المتطورة والنوعية من أجل استخدامه لضرب أي جهة غير مرغوب فيها من طرف ايران بالمنطقة، بالإضافة الى هذا اعتبار ايران أنّ ثورتها مهددة من طرف جميع دول المنطقة ماعدا حلفائها سوريا ولبنان، فهذه الأخيرة

1 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص143.

2 - المرجع نفسه، ص، ص111، 112.

3 - Steven R.Ward ,The continuing evolution of Iran's military doctrine, Middle East Journal, vol.59,no.4, autumn, 2005, pp560.563.

سعت الى زيادة قوتها الصلبة من أجل دعم حلفائها بالمنطقة سوريا واليمن وخاصة حزب الله اللبناني، حيث اعتبرت أنّ هذا الدعم الموجه لحلفائها من خلال منحهم أسلحة نوعية قد يرجح الكفة لصالحها، وهو ما يجعلها بطريقة غير مباشرة قوة عسكرية يحسب لها ألف حساب بالمنطقة.

ب-التصادم والصراع في منطقة الشرق الأوسط مع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمنع وتعارض البرنامج والتسلح النووي الإيراني سواء الداخلي أو الخارجي (دعم كوريا الشمالية، الصين وروسيا)، وفي اتجاه معاكس رفع ايران لشعار منع التواجد الخارجي (القواعد العسكرية) في منطقة الشرق الأوسط وأنّ ذلك يعتبر تهديد لأمنها القومي، ويعرقل طموحها نحو اكتساب التقنيات العسكرية غير التقليدية، "حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية في ايران تهديدا محتملا، بينما ترى ايران في الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا قائما، الأمر الذي جعل قواعد اللعبة بينهما صفرية"<sup>1</sup>، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مواصلة دعم ومنح ايران لحزب الله اللبناني الأسلحة النوعية والثقيلة هو تهديد مباشر لوجود الكيان الصهيوني الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة بالمنطقة الشرق أوسطية وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلا من إدارة واشنطن، وهو ما جعل صناع القرار الأمريكيين يعلنون يوميا تهديداتهم المباشرة لإيران، وامام هذه التهديدات الغربية وعلى رأسها الأمريكية لإيران بتدخل عسكري مباشر ان لم تتوقف عن استخدام أدوات القوة الصلبة بالمنطقة ودعم حزب الله اللبناني، هو ما دفع بطهران الى زيادة مقدراتها العسكرية وزيادة تسليحها لحزب الله اللبناني تحسبا لأي طارئ قد يحدث مستقبلا، من أجل المواجهة والدفاع في نفس الوقت.

ج-السعي وبذل الجهد من أجل توسيع شبكة التحالفات الخارجية لإيران، وذلك من أجل فك الحصار الأمريكي، وبالتوازي السعي كذلك نحو بناء قوة ذاتية وبناء قوة مجاورة حزب الله اللبناني كقوة دفاع وهجوم تستخدمها إيران أولا خارج الحدود الإيرانية، وهنا نكون أمام أهمية القوة الذكية في شقها الصلب خارجيا، وبالتالي يمكن القول بأنّ ايران وبطريقة ذكية استطاعت أن تستورد النموذج الأمريكي وتتبناه حول مفهوم القوة الذكية، بل واستخدامه ضدها في منطقة الشرق الأوسط من خلال وكلائها الذين ينوبون عنها في موجهتها خاصة حزب الله اللبناني، فايران استطاعت الى حد ما أن توافق بين أدوات القوة الصلبة وأدوات القوة الناعمة من أجل التعامل مع التحديات والتهديدات المباشرة وغير المباشرة في منطقة الشرق الأوسط، واستطاعت من خلالها تبني مفهوم لسياستها الأمنية قائم بالأساس على أدوات القوة الذكية.

1 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص112.

## المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية اللبنانية 2000-2017.

تعد لبنان ساحة للصراعات الإقليمية والدولية في ظل كونها بلدا متعدد الطوائف والثقافات، وتحظى لبنان بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية كونها تتداخل مع هذه الأخيرة ثقافيا وأمنيا، ويمثل المشترك الثقافي بعدا مهما في التحركات الإيرانية تجاه شيعة لبنان، لذلك سنتعرض في هذا المبحث لتاريخ وواقع العلاقات الإيرانية/ اللبنانية وموقع لبنان في معادلة إيران الأمنية.

## المطلب الأول: تاريخ العلاقات الإيرانية اللبنانية.

كانت البدايات الأولى للعلاقات الثنائية بين إيران ولبنان في عهد الرئيس اللبناني الراحل كميل شمعون، وذلك بين عامي 1952م و1958م، وقد تزامنت تلك العلاقات وانشاء حلف بغداد والذي كانت إيران جزء منه والغاية من انشائه هو بهدف أن يكون كقوة بوجه امتداد نفوذ الرئيس المصري الراحل جما عبد الناصر، حيث ساهم حلف بغداد كثيرا في التقارب الإيراني/ اللبناني، وكانت من بين أهم انعكاسات ذلك التقارب هي زيارة شاه إيران الى لبنان عام 1957م، ليلها مباشرة زيارة الامام موسى الصدر عام 1958م، وكانت زيارة هذا الأخير متزامنة وعملية انشاء الجمعية العالمية الشيعية<sup>1</sup>، حيث ساهم من خلالها الامام موسى الصدر في بناء مسجد الصفا ببيروت، ولقي هذا الأمر دعما من طرف القوى المارونية الأساسية في ذلك الوقت مثل الرؤساء كميل شمعون، وفؤاد شهاب، وشارلو حلو، طبعا ويعود الفضل في ذلك الدعم الى التغلغل الإيراني في لبنان من جهة ومن جهة أخرى الى كفاءة وميزات شخصية الامام موسى الصدر في حد ذاتها وقوة تأثيره واقناعه للداخل اللبناني، ويشير الكاتب والمحلل السياسي اللبناني الخبير في الشؤون الإيرانية، علي الأمين "أن مجيء موسى الصدر الى لبنان كان بالتنسيق مع إيران، وكان للشاه دور أساسي في ذلك بهدف تكوين حضور إيراني في لبنان تكون له أبعاد إقليمية"<sup>2</sup>، كما يضيف علي الأمين أن ثورة إيران عام 1979م لم يكن لها صدى على الشارع الشيعي اللبناني، ولم يكونوا متحمسين للانتصار لتلك الثورة على أساس أن توجه الامام الخميني ذلك الوقت كان صوب أرض فلسطين وبالتحديد حركة فتح ورئيسها الرجل السيد ياسر عرفات، حيث كانت إيران بعد الثورة ومنذ الفترة الممتدة من عام 1979م الى غاية 1981م تركز على العلاقات مع الفلسطينيين أكثر منها مع اللبنانيين<sup>3</sup> "فعندما قامت الثورة الإسلامية بإيران عام 1979م كانت قيادتها شديدة الحماس لفلسطين ولفكرة التحرير"<sup>4</sup>، لكن

1 - العلاقات الإيرانية اللبنانية، نقلا عن: <https://www.marefa.org>، أطلع عليه بتاريخ 2019/01/02.

2 - العلاقات اللبنانية الإيرانية بدأت مطلع القرن الماضي وتوطدت في عد الجمهورية الإسلامية، نقلا عن:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11642&article=590687>، أطلع عليه بتاريخ 2019/01/02.

3 - المرجع نفسه.

4 - رضوان السيد، العرب والايروانيون والعلاقات العربية-الإيرانية في الزمن الحاضر، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2014، ص115.



منذ اندلاع الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، تحول الاهتمام الإيراني من فلسطين نحو لبنان وخاصة اتجاه الطائفة الشيعية منهم، حيث شرعت إيران في خلق وبناء دوائر شيعية لبنانية لها الاهتمام الأكبر، كما وبدأت في التقارب من العناصر الشيعية اللبنانية، أمثال (السيد فضل الله، محمد حسين، الشيخ محمد مهدي شمس الدين وغيرهم)، وبعد اتفاق الطائف أي مع بداية عهد التسعينات تعززت العلاقات الإيرانية اللبنانية على الرغم من بعض التقلبات والتي مست تلك العلاقات، وذلك نتيجة تأثيرها بالعلاقات السورية اللبنانية، وهنا نتكلم عن الصراع الذي كان حينها بين سوريا وإيران حول لعب الدور الأول في المشهد اللبناني، حيث استهدفت المصالح الإيرانية حينها حتى من أبناء الطائفة الشيعية نفسها ونشبت بسببها ما عرف وقتها بحرب الأشقاء بين حركة أمل المؤيدة من طرف سوريا، وحزب الله اللبناني المؤيد من طرف إيران<sup>1</sup>، إلا أنه وبعد هذه الفترة أصبح لسوريا دور كبير في توطيد وتعميق العلاقات الثنائية بين كل من إيران ولبنان، حيث تم الدخول حينها في مرحلة جديدة اتسمت بالأوضاع المستقرة، واعتراف لبنان بالمساحة الإيرانية "وكان الدور السوري المعبر الأساسي لهذه المساحة، حيث كانت سفارة إيران في دمشق حتى في منتصف التسعينات هي المسؤولة عن حزب الله وليست السفارة الإيرانية في بيروت"<sup>2</sup>، فايران لم تتوانى أبدا في التدخل في شؤون لبنان الداخلية عبر عناصرها هناك والهدف من ذلك هو "محاولتها تأسيس دولة شيعية داخل الدولة اللبنانية عبر حركة أمل، والتي تلاها في الدور حزب الله والذي جيّش أتباع طائفته، وصنع كيانا مسلحا داخل لبنان يفوق في تسليحه جيش الدولة نفسها"<sup>3</sup>.

وبعد وصول السيد محمود أحمددي نجاد الى سدة الحكم في عام 2005م، أمام منافسه هاشمي رفسنجاني، وبعدها فاز بفترة ثانية عام 2009م مدعوما من طرف المرشد الأعلى للثورة الإيرانية أمام منافسه مير حسين موسوي<sup>4</sup> ووصوله الى جنوب لبنان يوم 16 أكتوبر من عام 2010م، والهدف من زيارته هو إيصال رسالة للمنطقة والعالم أنّ إيران تدعم كل مقاومات التحرر في العالم، وخاصة المقاومة الإسلامية اللبنانية والمقاومة الإسلامية الفلسطينية، ضد العدو الصهيوني، حيث أثنى السيد محمود أحمددي نجاد على ثبات المقاومة والتي أصبحت حسبه نموذج يحتذى به، وأضاف الرئيس الإيراني السابق بأنّه قدم الى لبنان من اجل نقل رسالة القادة

1 - شفيق شقير، لبنان وإيران.. من علاقات بالرعاية الى علاقات مباشرة، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/00d70558-3da0-412a-9256-e2a631d58b04>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/03.

2 - العلاقات الإيرانية اللبنانية، مرجع سابق.

3 - هشام علوان، "حزب الله".. قراءة في أبعاد دوره الإقليمي، *مجلة البيان*، الإصدار 13، الرياض، 2016، ص362.

4 - محمود أحمددي نجاد، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/2>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/03.

الإيرانيين بما فيهم المرشد الأعلى للثورة الإيرانية والمتمثلة في دعمهم للمقاومة معنويا وماديا<sup>1</sup>، وأثناء زيارته لجنوب لبنان التقى الرئيس محمود أحمدى نجاد مع رئيس الحكومة اللبنانية السيد سعد الحريري والذي أقام له غداء تكريمي، وذلك بحضور رئيس الجمهورية اللبنانية السيد ميشال سليمان، بالإضافة الى رئيس مجلس النواب السيد نبيه بري، الا أنّ هذا الاجتماع لم تعقبه أي محادثات أو تصريحات سياسية، وتبعت زيارة السيد أحمدى نجاد للبنان زيارة قام بها رئيس الوزراء اللبناني السيد سعد الحريري الى ايران وذلك يوم 28 نوفمبر من عام 2010م، وكانت الزيارة بهدف طلب مساعدة عسكرية إيرانية لدولة لبنان، والتقى خلالها السيد سعد الحريري بوزير الدفاع الإيراني، هذا الأخير والذي صرّح بأنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعدة كل الاستعداد من أجل دعم طهران للجيش اللبناني، من جانبه عبّر رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري من جهته عن أمله في تطوير التعاون بين ايران ولبنان في قطاع الدفاع والأمن حيث صرّح قائلاً "ان استقرار وأمن ووحدة لبنان تؤدي دورا مهما جدا في حل القضايا الداخلية والإقليمية، ولذلك أردت المجيء الى ايران والاطلاع على انجازاتكم العسكرية"<sup>2</sup>.

الا أنه في يوم السابع من أفريل من عام 2011م، تغير الموقف اللبناني من خلال رئيس الوزراء السيد سعد الحريري من علاقات لبنان بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث اتهم هذه الأخيرة بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية، بل زيادة عن ذلك اتهمها بالتدخل في شؤون الدول العربية قاطبة، واعتبره تدخل يمثل تحديا كبيرا تواجهه كافة الدول العربية بالمنطقة الشرق أوسطية، حيث قال بصريح العبارة "انّ هذه السياسة الإيرانية لم تعد مقبولة وأنّ الخطف المتدرج للمجتمعات العربية تحت أي شعار أمر لن يكون في مصلحة ايران ولا في مصلحة العلاقات العربية/الإيرانية... وأضاف قائلاً ونحن في لبنان لا نرضى أن نكون محمية إيرانية"<sup>3</sup>.

وبقيت العلاقات الإيرانية/اللبنانية جد متوترة حتى في عهد الرئيس الحالي السيد حسن روحاني، هذا الأخير والذي صرّح قائلاً بأنّ "مكانة الأمة الإيرانية في المنطقة اليوم أكبر من أي وقت مضى ويتساءل عن قدرة العراق وسورية ولبنان وشمال أفريقيا والخليج على اتخاذ قرار حاسم من دون أخذ الموقف الإيراني في الاعتبار، وجاء رد سعد الحريري سريعا قائلاً أنّ قول روحاني قول مرفوض ومردود لأصحابه، وأنّ لبنان دولة عربية مستقلة لن تقبل بأي وصاية وترفض التناول على كرامتها"<sup>4</sup>، لتبقى العلاقات الإيرانية اللبنانية رهينة الأزمة

1 - العلاقات الإيرانية اللبنانية، مرجع سابق.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه.

4 - عبد الرحمان عرابي، روحاني يضم لبنان الى الوصايا الإيرانية: قرار بيروت بيدنا، نقلا عن: <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/24>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/04.

المتصاعدة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، ويمكن رصد التسلسل الزمني للعلاقات الإيرانية اللبنانية في الجدول التالي:

السنة	الحدث
1942	تأسيس أول قنصلية إيرانية في بيروت
1946	رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى وزير مفوض
1958	رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى سفير
1969	توقف العلاقات بين البلدين بسبب امتناع لبنان في ذلك الحين عن تسليم الجنرال الإيراني بهور بختيار، مؤسس جهاز الاستخبارات (الصفاك)
1971	استئناف العلاقات الثنائية مرة أخرى بعد وساطة قام بها الرئيس الراحل كميل شمعون
1979	الثورة الإيرانية وتحفظ لبناني يرقبه تخوف
1982	قطع العلاقات مرة أخرى
1983	استئناف العلاقات من جديد
1991	اقتصار التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى قائم بالأعمال
1997	شهدت العلاقات الثنائية تطوراً نوعياً حيث تم الإعلان عن اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين
2010/2000	علاقات ثنائية متينة ومساعدات مالية عسكرية من إيران الى لبنان
2011 الى يومنا هذا	تذبذب وتدهور العلاقات الثنائية بين البلدين واقتصار دعم إيران لحزب الله اللبناني كجناح عسكري لها

جدول رقم 05: جدول يوضح التسلسل الزمني للعلاقات الإيرانية/اللبنانية،

من اعداد الباحث.

المطلب الثاني: حزب الله اللبناني في منظومة السياسة الأمنية الإيرانية.

قبل الحديث عن تموقع حزب الله اللبناني ضمن منظومة السياسة الأمنية لجمهورية إيران الإسلامية، وجب علينا أولاً التطرق لنشأة هذا الحزب وتطوره.

#### أ- النشأة والتطور:

لقد سبق الوجود التنظيمي لحزب الله اللبناني والذي يؤرخ له بعام 1982م، وجود آخر تمثل في الجانب الفكري والعقائدي والذي قد سبق الوجود التنظيمي للحزب، حيث كان الفضل في تواجد البيئة الفكرية والعقائدية السابقة الذكر للسيد حسين فضل الله، والذي كان له الدور الكبير في تكوينها وذلك من خلال نشاطاته العلمية والثقافية خاصة في الجنوب اللبناني<sup>1</sup>، "ويعود الإعلان الرسمي عن ميلاد حزب الله اللبناني الى يوم السادس عشر من شباط فبراير 1985م، بمناسبة احياء الذكرى الأولى لاستشهاد الشيخ راغب حرب، لكن البداية الفعلية سبقت البداية الرسمية بأكثر من سنتين ونصف، منذ صيف عام 1982م، والتصدع الذي أصاب حركة أفواج المقاومة اللبنانية (ما يعرف بحركة أمل)، عقب دخول رئيسها الجديد آنذاك نبيه بري طرفاً في تشكيل هيئة الإنقاذ\*، بعد الاجتياح الصهيوني للبنان وحصار عاصمته"<sup>2</sup>.

كما تشير تقارير تاريخية أخرى الى أنّ نشأة حزب الله اللبناني تعود بالضبط الى سنة 1974م، حيث ظهرت ما يسمى بحركة المحرومين والتي أسسها السيد موسى الصدر ذو الأصول الإيرانية، حيث جاء هذا الأخير الى لبنان من أجل تمكين الطائفة الشيعية والدفاع عنها، حيث قام بإنشاء ما يسمى بالمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ثم بعدها أنشأ ما عرف بحركة أمل والتي انشق من خلالها حزب الله اللبناني وذلك بالتوازي مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م<sup>3</sup>.

إذا نلمح من خلال ما سبق أنّ حزب الله اللبناني نشأ وتطور عبر مرحلتين أساسيتين:

<sup>1</sup> - محمود عبد العاطي، حزب الله النشأة والتطور، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/25305d60-53cc-4cc4-aae0-64eb71384ae3>، أطلع عليه بتاريخ:

2019/01/11.

\* هيئة الإنقاذ: في السادس من حزيران من سنة 1982 بدأت إسرائيل اجتياحاً للبنان، في 14 حزيران 1982، وبعد اجتماع عقده الرئيسان إلياس سركيس وشفيق الوزان صدر قرار بتشكيل هيئة إنقاذ وطني برئاسة رئيس الجمهورية وتتألف من: رئيس الحكومة شفيق الوزان (سني)، نائب رئيس الحكومة وزير الخارجية فؤاد بطرس (روم ارتوذكس)، النائب نصري المعلوف (كاثوليك)، نبيه بري (شيعي)، بشير الجميل (ماروني) ووليد جنبلاط (درزي).

<sup>2</sup> - عبد الله بلقيز، حزب الله من التحرير الى الردع (1982-2006)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص34.

<sup>3</sup> - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص192.

## 1. المرحلة الأولى (التأسيس السري):

تسبب الاجتياح الصهيوني للجمهورية العربية اللبنانية في جوان من عام 1982م الى توجه العديد من الشباب اللبناني المسلم والمنتمي الى لجان إسلامية وكذلك حركة أمل نحو مجابهة ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وكان ذلك من خلال التعاون مع لجان المقاومة الفلسطينية، وكذلك بمشاركة الجيش السوري، الا أنّ تلك المواجهة كانت في غير اطارها التنظيمي مما تسبب في ظهور خلافات مست البيت الداخلي لحركة أمل، وكان سبب ذلك الخلاف هو المشاركة فيما عرف بهيئة الإنقاذ والتي شكلها الرئيس آنذاك السيد الياس سركيس، فانشق مجموعة من الأعضاء من حركة أمل بقيادة الرئيس نبيه بري وأسست حركة أخرى تحت مسمى حركة أمل الإسلامية بقيادة حسن الموسوي<sup>1</sup>، بعد ذلك قرر المسؤولون عن حركة أمل الإسلامية بالإضافة الى بعض المنظمات الأخرى (العلمائية)، توحيد جهودهم وبذلها من أجل تكوين اطار واحد وموحد في سبيل مواجهة العدو المشترك والغاصب للأراضي اللبنانية، حيث تم تأسيسي لجنة مكونة من 09 مندوبين (03 من اللجان الإسلامية، 03 من حركة أمل الإسلامية، 03 من التجمعات العلمائية وخصوصا تجمع علماء البقاع بقيادة الشيخ صبحي الطفيلي وتم تسمية تلك اللجنة بلجنة التسعة)، وتم من خلالها اعداد وثيقة أطلق عليها وثيقة التسعة، وتم ارسالها الى ايران أين التقت بالإمام الخميني، حيث أعلنت التزامها بقرار الولي الفقيه، وكذلك العمل من أجل تأسيس اطار إسلامي جديد، أعلن عليه لاحقا، أو تمت تسميته بحزب الله، الا أنّ العمل كان سري دون الإفصاح عن التسمية الجديدة<sup>2</sup>.

## 2. المرحلة الثانية (الإعلان الرسمي عن حزب الله اللبناني).

وهي المرحلة التي أعقبت المرحلة السرية حيث كشف الستار عن الاسم الحقيقي للتنظيم القديم الجديد، وهو حزب الله اللبناني، وتزامنا مع الإعلان عن هذا الاسم الأخير والذكر السنوية لاستشهاد الشيخ راغب حرب يوم 16 فيفري من عام 1985م، أين بدأت القوات الإسرائيلية في الانسحاب التدريجي من جنوب لبنان، وكان الإعلان عن حزب الله اللبناني في اطار مؤتمر صحفي، تحدث من خلاله الناطق الرسمي باسم الحزب السيد إبراهيم الأمين آنذاك وأعلن فيه عن وثيقة الحزب السياسية والتي كانت تحت مسمى "الرسالة المفتوحة"، وهنا كان الإعلان عن البداية الرسمية للحزب، وتضمنت الرسالة المفتوحة أهم المبادئ والتي يؤمن بها الحزب، وبعض ما جاء فيها "نحن في لبنان لسنا حزبا تنظيميا مغلقا ولسنا اطارا سياسيا ضيقا، بل نحن أمة ترتبط مع

1 - قاسم قصير، دراسة عن نشأة حزب الله من ما قبل 1982 الى العام 2011، الجزء الأول، نقلا عن: <https://alwatan.wordpress.com/2014/01/05>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/11.

2 - المرجع نفسه.

المسلمين في أنحاء العالم برباط عقائدي وسياسي متين هو الإسلام... وأنّ الحد الأدنى الذي يمكن أن نقبل به على طريق تحقيق هذا الطموح هو انقاذ لبنان من التبعية للغرب أو الشرق وطرد الاحتلال الصهيوني من أراضيه نهائياً<sup>1</sup>.

### ب- حزب الله اللبناني ومنظومة السياسة الأمنية الإيرانية

يعتبر موضوع حزب الله اللبناني والسياسة الأمنية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط من أهم المواضيع الحساسة والساخنة والتي تخضع لحوارات ومناظرات ومناقشات حادة اليوم خاصة في العالمين العربي والإسلامي، كما وتثير صورة كل من حزب الله اللبناني والجمهورية الإسلامية الإيرانية جدلاً كبيراً على مستوى القاعدة الشعبية العربية والإسلامية (سنة وشيعة)، وذلك نظراً لغياب النظرة الدقيقة لحقيقة حزب الله اللبناني في معادلة السياسة الأمنية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أجل إيضاح ذلك نتطرق لطبيعة العلاقة الثنائية بين حزب الله اللبناني والجمهورية الإسلامية الإيرانية ونحصرها في جملة من المحاور الأساسية، نذكرها فيما يلي:

**1- الدور الإيراني في نشأة حزب الله اللبناني كجزء من سياسة إيران الأمنية الشرق أوسطية:** كما وتطرقنا سابقاً فالجذور الأولى لنشأة حزب الله اللبناني تعود إلى الدور الإيراني والتشجيع من طرف رأس هرم السلطة في طهران متمثلاً في المرشد الأعلى للثورة الإيرانية السيد الخميني، "ومن المؤشرات على الدور الإيراني في نشأة حزب الله اللبناني ما جاء على لسان السفير الإيراني الأسبق في دمشق والأب الروحي لحزب الله اللبناني السيد علي أكبر محتشمي بور في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2008/08/03م، وذلك عندما صرّح بأنّ لدى حزب الله علاقاته الواسعة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكثر من ألف شاب تلقوا تدريباتهم المتتالية منذ تأسيس حزب الله اللبناني، وكانت كل دورة تشمل حوالي 300 مقاتل<sup>2</sup>، كما وعبر قبله السيد إبراهيم الأمين وهو قيادي سابق في حزب الله اللبناني عن هذا التوجه عام 1978م، حيث قال نحن لا نقول اننا جزء من إيران، نحن إيران في لبنان ولبنان في إيران، ويتكلم السيد حبيب فياض بدوره عن نفس التوجه السابق بقوله إنّ تجربة المقاومة الإسلامية (يقصد حزب الله اللبناني)، قد ولدت من تجربة الامام الخميني في قيادة الثورة الإسلامية قبل الانتصار وبعده... وتتوغل العلاقة بين التجريبتين في عمق التاريخ والعقيدة والهوية، وتتجلى على نحو ما يربط الجزء بالكل، والفرع بالأصل والمقدمة بالنتيجة<sup>3</sup>.

1 - المرجع نفسه.

2 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص193.

3 - علي حسين باكير، حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني "العلاقة والدور"، مجلة البيان، الإصدار الرابع، المركز العربي للدراسات الإنسانية، مصر، 2007، ص171.

وفي جانب آخر ذكر السيد محمد حسن أضري والذي يعتبر الأب الميداني لحزب الله اللبناني أنّ "حزب الله هو من أبناء الثورة الإيرانية، وأنا وقفنا الى جانبهم داعمين ومساعدين ومشجعين للمقاومة وبدعمهم ماديا ومعنويا وصلوا الى ما وصلوا اليه"<sup>1</sup>، وذلك في إشارة منه ورسالة جد واضحة المعالم عن دور وفضل إيران على نشأة حزب الله اللبناني وتقوية عوده بكل أنواع الدعم المادية منها والمعنوية.

وعلى كل حال فقد سعت إيران منذ البدايات الأولى لنشأة الحزب للعب دور فعّال وكبير في تبني هذه النشأة بل والاهتمام بها، ودعمها بكل أنواع الدعم "حيث تكفلت إيران بالدعم المالي للحزب والذي كان العامل الأول في اجتذاب المقاتلين الى صفوفه، وجاء في كتاب الحروب السرية: بلغت الأجرة الشهرية للمقاتل خمسة آلاف (5000)، ليرة لبنانية، وهي أعلى أجرة تقاضها مقاتل في لبنان عام 1986م، لمقاتلي حركة أمل -بهدف الكسب- يهجرون صفوف الحركة للانخراط في صفوف حزب الله اللبناني"<sup>2</sup>.

**2- التأثير الإيراني على التوجهات الفكرية والأيدولوجية لحزب الله اللبناني:** منذ الوهلات الأولى لنشأته وتأسيسه سعى حزب الله اللبناني الى تبني أيديولوجية فكرية وترجمتها على أرض الواقع، وقد اتضحت بشكل واضح في الوثيقة السياسية للحزب في نوفمبر من عام 2009م\*، حيث تبلورت فيما يلي<sup>3</sup>:

- ✓ التوجه نحو إقامة جمهورية إسلامية في لبنان على غرار نظيرتها الإيرانية.
- ✓ مجابهة الامبريالية الغربية والمشاريع الصهيونية/أمريكية.
- ✓ الارتكاز على العادات والتقاليد الشعبية من حيث الأيدولوجية في تبني مفهوم الولي الفقيه.

حيث تتقاطع هذه الأيدولوجية ونظيرتها الإيرانية في عديد النقاط كالسعي نحو تقليص التواجد الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، ومحاربة الكيان الصهيوني ودعم المقاومة، وكذلك نشر المذهب الشيعي، وعليه سعت إيران الى بناء سياستها الأمنية بناء على تصدير أفكارها وأيدولوجيتها نحو لبنان بغرض تعميمها على كامل المنطقة، ويمكن التطرق الى تلك الأفكار والأيدولوجية والتي يركز عليها حزب الله اللبناني فيما يلي<sup>4</sup>:

**☒ مركزية ولاية الفقيه والدولة الإسلامية:** يقوم حزب الله اللبناني على ثوابت أيديولوجية لا يمكن التنازل عنها أو التخلي عليها، وخاصة فيما يتعلق بولاية الفقيه وقيام دولة إسلامية، على هذا الأساس، حيث

1 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص193.

2 - علي حسين بكر، مرجع سابق، ص171.

\* أنظر للملحق رقم (02).

3 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص195.

4 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

صرّ الأمين العام الحالي لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله في هذا الصدد قائلاً: "نعم ولي الفقيه هو امتداد الى هنا لأنّ ولايته ليست محدودة بحدود جغرافية، فولايته ممتدة بامتداد المسلمين"<sup>1</sup>، واستادا الى هذا التصريح فإنّ حزب الله اللبناني يقر بامتداد وترابط أفكاره بأفكار ولاية الفقيه في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والقائمة حسب الحزب بالأساس على ضرورة وجود الثورة على الأنظمة المستبدّة، وتحرير الأرض من المستعمر وهذا كله تمهيدا لتشكيل حكومة إسلامية شاملة وعادلة مرجعيتها الأولى هو ولاية الفقيه بإيران، واستمر الولاء اللبناني لهذا التوجه وهو ما أكد عليه كذلك الأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله، وذلك في ذكرى عيد المقاومة والتحرير في 26 ماي 2008م، قائلاً "أنا اليوم أعلن وليس جديداً، أنا أفتخر أن أكون فردا في حزب ولاية الفقيه، الفقيه العادل، الفقيه العالم، الفقيه الحكم، الفقيه الشجاع"<sup>2</sup>، فنظرية ولاية الفقيه (العامة)، هي ركيزة أساسية لدى حزب الله، ولا يعترف هذا الأخير بغير نظام الامامة نظاما سياسيا شرعيا ووحيداً، ما يعني أنّ النظام السياسي والذي يقوم على نظرية ولاية الفقيه كما يؤمن به حزب الله اللبناني وأيضا كما هو موجود ومطبق في الواقع الإيراني هو عبارة عن استمرار لنظام الامامة<sup>3</sup>، فحزب الله اللبناني مبدأه في حالة ما تعارضت نظرية ولاية الفقيه مع المصلحة الداخلية للبنان فانهم سيقدمونها على المصلحة الوطنية اللبنانية، لأنّ حسبهم رأي الفقيه هو حكم مطاع، وهذا ما علق عليه السيد علي الأمين بتصريحه المتمثل في "ضلوا يصرّحون دائما عندما حدثت خلافات في الجنوب اللبناني، فليذهب الجنوب ولتبقى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويضيف قائلاً: ويمكن أن يصرّح بعضهم اليوم فليذهب لبنان برمته ولتبقى الجمهورية الإسلامية الإيرانية"<sup>4</sup>، أما بالنسبة لإنشاء دولة إسلامية شاملة وموحدة، فهي حسب نظر حزب الله اللبناني لا تكون إلا بالرجوع الى نظرية الامامة (الامام الغائب أو ما يعرف عند السنة بالمهدي المنتظر)، والذي ينوبه اليوم الى حين ظهوره هو ولي الفقيه حسب نظرية ولاية الفقيه، أي بمعنى أدق أنّ كل الأنظمة والتي تحكم العالم والدول الإسلامية اليوم هي أنظمة غاصبة حسب نظرة كل من حزب الله اللبناني وكذلك المرشد الأعلى للثورة الإيرانية الإسلامية، فحسبهم توحيد الأمة وإنشاء مشروع الدولة الإسلامية الكبرى هو عمل الولي الفقيه، وفي سؤال وجه الى السيد الأمين العام الحالي لحزب الله اللبناني حسن نصر الله مضمونها "هل الولي الفقيه هو الذي يعين الحكام ويعطيهم الشرعية

1 - فايز قزبي، حزب الله: أفتنة لبنانية لولاية إيرانية، دراسة وثائقية، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2013، ص102.

2 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص196.

3 - عبد الله بلقيز، مرجع سابق، ص46،47.

4 - علي حسين بكير، مرجع سابق، ص170.



في جميع البلاد الإسلامية؟ أجاب حسن نصر الله بنعم مسترسلا قائلًا أنّ المشروع التوحيدي الأول والوحيد في هذا الكون هو مشروع الدولة الإسلامية<sup>1</sup>، اذا يتضح من خلال كل ما سبق أنّ ارتباطات حزب الله اللبناني بالمركز والذي هو في إيران يشمل الجوانب العقائدية، لتصل حتى الى إدارة الجوانب الدينية والسياسية، وهو ما انعكس على تحركات الحزب سواء في الداخل اللبناني أو حتى في خارجه ضمن اطاره الإقليمي (الأزمة السورية واللبنانية).

☒ **المقاومة والجهاد:** في حقيقة الأمر استورد حزب الله اللبناني فكرتا المقاومة والجهاد من تاريخ الفكر الإيراني الشيعي حيث "تطلق إيران عن نفسها دائما أنها الأمة التي ترمي الشهداء، وهو ما يؤكد الإيرانيون من أنّ طلب الشهادة في المجتمع الإيراني أصبح ظاهرة اجتماعية أدت الى ظهور تحول اجتماعي عظيم يسمى الثورة الإسلامية"<sup>2</sup>، وبالنسبة لحزب الله اللبناني فقد صرّف نشاطه الدعوي من أجل بناء قوة عقائدية مجاهدة ومقاومة، ومؤمنة بقضيتها الدينية والمذهبية، وكذلك الوطنية، فالمجاهد أو المقاوم أو المقاتل في حزب الله اللبناني هو ليس مجرد خريج مدارس أو دورات تكوينية عسكرية، بل هو أكثر من ذلك في إشارة من الحزب بتكونه دينيا، بل وقد يكون طالبا متفوقا في الحوزات العلمية، فهو يجب أن يجمع ما بين اتقان حمل السلاح واستخدامه وكل أنواع وفنون القتال والتي تفرضها حرب العصابات وبين تشعبه بتاريخ ثقافي فقهي وسياسي خاص بالمذهب الشيعي<sup>3</sup>، فعقيدة حزب الله اللبناني قائمة على ثنائية الربط بين الالتزام بقيادة علماء الدين من جهة وتثبيت شهادة العقيدة في الجهاد والاستشهاد من جهة أخرى، وخير دليل على هذا الكلام هو تصريح الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله قائلًا "بأنّ الحزب هو حركة المقاومة، والمقاومة هي حزب الله، لذلك يسعى الحزب لبناء الانسان والمجتمع بناءا جهاديا روحيا وحضاريا بمواجهة قوى الاستكبار الغربي والعدو الصهيوني في داخل لبنان وفي المنطقة"<sup>4</sup>، وتستند تربية وتكوين حزب الله اللبناني للمقاومين والمقاتلين والمجاهدين على المثال الحسيني (نسبة للحسين سبط رسول الله صل الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ورضي الله عن الحسين وأرضاه)، كمثل يحتذى به الى الحد الذي يجعل من فعل الشهادة فعلا شرعيا مقدسا تيمنا باستشهاد الحسين رضي الله عنه وأرضاه<sup>5</sup>، وفي عام 1985م أسس حزب الله اللبناني ما أطلق عليه اسم "كشافة المهدي" وكان مهامها بث ثقافة الاستشهاد في الأجيال الجديدة والناشئة، حيث كان من

1 - فايز قزبي، مرجع سابق، ص102.

2 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص197.

3 - عبد الله بلقيز، مرجع سابق، ص43، ص44.

4 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص197.

5 - عبد الله بلقيز، مرجع سابق، ص45.

بين أهم أهدافها هو بناء جيل على منهج ولاية الفقيه استناداً لمركزية الجهاد في الفكر الإيراني الشيعي<sup>1</sup>، وعليه يمكن القول بأنّ حزب الله بنى أطاره الفكري والأيدولوجي متأثراً بالفكر والعقيدة الإيرانية، والتي تبدأ من تقديس ولي الفقيه مروراً بتكوين دولة إسلامية كبرى أساسها الأول اعلاء راية المقاومة والجهاد، هذا الأمر جعل العلاقات الإيرانية بحزب الله اللبناني جد قوية، وهو ما جعل الامام الخميني يعلن عام 1995م أنّ السيد حسن نصر الله هو نائبه في لبنان.



شكل 22: مخطط يوضح هيكلية الحزب وآلية اتخاذ القرار، أُجري على الهيكل التنظيمي العام للحزب تعديلات عدة لتنسجم مع متطلبات محيطه ودوره إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي نقلاً عن:

[/https://mena-monitor.org/research](https://mena-monitor.org/research)

1 - سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص197.

## المطلب الثالث: لبنان في المعادلة الإيرانية-السورية

قبل الخوض في تموقع الجمهورية العربية اللبنانية ضمن المعادلة الإيرانية/السورية، وجب علينا أولاً التطرق باختصار للعلاقات الاستثنائية والتي تجمع إيران بسوريا.

## أ-العلاقات الإيرانية/السورية.

منذ الثورة الإيرانية سنة 1979م، وسقوط نظام الشاه واحلال محله نظام ولاية الفقيه، وجل الدول العربية خاصة ذات الأغلبية السنية بقيت متحفظة تجاه انتصار تلك الثورة وما عقبها من محاولات إيران التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بحجة مناصرة الضعف ضد جبروت الحكام، ضمن ما عرف بمبدأ تصدير الثورة، الا أنه هناك استثناء لم تكن له نفس ذلك الهاجس والريبة من ايران والكلام هنا حول جمهورية سوريا العربية "فسوريا تعدّ الدولة العربية الوحيدة والتي حافظت على علاقات وثيقة مع ايران، فمنذ قيام الثورة الإسلامية بإيران عام 1979م، وفي الوقت الذي كانت فيه أغلب الدول العربية ذات الأغلبية السنية متحفظة للغاية في مواجهة ايران والتي زعزعت الاستقرار في المنطقة حسبهم، بفضل كاريزمية آية الله الخميني، فان سوريا قد قدمت دعمها لإزالة شاه ايران والأكثر من ذلك تزعمت سوريا وأخذت على عاتقها قضية ايران"<sup>1</sup>، وأثناء الحرب العراقية/الإيرانية (1980، 1988)، تأكّدت متانة العلاقات الإيرانية/السورية (تضاربت المصالح نوعاً ما في عهد الرئيس حافظ الأسد لكنها لم تؤثر على تلك العلاقات)، وجاءت متانة هذه العلاقات بعدما حولت الثورة الإسلامية ايران من حليف استراتيجي للكيان الصهيوني، نحو مناصرة للقضية العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي لقي استحساناً سورياً، ومن هذا المنطلق ساندت دمشق طهران في حربها ضد العراق وذلك عن طريق إيقاف ضخ البترول العراقي عبر الأراضي السورية، ومنه اضعاف قدرة الجمهورية العربية العراقية على تحويل الحرب لصالحها<sup>2</sup>.

إذا يمكن رصد ثلاث عوامل رئيسية لتحقق المحور الإيراني/ السوري في هذه الفترة<sup>3</sup>:

- توقيع مصر لاتفاق منفصل مع الكيان الصهيوني (اتفاق كامب ديفيد) في عام 1979م.
- الحرب التي شنها الرئيس العراقي الراحل صدام حسين ضد إيران في عام 1980.

1 - عبد الحميد العيد الموساوي، قراءة في علاقات إيران الإقليمية والدولية، (دط)، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص222.  
 2 - ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2010، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص، ص، 84، 85.  
 3 - عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سابق، ص223.

- تطور الوضع في لبنان بعد الاجتياح الصهيوني في عام 1982م، كما ويضاف الى هذه العوامل الثالث، عزز العالم العربي على تسوية القضية الفلسطينية وتبني إيران وسوريا لها، وكذلك المواقع الأثرية الشيعية في سوريا والتي تعرف زيارة أكثر من 205 مليون حاج إيراني سنويا<sup>1</sup>.
- أدى انهيار الاتحاد السوفياتي والذي يعد حليف سوريا التاريخي وبعده حرب الخليج الثانية وما تبعها من انتشار أمريكي واسع في منطقة الخليج العربي هدد الأمنين الإيراني والسوري، وبعده الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، حيث وضع هذا الحدث الأخير كل من سوريا وإيران على خط الخطر، خاصة بعد الاعتقاد بأنّ بعد العراق سيأتي الدور الأمريكي على كل من سوريا وإيران، وقد أحدثت الحرب الأمريكية على العراق شرخا في العلاقات الإيرانية/ السورية، حيث تبنت كل دولة منهما مقاربة مختلفة عن الأخرى، فسوريا عارضت الحرب بينما زكّت إيران تلك الحرب بحكم العلاقات المتوترة آنذاك بين طهران الخميني وبغداد صدام حسين، الا أنهما ورغم ذلك اشتركتا في الشعور بالخطر المحدق غير الافتراضي أو بعيد المدى<sup>2</sup>.

وتتعلق رؤيا إيران لعلاقتها مع سوريا من أمرين:

**الأمر الأول:** إدراك إيران وقناعتها بأنّ التصور الأمريكي للمنطقة لا يمكن أن يجد طريقه الى الواقع ما دامت هناك روابط وثيقة بين سوريا وإيران.

**الأمر الثاني:** التقارب الكبير بين الدولتين هو نتيجة للمصير المشترك من خلال الاقتناع بوجود ما يشبه اجماعا دوليا على عزلهما، والمقصود هنا هو تراجع الدعم الأوروبي لهما بعد الضغط الأمريكي على السياسات الأوروبية تجاه الدولتين<sup>3</sup>، وكان الضغط الأمريكي يهدف الى اضعاف الدولتين الا أنه تسبب في تماسك التحالف الإيراني/ السوري أكثر، خاصة بفضل السياسات العدوانية للإدارة الأمريكية منذ عهد الرئيس السابق جورج والكر بوش، الى الرئيس الحالي دونالد ترامب، والذي يشتهر بأنهما داعمين كبيرين للإرهاب، وقد تطورت التهديدات الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب الى حد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن ضربات وعمليات عسكرية ضد إيران لثلاث أسباب (السعي نحو امتلاك السلاح النووي، ودعم الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار والمنطقة ككل)، لكن هذه التهديدات أدت وتسببت في مزيد من التقارب بين السوريين والإيرانيين، حتى

1 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2 - عبد الجليل زيد المرهون، قصة العلاقات السورية الإيرانية، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/8/21>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/20.

3 - ممدوح ببرك (محمد الجازي)، مرجع سابق، ص85.

تم التوقيع على اتفاق "تعاوني استراتيجي" في ظل التهديدات المزدوجة على البلدين "وفي الأخير يمكن القول ان التحول الأكثر راهنية في مسار العلاقات السورية/ الإيرانية، قد حدث مع اندلاع شرارة التظاهرات في درعا في شهر مارس من عام 2011م، فعند هذه النقطة تحولت سوريا بالنسبة لإيران الى رهان جيوسياسي، وهذا الرهان لا يرتبط بالسياق العام لمصالح إيران الإقليمية، بل بجوهر الأمن القومي الإيراني ومستقبل إيران كدولة، وهو بهذا المعنى رهان وجود"<sup>1</sup>.

وتبقى إيران اليوم تتابع وتراقب بدقة تطور الأوضاع في سوريا وهي بالتأكيد تبقى داعمة لنظام بشار الأسد سواء بالأموال أو حتى بالمقاتلين، وهي بذلك تؤكد على عدم ابداء أي نوع من التراجع في موقفها الداعم لدمشق، حتى وان كان ذلك على حساب مبادئ ثورتها القائمة على أساس دعم الضعفاء والمظلومين من طرف الحكام المستبدين في العالم"<sup>2</sup>.

إذا نستخلص ما سبق أنّ العلاقات الإيرانية/ السورية هي علاقات فريدة من نوعها لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر<sup>3</sup>:

- ✓ اتخذت الدولتان نهجين مختلفين في التعامل مع صعود الإسلام السياسي في السبعينات، ففي حين اختارت إيران (الأسلمة)، نموذجها السياسي والاجتماعي، قامت السلطات السورية بقمع الانتفاضة الإسلامية قمعاً دموياً لمنع تطور هذه الثورة على أراضيها.
- ✓ رغم الاختلاف المذهبي بين الدولتين، حيث أنّ سوريا تقطنها الأغلبية السنية، وإيران ذات الأغلبية الشيعية، والذي كان قد يسبب عائقا أمام العلاقات الثنائية بين البلدين، الا أنّ الأمور سارت عكس ذلك، وربما هذا يعود ويرجع الى أنّ النظام في سوريا محكوم من قبل قادة يحسبون على المذهب الشيعي وهم العلويين.

#### ب- لبنان ضمن المعادلة الإيرانية/ السورية (محور المانعة)

تحتل لبنان موقعا جد مهم في المعادلة الإيرانية/ السورية القائمة على مصالح مشتركة بين الدول الثلاث، وعلى هذا الأساس جاءت الجمهورية العربية اللبنانية ضمن معادلة إيرانية/ سورية تحقق ما يسمى أو ما يطلق عليه

1 - عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق.

2 - محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السورية والحراك السوري الشعبي، نقل عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/08/2011824131918157377.html>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/20.

3 - عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سابق، ص224.

اليوم "بمحور الممانعة"\*، وهو تحالف إيراني/سوري بالإضافة الى حزب الله اللبناني، كما ويضاف لهم بعض الميليشيات الإيرانية الشيعية في العراق وسوريا وحتى اليمن، وجاء لبنان ضمن هذه المعادلة لتحقيق ايران هدفها المتمثل في معارضة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، وصرح وزير الداخلية الإيراني السيد عبد الرضا رحمانى عن محور الممانعة والذي تقوده الجمهورية الإسلامية الإيرانية قائلاً "إنّ ممانعة ايران وصمودها بات واضحا وتحولت الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تحدثوا دوما عن تدميرها الى دولة مؤثرة على الساحة الدولية، وإنّ هذا التأثير بالنسبة لإيران في المنطقة بسبب التعاملات الكبيرة والصلات، خاصة مع الدول المجاورة، وقد أفضى الى مصير مشترك معهم"<sup>1</sup>، وهذا في إشارة منه الى الجمهورية العربية السورية وكذلك الجمهورية العربية اللبنانية (حزب الله)، إضافة الى الميليشيات الإيرانية بالمنطقة خاصة العراق واليمن.

كما أنّه وفي جانب آخر فإنّ لكل من لبنان وسوريا دور كبير في سياق النزاع الفلسطيني/الصهيوني، وقد أضافت وأعطت سوريا موقعا لإيران في معادلة هذا الصراع، وعليه أصبحت هاته الدول الثلاث تشكل المعادلة ذات الأطراف في مواجهة حسبهم العدو الصهيوني<sup>2</sup>، ويأتي تأكيد لبنان (حزب الله)، على انضمامه لمحور الممانعة هو التصريحات المتكررة والدائمة وللأمين العام لحزب الله اللبناني والحالي السيد حسن نصر الله متهما فيها الولايات المتحدة الأمريكية "بزرع الكيان الصهيوني في المنطقة، من ضمن مشروع تفتيتها الى كيانات متصارعة ومتنافرة ومتابذة، وأنّ الهدف المركزي الأبرز هو السيطرة على الشعوب بكل أشكالها: السياسية والاقتصادية والثقافية وتأتي في الطليعة نهب الثروة النفطية..."<sup>3</sup>.

إذا استطاعت إيران تأسيس وجذب حلفائها في منطقة الشرق الأوسط ضمن معادلة صعبة تجمع جهات مختلفة عقائديا لها أهداف واحدة حسبهم بداية من سوريا، انتقالا للبنان حيث حزب الله، ثم التوجه نحو الأراضي المحتلة بدعمها لحركات المقاومة الإسلامية كحماس والجهاد الإسلامي، مشكلة محورا للمقاومة والذي يفضل البعض

\* محور الممانعة(يسمى أيضا بمحور المقاومة): اسم أطلقته على نفسها الدول التي تعارض السياسة الأميركية في العالم العربي وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية، وهذا المحور مؤلف من دول هي سوريا وإيران وحركات هي حزب الله في لبنان، كما تعد الميليشيات الشيعية العراقية وحركة الحوثيين في بعض الأحيان جزءا من المحور، يهدف هذا التحالف الذي تقوده إيران الى معارضة مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة.

1 - وزير الداخلية الإيراني: لا تغيير في المنطقة بدون إيران، نقلا عن: <http://www.almanar.com.lb/4674848>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/21.

2 - عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سابق، ص228.

3 - فايز قزبي، مرجع سابق، ص57.

تسميته بالهلال الشيعي بسبب تصادف أن ثلاث (03) من أعضائه ينطلقون من معتقد شيعي (إيران، سوريا العلوية، حزب الله اللبناني)<sup>1</sup>.



شكل 23: خارطة توضح الهلال الشيعي (المشروع الإيراني) بالإضافة لسوريا ولبنان تدخل اليمن، نقلا

عن: <https://twitter.com/ugdugd3/status/515985766501978112>

-إذا فلبنان يتأثر كثيرا بما يحدث ويجري حوله من تطورات سياسية وعسكرية، ونظرا للحدود الجغرافية مع سوريا والقرب الجغرافي فقد ارتبط بشكل أساسي بكل التطورات السورية، وكذلك بحكم الحدود الجغرافية مع دولة فلسطين والقرب الجغرافي أيضا، فقد ارتبط كثيرا بالقضية الفلسطينية، ومن جانب آخر استغلّت إيران هذا التموقع الجغرافي الجيو/استراتيجي للجمهورية العربية اللبنانية وكذلك نفس التوجه العقائدي لحزب الله اللبناني في تحقيق المعادلة الأمنية الإيرانية والقائمة على المفهوم العقائدي (تسليم كل الأمور للولي الفقيه في طهران)، لتحقيق أهداف سياسية، سواء على أرض الجمهورية العربية السورية، أو الأرض اللبنانية أو الفلسطينية أو حتى الأرض العراقية واليمنية، وذلك من أجل تعبيد الطريق أمام التغلغل الإيراني وتمهيدا للسيطرة، وهنا لا نتحدث عن

<sup>1</sup> - محور الممانعة... طريق نحو استعمار جديد؟، نقلا عن: <https://www.sasapost.com/axis-of-resistance-and-a-new-colonialism>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/21.

السيطرة العسكرية بطبيعة الحال، وانما الحديث يكون حول انشاء مناطق نفوذ تصبح من خلالها ايران قادرة على التأثير في المعادلة<sup>1</sup>.

ومن جانب آخر يتموقع لبنان من خلال حزب الله اللبناني ضمن أولويات المعادلة الإيرانية ذات الأهمية الكبرى "لحزب الله اللبناني مشروع منذ تأسيسه، يهدف الى تصدير الثورة، وهو ما يعني أنّ إيران تسعى الى بسط سيطرتها على لبنان من خلال طرفي المعادلة الأخرى (العراق ثم سوريا)، وهذا ما يحصل اليوم بشكل فعلي، ومنطلقه الأساسي الجغرافية السورية خصوصا مع المعارك التي خاضتها القوات الإيرانية والفصائل الموالية لها وعلى رأسها حزب الله اللبناني على الحدود السورية العراقية لتأمين فتح ممر آمن يربط طهران ببيروت مروراً بالعراق وسوريا"<sup>2</sup>، كما استخدمت ايران الاحتلال الأمريكي للعراق كذريعة للتغلغل أكثر في هذا الأخير، فإنها تسعى جاهدة اليوم لإنشاء ما يسمى بالهلال الشيعي الكبير، بل والمحافظة عليه بحيث تأخذ فيه الجمهورية العربية اللبنانية الموقع الأهم (لاعتبارات حزب الله الحليف الاستراتيجي والذي كسب الثقة الكبرى من طرف ولاية الفقيه)، وقد تولى الأمين العام لحزب الله اللبناني بنفسه تحقيق هذا الأمر، حيث أعلن هذا الأخير "أنّ المحور الإيراني انتصر في المنطقة، بفعل الانتصارات والتي جرى تحقيقها في سوريا، وعلى الحدود السورية/العراقية... وبالتالي فإنّ الرسالة التي يريد حزب الله ايصالها هي أنّ كل الحدود سقطت، وتم انشاء قواعد اشتباك جديدة ضد إسرائيل أو ضد الغرب، تمتد مساحة هذه الحدود من جنوب لبنان وتحديدا من الناقورة، الى جبل الشيخ في جنوب سوريا، شرقا نحو الحدود العراقية وشمالا نحو البقاع اللبناني، وريف دمشق حتى حمص في وسط سوريا"<sup>3</sup>.

إذا فالطموحات الإيرانية في تحقيق أهداف ومصالح طهران والقائمة على أساس معادلة أطرافها (العراق، سوريا، لبنان، واليمن وفلسطين)، لم تعد مجرد خطابات أو حبر على ورق بل تأكدت على أرض الواقع خاصة ما نلاحظه اليوم من تأثير وتولي لقيادات سابقة في الحرس الثوري الإيراني أمثال السيد قاسم سليمان على زمام السلطة في بعض الدول على غرار العراق، سوريا وحتى لبنان، حيث أصبحت الكلمة العليا ترجع اليه، وأصبح حضور ايران يكاد يكون احتلالا عسكريا وليس مجرد نفوذ مذهبي سياسي واقتصادي، وهذا الأمر تحقق في كثير من دول المنطقة بما فيها حتى الخليجية (البحرين، الامارات والكويت)<sup>4</sup>.

1 - منير الربيع، حزب الله وإيران في سوريا، نقلا عن: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/hezbollah-and-iran-in-syria>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/21.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه.

4 - ياسر أبو هلاله، العراق، سورية، لبنان والمواجهة مع إيران، نقلا عن: <https://alghad.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/21.



## خلاصة الفصل الثالث

إذا يمكن القول كخلاصة للفصل الثالث أنه كان للموقع الجيوستراتيجي للجمهورية العربية اللبنانية دور كبير في بناء سياسة ايران الأمنية والتي تراوحت ما بين أدوات القوة الناعمة، وكذلك أدوات القوة الصلبة، حيث شكل الجمع بين هاتين الأدوات ما عرف بالقوة الذكية والتي استوردته ايران من الولايات المتحدة الأمريكية وحاولت اسقاطه على النظام الإقليمي الشرق أوسطي، كذلك لعبت العلاقات التاريخية بين الجمهورية العربية اللبنانية وايران دور فعال في بناء تلك السياسة الأمنية والتي ارتكزت ثوابتها مع نشوء حزب الله اللبناني والذي كان جزء لا يتجزأ من معادلة ايران الأمنية والتي تمتد من العراق نحو سوريا فلبنان وصولا الى فلسطين ثم اليمن فيما يعرف بالهلال الشيعي الكبير.

كذلك تعتبر لبنان جزء لا يتجزأ من المخطط الإيراني والذي يهدف الى صنع هلال شيعي مركزه إيران مرورا عبر العراق وسوريا مرتكزا في لبنان وصولا لليمن من أجل تطويق المنطقة واستخدام الهلال لتحقيق المصالح والأهداف الإيرانية، ولذلك تعتبر لبنان جزء مهم من المعادلة الإيرانية السورية.



# الفصل الرابع

انعكاسات سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان على  
استقرار الشرق الأوسط

المبحث الأول: الانعكاسات على المستويات (السياسية، العسكرية والأمنية والاقتصادية).

تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الدول المجاورة لوطننا العربي وخاصة الدول المنتمية الى الشرق الأوسط منه، كذلك هي مجاورة لدول أخرى غير عربية تابعة لنفس المنطقة وهي منافسة لها على مستوى سياستها اتجاه المنطقة على غرار تركيا، ومن الواضح أنّ سياسة أي دولة أمنية كانت أو غير ذلك لها انعكاسات على الدول المجاورة لها أو التي تنتمي الى نفس الإقليم، فسياسة إيران الأمنية اتجاه الجمهورية العربية اللبنانية تسببت في انعكاسات ظاهرة وبائنة على مستويات عدة في منطقة الشرق الأوسط (سياسية، عسكرية، أمنية، اقتصادية، وحتى اجتماعية).

المطلب الأول: الانعكاسات على المستوى السياسي.

تسببت سياسة إيران الأمنية منذ عام 1979م اتجاه لبنان بانعكاسات سياسية نحو دول منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، حيث عرفت في مراحلها الأولى بغلبة الطابع الصراعى على الطابع التعاوني، أي بمعنى آخر كانت الصفة الغالبة على تلك السياسة الأمنية هي النزعة العقائدية وذلك على حساب العقائد الأخرى لدول المنطقة، والدول المجاورة<sup>1</sup>، ففي بدايتها الأولى عمل المرشد الأعلى للثورة الإيرانية السيد الخميني على التركيز على البعد العقائدي في سياسة ايران الأمنية، حيث برز الدور الإيراني بشكل واضح من خلال اثاره العديد من الأزمات واللعب على وتر النعرات الطائفية بالمنطقة، وهنا برزت العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن بالمنطقة ككل والأمن والاستقرار العربيين بشكل خاص، حيث يمكن حصرها في الآتي<sup>2</sup>:

- ☒ اعتناق إيران لإيديولوجية متطرفة تساند من خلالها حركات التطرف والعنف والتي تلجأ لاستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية، وذلك من خلال إقامة العديد من المعسكرات للتدريب خاصة باستخدام دولة لبنان العربية (معسكر الامام علي شرق طهران، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم، معسكر أبيك في منطقة قزوین، ومعسكر حزب الله اللبناني كمعسكر عربي بدرجة أولى).
- ☒ أعطت إيران لنفسها حق القبول أو الرفض في أي ترتيبات أمنية من المنطقة العربية بما يخدم مصالحها الأمنية فقط واتخذت من لبنان نقطة بداية.

1 - ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص207.

2 - المرجع نفسه، ص، ص، 207، 208.

☒ اتباع إيران لسياسة مضادة لسياسة دول المنطقة، من خلال توجيهها نحو اظهار العداء للكيان الصهيوني لاستمالة القاعدة الشعبية العربية وتحريضها على أنظمتها واتهامها لها بأنها أنظمة عميلة للكيان الصهيوني، واستخدمت حزب الله اللبناني كوسيلة عربية لتحقيق هذه الغاية، في حين تشير التقارير الى أنّ التعاملات التجارية والاقتصادية بين الكيان الصهيوني وإيران الى عكس ذلك وعكس التصريحات السياسية، وكذلك تمتع اليهود وهم كثر بطهران وأصفهان بكامل الحقوق والحصانة من طرف النظام الإيراني، عكس العرب السنة الذين ينتمون الى إقليم الأهواز والذين يعانون من التهميش من طرف نفس النظام، كما أنه في جانب ثان فان تبني ايران لمبدأ تصدير الثورة جعلها تبني سياسة أمنية هدفها الأول هو تصديرها لباقي دول المنطقة واستخدمت الجمهورية العربية اللبنانية كمدخل لهذا المشروع وتحقيق أهدافها ومن بينها<sup>1</sup>:

-التغلغل في الأقطار العربية والإسلامية.

-محاولة إيجاد نماذج للحكم في الدول الإسلامية بما يشبه النموذج الإيراني كحزب الله اللبناني. -إقامة دولة إيرانية إقليمية لها تفوق إقليمي على حساب دول المنطقة.

فحسب عقيدة إيران الأمنية فمبدأ تصدير الثورة يحقق هدفين مهمين يتمثلا في:

الهدف الأول: تمهيد الطريق نحو إقامة حكومة إسلامية عالمية بقيادة إيران.

الهدف الثاني: خلق حكومات شعبية مستقلة إسلامية في دول أخرى من العالم مساندة لإيران وعلى النموذج الإيراني<sup>2</sup>.

الأ أنه وبعد وفاة الخميني ومجيء بعده السيد خامنئي و بانتخاب السيد هاشمي رفسنجاني رئيسا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، تحولت سياسة إيران الأمنية من صراعية مع دول المنطقة الى براغماتية من خلال المحاولة لكسب أكبر قدر ممكن من المكاسب دون صراع، "فالأخذ بالبراغماتية بأنها فلسفة مبنية على قبول العالم كما هو الى حد كبير والأخذ بالحلل الوسط والعمل بحذر من أجل تحريك الواقع بخطوات تدريجية نحو أحد الاتجاهات المفضلة، يعني أنّ سياسة رفسنجاني الجديدة كانت براغماتية بدرجة ملحوظة وذات نزعة معتدلة"<sup>3</sup>، ويمكن تبرير سياسة رفسنجاني تجاه منطقة الشرق الأوسط في ثلاث اعتبارات:

1 - المرجع نفسه، ص208.

2 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3 - جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن استقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996، ص129.

- عدم قدرة إيران في تلك المرحلة على تغيير الخارطة السياسية للمنطقة.
- محاولة إيران التكيّف مع ميزان القوى آنذاك بالمنطقة والذي لعبت فيه الولايات المتحدة الأمريكية دورا رئيسيا في اقامته.
- اعتبر رفسنجاني أنّه يجب على إيران أن تتوقف عن استعداد الآخرين وأن تحجم عن التدخل في شؤونهم الداخلية، وهذه إشارة لا تحمل اللبس في أنّ تصدير الثورة لم يعد من أهداف سياسة إيران الأمنية<sup>1</sup>.

إذا فإنّ عهد رفسنجاني أعاد إيران الى اللعبة الدولية من جديد من خلال سياسة أمنية وفقت بين البراغماتية والقيم الأيديولوجية، حيث كانت أولويته تتمثل في اصلاح العلاقة مع الأوروبيين، وكذلك مع دول الشرق الأوسط خاصة العربية منها<sup>2</sup>.

وبعد رفسنجاني جاء الرئيس الخامس للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد محمد خاتمي في 22 ماي عام 1997م، ولم تختلف سياسة هذا الأخير كثيرا عن الرئيس السابق رفسنجاني، "حيث كان الشعار الرئيسي لخاتمي ابان الحملة الانتخابية هو الإصلاحات والتنمية السياسية في الداخل، والانفتاح في السياسة الخارجية"<sup>3</sup>، حيث تميز الفكر الخاتمي بأنّه إصلاحي بشقيه الداخلي والخارجي وهذا بغية الانفتاح الداخلي والسعي الى فتح قنوات الحوار مع الدول والشعوب المجاورة.

الا أنّه وبوصول المحافظين بقيادة السيد محمود أحمدي نجاد، ظهرت العصبية الفارسية تحت أغطية إسلامية في سياسة إيران الأمنية اتجاه دول المنطقة الشرق أوسطية وعلى رأسها الدول العربية، حيث بدت ملامح التشدد في سياسة إيران الإقليمية والدولية بشكل كاد ينذر بتوجه نحو مواجهة مع العديد من دول المنطقة<sup>4</sup>.

ومع مجيء الرئيس الحالي السيد حسن روحاني والذي يتميز بتوجهه التعاوني مع دول المنطقة، ونزعتة المعتدلة، الا أنّ أهم توجه لهذا الأخير هو حل أزمة إيران النووية مع الدول الكبرى، أما سياسة إيران الأمنية تجاه منطقة

1 - المرجع نفسه، ص، ص129، 130.

2 - عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سابق، ص، ص35، 36.

3 - رؤساء الجمهورية ال 6 في إيران خلال 30 عاما من الثورة الإسلامية، نقلا عن:

<https://www.asiran.com/ar/news/12796>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/27.

4 - نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، نقلا عن: <https://www.learmy.gov.lb/ar/content>، أطلع عليه بتاريخ:

2019/01/27.

الشرق الأوسط لم تتغير رغم تغير القادة من محافظين الى معتدلين "اذ لا يمكن الحديث عن إيران جديدة بقدر ما يكون الحديث عن إيران متجددة، فالتغير الذي حدث يكمن في الأدوات، لا في الثوابت"<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: الانعكاسات على المستوى العسكري والأمني.

أ- على المستوى العسكري: انّ الاهتمام بالجانب العسكري ليس جديدا على إيران، فقد كان التوجه نحو التسليح وامتلاك السلاح حتى قبل الثورة الإسلامية، حيث برز هذا في اهتمام الشاه بالقوة العسكرية واتضح ذلك من خلال التقارب الإيراني-الأمريكي، وكذلك التقارب الإيراني-الصهيوني، إلا أنّ القوة العسكرية الإيرانية لم تظهر بشكلها الواضح إلا بعد الثورة الإسلامية عام 1979م، وبعد سعي إيران في التوجه نحو تطوير برنامجها النووي أدى هذا الى تخوف دول المنطقة من تحول ميزان القوة لصالحها، مما تسبب في رفض كامل لتلك الدول لهذا البرنامج وسعت لإبطاله والضغط من أجل تدخل القوى العظمى لمنع استمرار إيران في هذا البرنامج، ولقد كان لسعي إيران نحو امتلاك السلاح النووي عدة انعكاسات على المستوى العسكري بدول المنطقة يمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ امتلاك إيران لسلاح نووي أو حتى التوصل الى اتفاق بينها وبين الدول الكبرى أو حتى نشوب حرب على ساحة الشرق الأوسط سيغير من خارطة المنطقة عسكريا.
- ✓ إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية وهنا يقصد احتمالية نشوب حرب أمريكية إيرانية أو سعودية إيرانية أو حتى صهيونية إيرانية.
- ✓ أنّ امتلاك إيران لقدرات نووية في المجال العسكري يسبب القلق وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، رغم كل الرسائل الإعلامية حسنة النية والتي تحرص إيران على ائصالها الى عواصم دول المنطقة.
- ✓ كما وتجدر الإشارة الى أنّ برنامج إيران للأسلحة الكيماوية يشكل تهديد مباشر لدول الشرق الأوسط، وكذلك تهديد للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، والأمر الأكثر خطورة هو انعكاسات سياسات إيران على المستوى العسكري بمنطقة الشرق الأوسط، هو أنّه وفي حالة امتلاكها للسلاح النووي قد لا

1 - محمد عباس ناجي، حقبة روحاني: إيران التغيير في ظل عباءة النظام، نقلا عن: <http://www.siyassa.org.eg/News/3649.aspx>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/27.

2 - تأثير المشروع النووي الإيراني على الأمن القومي العربي، نقلا عن: <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec12.doc> cvt.htm، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/27.

تتوانى عن ابتزاز أقطار المنطقة أو تهديدها بالهجوم على منشآتها النفطية أو كذلك خنق الشريان المائي الناقل لنفطها<sup>1</sup>.

✓ كذلك فإن الاختلال العسكري بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وباقي أقطار منطقة الشرق الأوسط لصالح الأولى يمكن أن يؤدي الى توجه إيران نحو محاولة فرض سيطرتها على المنطقة ككل، واکراهها على اعتناق السياسات التي تلائمها.

✓ توجه إيران نحو التسلح وامتلاك تقنية السلاح النووي قد يجر كل دول المنطقة نحو زيادة تسليحها وانفاقها العسكري وكذلك احتمالية السعي نحو امتلاك التقنية النووية، مما يجعل المنطقة عبارة عن بؤرة بركان قد ينذر بيوادر حرب كبرى بين القوى الإقليمية بالمنطقة.

أما عن انعكاسات سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان على الشرق الأوسط في جانبه العسكري فالدعم الإيراني لحزب الله وتسليحه من خلال<sup>2</sup>:

1 - وسائل قتالية من الصناعات الإيرانية: منها منظومة الصواريخ بعيدة المدى من طراز "فجر 3" بمدى 43 كم؛ و"فجر 5" بمدى 75 كم. وقد جرى استعمال قسم من هذه الوسائل القتالية من قبل "حزب الله"، طبقاً لاعتبارات، ووفقاً لاحتياجاته.

2 - وسائل قتالية من إنتاج الصناعات العسكرية السورية: تضمنت هذه الوسائل، صواريخ 220 ملم يصل مداها إلى 75 كم؛ ومنظومة صواريخ 302 ملم مداها يزيد على 100 كم.

3 - وسائل قتالية من إنتاج دول أخرى جرى تحويلها إلى "حزب الله" من سوريا وإيران: صواريخ متطورة مضادة للدبابات من طراز (Kornet)، (Metis) وRPG 29، أو صواريخ مضادة للطائرات من طراز (SA-7) و (SA-14) من إنتاج روسي جرى نقلها من سوريا إلى "حزب الله"، أو صاروخ الشاطئ البحر من طراز (C. 802) من إنتاج الصين، والذي حول من إيران إلى "حزب الله".

بالإضافة الى أسلحة أخرى نوعية لم يتم التصريح بها، كل هذا تسبب في اعلان حالة الطوارئ من طرف قوى ودول المنطقة حيث انعكس عسكرياً على هذه الأخيرة فيما يلي:

1 - ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص219.

2 - ماذا تحوي ترسانة حزب الله من سلاح، نقلا عن: [https://arabic.sputniknews.com/arab\\_world/201703281023114748](https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201703281023114748)، اطلع

عليه بتاريخ: 2019/01/28.



- تصنيف حزب الله اللبناني كمنظمة إرهابية تمتلك أسلحة خطيرة من جهات أجنبية (إيران)، وبالتالي احتمالية توجيه ضربة له (المملكة العربية السعودية وبعض دول منطقة الشرق الأوسط).
- تهديد الكيان الصهيوني بدخول في حرب ثانية مع حزب الله اللبناني ان لم يتوقف عن زيادة تسليحه وطلب الدعم من إيران.
- اعلان المملكة العربية السعودية عن تحالف إسلامي موجه ضد الإرهاب (في إشارة لإيران وحزب الله اللبناني وبعض الميليشيات الإيرانية بالمنطقة).
- توقف المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي عن تقديم المساعدة المالية والعسكرية للبنان والجيش اللبناني.

#### ب- على المستوى الأمني:

إنّ التصور الإيراني للأمن في منطقة الشرق الأوسط، يقوم على محاولة بناء نظام أمني ضيق ومحدود يسمح لها بالسيطرة والهيمنة على المنطقة (ان استثنينا الكيان الصهيوني)، خاصة من حيث الصناعة والتكنولوجيا العسكرية بنوعها التقليدي والنووي، وسعي إيران نحو امتلاك هذا الأخير من شأنه أن تكون له انعكاسات على المستوى الأمني للمنطقة ككل، ومن شأنه كذلك تهديد الاستقرار بشكل عام، كما ويزيد من معضلة التوافق حول صيغة مشتركة للأمن الإقليمي، خاصة في ظل غموض النوايا الإيرانية، وكذلك استخدام صناع القرار لمصطلحات وعبارات تمس بأمن بعض دول وقوى المنطقة على غرار (الخليج الفارسي، الإمبراطورية الفارسية... الخ)، ويمكن أن نضع بعض آثار وانعكاسات السياسة الأمنية النووية الإيرانية على الأمن في الشرق الأوسط في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- ❖ إنّ سعي إيران نحو امتلاك السلاح النووي وزيادة التسليح وسياستها الكلية بصفة عامة، يؤثر بشكل كبير على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، فمن حيث المعطيات الجغرافية والسياسية فإنّ إيران إذا ما أرادت التحرك فلا بد لها من التحرك والتمدد غرباً ولا شك في ذلك، خاصة وأنّ تمددها ومسارها نحو الشمال أو الشرق أمر غير مكن، فمن الشمال هناك القطب الروسي، وفي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية (الهند، باكستان والصين).
- ❖ استراتيجية وسياسة إيران النووية وزيادة تسليحها عقيدة تأكدت خاصة بعد حرب الخليج الأولى أين تم استهدافها من طرف نظام صدام حسين بأسلحة ثقيلة ونوعية، حيث أدركت إيران أنّه لا بد لها من

1 - اياد رشيد محمد كريم، أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 10، الأردن، ص 11.

تطوير قدراتها العسكرية والنوعية من أجل التصدي لأي هجوم من دول أخرى خاصة المجاورة والتي تنتمي لنفس الإقليم، بل وتعدى الأمر الى استباق التهديد المباشر وغير المباشر لدول منطقة الشرق الأوسط، إذا ما سعت هذه الأخيرة نحو المساس بالأمن القومي الإيراني، ما جعل المنطقة اليوم تعرف انفلاتا أمنيا على كافة المستويات.

❖ كذلك بالنسبة لدول الخليج العربي والمحاذاة للجمهورية الإسلامية الإيرانية والقريبة من حدودها (الإمارات، قطر، البحرين الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية)، فتعتبر أنّ سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، وزيادة تسليحها من شأنه أن يعطل ويقوّض كل الجهود والخطوات التي تبذلها كافة الأطراف من أجل تعزيز سياسة حسن الجوار وزيادة الثقة المتبادلة والسعي نحو الوصول الى إيجاد منظومة أمنية إقليمية ودولية، تقوم على عدة أسس وربما يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها، وكذلك حل القضايا العالقة بين الأطراف بالطرق السلمية وعبر قنوات الدبلوماسية والتفاوض<sup>1</sup>.

❖ كذلك فإنّ سعي دول مجلس التعاون الخليجي من أجل اليجاد صيغة أمنية مشتركة وموحدة بين جميع وحداته السياسية، يستدعي وجود ضمانات من طرف المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع جميع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، ومن بين أهم تلك الضمانات هو عدم تهديد أمن تلك الدول من خلال سياسات إيران التوسعية والثورية<sup>2</sup>.

❖ اختلال موازين القوى لدول المنطقة لصالح إيران، خاصة بعد خروج العراق من معادلة التوازن العسكري، وهذا ما استدعى تخوف معظم دول المنطقة من استغلال إيران للوضع القائم، وبالتالي ضرب أمنها واستقرارها<sup>3</sup>.

❖ كما أنّ وجود التحالفات والترتيبات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي، روسيا وإيران، من شأنه أن يدخل المنطقة في دوامة التحالفات التي تهدد أمن استقرا المنطقة ككل، عبر التهديدات النووية والحروب بالوكالة.

أما فيما يخص انعكاسات السياسة الأمنية الإيرانية تجاه لبنان على الشرق الأوسط في شقها الأمني فيمكن حصرها في النقاط التالية:

1 - سعد شاكر شلبي، التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وأثرها في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، دار زهران، عمان(الأردن)، 2015، ص80.  
2 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.  
3 - اياد رشيد محمد الكريم، مرجع سابق، ص11.

أ- على مستوى الداخل اللبناني<sup>1</sup>:

- ❖ ضعف سلطة الدولة الأمنية على عدد من المناطق مع تصاعد مطالباتها بتعزيز قبضتها على مناطق نفوذ حزب الله.
- ❖ تدخل حزب الله العلني في سوريا، وهو ما زاد من حدة الانقسام الطائفي في البلاد، وأسهم أيضاً في تقويض صورة الدولة، ومن ثم حدوث ردة فعلها ودخول مسلحين سوريين إلى الأراضي اللبنانية وسيطرتهم على أجزاء منها، وما تخلل ذلك من عدة مواجهات عسكرية بين تنظيمات سورية وداعش (الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام) مع ميليشيات حزب الله والجيش اللبناني.
- ❖ ظهور العديد من خلايا تتبع تنظيمي "الدولة" (داعش) والقاعدة، بالإضافة إلى ظهور حالة "أحمد الأسير" بوصفها نوعاً من الاعتراض العنيف على اختلال التوازن السياسي والأمني في البلاد، ودليلاً على وصول الاحتقان المذهبي إلى مستوى عال.
- ❖ ارتفاع نسبة حالات خطف الأجانب والاعتداء عليهم، ومنهم سياح خليجيون.
- ❖ تدفق أكثر من مليون لاجئ سوري إلى لبنان خلال سنوات الثورة، وعدم تنظيم الدولة مخيمات لهم، وهو ما أدى إلى تبعات كثيرة، مضافة إليها استنفار وسائل إعلام التعصب العنصري، سواء الوطني أو الديني، ضد اللاجئين السوريين.
- ❖ تضائل عدد السياح الأجانب، وتحديدًا الخليجيين، مع صدور تحذيرات عدة من الدول الخليجية من زيارة لبنان، وصدور دعوة صريحة أخيراً لعدم زيارة لبنان.
- ❖ تراجع حجم الاستثمار الخليجي في لبنان.
- ❖ تراجع الصادرات اللبنانية إلى الخليج بسبب إغلاق الحدود السورية أمامها، وهي المنفذ الوحيد، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليفها بواسطة النقل البحري.

ب- على مستوى منطقة الشرق الأوسط

- ❖ استطاعت إيران من خلال سياستها الأمنية التغلغلية داخل لبنان، من زعزعة استقرار منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط ككل، واتضح ذلك من خلال قطع علاقات بعض الدول الخليجية لعلاقتها مع لبنان وإيقاف دعمها لها على غرار المملكة العربية السعودية.

1 - عبد الرحمن صلاح الدين، انعكاسات القرارات العربية ضد حزب الله على لبنان ووضعية الحزب المحلية والإقليمية، نقلًا عن: <https://fikercenter.com/political-analysis>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/28.

- ❖ تسبب إيران من خلال سياستها الأمنية في قطع مجموعة من الدول وهي (المملكة العربية السعودية، الامارات وكذلك مصر) مع دولة أخرى خليجية وهي دولة قطر، ومن بين أهم أسباب قطع تلك العلاقات هو تهمة التآمر القطري الإيراني على أمن دول المنطقة.
- ❖ الدعم المستمر للجمهورية الإسلامية الإيرانية لحزب الله اللبناني خاصة بالسلح والمال أدى الى أخذ نفس التوجه من طرف دول المنطقة من خلال دعمها لمجموعة من العناصر في سوريا ولبنان بالسلح والمال مما أدخل المنطقة في حالة فوضى أمنية.
- ❖ مساعدة إيران لحزب الله اللبناني من أجل التغلغل بقوة في بعض دول المنطقة من خلال تقوية الجهاز المخابراتي للحزب وتدعيمه بإمكانيات جد متطورة، وهو ما ساعده على التغلغل في دول كالبحرين، سوريا واليمن وحتى الامارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، ما أحدث حالة من الاستنفار الأمني لدول المنطقة من أجل التصدي لهذه الاختراقات الخطيرة والتي قد تهدد أمنها القومي والداخلي.
- ❖ دعم إيران المتواصل للبنان وحزب الله اللبناني بأسلحة متطورة وذكية ونوعية من شأنه أن يصعد من لهجة الكيان الصهيوني تجاه لبنان والذي قد يتسبب في حرب ثقيلة تكون انعكاساتها وخيمة على أمن المنطقة ككل.
- ❖ سياسة إيران الأمنية تجاه حزب الله اللبناني أدخلت المنطقة في حروب بالوكالة قادتها (إيران والمملكة العربية السعودية) ووكلائهم (حزب الله اللبناني، جبهة النصرة...الخ).

#### المطلب الثالث: الانعكاسات على المستوى الاقتصادي.

تسببت سياسة إيران الأمنية اتجاه لبنان في انعكاسات جد خطيرة على المستوى الاقتصادي لكافة أقطار إقليم الشرق الأوسط، حيث لم تسلم حتى إيران هي نفسها من تلك الانعكاسات لسياستها المتبعة منذ ثورة عام 1979م اتجاه لبنان والشرق الأوسط الى حد اليوم، "ورغم أنّ إيران تكاد تكون المستفيدة الوحيدة من ارتفاع أسعار النفط خلال عامي (1990، 1991)، اذ مارست سياسة حصلت من ورائها على العديد من المكاسب الاقتصادية على حساب الأقطار العربية"<sup>1</sup>، وقد استخدمت إيران في تلك الفترة قدرتها العسكرية من أجل الضغط على الدول

1 - ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص225.

المجاورة خاصة الخليجية منها، من أجل زيادة حصة ايران النفطية وكذلك دفع تلك الدول نحو استثمار أموالها بإيران، بمعنى استخدام التهديد العسكري من أجل النفوذ على نحو يسمح بتنمية الاقتصاد الإيراني<sup>1</sup>.

وتسببت السياسات المتبعة من طرف إيران اليوم وفي الوقت الحالي في اضطرابات اقتصادية تكاد تعصف بدول المنطقة، حيث تسبب تصادم دول المنطقة بقيادة المملكة العربية السعودية في مواجهة سياسة إيران بالمنطقة خاصة بلبنان ودول أخرى سوريا واليمن والعراق، الى تحديات اقتصادية لجميع الأطراف "حيث تسبب كلا الدولتين في استمرار مسلسل انهيار أسعار النفط مع أنهما متضررتان من ذلك، ولكن كل منهما حريصة على إنهاء الأخرى باعتبار أنّ النفط يشكل موردا رئيسيا لموازنتهما، فالنفط يمثل 70 بالمئة من الإيرادات العامة للدولة في ايران، ونحو 75 بالمئة في السعودية"<sup>2</sup>، ويمكن أن نستعرض الآثار ولانعكاسات لسياسة ايران على المستوى الاقتصادي لكافة أقطار المنطقة الشرق أوسطية فيما يلي<sup>3</sup>:

### 1-زيادة دور المال السياسي:

حيث تلعب هنا جميع الأطراف على توظيف المال السياسي في دول المنطقة، من أجل كسب الحلفاء والمؤيدين، ويتجلى هذا في حضي كل من البحرين والسودان بدعم مالي من طرف الملكة العربية السعودية، مما تسبب في سحب البعثة الدبلوماسية للبلدين من طهران، تأييدا للموقف السعودي، ونفس الأمر ينطبق على الجمهورية الإسلامية الإيرانية إذ تسارع من أجل كسب لبنان والسلطة الفلسطينية من خلال الدعم المالي، خلفا للدعم المالي السعودي، كما وتتنافس الدولتان على كسب الجمهورية العربية المصرية، من خلال الاغراءات الخليجية بالاستثمارات في مصر وكذلك الاغراءات الإيرانية بتقديم أكثر من 2 مليون سائح بشكل دوري لمزارات أهل البيت بمصر.

### 2-معضلة التبادل التجاري مع دول الخليج وتأثر لبنان:

سوف تكون لسياسة ايران الأمنية تجاه لبنان ونحو دول منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة انعكاسات على التبادل التجاري بين ايران وجيرانها، حيث تذهب التقديرات الى أنّ حجم التبادل التجاري بين ايران ودول الخليج العربي الى نحو 22 مليار دولار سنويا، وعلى الرغم من أنّ حجم هذا التبادل سيؤثر على الدول الخليجية بشكل أكبر في حال تراجعها مقارنة بإيران، على أساس أنّ المعاملات التجارية يمكن تعويضها من دول أخرى على

1 - المرجع نفسه، ص226.

2 - عبد الحفيظ الصاوي، الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة بين السعودية وإيران، نقلا عن: <http://stgcenter.org>، أطلع عليه بتاريخ:

2019/01/28.

3 - المرجع نفسه.

اعتبار أنها ليست سلع مؤثرة في الاقتصاد الإيراني، إلا أنّ الاتفاقيات والتي أجريت بين إيران وبعض دول المنطقة على غرار كل من سلطنة عمان ودولة الكويت بخصوص استيراد الغاز الطبيعي من إيران ولمدة تصل نحو 10 الى 15 سنة، قد يكون لها تبعات سلبية في حالة تم الغاؤها، طبعاً على الاقتصاد الإيراني<sup>1</sup>، هذا فيما يخص الانعكاسات على إيران ودول المنطقة، أما الانعكاسات على الجمهورية العربية اللبنانية خاصة بعد وقف الدعم المالي والاقتصادي للبنان من طرف دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية فكانت وخيمة على لبنان، فمن شأن القرارات السعودية ثم الخليجية الموائية لها، إذا تصاعدت بشكل أكبر، أن تؤدي لانهايار القطاع النقدي اللبناني في غضون أشهر؛ وذلك يرجع للأسباب الآتية<sup>2</sup>:

أ- الودائع المصرفية في لبنان تُقدر بحوالي 150مليار دولار، منها 25مليار دولار للبنانيين المغتربين في دول الخليج. بمعنى أن اللبنانيين العاملين في الخليج في حال ترحيلهم سيؤدي ذلك إلى انخفاض الودائع المصرفية اللبنانية بعد أشهر بمقدار كبير.

ب- نسبة تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج حوالي 8.7 مليارات دولار سنوياً، 55% منها قادمة من دول الخليج (حوالي 70 % من السعودية) أي ما يقارب 4.7 مليارات دولار، علماً بأن عدد العاملين في دول الخليج يقارب 750 ألف لبناني معظمهم في السعودية.

ج- تعد دول الخليج السوق الأول للصادرات اللبنانية خاصة السعودية، التي تستورد نحو 75% من صادرات لبنان الزراعية؛ وكذلك 53% من الصادرات الصناعية.

د- تبلغ قيمة العقارات السعودية في لبنان 6مليارات دولار وهذا في حد ذاته كفيل في أن يؤثر سلباً على سوق العقارات اللبنانية.

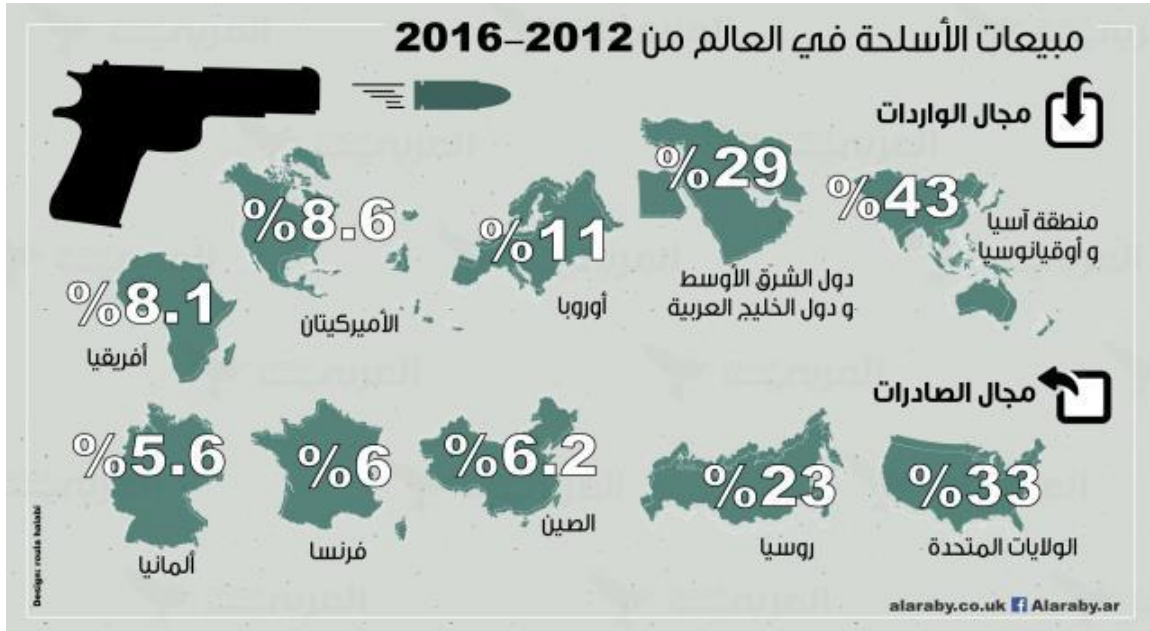
### 3-زيادة الانفاق العسكري:

إنّ إمكانية أو احتمالية نشوب حرب بالمنطقة الشرق أوسطية نتيجة سعي إيران المستمر نحو امتلاك تقنية السلاح النووي، جعل دول المنطقة في سباق مع الزمن من أجل زيادة تسليحها، خاصة في ظل سياسة إيران الأمنية المتواصلة والقائمة على التهديد المباشر سواء عبر قيادتها في طهران، أو عبر وكيلها الرسمي بالمنطقة حزب الله اللبناني، ونتيجة لهذا التسابق نحو التسليح، لجأت دول المنطقة الى تخصيص ميزانية كبيرة على

1 - المرجع نفسه.

2 - محمد أبو سعده، لبنان: أبعاد التنافس السعودي - الإيراني، نقلًا عن: <https://eipss-eg.org>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/29.

حساب القطاعات الأخرى (الاقتصادية والتنموية)، ولا تقتصر الانفاقات على التسليح وزيادة السلاح لتلك الدول فقط، بل تعدى الأمر الى الانفاق غير المباشر، وذلك تجلى في القوى السياسية المتنازعة في بعض دول المنطقة على غرار سوريا، لبنان واليمن.



شكل 24: خارطة توضح نسبة مبيعات الأسلحة في العالم من عام 2012 الى عام 2016، والشرق

الأوسط يصنف ثانيا، نقلا عن: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/1/20/1>

#### 4-نفور رأس المال الاستثماري الأجنبي:

أثر المناخ المشحون إثر سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان والشرق الأوسط على الاستثمار الأجنبي والخارجي في دول المنطقة جمعاء، حيث تسببت التهديدات المتبادلة بين جميع الأطراف، الى تخوف المستثمر الأجنبي من استثمار أمواله، بإقليم الشرق الأوسط (رأس المال جبان)، وهذا ما كانت له انعكاسات سلبية وخسائر فادحة في اقتصادات تلك الدول جمعاء.، ويمكن القول "أنّ الأزمة والتي أملت بأسعار النفط في السوق العالمية، منذ جويلية من عام 2014م، قد ألفت بظلالها على المقدرات الاقتصادية لكل أقطار الشرق الأوسط المعتمدة على النفط كأساس لاقتصادها، وبعد أن وصلت أسعار النفط في جانفي من عام 2016م الى متوسط سعري دون

ال30 دولار للبرميل الواحد، يتوقع أن يكون لهذا الأمر الأثر السلبي الشديد، على الأداء الاقتصادي للمستثمرين بدول المنطقة.

### المبحث الثاني: انعكاسات سياسة إيران الأمنية على استقرار الخليج العربي.

كما وتطرقنا سابقا فان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومن خلال سياستها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة تجاه أذرعتها ووكلائها بالمنطقة (حزب الله اللبناني وجماعة الحوثي...)، تسببت في ضرب استقرار الإقليم الشرق أوسطي ويتضح هذا خاصة في الأزمة والتي شهدتها دول كالمملكة العربية السعودية وقطر، بالإضافة الى ضرب الداخل البحريني والمشروع الإيراني في اليمن والعراق.

### المطلب الأول: الأزمة السعودية القطرية (الأزمة الخليجية).

رغم أنّ الأزمة ما بين المملكة العربية السعودية الى جانب بعض الدول الخليجية على غرار الامارات العربية المتحدة ضد دولة قطر كانت تخص الشأن العربي الخليجي فقط وهذا ما هو ظاهر في تلك الأزمة، الا أنه بتمعنا في خلفيات الازمة الخليجية نجد أن إيران هي جزء من معادلة الأزمة الخليجية، حيث يمكن حصر الدوافع والأسباب المؤدية الى تلك الأزمة في قالب طرفه طهران بشكل مباشر أو غير مباشر، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

أ-تمويل الإرهاب: يعتبر هذا أحد أهم الأسباب والتي جرت الدول المقاطعة الأربعة (المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، مصر والبحرين) الى قطع علاقاتها مع قطر، حيث اتهمت تلك الدول وعلى رأسها السعودية قطر "بدعم الجماعات الإرهابية في المنطقة، وتمويلهم ماليا خاصة مع قيام قطر بدفع فدية مالية ضخمة قدرت بمليار دولار لميليشيات الحشد الشعبي الشيعي التابع لإيران، وذلك بهدف افراجهم عن بعض أعضاء الأسرة الحاكمة القطرية الذين اختطفوا في جنوب العراق"<sup>1</sup>، وقد أدت هذه الصفقة القطرية الى دعوة ميلشيا فتح الشام والتي كان يطلق عليها سابقا جبهة النصرة، الى الافراج عن بعض الميليشيات الشيعية المحتجزة عندها، وهذا ما اعتبرته الرياض تواطؤ قطري إيراني<sup>2</sup>.

وكانت المملكة العربية السعودية وحلفائها بالمنطقة الشرق أوسطية خاصة الامارات العربية المتحدة ومصر قد قدمت أدلة على تواطؤ الحكومة القطرية مع الإرهاب، بدءا بالقاعدة مرورا بالتنظيمات المسلحة في سوريا (جبهة

1- أحمد أمين عبد العال، العلاقات القطرية الإيرانية هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي، نقلا عن: <https://democraticac.de/?p=55690>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/14.

2- المرجع نفسه.



النصرة سابقا، ميليشيا فتح الشام حاليا)، وصولا الى ما يعرف اليوم بتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش) "وهي مسألة اعترف فيها رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جبر بن جاسم في حوار شهير مع شبكة سي ان أن بناء على ترتيب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استمر هذا الاتصال وأخذ ستة أشكال"<sup>1</sup>:

**1- التمويل:** وهنا تتهم دول المقاطعة قطر بتمويلها المباشر للإرهاب وذلك من خلال التعامل الحكومي القطري مع قيادات تلك الجماعات، أو غير المباشر وذلك من خلال الجمعيات الدينية والتي تعمل تحت غطاء الأعمال الخيرية، كما وتعمل الدوحة على عدم متابعة أي قطري يقدم مبالغ مالية لدعم تلك الجماعات الإرهابية بل وتقدم لهم كل الحصانة والأمان.

**2- التأمين:** ويظهر هذا حسب دول المقاطعة على أن قطر تستضيف على أراضيها قيادات الجماعات الإرهابية وتقدم لهم كل التأمين، "وعلى سبيل المثال لا الحصر، قدمت الدوحة بيتا آمنا لأبي مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة في العراق أثناء سفره بين كابول والدوحة، وأمدته ومن معه بجوازات سفر قطرية، علاوة على مليون دولار دعما أوليا لجماعته"<sup>2</sup>.

**3- الترويج:** تتهم دول المقاطعة قطر بالترويج للإرهاب وذلك من خلال تقديم منصات إعلامية لقياداتهم والمتحدثين الرسميين لتلك الجماعات، والتي تتمثل بالضبط في قناة الجزيرة الإعلامية والتي طالبت السعودية وحلفائها من الدول العربية من الدوحة إيقافها وإيقاف كل أعمالها كشرط ضروري لكسر الحصار المفروض عليه ووقف مقاطعتها، وهذا ما رفضته الدوحة جملة وتفصيلا، بل وزادت من استضافة قيادات الحوثي وحزب الله اللبناني على منصات شبكة الجزيرة الإعلامية.

**4- التخطيط:** وتتهم قطر هنا بتقديمها لخطط وتصورات ميدانية استراتيجية كمساعدة للجماعات الإرهابية خاصة في سوريا، العراق وليبيا "ولو نأخذ ليبيا كمثال فإنّ الدوحة قامت بممارسة الضغوط على الجيش المصري من الجبهة الغربية، وكذلك في سيناء، أو في الحالة السورية لتحقيق المشروع القطري التركي المرتبط بمد خط غاز قطري عبر الأراضي السورية الى أوروبا، بعد تفكيك الدولة وسيطرة داعش على قسم كبير منها"<sup>3</sup>.

1 - عمار علي حسن، قطر.. لماذا تتهم بدعم الإرهاب، نقلا عن: <https://www.alarabiya.net/ar/politics/2017/10/20>، أطلع عليه بتاريخ:

2019/05/15.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه.

5- التوسط أو الوكالة: حيث قامت قطر بلعب دور الوسيط بين الجماعات الإرهابية بمنطقة الشرق الأوسط وبعض المخابرات الغربية على غرار "السي، أي، أي" من أجل تمكين تلك الجهات من تحقيق أهدافها ومصالحها بالمنطقة.

6- التوظيف: حيث تتهم الدوحة باستغلال الجماعات الإرهابية وتوظيفها من أجل تعزيز نفوذ قطر إقليمياً.

ب- دعم جماعة الإخوان المسلمين: على اعتبار التقارب القطري التركي والتفاهم البيني بين أنقرة والدوحة حول جماعة الإخوان المسلمين، فإنّ هذا الأمر لقي تصادماً مع دول المقاطعة خاصة من طرف الرياض ومصر، هذه الأخيرة وبعد الانقلاب العسكري على السلطة الشرعية بمصر بقيادة عبد الفتاح السيسي وإدراجه لجماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، هذا خلق وزاد من التوتر بين دول الحصار وقطر، هذه الأخيرة التي رفضت رفضاً قاطعاً قرار اعتبار الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، بل وبعد إقصائهم من الحكم في مصر، وهروب معظم قيادات الإخوان لقطر، رفضت الدوحة تسليمهم للقيادة الجديدة في مصر وذلك رغم الضغوط الخليجية المصرية الكبيرة، بالإضافة إلى هذا قامت قطر بإيواء قيادات حماس الفلسطينية وهي جماعة مصنّفة إرهابية هي الأخرى عند دول المقاطعة، وهو ما اعتبرته قطر تحدياً مباشراً لها "ويرجع الدعم القطري لجماعة الإخوان على اعتبارها آداة يمكن استخدامها لتوسعة النفوذ القطري في المنطقة، فمع تنامي قدرات قطر الاقتصادية خاصة بعد تزايد ثرواتها من صادرات الغاز لدول العالم، فعملت على استغلال تلك القدرات في تعزيز مكانتها السياسية إقليمياً، فقطر طوال تاريخها كانت قوة ضعيفة معزولة بحكم الجغرافيا محاطة بقوى كبرى، لذا بدأت الدوحة في البحث عن حلفاء لها، يمكن أن يقدّموا لها المساعدة لتحقيق هدفها الإقليمي"<sup>1</sup>.

وفي تصريح له حول علاقة قطر بالإخوان المسلمين عبّر رئيس وزراء قط السابق السيّد حمد بن جاسم، عن سبب تعامل قطر مع من أسماهم الإسلاميين قائلاً أنّ "الإسلاميين لهم دور مؤثر في المنطقة العربية من العراق حتى المغرب، وهم كقوة سياسية مهمة لا يمكن أن تتجاهلها قطر حسب زعمه"<sup>2</sup>، ويضيف قائلاً في مقابلة أجراها مع شبكة "بي بي سي" "أنّ الشعب المصري هو من انتخب الإخوان المسلمين، وقطر لم تأتي بهم إلى السلطة، وكذلك الإخوان في ليبيا انتخبهم الشعب الليبي ولكن أشقائنا في منطقة الخليج يختلفون معنا في هذه النظرة"<sup>3</sup>، وبالتالي يتضح هنا أنّ التنافس والصراع بين قطر وجيرانها الخليجيين هو من أجل التموقع كقوة إقليمية

1 - أحمد امين عبد العال، مرجع سابق.

2 - عنتر عبد اللطيف، لهذه الأسباب تدعم قطر وتركيا الإخوان. الدوحة تبحث عن دور للخليفة العثماني، نقلا عن: <http://www.soutalomma.com/Article/817720>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/16.

3 - المرجع نفسه

ذات ثقل بالمنطقة وتمتلك نفوذ وتأثير على المنطقة العربية ككل، ونظرا لأن قطر دولة صغيرة المساحة وقليلة الكثافة السكانية استعانت بجماعة الاخوان المسلمين كقوة سياسية لها صيتها على مستوى الوطن العربي ككل من أجل تحقيق هذا الهدف، ليتضح أنّ علاقة الدوحة بجماعة الاخوان المسلمين هي علاقة مصالح متبادلة (فالدوحة تضمن للجماعة الدعم المادي والسياسي، والاخوان يسعون الى اظهار قطر على أنّها المثال العربي والذي يجب أن يحتذى ويقتدى به)، فوفق الأستاذ المتخصص في العلاقات الدولية والعلوم السياسية محمد هويده في جامعة الامارات العربية المتحدة فإنّ "قطر دولة ذات إمكانيات تصنّف وفق أدبيات السياسة الدولية ضمن الدول الصغيرة في العالم نظرا لصغر حجمها الجغرافي والبشري، لذلك فانّ دولاً في مثل هذا التصنيف تسعى الى خلق أوراق لها للتعامل مع العالم، وعليه فإنّ قطر تحاول استثمار الاخوان المسلمين كورقة لتحقيق مصالحها في التعامل مع العالم الخارجي"<sup>1</sup>.

إذا حسب الأستاذ هويده فإنّه يظهر أنّ قطر تبحث عن دور إقليمي وربما دولي، إلا أنّها في نفس الوقت لا تمتلك أدوات تحقيق ذلك سواء تعلق الأمر بالقوة البشرية أو حتى المساحة الجغرافية، وعليه استندت الدوحة ببعض أدوات القوة الناعمة والتي تكلمنا عليها سابقاً (المال والاعلام)، من أجل استخدامها لتحقيق طموحها الإقليمي والدولي، ورأت قطر في جماعة الاخوان المسلمين الذراع السياسي والديني والذي يمكن أن تراهن عليه وتلعب على وتره، وعلى هذا الأساس دعمت الدوحة اخوان مصر مادياً ولوجستياً من أجل الوصول الى السلطة، واعتبرت النظام السياسي الحاكم اليوم بقيادة عبد الفتاح السيسي نظاماً غير شرعي وجاء من خلال الدبابة، كما دعمت قطر اخوان تونس وليبيا، وحتى الأمر تعدى لمحاولتها دعم اخوان الجزائر، ورغم الفشل الذريع لقطر في مصر واخفاقها في مشروعها الاخواني، إلا أنّ ذلك لم يثنها على مواصلة دعمها للجماعة بمصر "فالعلاقة بين جماعة الاخوان وقطر تعد علاقة تاريخية، ولن تتغير في القريب، وذلك لعدة أسباب منها:

- ✓ التقارب الأيديولوجي بين نظام الحكم في الدوحة وبين أفكار الجماعة.
- ✓ رغبة الدوحة في إبقاء ملفات مهمة في المنطقة في يدها (الملف المصري، الليبي، والتونسي).
- ✓ المراهنة على ملف جماعات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الاخوان المسلمون، لما تمثله لها من أوراق ضغط مهمة إقليمياً وخارجياً"<sup>2</sup>

1- المرجع نفسه

2- الاخوان المسلمون في قطر، نقلًا عن: <https://almezmaah.com/2018/08/27/>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/16.

وعليه فإنّ المقاربة والتي تعتمدها الدوحة في التعاطي مع تنظيم الاخوان المسلمون، هي مقاربة تقوم على سياسة الأبواب المفتوحة والدعم المالي والإعلامي الواسع، وكذلك احتضانها والاستثمار في نفوذها في عدد من الدول العربية.

ولا يبتعد الأستاذ إبراهيم أيوش أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، عن سابقه الأستاذ محمد هويدن "حيث يفسّر التعامل القطري مع الاخوان المسلمين الى استحضار عنصر له علاقة بدوافع نفسية تتعلق بعقدة الصغير، والمترسخة لدى حكام قطر، فقطر الدولة الصغيرة تسعى الى لعب أدوار كبيرة تتجاوز حدودها وتصل المغرب الأقصى مروراً بمصر ومالي"<sup>1</sup>.

واستخدام قطر لورقة الاخوان المسلمين هو من أجل البروز الإقليمي، وهو ما يسمى أو يطلق عليه في تخصص العلاقات الدولية "منطق فلسفة الواقعية الدفاعية بهدف تحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الرئيسية"<sup>2</sup>.

ومن جهة أخرى تعتبر دول المقاطعة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بوجود علاقة ما بين جماعة الاخوان المسلمين وحماس من جهة وحزب الله اللبناني وإيران من جهة ثانية وهو ما يؤكد حسبها على التقارب الإيراني القطري "فرصد مؤشرات تقاطع الأيدولوجية الاخوانية مع عقيدة حزب الله، تجد ما يبررها في العديد من نقاط التلاقي الفكري والعقدي عند التنظيمين، وهو ما يفسر التطابق على مستوى المواقف المعلنة في الأعوام الأخيرة"<sup>3</sup>، وعلى الرغم من الاختلاف البيني بين التنظيمين حول الملف السوري، إلا أنّ هذا لا ينفي وجود نقاط تواصل عديدة بينهما، فالمملكة العربية السعودية تعتبر أنّ طهران تعمل من خلال حزب الله اللبناني وبالتنسيق غير الظاهر مع جماعة الاخوان المسلمين (مقرها قطر)، على ضرب أمن الخليج العربي والمساس باستقرار منطقة الشرق الأوسط، ورغم أنّ قطر اعتبرت حزب الله كمنظمة إرهابية إلا أنّ تقارير تؤكد على العلاقات السريّة البينية بين الدوحة ومليشيات حزب الله اللبناني حيث "من بين دلائل العلاقات الفريدة والتي تجمع بين الدوحة ومليشيات حزب الله اللبناني، تلك الواقعة التي شهدتها العام 2013م عندما توسطت قطر خدمة لحزب الله وإيران من أجل دفع القاعدة أو جبهة النصرة (جبهة فتح الشام حالياً)، للإفراج عن عدد من عناصر مليشيا حزب الله التي قامت الجبهة بأسرهم لدى سيطرتها على بلدة عرسال اللبنانية، بصفة حصلت فيها النصرة على

1- سفيان فجري، كيف أصبح الاخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والامارات، نقلا عن: <https://www.france24.com/ar/20130214>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/16.

2- عنتر عبد اللطيف، مرجع سابق.

3- عبد الحق الصنايبي، حزب الله والاعوان المسلمون: اختلاف المذهب ووحدة المنهج، نقلا عن: <https://www.hespress.com/writers/391373.html>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/16.

مئات ملايين الدولارات من قبل قطر من أجل اتمامها<sup>1</sup>، ويضيف البعض على أنه توجد العديد من الدلائل والشواهد على ضلوع قطر وجماعة الاخوان المسلمين في علاقات مع حزب الله اللبناني "حيث قالت صحيفة الوطن السعودية ان قطر استغلت الجمعيات الخيرية التابعة لها بعد حرب تموز 2006 في لبنان لضخ ملايين الدولارات لتمويل أنشطة حزب الله بحجة اعمار لبنان"<sup>2</sup>، كما وأنه في عام 2010م كانت هناك زيارة رسمية قام بها أمير قطر آنذاك الوالد حمد بن خليفة الى قرية بنت جبيل اللبنانية، والتي تعتبر أحد المعامل الأساسية لميليشيا حزب الله اللبناني والتي هيأت له استقبالا خاصا نظرا للإمدادات المالية القادمة معه، وروجت الجهات الإعلامية لحزب الله لهذه الزيارة برفع شعارات "شكرا قطر"، ورغم ما أفرزته الأزمة السورية من برود أصاب العلاقات بين الطرفين على ضوء اختلاف المواقف السياسية، إلا أنّ الطرفين احتفظا بتواصل واضح عبّر عنه الأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله في ديسمبر عندما قال: لدينا خط مع قطر رغم خلافنا السياسي كما استقبل وفدا قطريا لبحث العمل على الحل السياسي في سوريا، في تحركات سابقة لإذابة الجليد الذي أحدثته الأزمة السورية في العلاقة بين الطرفين"<sup>3</sup>.

إذا ومن خلال العلاقة التي ربطت وتربط قطر بحزب الله اللبناني فهذا يعني أنه توجد علاقة بين جماعة الاخوان المسلمين وحزب الله اللبناني على اعتبار أنّ الدوحة هي الراعي الرسمي للجماعة بالمنطقة العربية الى جانب تركيا، بالإضافة الى هذا فإنّ هذه المعادلة تدخل فيها حركة حماس الفلسطينية والتي تعتبرها المملكة العربية السعودية ومصر وبعض دول المنطقة الأخرى على أنّها الذراع العسكري لحركة الاخوان المسلمين بفلسطين المحتلة، وأنها تربطها علاقات مع جماعات الاخوان المسلمين بالمنطقة كما تربطها علاقات بحزب الله اللبناني وايران "قبع أقل من ثلاث سنوات على تأسيس حركة حماس كان اتصالها الأول المعلن مع ايران عام 1990، في مؤتمر أقامته طهران لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وقد مثل حماس فيه القيادي المؤسس فيها خليل القوقا، ثم تطورت العلاقات مع المؤتمر الثاني الذي كان عام 1991، وقد توجت هذه العلاقة بفتح مكتب تمثيلي دائم لحماس في ايران"<sup>4</sup>.

وما أكدّ على متانة العلاقة بين طهران وحركة حماس الفلسطينية هو وثيقة أبرمت في تونس عام 1993م، تعترف فيها إيران بوحدانية وشرعية تمثيل حماس للشعب الفلسطيني، لتصرّح بعدها حماس على لسان ممثلها

1- محمد خالد، قطر وحزب الله.. تأمر وعلاقات مشبوهة، نقلا عن:

<https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-08-08-1.3020643>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/17.

2- قطر وحزب الله.. العلاقة المشبوهة، نقلا عن: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/962757>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/17.

3- محمد خالد، مرجع سابق.

4- ايران وحماس.. علاقات منفعلة تعلوا على الاختلاف الطائفي، نقلا عن: <https://alarab.co.uk>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/17.

آنذاك في طهران السيد عماد العلمي على أنّ إيران هي حليف استراتيجي لحركة حماس وللفلسطينيين<sup>1</sup>، أما فيما يخص علاقة حماس بحزب الله اللبناني فهي الأخرى عرفت متانة خاصة في ظل رفع التنظيمين الاسلاميين لشعار المقاومة ضد الكيان الصهيوني، فعرفت العلاقات بينهما تبادلا للمعلومات وكذلك دعم حزب الله لحركة حماس بالسلاح والمال "قطالما كان حزب الله وحماس حليفين مقربين قبل الانتفاضة العربية في عام 2011، كما يجمع بين الطرفين تعاون سياسي وعسكري، واصطفاف وثيق الى جانب ايران وسورية، فتاريخيا كان حزب الله صاحب اليد العليا في الشراكة، اذ كان يؤمن التدريب العسكري لمقاتلي حماس، ويقدم توصيات سياسية للحركة، وتشجيع المنابر الإعلامية التابعة له على دعم حماس والقضية الفلسطينية"<sup>2</sup>، فقبل عام 2011م أو بالأحرى قبل حدوث الثورات العربية تعاونت حماس الى جانب حزب الله اللبناني في اطار التحالف مع سوريا وايران، فيما تطرقنا اليه سابقا بمحور المقاومة أو الممانعة، حيث أكدت حركة حماس على أنّ هذا التحالف لا يستند الى أسس طائفية بقدر ما ينبثق عن توجهات أعضائه المشتركة في مناهضة التواجد الغربي بالمنطقة، وكذلك مقاومة الكيان الصهيوني، إلا أنّ الأحداث في سوريا والتي عقبها عام 2011م فيما عرف بالثورة السورية ضد نظام الرئيس بشار الأسد، جعل حركة حماس تغير من سياستها السابقة والمبنية على التحالف مع ايران وحزب الله اللبناني وسوريا، حيث أدانت الحركة ووجهت انتقادات لاذعة لنظام الأسد بسبب لجوئه الى سياسة القمع العسكري ضد الشعب السوري والمعارضة السورية، وعلى اثر هذا قامت حماس بنقل مكتبها السياسي من دمشق (كانت تتخذ لها مقرا منذ العام 1999)، الى العاصمة القطرية الدوحة، لكن من وجهة نظر ثانية فالسبب الحقيقي لتجميد العلاقات مع سوريا وحزب الله اللبناني وايران ترجع الى وصول الرئيس المصري السابق محمد مرسي الى هرم السلطة في مصر والمحسوب على الاخوان المسلمين، والذي رأته فيه الحركة ملاذها للخلاص من العزلة الدولية وحصارها الاقتصادي، إلا أنّ هذا لم يدم ويلا بسبب الانقلاب العسكري على جماعة الاخوان المسلمين بمصر، وغلق الحدود البرية بين مصر وقطاع غزة والتحالف المصري السعودي فيما بعد واعتبار حركة حماس خطرا على المنطقة، هذا الأمر استدعى إعادة المصالحة بين حركة حماس وايران وحزب الله اللبناني من أجل تفادي عزلتها الإقليمية، إلا أنّ وبعد الأزمة القطرية مع دول الخليج الأخرى شكّل ذلك تهديدا للحركة بسبب تخوفها من وقف الدعم القطري لها، إلا أنّ هذا التخوف كان مبالغا فيه حيث "خفض القطريون الى حد كبير مساعداتهم المالية الى الحركة، مع العلم بأنهم لم يوقفوا هذا الدعم بشكل كامل"<sup>3</sup>.

1- المرجع نفسه.

2- مارين كوس، مقاومة مرنة: كيف يصلح حزب الله وحماس ذات البين، نقلا عن: <https://carnegie-mec.org/2018/07/23/ar-pub-76885>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/17.

3- المرجع نفسه.

إذا من خلال هذا فإن أزمة دول المقاطعة مع قطر كان من بين أهم أسبابه هو الدعم القطري لحركة حماس المحسوبة على الاخوان المسلمين والذين بدورهم لهم علاقات بينية مع إيران وحزب الله اللبناني، ما استدعى وجود علاقات بين الدوحة وطهران من شأنها المساس بالأمن القومي لدول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

### ج: العلاقات مع إيران

تتهم المملكة العربية السعودية وحلفائها بالمنطقة الشرق أوسطية قطر بتوقيع علاقات مع إيران وأذرعها بالمنطقة (حزب الله اللبناني، وحماس)، وتعتقد دول المقاطعة على أنّ تلك العلاقات الهدف منها هو ضرب أمن استقرار المنطقة بصفة عامة، والدول الخليجية والعربية بصفة خاصة، إلا أنّه من جانب آخر يرى بعض الباحثين والمختصين في الشؤون العربية الإيرانية أنّ إقامة قطر لعلاقات مع القوى الإقليمية سواء إيران أو تركيا جاء بعد اعلان الأربع دول العربية سابقة الذكر بقطع علاقاتها مع الدوحة، مما استدعى هذه الأخيرة الى التوجه نحو كل من طهران وأنقرة من أجل فك عزلتها والتخفيف من الحصار عليها "وقد تطورت العلاقات القطرية الإيرانية الى الحد الذي استضافت معه الدوحة قوات من الحرس الثوري الإيراني لحراسة مقر القصر الأميري في الدوحة"<sup>1</sup>، وعلى الرغم من أنّ قطر مع مطلع عام 2016م، قامت باتخاذ قرار جريء بعد الاعتداء على السفارة السعودية بطهران، من خلال سحب سفيرها وقطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران، وتحجبت قطر بقرارها هذا نظرا لما تنص عليه اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي، إلا أنّه وبعد حوالي سنتين ونصف غيرت الدوحة من سياستها تجاه ايران لصالح هذه الأخيرة نتيجة محاصرتها ومقاطعتها من جيرانها.

الآنّ الدول الخليجية المقاطعة خاصة السعودية، الامارات العربية المتحدة والبحرين تتهم قطر بأنّ علاقاتها مع ايران ليست وليدة مرحلة المقاطعة وما بعدها "بل كانت نتاج لسنوات من علاقات متجذرة مشبوهة جمعت البلدين، ففي تسعينات القرن الماضي أغمضت الدوحة أعينها عن سياسات طهران العنيفة... ووصلت العلاقات المشبوهة بين البلدين الى ذروتها في عام 2015، حيث شهد هذا العام تعزيز التعاون الأمني لأول مرة بين الحرس الثوري وما يسمى بالجيش القطري، عبر بتوقيع اتفاقية أمنية وعسكرية تحت مسمّى مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلّة بالأمن في المنطقة، كانت احدى بنودها السريّة منح حق تدريب قوات قطر البحرية للقوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني"<sup>2</sup>، وقد تراوحت توطيد العلاقات بين البلدين لتشمل كل المجالات

1 - أحمد أمين عبد العال، مرجع سابق.

2 - اسراء أحمد فؤاد، من التأمير الى العبث.. ايران وقطر.. تاريخ طويل من العلاقات المشبوهة، نقلا عن:

<https://www.youm7.com/story/2017/8/12>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/20.

السياسية، العسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية، فمثلا على المستوى الاقتصادي فقد دعا رئيس اتحاد المصدرين الإيراني محمد لاهوتي بلاده من أجل استغلال الفرصة السانحة وذلك بفتح شركات إيرانية لمنافسة الشركات التركية داخل قطر، موضحاً أنّ الأزمة الخليجية بيّنت أنّ هناك تراجعاً لبلاده في الأسواق القطرية أمام تركيا<sup>1</sup>، كما وفي جانب آخر " وكشف صديقان رئيس اللجنة الزراعية بغرفة التجارة الإيرانية أنه خلال الأيام الأولى للأزمة الخليجية، تم تصدير 200 طن من البضائع الإيرانية تشمل الفاكهة والخضروات من مدينة شيراز إلى الدوحة، كذلك تم تصدير أولى شحنات الألبان، كما كشف رئيس الدائرة التعاونية لمنتجي المواد الغذائية في إيران، مهدي كريمي تفرشي، ارتفاع صادرات إيران من المواد الغذائية إلى قطر بعد الأزمة الخليجية من 200 إلى 300 مليون دولار في عام 2017، بعد أن كان حجم الصادرات الإيرانية لقطر في عام 2016 لا يتجاوز 18 إلى 20 مليون دولار"<sup>2</sup>.

ومن الناحية الثقافية على سبيل المثال لا الحصر فالعلاقات القطرية الإيرانية تعرف منحى تصاعدي في هذا القطاع، ففي عهد الرئيس السابق محمود أحمددي نجاد تعرّزت العلاقات الثنائية بين البلدين في مجالها الثقافي أشاد وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي محمد حسيني مساء امس الخميس، باستضافة دولة قطر للأسبوع الثقافي الإيراني في الدوحة وقال ان بلاده تتطلع لعهد جديد في العلاقات بين البلدين، وأشار حسيني في كلمة له في المسرح الوطني القطري الى حضور أعداد كبيرة من الشخصيات الثقافية القطرية و العربية في الاسبوع الثقافي الإيراني في الدوحة وأعرب عن ارتياحه لرغبة دولة قطر في تعزيز التعاون في المجال الثقافي والفنون بين الشعبين الإيراني والقطري، وأضاف بأن الزيارات المتكررة للرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد للدوحة وكذلك كبار المسؤولين القطريين لظهران تعكس عمق الصداقة و المحبة القائمة بين البلدين"<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: تورط إيران وحزب الله اللبناني في أزمة البحرين.

إنّ الحديث عن الدور الإيراني في أزمة البحرين أو بالأحرى التورط الإيراني في الأزمة البحرينية، يستوجب علينا استحضار العامل التاريخي، فالسياسة الإيرانية اليوم تجاه دولة البحرين تقوم على إطلاق تصريحات

1- المرجع نفسه.

2- نفس المرجع.

3- إيران تتطلع لعهد جديد في العلاقات الثقافية مع قطر، نقلا عن: <https://www.alalamtv.net/news/30932>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/21.



مقصودة وذلك على لسان شخصيات إيرانية رسمية أو شبه رسمية، ويمكن تتبع تسلسلها التاريخي في النحو الآتي<sup>1</sup>:

- أطلقت إيران على لسان آية الله العظمى في عام 1980 تصريحات خطيرة طالبت فيها طهران بضم دولة البحرين على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكد بعدها على ذلك مدير تحرير صحيفة كيهان الشبه رسمية عام 2007 والذي قال بأنّ البحرين هي جزء من إيران والسبب في انفصالها هو إثر تسوية غير قانونية جمعت الشاه الإيراني والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.
- في جانفي من عام 2009 أدلى النائب داريوش قنبري بتصريح امام كل من مجلس الشورى الإيراني ووزير الخارجية منوشهر منقي ووسائل الاعلام العالمية، بأنّ البحرين وحتى قبل 40 عاما تعتبر جزء من الأراضي الإيرانية وتم فصلها عليها إثر تواطئ داخلي واستفتاء مشبوه.
- جاء عام 2011 ليحمل تصريحات أخطر من المسؤولين الإيرانيين حيث اعتبر رئيس هيئة الأركان في الجيش الإيراني أنّه ليست البحرين فقط هي جزء من الامتداد الإيراني بل كامل الخليج العربي متحججا في ذلك بالوثائق والمستندات التاريخية والقانونية والتي حسبته تملكها إيران.
- وقدم النائب حسين علي شهرياري بالبرلمان الإيراني في ماي من عام 2012 تصريحا كان فحواه "كما تعرفون فإنّ البحرين كانت المحافظة الرابعة عشر في إيران حتى عام 1971، ولكن للأسف وبسبب خيانة الشاه والقرار السيء الصيت لمجلس الشورى الوطني آنذاك فإنّ البحرين انفصلت عن إيران، وأضاف إذا كان من المفترض حدوث أمر ما في البحرين فإنّ البحرين من حق الجمهورية الإسلامية وإيران وليس السعودية"<sup>2</sup>.
- وفي جوان من نفس العام وجّه السفير الإيراني بباريس تصريح خطير ومستفز للمنطقة الخليجية والعربية، حيث قال أنّه إذا أرادت إيران احتلال البحرين فإنّ ذلك لن يستغرق منها سوى بضع ساعات. وتواصل التحريض من طرف الجهات الرسمية وغير الرسمية الإيرانية ضد البحرين خاصة منذ الاحتجاجات الشعبية والتي اعتبرت جزء مما يسمى بالربيع العربي (مع تحفظي على هذا المصطلح)، أو الحراك الشعبي في دولة البحرين، وفي هذا الصدد اعتبر محرر مجلة سنترال لورويان للدراسات الدولية والأمنية الصادرة عن جامعة براغ ميترو بوليتان لجمهورية التشيك السيّد ميتشل بيلفر في مقال له نشر على صفحات جريدة وول ستريت الأمريكية، أنّ إيران تعمل منذ عقود على زعزعة أمن البحرين وتسعى كذلك منذ زمن طويل نحو

1- عبد الله النفيسي، عبد الله الطنطاوي، مرجع سابق، ص 130، 131.

2- المرجع نفسه، ص 131.

ضمّهما<sup>1</sup>، ويضيف ميتشل بيلفو التدخل الإيراني من أجل ضرب استقرار البحرين لم يكن وليد الساعة، بل فجوره تاريخية تعود بالضبط الى ديسمبر من عام 1981م، وذلك حينما قامت عناصر بحرينية شيعية تابعة للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ومقرّها ايران بمحاولة انقلابية ضد النظام الحاكم، إلا أنّها انتهت بالفشل وقد تضمّنت تلك العملية خطة إيرانية من أجل تدخل عسكري بالبحرين<sup>2</sup>، إلا أنّ فشل تلك العملية لم يثني ايران عن تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدولة البحرين، حيث استثمرت طهران في الشعب البحريني ذو التوجه العقائدي الشيعي لأغلبه واللعب على الوتر العقائدي من أجل التحريض على السلطة، واتضح ذلك عام 1994م أين دعمت الاحتجاجات الشعبية البحرينية ضد البطالة، وقامت طهران بتحريض الشعب من خلال استخدام العنف ضد النظام وهو ما تسبب في مواجهات عنيفة بين البحرينيين الشيعة وقوات الأمن البحرينية حيث استمرت لمدة خمس سنوات، وتوالى الدور الإيراني المتسبب في أزمات داخلية في دولة البحرين، حيث صرّح علي خامنئي في شهر جويلية من عام 2015م "إن طهران ستواصل نصره الشعوب المظلومة في دول عدة من بينها البحرين"، فضلاً عن تصريح خامنئي خلال شهر نوفمبر 2015 م، والذي انتقد تعامل السلطات البحرينية مع المقدسات الشيعية خلال إحياء ذكرى عاشوراء، والمتتبع لتصرّيات خامنئي يتبين له أنّها تمثل تهديداً مباشراً للنسيج المجتمعي الواحد لمملكة البحرين، من خلال لعبه على الوتر الطائفي، وذلك من خلال تخصيصه المقدسات الشيعية عن غيرها من المقدسات، الى جانب التحريض والتهديد يلمّح الى إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين<sup>3</sup>.

وتسعى إيران من خلال تدخلها في مملكة البحرين الى تحقيق أهداف ثلاثة كبرى يمكن حصرها في الآتي<sup>4</sup>:

✘ بناء قاعدة أكبر من الموالين لإيران في البحرين، وبناء قوة شيعية أكبر سياسياً، وعسكرياً أيضاً.

✘ السعي إلى إسقاط نظام الحكم في البحرين، وإقامة نظام شيعي موالي لإيران.

1 - دور إيران في أحداث البحرين، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/news/presstour/2011/10/6>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/23.

2 - المرجع نفسه.

3 - أشرف محمد كشك، الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج العربي مملكة البحرين نموذجاً، نقلا عن: [http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=3646:2016-02-07-07-51-04&Itemid=172&option=com\\_content](http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=3646:2016-02-07-07-51-04&Itemid=172&option=com_content)

أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/23.

4 - السيد زهرة، لعبة إيران الإرهابية في البحرين، نقلا عن: <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1102405>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/23.

✘ جعل الكلفة مرتفعة بالنسبة الى الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في البحرين، ودفع البلدين إلى مغادرتها، وذلك عن طريق تصعيد عدم الاستقرار في البلاد. ولو حدث هذا، فستكون هذه خدمة كبرى لمصالح إيران الأمنية والاستراتيجية في المنطقة كلها.

وفي أحد أهم التقارير الاستراتيجية الأمريكية والتي صدرت عن البحرين والذي يحمل عنوان "العبء إيران الطويلة في البحرين" جاء فيه أنّ هناك جماعات مسلحة سرّية قامت بارتكاب أعمال إرهابية ضد النظام والحكومة البحرينية والتي تعمل مباشرة تحت اشراف الحرس الثوري الإيراني، وتشمل تلك الجماعات (سرايا المختار، حزب الله البحريني، سرايا الأشتري، كتائب حزب الله، عصائب اهل الحق وسرايا الكرز)، ويشير التقرير الى أنّ الأساليب والتي تعتمدھا أو تتبعھا تلك الجماعات والتنظيمات تتراوح ما بين استخدام المتفجرات والقنابل والعبوات الناسفة، الأسلحة البيضاء وكذلك المسدّسات الكاتمة للصوت (وهو دليل على وجود مخططات إيرانية من أجل اغتيال شخصيات بارزة في النظام البحريني)<sup>1</sup>.

وقد أكّدت معظم التقارير العالمية على أنّه منذ عام 2011م يتعرّض رجال الشرطة والأمن في البحرين لعمليات إطلاق النار والهجمات الإرهابية، يقوم بها تنظيمات وجهات وجماعات كشفت تحقيقات الأجهزة الأمنية البحرينية تواصلها مع الحرس الثوري الإيراني وعناصر من حزب الله اللبناني، ومن بين أهم العمليات الإرهابية وأشهرها في البحرين هي عملية "سترة" أين أصيب وأستهدف فيها مجموعة من رجال الأمن البحرينيين وأفضى التحقيق فيما بعد الى تورط جماعات إرهابية ممولّة ومدعّمة من طهران، وتعتبر جماعة الأشتري أو سرايا الأشتري من بين أخطر الجماعات الإرهابية داخل البحرين تشددا وقربا من نظام الملالي، "حيث نفّدت سرايا الأشتري عدة عمليات إرهابية في البحرين استهدفت الشرطة البحرينية، كان آخرها في منتصف يناير الماضي، كما نفّدت تفجيرا أمام مسجد في منطقة الدفاع، وعمليات أخرى أدّت لمقتل 10 من رجال الشرطة"<sup>2</sup>، بالإضافة الى هذا استهدفت الجماعات الإرهابية في البحرين عدة مرات أنابيب النفط من أجل ضرب الاستقرار بالبحرين والمنطقة ككل.

وفي جانب ثان لا يبتعد حزب الله اللبناني عن إيران في سياسته تجاه البحرين، حيث يعمل هذا الأخير على التدخل في الشؤون الداخلية للملكة "وحملت جامعة الدول العربية واتهمته الى جانب الحرس الثوري الإيراني

1 - المرجع نفسه.

2 - براء ملحم، قائمة الإرهاب الرباعية..6تنظيمات عانت في البحرين قتلا، نقلا عن: <https://alwatannews.net/article/719672?rss=1>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/23.

بتأسيس جماعات إرهابية في مملكة البحرين<sup>1</sup>، حيث تعمل الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الدّفع بحزب الله اللبناني كذراع لها بالمنطقة ولبنان للعب أدوار داخل العديد من دول المنطقة على غرار كل من سوريا، العراق وحتى البحرين، هذه الأخيرة والتي يعمل حزب الله اللبناني من خلال الجماعات السابقة الذكر على محاولة ضرب استقرار البحرين وتغيير النظام بها، حيث يقوم بتقديم الدّعم المادي والتقني لتلك الجماعات من أجل استهداف النظام الحاكم في البحرين، ومحاولاته المتكرّرة والمتتالية بدعم إيراني لضرب استقرار المملكة العربية البحرينية، حيث قدّمت البحرين مذكرة احتجاج رسمية الى الحكومة اللبنانية، بعد أن عرض حزب الله اللبناني تقديم الدّعم للمحتجين، وهددت برفع الموضوع الى جهات دولية إذ لم يتمكّن لبنان من التصرف<sup>2</sup>، وتضيف دولة البحرين على لسان وزير خارجيتها السيّد خالد بن حمد آل خليفة "إنّ بلاده لن تتهاون مع تهديدات التنظيم الذي وصفه بأنّه إرهابي قاتلا "هناك تدريبات وتنظيم وهناك أحد رموز الفتنة الذين قبض عليهم في الآونة الأخيرة، جاء من لندن وتوقف في لبنان يومين ونعلم جميعا أين ذهب وأين أتى"<sup>3</sup>.

وعمل حزب الله كمفوض لإيران بالمنطقة العربية وخاصة الخليجية منها، وهدفه بذلك ضرب استقرار منطقة الخليج العربي لصالح إيران وأهدافها، واستخدم حزب الله في سبيل تحقيق ذلك (المنطلق الطائفي والعقائدي)، لشعوب المنطقة خاصة البحرين منها حيث "دأب حزب الله من منطلق طائفي محض على حشر أنفه في قضايا تتعلق بالأمن القومي وبالسيادة لدول الخليج وخاصة البحرين والسعودية، وذلك بزعم الدّفاع عن الأقليات الشيعية في هذين البلدين رغم أنّهم مواطنون في هذه الدول، يحاسبون وفقا لقانون يسري على الجميع وليس لانتماءاتهم الطائفية"<sup>4</sup>، وتعود علاقة حزب الله اللبناني بالتدخلات في مملكة البحرين الى جوان من عام 1996م، حينما أعلن عن كشف مؤامرة انقلاب مجموعة مدعومة من إيران وحزب الله اللبناني يطلق عليها اسم حزب الله البحرين، وكرّدة فعل بحرينية على ذلك قامت المنامة بسحب سفيرها في إيران وخفّضت تمثيلها الدبلوماسي الى المستوى القائم بالأعمال، كما أرسلت رسالة احتجاج للحكومة اللبنانية تندد فيها بتدخل حزب الله اللبناني ودعمه للجماعات الانقلابية بالسلاح والعتاد والأموال<sup>5</sup>.

1 - عصام بدوي، الجامعة العربية: حزب الله وإيران يؤسسان جماعات إرهابية بالبحرين، نقل عن:

<https://alwatannews.net/article/744921?rss=1>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/23.

2 - البحرين تشتكي حزب الله للبنان، نقل عن: <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/3/25>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/24.

3 - المرجع نفسه.

4 - حزب الله وإيران يحرّضان على الفتنة والعصيان بالبحرين، نقل عن: <https://middle-east-online.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/24.

5 - مينا غيور، حزب الله يد إيران الطائفية تعبت بالمنطقة العربية، نقل عن: <https://al-ain.com/article/225416>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/24.

ولم يتوقف دعم حزب الله اللبناني للمليشيات والجماعات الإرهابية داخل مملكة البحرين لحد اليوم، حيث في كل مرة تقوم الحكومة البحرينية بالقبض على جماعات تنوي القيام بأعمال إرهابية ضد النظام البحريني، وبعد التحقيقات يتضح أنّ تلك الجماعات يا أمّا أصولها لبنانية أو عراقية، أو جماعات يتم دعمها بالسلاح والمال من طرف الحزب وطهران، ونظرا لمواصلة حزب الله دعمه للمعارضين في الدول الخليجية وكذلك دعمه للعمليات الإرهابية بذات الدول على غرار مملكة البحرين، قررت دول مجلس التعاون الخليجي وذلك يوم 2 مارس من عام 2016م تصنيف حزب الله اللبناني منظمة إرهابية، وحثتها في ذلك هي الممارسات الظاهرة والباطنة للحزب والتي تشكّل تهديدا للأمن القومي العربي<sup>1</sup>.

ورغم التّدخلات السافرة سواء لطهران أو أذرعها بالمنطقة، إلا أنّ السلطات البحرينية تنفي أي نجاح للمشروع او المخطط الإيراني/اللبناني بالمنطقة، وأنّ البحرين لن تكون محطة لتحقيق هذا المشروع الفارسي بالمنطقة الخليجية بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة، وهذا ما عبّر عنه وزير الداخلية البحريني حينما صرّح قائلاً "إنّ وجود أي عناصر من القوات الإيرانية وعملائها (حزب الله اللبناني)، على أراضي الدول العربية هو ليس دفاعا عن عروبتها بل من منطلق حرص ايران على مصالحها وتحقيقا لأطماعها الفارسية، اننا لا نوجّه أصابع الاتهام لأحد دون وجود الأدلّة الدامغة على ذلك"<sup>2</sup>، واعتبر وزير الداخلية البحريني أنّ ايران وذراعها بالمنطقة في إشارة منه لحزب الله اللبناني حاولوا منذ عام 2011م أي بداية الاحتجاجات الشعبية بالبحرين الى اللعب على هذا الوتر من أجل ضرب استقرار البحرين وتغيير النظام فيه لصالح طهران، حيث صرّح قائلاً "أرکز في حديثي عن أهم التّدخلات الإيرانية منذ عام 2011، فقد حاولت ايران وأذرعها أن تستغلّ أي وجود يتبع لها في البحرين، سواء أكان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا من أجل تنفيذ أغراضها التوسعية التي تراوحت أهدافها بين استهداف أمن الوطن واستقراره باستخدام الأسلحة والمتفجّرات والعمل على زعزعة النظام والاضرار بالمصالح الاقتصادية والتأثير على مسيرة التنمية، إنّ هذا التدخل عمل على تأسيس جماعات إرهابية في البحرين وتدريبها في ايران والعراق وسوريا ولبنان، ولها ارتباط بالحرس الثوري وحزب الله اللبناني الإرهابي"<sup>3</sup>.

1- قرار تصنيف دول الخليج حزب الله منظمة إرهابية، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/3>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/24.

2- عبد الله السهيمي، المنامة: مخطط إيران فشل في استهداف أمن البحرين، نقلا عن: <https://aawsat.com/home/article/574451>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/24.

3- المرجع نفسه.

المبحث الثالث: انعكاس سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان على تحالفاتها الإقليمية.

مما لا شك فيه بأن سياسة إيران تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة واتجاه الجمهورية العربية اللبنانية بصفة خاصة ترك أو بالأحرى أحدث انعكاسات على تحالفاتها الإقليمية، ونخص بالذكر هنا الحليف التقليدي لإيران ممثلاً في روسيا، بالإضافة إلى الحليف الذي أنتجته الظروف الدولية والتي مسّت ولا زالت تمس منطقة الشرق الأوسط، ونقصد هنا تركيا، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتمحور حول ما إذا كانت السياسة التي تتبعها إيران تجاه لبنان والتي بدورها تسري على باقي دول المنطقة العربية الشرق أوسطية لها انعكاسات إيجابية أو سلبية على تحالفاتها الإقليمية.

**المطلب الأول: الانعكاسات على التحالف الإيراني/الروسي.**

قبل التطرق إلى انعكاس سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان على التحالف الإيراني الروسي، وجب علينا أولاً التطرق إلى دافع هذا التحالف وأسباب نشوئه أولاً ولأي أغراض وجد.

في حقيقة الأمر تاريخياً عرفت العلاقات الإيرانية الروسية تجاذبات كبيرة، تراوحت ما بين العداء والحروب وفترات هدنة بين الجانبين، إلا أنّ الثورة التي عرفتها إيران عام 1979م، على نظام الشاه بقيادة آية الله الخميني، والذي بعدها أبدى توجهها معادياً للإمبريالية الغربية بمنطقة الشرق الأوسط، وكذلك العداء المرفوع كشعار ضد الكيان الصهيوني، هذا الأمر أعاد النظر في العلاقات بين طهران وموسكو، من أجل فتح صفحة جديدة شعارها مناهضة الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، إذ حسب هذا فالدافع الأساسي والأول للتحالف الإيراني الروسي هو العداء للغرب والعمل على ضرب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بمنطقة الشرق الأوسط.

في جانب آخر تعتبر الأزمة السورية منذ عام 2011م، أحد أهم نقاط الالتقاء في المصالح الثنائية بين البلدين "فما يجمع روسيا وإيران أكثر ما يفرقهم خاصة وأنّ الاقتصاد يرم ما تتلفه السياسة في علاقاتهم، ومع التفاهات الواضحة في الأزمة السورية تظهر ملامح تحالف جديد"<sup>1</sup>.

إذا يمكن القول أنّ عام 2011م وما تبعه من انتفاضات واضطرابات شهدتها الكثير والعديد من دول المنطقة خاصة العربية منها، والتي من أهمها الأحداث والتي عرفتها الجمهورية العربية السورية والتي تعتبر الصديق والحليف المشترك بين طهران وموسكو، هو العام الذي بدأت فيه ملامح التقارب بين الدولتين كما يبدو للمجتمع

<sup>1</sup> - المثلث التركي الروسي الإيراني.. هل يتحول التقارب إلى تحالف؟، نقل عن: <https://www.dw.com/ar>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/25.

الدولي "فصحيح أنه كانت هناك محطات اضطراب عنيفة في إقليم الشرق الأوسط، أثرت بقوة على العلاقات بين إيران وروسيا، خصوصا عامي 1979 و1991، لكن ما حدث عام 2011 كان الأشد تأثيرا في تلك العلاقات"<sup>1</sup>.

إذا يمكن القول هنا على أن الأزمة السورية فرضت على كل من موسكو وطهران توقيع تحالف يمكن وصفه بأنه تحالف اضطراري، وذلك بحكم أنه ضروري لكلا البلدين، على ضوء الترتيبات الغربية بهما وعلى رأس هذه الترتيبات هي الأمريكية، إلا أنه ورغم كل هذا التفاؤل من هذا التقارب الروسي الإيراني، إلا أنه حتى في إطار الأزمة السورية عرفت العلاقات بينهما بعض محطات اختلاف المصالح والأهداف، ليبقى التحالف بينهما يمكن وصفه بأنه تحالف استراتيجي انتقائي، والانتقائية هنا يقصد بها أن كل طرف ينتقي المحطات التي يتحالف فيها مع الطرف الثاني دون الأخرى والتي تتعارض مع طموحاته ومصالحه وأهدافه "ولكي تتحدد معالم التفاعل بين إيران وروسيا من الضروري أن نتذكر مجموعة من الحقائق، أولها أن إيران سبقت روسيا في التدخل في الأزمة السورية، إلى جانب نظام بشار الأسد ضد ما اعتبرته مؤامرة خارجية تستهدف قوى المقاومة والممانعة بالمنطقة، وثانيها أن إيران لعبت دورا مهما في اغراء وإقناع روسيا بالتدخل في سوريا في مرحلة فارقة من تاريخ الأزمة السورية، وثالثها أن روسيا تدخلت في سوريا دفاعا عن مصالح أدركت أنها أضحت مهددة، وأن هذه المصالح وتشابكها مع مصالح الأطراف والفواعل الأخرى الدولية والإقليمية في الأزمة السورية، هي التي ظلت تحكم مسار تطور علاقات إيران مع روسيا"<sup>2</sup>، والمتتبع لواقع العلاقة بين موسكو وطهران وظروف التحالف بينهما سيستشف مجموعة من الفترات والتي تراوحت ما بين التلاقي والتنافر، حيث يمكن تمييز ثلاث مسارات أخذتها هذه العلاقة والتي تكشف حدود التوافق وحدود التباعد بين القوتين، خاصة فيما يخص الأزمة السورية<sup>3</sup>:

#### أ-التصادم الروسي/الإيراني والاختلاف حول مؤتمر فيينا:

كان للتدخل العسكري والذي قامت به روسيا داخل الأراضي السورية في 20 سبتمبر من عام 2015م، أثارا وانعكاسات عسكرية حاسمة ونتائج ميدانية، استطاعت قلب المعادلة داخل الأراضي السورية وهو ما تسبب في توجه المجتمع الدولي نحو الحل السياسي، والذي يمكن القول على أن موسكو هي التي فرضته في مؤتمر

1 - محمد السعيد ادريس، تحالف الضرورة بين إيران وروسيا: جدل التفاعل بين الفرص والتحديات، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد3، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017، ص37.

2 - المرجع نفسه، ص49.

3 - المرجع نفسه، ص51.

فينا\*، وخلال هذا المؤتمر تمّ تقريب وجهات النظر على أهم البنود من أجل التسوية السياسية للأزمة السورية، وبعد ذلك تمّ تحويل القضية لمجلس الأمن الدولي والذي بدوره أصدر القرار رقم 2254 في 18 ديسمبر من عام 2015م، وأهم ما جاء به القرار<sup>1</sup>:

✓ دعم بيانات مؤتمر فيينا الخاصة بسوريا باعتبارها الأرضية الأساسية لتحقيق عملية الانتقال السياسي، بهدف إنهاء النزاع في سوريا.

✓ التشديد على أنّ الشعب السوري هو من لديه الحق وحده في تحديد مستقبل سوريا.

✓ دعوة الأمين العام للأمم المتحدة النظام السوري والمعارضة للمشاركة على وجه السرعة في مفاوضات رسمية بشأن مسار الانتقال السياسي.

✓ التأكيد على الدور المنوط بالمجموعة الدولية من أجل دعم سوريا.

✓ العمل المشترك بين مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة من أجل المساعدة في تشكيل هيئة حكم ذات مصداقية تشمل جميع تركيبات المجتمع السوري، من أجل صياغة دستور جديد لسوريا في غضون ستة أشهر.

✓ وجدد مجلس الأمن على اجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس الدستور الجديد في غضون 18 شهر وذلك تحت غطاء وشراف الأمم المتحدة.

✓ ضرورة التوصل الى حل من أجل وقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة من أجل تسهيل عملية الانتقال السياسي.

✓ الدعوة الى تدابير من أجل بناء الثقة بين جميع الأطراف.

✓ الدعوة للسماح بوصول المساعدات الإنسانية الى جميع المناطق السورية خاصة المتضررة منها والمحاصرة<sup>2</sup>.

وقد كان لمؤتمر فيينا وما صدر عنه من قرار دولي بمثابة صدمة في العلاقات بين موسكو وطهران، حيث اعترت هذه الأخيرة الصدمة بعد أن أزيل الستار عن الخلافات والتناقضات بين الرؤى والمصالح الإيرانية مع الرؤى والمصالح الروسية، وما زاد من تلك الصدمة هو التفاوض الإيراني المسبق والذي لا يختلف عنه تفاؤل

\* مؤتمر فيينا: انعقد في 30 أكتوبر 2015، وشاركت فيه حوالي 16 دولة جمعت (إيران، المملكة العربية السعودية، تركيا، مصر والأردن)، على اعتبار أنها أطراف إقليمية، بالإضافة الى الاتحاد الأوروبي والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية).

1- قرار مجلس الأمن رقم 2254 بشأن سوريا، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/20>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/25.

2- المرجع نفسه.



النظام السوري وحزب الله اللبناني، وذلك منذ التدخل العسكري الروسي في سوريا، حيث توقّعت كل تلك الأطراف السابقة أنّ التدخل الروسي العسكري في سوريا سيقبل موازين المعادلة بالنسبة سواء للقوى الدولية أو حتى القوى الإقليمية (إيران والملكة العربية السعودية، تركيا)، وكذلك تكون المعادلة في صالح نظام بشار الأسد والمقصود هنا بالصدمة لحلفاء روسيا حول الأزمة السورية هو استغراب كل من إيران وسوريا وحزب الله اللبناني من الموقف الروسي بمسار الحلّ السلمي، حيث وقفت وقررت موسكو الاضطفاف جنباً الى جنب مع القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب (داعش وبعض المجموعات الإرهابية داخل الأراضي السورية)، وهذا عكس ما توقعته إيران وأدّرعها بالمنطقة، حيث اعتقد هؤلاء أنّ التدخل العسكري الروسي في سوريا سيفرض منطق الحل العسكري لصالح بشار الأسد، وبالتالي سيّده الموقف السياسي وفرض منطقته وشروطه للعملية السياسية وعلى رأسها شعار استبعاد الرئيس بشار الأسد من المعادلة السياسية لمستقبل سوريا<sup>1</sup>.

وما أكّد على الاختلاف في الرؤى بين كل من روسيا وإيران وبشار الأسد هو استدعاء هذا الأخير من طرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مؤكداً له أنّ روسيا يهتما الحل السياسي والدفع به نحو انقاذ سوريا في رسالة واضحة له وللأطراف الأخرى أنّ مصير الأسد وشخصه ليس من أولويات القيادة الروسية، وهذا ما جسّدّه الواقع العسكري على الأراضي السورية، حيث تبين أنّ أهداف ومصالح موسكو ليست نفسها أهداف ومصالح كل من إيران وسوريا، حيث أظهرت المهمة العسكرية الروسية على الأراضي السورية، أنّها ترتكز على الرغبة في التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق معها عسكرياً، لتهيئة الظروف من أجل الحل السياسي، بل وصل الجد الى حتى التنسيق مع الكيان الصهيوني عسكرياً في سوريا فقد "امتدّ هذا التنسيق أيضاً الى إسرائيل عندما أغارت طائرات إسرائيلية على موكب للجيش السوري في منطقة القلمون القريبة من الحدود مع لبنان، واستهدفت شاحنات وصفها الاعلام الإسرائيلي بأنّها كانت تنقل الأسلحة الى حزب الله، هذه الطائرات اجتازت الأجواء السورية في منطقة تشهد كثافة في تحليق الطائرات الروسية، ومن غير المنطق تصور تجرؤ إسرائيل على القيام بالتحليق في هذه الأجواء دون تنسيق مسبق مع روسيا، ما يعني أنّ المهمة الروسية في سوريا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإسرائيلية"<sup>2</sup>.

إذا من خلال هذا يتضح لنا التفاهم الروسي الأمريكي هو سببه حفاظ الدب الروسي لمصالح الكيان الصهيوني بالمنطقة، وكذلك بسبب عدم اشتراط موسكو بقاء الأسد من أجل تهيئة ظروف الحل السياسي في سوريا، وهذا

1- محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص 52، 53.

2- المرجع نفسه، ص 53، 54.

ما يعني بروز افتراق في المصالح الروسية الإيرانية والسورية، ومن بين الأمور التي وسّعت في الهوة بين روسيا وإيران وسوريا هو اعتبار موسكو الجيش السوري الحر منظمة غير إرهابية بل وتنسّق معه من أجل ضرب معاقل داعش داخل سوريا.

كذلك من معالم هذا الاختراق في المصالح والأهداف هو الحاح موسكو على حوار سوري/سوري يجمع النظام بالمعارضة وهو ما رفضته إيران وأدّرعها بالمنطقة وأبدت معارضتها للتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في أي حوار سوري.

#### ب- التصعيد التركي/الأمريكي ضد روسيا وانعكاساته على التحالف مع إيران:

ويعتبر هذا التصعيد والتوتر بين كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في جهة وروسيا من جهة ثانية، أحد الأسباب والتي ساهمت نوعاً ما في إعادة التقارب والتحالف ما بين موسكو وطهران، خاصة بعد تباعد الرؤى بين الدولتين حول ما جاء به مؤتمر فيينا، ويمكن الإشارة إلى حدثين ساهما في هذا التقارب<sup>1</sup>:

#### 1- إسقاط الطائرة الروسية "سو-24" من طرف تركيا:

كان لإسقاط الطائرة الروسية من نوع "سخوي 24" وذلك بتاريخ 24 نوفمبر من عام 2015م (كان كردة فعل على التدخل العسكري الروسي في روسيا في 30 سبتمبر من نفس العام)، انعكاسات نستطيع القول بأنّها إيجابية في العلاقات الروسية الإيرانية، حيث كثّفت روسيا من تدخلها العسكري داخل سوريا، وعملت على فرض توازن عسكري تميل فيه الكفة لصالح القوى الحليفة لروسيا والمقصود هنا كل من الجيش السوري النظامي وإيران، حيث أكّدت طهران على أنّ هذا ما كانت تريده من موسكو وليس السير ضمن المسار الأمريكي الغربي عبر قناعتها بالحل السياسي، ومن بين الأمور التي كانت في صالح العلاقات الإيرانية الروسية هو "زيادة التنسيق والتعاون المشترك في القتال الدائر في سوريا، ليس فقط ضد الميليشيات والمنظمات المعارضة، بل أيضاً ضد تركيا، ففي اليوم الثاني لإسقاط طائرة السوخوي-24 بدا أنّ الرّد الروسي على الحادثة الجوّية قد أخذ في الحسبان ضرورة التركيز على افشال الأهداف التي اتبعتها تركيا من مغامرتها، وهو ما ترتب عليه تكثيف الانغماس العسكري الروسي في سوريا، الأمر الذي استلزم أهمية تفعيل التعاون العسكري مع إيران على أرض المعارك في سوريا"<sup>2</sup>، كذلك أدّت حادثة إسقاط طائرة السوخوي-24 الروسية من طرف تركيا إلى تطورات على المستوى الدبلوماسي في العلاقات الروسية الإيرانية، حيث قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة لطهران

1 - المرجع نفسه، ص56.

2 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

في 23 من نوفمبر عام 2015م، والتقى خلالها مع المرشد الأعلى للثورة الإيرانية السيّد علي خامنئي وتناولت الزيارة ملفات ساخنة وعلى رأسها العلاقات الثنائية والأزمة السورية، أو الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خرجت هذه الزيارة بوضع حجر أساس جديد لشراكة استراتيجية بين موسكو وطهران من أجل مواجهة تحديات الهيمنة الأمريكية في المنطقة وداخل سوريا، وهو ما أفرز قرار موسكو والمتعلق برفع الحظر المفروض على توريد التكنولوجيا النووية لإيران، وتصريح بوتين الشهير حينما قال "أنّ بلاده لا تطعن حلفائها في الظهر ولا تعمل ضدهم خلف الكواليس كما يفعل الآخرون (في إشارة للولايات المتحدة الأمريكية)، ويضيف وإن كانت لدينا خلافات فيمكن أن نتوصل الى تفاهم من خلال الحوار، كما اعتبر بوتين أنّ مواقف روسيا وإيران من الأزمة السورية متقاربة جداً"<sup>1</sup>.

## 2- العملية العسكرية الأمريكية ضد الجيش السوري النظامي:

كانت للعملية العسكرية والتي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد مواقع للجيش السوري النظامي بحجة استخدام بشار الأسد للأسلحة الكيماوية، انعكاسات هي بدورها على العلاقات الروسية الإيرانية، حيث اعتبرت موسكو بأنّ الضربة الأمريكية على مواقع عسكرية داخل سوريا لن تمر دون عواقب، وأضافت الخارجية الروسية "إنّ العاصمة السورية تعرّضت لهجوم في وقت كانت أمام سوريا فيه فرصة لتحقيق مستقبل يسوده السلام"<sup>2</sup>، وكردة فعل روسية على قصف الطيران الأمريكي لمواقع للجيش السوري بدير الزور، قام الطيران العسكري الروسي بتكثيف ضرباته العسكرية على مواقع المعارضة السورية، وهو الأمر الذي منح إيران وميليشياتها مساحة أوسع للقتال في شمال سوريا، ليتحقق انتصارها بعد ذلك في معارك حلب، حيث اعتبرت هذه الأخيرة ذروة التنسيق ما بين الإدارة الإيرانية ونظيرتها الروسية.

إلا أنّ التحالف الروسي الإيراني عرف فيما بعد معركة حلب عودة التوترات بين أطرافه، وهذا بسبب توجه روسيا نحو الحل السياسي وجر واشنطن نحو ذلك، في حين اعتبرت إيران والجيش السوري وحزب الله اللبناني ضرورة مواصلة العمل العسكري والتوسع الجغرافي وتحقيق المزيد من المكاسب الأخرى.

وفي جانب آخر كان من بين أهم الاختلافات بين روسيا وإيران هو استخدام طهران لحزب الله اللبناني كذراع عسكري في سوريا، حيث كان للسياسة الإيرانية الأمنية تجاه لبنان واستخدامها لحزب الله كأداة لتحقيق مصالحها بسوريا انعكاسات على التحالف الروسي الإيراني خاصة في ظل تلك التفاهات الروسية مع إسرائيل، حول ما

1 - المرجع نفسه، ص58، 59.

2 - موسكو: الضربة العسكرية على سوريا لن تمر دون عواقب، نقلًا عن: <https://www.aa.com.tr/ar>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/31.

تراه إسرائيل حقوقاً في سوريا أو على الأقل مكاسب واجبة وعلى الأخص الحصول على اعتراف دولي بسيادتها الكاملة والمطلقة على هضبة الجولان السورية المحتلة، ومنع إيران وحزب الله والمليشيات التابعة لها من فرض وجود عسكري ونفوذ سياسي دائم في سوريا، وبالذات بالقرب من هضبة الجولان خشية تحويلها إلى جبهة مواجهة جديدة في شمال إسرائيل على نحو ما هو الحال في جنوب لبنان<sup>1</sup>.

الآن في جانب آخر فإيران الشيعية تبقى الأقرب لموسكو من باقي دول المنطقة ذات التوجه السني والمالية في غالبيتها للسياسة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، حيث "يذكر مركز تحليل الاستراتيجيات في موسكو روسلان بوخوف صراحة هذه المصالح قائلاً إن إيران الشيعية تقف مثل روسيا ضد الحركات الإسلامية السنية المتطرفة في الشرق الأوسط معتبراً أن إيران كما روسيا من مصلحتها ارتفاع أسعار النفط ويكفي العامل الأخير وحده لجعل العلاقات بين البلدين تتطور في المنحى الإيجابي"<sup>2</sup>.

#### المطلب الثاني: الانعكاسات على التحالف الإيراني/ التركي.

إنّ المتتبع للعلاقات الإيرانية التركية يلحظ عدم الاستقرار المستمر وعدم الثبات في تلك العلاقات عبر مختلف المراحل الزمنية لها، إذ كانت تتحكم فيها الأهداف والمصالح والتي ترتبط بمنطقة الشرق الأوسط في عمومها والملفات الإقليمية الساخنة كذلك على غرار الملف السوري والملف اليمني والملف العراقي بشكل أقل، "فلقد بات من المألوف لدى المتابعين لمسار العلاقات التركية الإيرانية أن يلاحظوا عدم الاستقرار الذي يشوب هذه العلاقات باستمرار، إذ ما تلبث هذه العلاقات أن تتدهور، حتى تعود بعد فترة وجيزة إلى التحسن"<sup>3</sup>، فمنذ سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1991م توجهت أنقرة نحو تأسيس علاقات متينة مع دول وسط آسيا وعلى رأسها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الّا أنّها اصطدمت بالنفوذ الجيوسياسي لهذه الأخيرة بمنطقة وسط آسيا والدول القريبة من بحر قزوين "ومن هنا أضاف الطرفان إلى تنافسهما العقائدي الأيديولوجي القائم على أنّ إيران دولة دينية وتركيا دولة علمانية، تنافساً يستند إلى عنصر رعاية المصالح القومية ومناطق التأثير الجيوسياسي على صعيد إقليمي، أي خارج الحدود الإقليمية"<sup>4</sup>.

1- محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص 65.

2- صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص 161، 162.

3- جلال سلمي، العلاقات التركية الإيرانية بين التنافر والتحالف عبر التاريخ، نقل عن: <https://www.noonpost.com/content/19521>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/31.

4- المرجع نفسه.

إذا فالعلاقات التركية الإيرانية مرهونة دائما عبر كل فتراتهما الزمنية المتعاقبة بالمصلحة ويغلب عليها طابع البراغماتية "تطور العلاقات بين تركيا وإيران لتصل الى مستوى التحالف الاستراتيجي، حبيس الصورة الذهنية النمطية لدى كل طرف تجاه الآخر، وأن كل خطوة يتخذها أي منهما، إنما هي مرتبطة بمصالحه وأهدافه الآتية، لا بالصراع القديم لفرض نفسه قوة إقليمية كبرى على حساب الطرف الآخر"<sup>1</sup>.

ويمكن تحديد مجموعة من المراحل والتي تميزت فيها العلاقات بين كل من تركيا وإيران بالتحالف تارة والتصادم تارة أخرى، ويمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup>:

### 1-مرحلة التقارب (عهد الجمهورية التركية-الشاه الإيراني 1923-1979).

وكانت هذه المرحلة عبارة عن فترة تهدئة واضفاء طابع البرودة في العلاقات التركية الإيرانية، خاصة بعد سقوط الدولة العثمانية وتولي مصطفى كما أتاتورك زمام النظام السياسي في تركيا والذي عرف عليه باتباع سياسات مغايرة للنهج القديم والقائم على الصراع والصدام مع إيران الفارسية، هذا أدى الى فتح صفحة جديدة في علاقات البلدين، ويمكن تحديد أهم أحداث هاته الفترة فيما يلي:

- التوقيع على معاهدة الصداقة بين تركيا وإيران عام 1926م، نصت على الحياد وعدم الاعتداء المتبادل بين الدولتين.
- التوقيع على معاهدة ترسيم الحدود بين البلدين عام 1932م.
- ابرام معاهدة سعد آباد في الثامن من جويلية من عام 1937م، في طهران شملت (تركيا، إيران، العراق وأفغانستان)، وكان من أهدافها الرئيسية منع انشاء دولة كردية في الشرق الأوسط.
- تشكيل كل من أنقرة وطهران لتحالف غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل خدمة أهدافها في المنطقة وفي نفس الوقت محاولتهما الخروج من الإرث الإسلامي.
- الانضمام الثنائي لحلف بغداد عام 1955م، والهدف منه منع التوغّل الشيوعي في المنطقة، وتعزيز السلام في الشرق الأوسط.

### 2-مرحلة البرود وعدم التفاعل (فترة الثورة الإسلامية الإيرانية 1979-2002).

1- عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016)، مرجع سابق، ص77.

2- المرجع نفسه، ص80.

عرفت هذه المرحلة انتقال إيران من دولة علمانية في عهد الشاه الى دولة إسلامية بقيادة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية الامام الخميني وتبنيّه للمعتقد الشيعي كركيزة أساسية جديدة في حكم الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هذا الأمر انعكس على العلاقات الإيرانية التركية حيث تحفظت أنقرة على هذه الثورة وتعاملت معها ومع القيادة الجديدة بالبرودة وعدم التفاعل، نظرا لتخوف تركيا العلمانية من انتقال شرارة الثورة لداخلها وبالتالي عودتها الى تبني النظام الإسلامي كأساس للحكم هي الأخرى، ولكن رغم هذا حاولت تركيا عدم رفع راية العداة للنظام الإسلامي الجديد في ايران وحاولت التعامل معه ببراغماتية بما يخدم مصالحها "فعلى الرغم من التوجّه العقائدي الدو غمائي للجمهورية الإسلامية الإيرانية فإنّ تركيا واصلت التعاون بتوجه براغماتي، تحالف ضروريات بحث نتج عنه الاعتراف بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في 13 فيفري من عام 1979، وارسال رئيس وزراء تركيا آنذاك بولنت أجاويد رسالة الى طهران يؤكد فيها استعداد بلاده تقديم جميع أنواع المساعدة"<sup>1</sup>، ويعود السبب في هذا التعامل التركي مع النظام الجديد في طهران الى الوضع الاقتصادي الكارثي لتركيا في تلك المرحلة الى جانب قيام الثورة الكردية عام 1984م، والتي كانت تركيا فيها بحاجة لمساعدة ايران وبعض دول المنطقة الأخرى من اجل وندها.

وفي جانب آخر كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مشتغلة بحربها في تلك الفترة مع العراق (1980-1988)، مما استدعى منها تهدئة الأجواء من حولها من أجل التفرغ للجبهة العراقية.

ورغم كل هذا فإنّ تركيا العلمانية بقيت متخوّفة من انعكاسات الثورة الإيرانية على الداخل التركي، خاصة من حيث رفع الرّوح المعنوية للإسلاميين الأتراك، وهذا ما حدث بالفعل حينما اتهمت أنقرة طهران بدعم زعيم الإسلاميين ورئيس الوزراء السابق لتركيا السيّد نجم الدين أبركان، الّا أنّ النظام السياسي التركي آنذاك عمل بحزم ضد كل ما هو إسلامي، وهذا ما تم من خلال الانقلاب العسكري الذي عرفته تركيا في 12 سبتمبر من عام 1980م، وجاء كمحاولة لوأد حلم الأتراك الإسلاميين في تكرار التجربة الإيرانية<sup>2</sup>، وكان لتولّي السيّد نجم الدين أبركان لرئاسة الوزراء في تركيا، انعكاس على العلاقات التركية الإيرانية، حيث قام هذا الأخير بزيارة لطهران حيث تم ابرام اتفاق بين الجانبين عام 1996م، جاء بموجبه تزويد طهران لأنقرة بالغاز الطبيعي، وذلك لمدة 23 سنة الّا أنّ الجيش التركي والذي كانت غالبية قياداته علمانية لم تحبذ الأمر، واتجه نحو تحسين علاقاته خاصة العسكرية منها مع الكيان الصهيوني نكاية في الإسلاميين، وتم من خلالها توقيع اتفاقية ثنائية

1- جلال سلمي، مرجع سابق.

2- عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق، ص84.

بين الجانبين عام 1996م، تقتضي بالتعاون الثنائي في المجال العسكري، هذا الأمر اعتبرته إيران تهديدا مباشرا لها من خلال<sup>1</sup>:

- ✓ قدرة الكيان الصهيوني على تطويق إيران من خلال مراقبتها عن طريق الأراضي التركية.
- ✓ التضيق على طهران وذلك بامتداد التحالف التركي الصهيوني الى دول الجوار الإقليمي لإيران ولا سيما أذربيجان وأوزباكستان.
- ✓ تعزيز التفوق والقدرات العسكرية التركية من خلال ادخال تقنيات حديثة ومتطورة بالاحتكاك مع الكيان الصهيوني.

وعليه فيمكن حصر سمات مرحلة الثورة الإسلامية الإيرانية في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- ❖ اتسمت العلاقات التركية الإيرانية في مرحلة الثورة الإسلامية الإيرانية بما يعرف بالتوتر السياسي الخفي واصامت والبارد أحيانا، حيث جرى تبادل للاثهات بين الطرفين بضرب استقرار وتماسك الطرف الآخر.
- ❖ تصاعد العداء الأيديولوجي بين نظام ثيوقراطي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يسيطر عليه رجال الاعمال، ونظام علماني في تركيا يسيطر عليه الجيش.
- ❖ على الرغم من التوتر القائم بين أنقرة وطهران، إلا أنّ هذا لم يغني عن إقامة علاقات تجارية واقتصادية بما يخدم مصالح الدولتين.

### 3- مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية التركي (2002 الى يومنا هذا).

قبل الحديث عن هذه المرحلة وكيف كانت فيها العلاقات الإيرانية التركية وجب علينا أولا التطرق لحزب العدالة والتنمية التركي (نشأته وتوجهه الفكري).

أ- النشأة والتأسيس: تأسس حزب العدالة والتنمية التركي في 14 من شهر أوت من عام 2001م، من طرف نواب انشقوا عن حزب الفضيلة الإسلامي التركي والذي تم حلّه من خلال قرار أصدرته المحكمة الدستورية التركية في 22 جوان عام 2001م، وقد بلغ عدد أعضاء الحزب في تلك المرحلة حوالي 63 عضوا، بقيادة

1- المرجع نفسه، ص56.

2- المرجع نفسه، ص88.

السيد رجب طيب أردوغان ورفيق دربه السيد عبد الله غول والذي أفرزته العملية الانتخابية داخل الحزب كأول زعيم له، وقد انتشر صيت هذا الحزب بتحقيق نجاحات ذات صدى إقليمي وعالمي<sup>1</sup>.

ب- التوجه الفكري: تصنّف الكثير من الجهات على أنّ حزب العدالة والتنمية هو أحد أدرع حركة الاخوان المسلمون العالمية، بتركيا إلا أنّ أعضاء ومؤسسي هذا الحزب يؤكدون على أنّ حزبهم هو عبارة عن "الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على أنّ ألاّ يستخدم الشعارات الدينية في خطابه السياسية، ويؤكد على أنّه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنّه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم، ويبني سياساته على التسامح والحوار"<sup>2</sup>.

وكذلك يؤكد أعضاء ومؤسسي هذا الحزب على أنّهم لا يعترضون على سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت سيعملون على إيصال تركيا لمنافسة الدول الأوروبية من خلال العمل على إصلاحات اقتصادية وسياسية فالحزب "يؤكد على عدم معارضته للعلمانية وللمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية كما يؤيد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وأنّه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي يجري تطبيقه في تركيا تحت اشراف صندوق النقد الدولي"<sup>3</sup>.

ج- سبب نجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا: يعود سر نجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي<sup>4</sup>:

1- رغبة الأتراك في التعبير: ويعود سبب الرغبة في هذا التعبير الى أنّه في عام 1990م، ولما اختار الأتراك ممثلهم حدثت الأزمة الاقتصادية والتي كادت أن تعصف بالبلاد.

2- انتصار أردوغان كقيادة كاريزمية: كان السيد رجب طيب أردوغان في عام 1999م محظورا سياسيا ومنع من الترشح للانتخابات في تلك المرحلة، لكن جاء عام 2002م ليرفع عنه الحظر، ليفوز بعدها بتلك الانتخابات، ويعود سبب فوزه في رغبة الأتراك بشخصية كاريزمية كأردوغان قوية ومتشعبة بالحماس والمسؤولية، ليخلص تركيا وشعبها من الأزمات التي عاشوها ومن أجل مكافحة الفساد.

1- ندى محمد إبراهيم وآخرون، دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2016)، نقلا عن: <https://democraticac.de/?p=47216>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/06/03.

2- المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه.

4- المرجع نفسه.



3- ميولات الشعب التركي نحو الاستقرار: وهذا يتضح في عدم رغبة الأتراك في الاصطدام مع مؤسستهم العسكرية ذو التوجهات العلمانية، في حين يريد الشعب التركي العودة للإسلام وبخاصة القيادة الإسلامية وهو المشروع الذي يحلم ويعمل عليه قادة حزب العدالة والتنمية في تركيا.

وبالرجوع الى واقع العلاقات التركية الإيرانية في عهد حزب العدالة والتنمية، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية أبدت ترحيبها بتولي الحزب لسدة الحكم في أنقرة في نفس الوقت "عمد في خلالها الحزب على تحويل توجهات السياسة الخارجية لتشمل اهتماما واسعا بمحيطه الشرقي والإسلامي، قائمة على العودة الى العمق الاستراتيجي للدولة التركية وسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار ومنها إيران"<sup>1</sup>.

كما وفي جانب آخر تسببت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م، في تعزيز التعاون التركي الإيراني، خاصة في مواجهة احتمالية استغلال الأكراد لتلك الحرب من أجل الإعلان عن قيام دولتهم الكردية الكبرى، كما وفي جانب آخر استغلت حكومة طهران وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في أنقرة من أجل "دعم تطوير العلاقات الاقتصادية وحرية تنقل رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار، كما رفعت إيران أسواقها أمام المنتجات والشركات التركية، ووقع عدد من الاتفاقيات بين البلدين لتزويد إيران تركيا بالطاقة واستثمار تركيا في الحقول النفطية الإيرانية"<sup>2</sup>.

ورغم كل هذا التقارب الإيراني التركي، إلا أنّ بعض الأحداث تسببت في تناقض في المواقف بين الطرفين، خاصة بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي، خاصة منها الثورة السورية، أي بدأ تخوّف كل طرف من توسّع نفوذ الطرف الآخر في منطقة الشرق الأوسط، مما تسبب في بداية التوتر في العلاقة بين الطرفين، ويظهر ذلك من خلال التصريحات المتبادلة، والتي يتهم فيها كل طرف الآخر بمحاولته زعزعة منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق مصالحه وأهدافه الخاصة، حيث قال نائب مجلس الأمن القومي ولجنة السياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني السيّد منصور حقيقت بو في جويلية عام 2013م "إنّ تركيا كانت تعتبر قطبا قويا في العالم الإسلامي فيما مضى، أما الآن فهي قد فقدت سمعتها ومصداقيتها لدعمها للإرهاب في سوريا، وقمعتها للتظاهرات التي شهدتها ميدان تقسيم ومحيطه على مدار الشهر المنصرم"<sup>3</sup>، وكرّده فعل على هذا التصريح جاء الردّ التركي على لسان رئيس لجنة حقوق الانسان في البرلمان التركي السيّد أبهان سفر أوستون في أوت عام 2013م، حيث قال "إنّ إيران احتلت مكانة في العالم الإسلامي وفي قلوب المسلمين

1 - عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق، ص88.

2 - المرجع نفسه، ص89.

3 - المرجع نفسه، ص90.

بسبب الصورة التي خلقتها في أذهانهم في مواجهة الغرب وأمريكا وإسرائيل، إلا أنّ هذه الصورة لم تعد أن تكون ضبابية أو سحابة صيف وزالت، بات الجميع يدرك حقيقة ايران، أنّها تقلد الغرب في انتهاج سياسة المصالح الخارجية وتنتهج استراتيجية أنانية، وتريد من العالم الإسلامي أجمع أن يخدمها ويخضع لها، في الوقت الذي لا تبدي فيه أي ردة فعل تجاه المظلومين من المسلمين في مختلف أنحاء العالم، فهي لا يرتد لها طرف تجاه الجرائم والمجازر التي ترتكب بحق المسلمين في مصر وسوريا ومينامار وتركستان الشرقية وأفريقيا، فايران مهمتها الدفاع عن الأنظمة البالية المهترئة والتمسك بها من أجل الحفاظ على مصالحها<sup>1</sup>، وبالتالي فإنّ هذه الاتهامات المتبادلة بين القوتين الاقليميتين والخطاب والخطاب المضاد، ان دلّ انما يدلّ على سعي كل من طهران وأنقرة الى المحاولة الى رسم خارطة جديدة بمنطقة الشرق الأوسط، تمنح القيادة فيها الى قوة إقليمية مما جعل التنافس بينهما شديد على هذه القوة، والعمل على الظفر بهذا الموقع القيادي.

وعليه يمكن تلخيص أبرز سمات هذه المرحلة في الآتي<sup>2</sup>:

- في البداية عرفت العلاقات الإيرانية التركية تطور على كل المستويات لتصل الى مرحلة الشراكة.
- أدى تطوير العلاقات الثنائية بين أنقرة وطهران الى اخراج الأخيرة من عزلتها الإقليمية والدولية المفروضة عليها من طرف إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن، وذلك بعد تصنيفها احدى دول محور الشر.
- تصاعد التنافس بين القوتين الاقليميتين على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط.
- دور العامل التجاري في تخفيف التناقض بين الدولتين.
- كشف الربيع العربي هشاشة العلاقات السياسية التركية الإيرانية من خلال الاختلاف الجوهري في سياستهما تجاه المنطقة الشرق أوسطية والعربية.
- بروز البعد الديني في خطابات أنقرة وطهران لأجل استمالة شعوب المنطقة الإسلامية.
- تسبب الثورة السورية في تباين مواقف ومصالح الدولتين خاصة فيما يتعلق بقيادة المنطقة.

لكن رغم كل هذه الخلافات بقيت العلاقات الثنائية بين أنقرة وطهران مستقرّة بل تغاضى الطرفان على خلافهما فيما يخص الأزمة السورية من اجل الوقوف في وجه السياسة الأمريكية الترامبية بالمنطقة، واستغلّت طهران الخلاف التركي الأمريكي فيما يخص رجل الدين التركي فتح الله كولن من أجل كسب تركيا إقليمي ودوليا.

1- المرجع نفسه، ص91.

2- المرجع نفسه، ص ص، 92، 93.

وعليه يمكن القول بأنّ التحالف بين تركيا وإيران يبقى متأثراً بالأحداث الإقليمية والسياسات الدولية وعلى رأسها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط.

وفيما يتعلّق بتأثير سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان واستخدام حزب الله اللبناني كذراع إيراني لتحقيق المصالح الإيرانية بسوريا والعراق وحتى اليمن بل بالمنطقة ككل وانعكاساتها على التحالف الإيراني التركي أو العلاقات الإيرانية التركية، فإنّ أنقرة تتحفظ على تلك السياسة وترفض رفضاً تاماً تدخل حزب الله اللبناني في الشؤون الداخلية لسوريا ودعمه لنظام بشار الأسد، كما ترفض أنقرة سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان وتأثيراتها كذلك على الشأن الداخلي السوري.

## خلاصة الفصل

يتضح ما سبق أن السياسة الأمنية الإيرانية تجاه لبنان كانت لها عدة انعكاسات وآثار على منطقة الشرق الأوسط شملت الجوانب السياسية، العسكرية والأمنية وحتى الاقتصادية، تسببت في أزمات وصراعات بينية، أطرافها جماعات تحت وطنية، وكذلك دول قومية، كما وفي جانب آخر أثرت تلك السياسة الأمنية على العلاقات البينية بين دول الخليج العربي ما أدت الى تصدّع في تلك العلاقات وصلت لحد قطعها وأدت الى المقاطعة فيما بين وحداته السياسية وهذا ما نشهده في الأزمة الخليجية بقيادة الملكة العربية السعودية ضد قطر، وأيضا تسببت سياسة ايران الأمنية تجاه لبنان في تأثير الأخيرة على العلاقات بين ايران وحلفائها بالمنطقة خاصة منها التحالف مع روسيا والذي تأثر كثيرا بتلك السياسة الأمنية، بالإضافة الى تأثر التحالف مع تركيا بسبب نفس السياسة المتبعة في المنطقة.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن إيران من خلال سياستها الأمنية المتبعة والتي تعتبر سياسة مغامرة في معظم محطاتها قد تؤثر اما بالسلب أو بالإيجاب على تحالفاتها الإقليمية وهذا ما تحدده الظروف العامة للأحداث بالمنطقة الشرق أوسطية.

# الفصل الخامس

نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في

ظل سياسة إيران الأمنية

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

إنّ سعي إيران المتواصل نحو اتباع سياسة أمنية أو تبني سياسة أمنية قائمة بالأساس على التوجه نحو امتلاك السلاح النووي، سيساعدها ذلك ويدفعها نحو التوسع والهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، وهذا من أجل استعادة نفوذها التاريخي، ومستندة في ذلك الى المبادئ والتي دعت لها الثورة الإسلامية الإيرانية منذ سنة 1979م.

فمنطقة الشرق الأوسط اليوم تمر بمرحلة مخاض على جميع المجالات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وحتى عسكرية)، سوف يترتب على ذلك إعادة النظر في العديد من القضايا والتي ترتبط بنمط التحالفات والصراعات، خاصة في ظل توجه ايران لأن تكون قوة إقليمية ان استطاعت امتلاك سلاحا نوويا، وهو الأمر الذي لا ترغب فيه عديد القوى الإقليمية الأخرى على غرار كل من تركيا والكيان الصهيوني بالإضافة الى المملكة العربية السعودية، وأيضا هو أمر لا تحبذه وترفضه القوى العظمى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أولى، الاتحاد الأوروبي، كما وتلعب قوى دولية أخرى على هذا الوتر رغم رفضه، من أجل تعظيم مكاسبها واستثمار الحالة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط لصالحها على غرار كل من روسيا والصين، هذا الأمر يستدعي عملية استشرافية للمستقبل تقوم حسب اعتقادي ودراستي للموضوع وما سبق ثلاث سيناريوهات محتملة، ولذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتمحور حول مآلات منطقة الشرق الأوسط في ظل استمرار ايران في سياستها الأمنية بمختلف توجهاتها؟

المبحث الأول: القوى الإقليمية وسياسة إيران الأمنية.

إنّ سياسة إيران الأمنية نحو منطقة الشرق الأوسط والقائمة على مبدأ تصدير الثورة ونشر المذهب الشيعي، ومجابهة الكيان الصهيوني من خلال امتلاكها للسلاح النووي يساعدها على فرض وتطبيق تلك السياسة، هذا الأمر جعل بعض القوى الإقليمية (الكيان الصهيوني وتركيا)، نحو إعادة النظر وضرورة التعامل بجدية مع هذا التوجه الإيراني، فالكيان الصهيوني سعى بكل جهوده من أجل تطويق إيران واجبارها على احكامها عن سياستها الأمنية اتجاهاً، أما تركيا فحاولت التعامل مع تلك السياسة عبر ما يعرف بسياسة المد والجزر، وذلك حسب مصلحتها طبعاً.

المطلب الأول: الموقف التركي من سياسة إيران الأمنية.

تاريخياً كانت وتظل كل من تركيا وإيران دولتان متنافستان على الصعيد الإقليمي، فحيث يظهر على أنهما في بعض الفترات التاريخية تتشاركان في بعض المصالح الاقتصادية والأمنية، إلا أن مصالحهما تتقاطع بل وتتعارض على الكثير من الأصعدة في منطقة الشرق الأوسط، ويعود هذا التصادم والتعارض في المصالح بين القوتين الإقليميتين إلى الأيديولوجيات المختلفة جذرياً، وكذلك الهويات السياسية المتباينة تماماً، وقد تسبب ما عرف بالحراك الشعبي العربي (الربيع العربي مع التحفظ على هذا المصطلح)، في الكثير من الاختلاف والتباين بين سياسة الدولتين تجاه ما حدث في عديد من الدول العربية، خاصة الأزمة السورية منها "فقد ساعد سقوط الأنظمة السياسية في تونس وليبيا ومصر بالإضافة إلى الثورات التي قامت في سوريا واليمن والبحرين على تقويض النظام السياسي في الشرق الأوسط، وسعت تركيا وإيران على حد سواء إلى استغلال الأنظمة الجديدة الناشئة في المنطقة لتحقيق مصالحهما الخاصة في الشرق الأوسط"<sup>1</sup>.

وكان الموقف التركي جد معارض للسياسة الأمنية الإيرانية والتي كانت موجهة خاصة تجاه الأزمة السورية، حيث عارضت أنقرة أردوغان الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد هذا الأخير والذي تعتبره إيران الحليف الحقيقي والوحيد لها في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب حزب الله اللبناني، كما عارضت الحكومة التركية سياسة إيران الأمنية القائمة أو المبنية على احتواء الجمهورية العربية العراقية، خاصة بعد عملية انسحاب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية، إلا أنّ تركيا وقفت عاجزة أمام المد الإيراني داخل العراق واستحوادها على مراكز صنع

1 - علي رضا نادر، اف ستيفان لأرابي، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً، نقلاً عن: [https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR200/RR258/RAND\\_RR258z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RAND_RR258z1.arabic.pdf)، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/30.

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

القرار داخله، ورجع ذلك الى أنّ السياسة الأمنية للعراق توافقت الى حد بعيد وسياسة ايران الأمنية، إلا أنّ الموقف التركي من هذا التقارب الأمني بين بغداد وطهران، قابله تقارب اقتصادي وسياسي قوي مع حكومة كردستان شمالي العراق<sup>1</sup>.

ورغم هذا التباين والاختلاف بين الدولتين في بعض قضايا الشرق الأوسط، ورغم معارضة حكومة رجب طيب أردوغان لسياسة إيران الأمنية تجاه بعض دول المنطقة على غرار سوريا والعراق وحتى لبنان، إلا أنّ التقاهم والتوافق بين القوتين غلب على مسار العلاقات الثنائية وربما يعود ذلك الى عوامل عدة نذكر منها:

✓ الهوية الإسلامية المشتركة.

✓ رغبة تركيا في العودة لقيادة العالم الإسلامي، وهذا يتطلب علاقات حسنة وعميقة مع كل الدول الإسلامية.

✓ التحفظ المتواصل للاتحاد الأوروبي في ظم تركيا، جعل هذه الأخيرة تدرك أنّ هويتها الإسلامية غير مرغوب فيها.

أما بخصوص الموقف التركي من سياسة إيران الأمنية في شقها المتعلق بتطوير والرغبة في امتلاك السلاح النووي، فقد تسبب وصول حزب العدالة والتنمية وفلسفته المغايرة لباقي الأحزاب التركية والقومية لمكانة مصالح تركيا الإقليمية وأولوياتها، حيث اعتبر الحزب أنّ هذا البرنامج لا يشكل تهديدا على أنقرة، بل اعتبر أنّ إيران تعتبر شريك اقتصادي وسياسي وراهن على الهوية الإسلامية.

ويتمحور الموقف التركي والبرنامج النووي الإيراني حول عدد من النقاط<sup>2</sup>:

✘ تأييد حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية، شرط التزامها والاتفاقيات الموقعة مع وكالة الطاقة

الذرية، فتركيا أيدت البرنامج النووي الإيراني، إلا أنّها في نفس الوقت شددت على أن يشتغل في

الأغراض السلمية لا غير، وانتقدت تركيا على لسان الرئيس التركي السيد رجب طيب أردوغان ازدواجية

المعايير الغربية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، حيث صرّح قائلاً "ليس من العدل أن تمتلكوا

أنتم مئات الأسلحة النووية، بينما تقولون لإيران لا تقعلي ذلك".

1 - المرجع نفسه.

2 - عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص114.



☒ ضرورة التوصل الى تسوية دبلوماسية للملف النووي الإيراني وتجنب اللجوء للخيارات الأخر (العسكرية والعقوبات)، حيث رفضت تركيا أي رد فعل عسكري أو فرض عقوبات على طهران واقترحت نفسها للعب دور الوسيط الدبلوماسي.

☒ ضرورة اخلاء المنطقة الشرق أوسطية من كافة البرامج والمعدات النووية للأغراض غير السلمية، وكذلك من أي أسلحة مرتبطة بالدمار الشامل (في إشارة للكيان الصهيوني).

☒ استعداد أنقرة لتقديم كافة أشكال الدعم من أجل إنجاح التفاوض بين كافة الأطراف<sup>1</sup>، وفي هذا الصدد رحبت تركيا بأي اتفاق دبلوماسي سلمي يعقد بين مجموعة 1+5 (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن + ألمانيا) وإيران، فيما يخص البرنامج النووي لهذه الأخيرة، حيث شجعت أنقرة اتباع المسار السلمي التفاوضي في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية.

ورغم هذا التوجه السلمي في الموقف التركي حيال برنامج إيران النووي، إلا أنّ ذلك لم يخفي المخاوف التركية نحو توجه إيران الى تطوير التقنية النووية العسكرية، ويظهر ذلك التخوف والقلق في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- الاخلال بتوازن القوى في المنطقة لصالح إيران، مما يشعل سباق التسلح بالمنطقة.
- تهديد الأمن القومي التركي، خاصة وأنّ تركيا ترتبط وإيران بحدود جغرافية تصل حتى 499 كلم.
- تعاضم النفوذ الإيراني على حساب النفوذ التركي، مما يحقق تقدم استراتيجي لطهران كقطب إقليمي (الدولة المركزية على حساب تركيا).
- التخوف التركي من المساس بالتنمية الاقتصادية، وذلك في حالة توجيه ضربة عسكرية لإيران، يتسبب في هروب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية والمحلية نحو مناطق أكثر أمان.

هذا التخوف التركي جعل أنقرة تدرك أهمية الأخطار المحدقة بأمنها القومي في حالة امتلاك إيران للسلاح النووي، لذلك أصبح طموح تركيا لامتلاك الطاقة النووية أمراً محتماً وضرورياً "أذ أنّ تركيا وإيران تتشابهان الى حد كبير فيما يتعلق بالاقتصاد والسكان والموقع الاستراتيجي، وهو ما يوفر توازناً استراتيجياً بينهما، لكن امتلاك إيران للسلاح النووي أو حتى الطاقة النووية سيضعها في المقدمة وسيطيح بالتوازن القائم منذ أكثر من مئة عام"<sup>3</sup>.

1 - المرجع نفسه، ص116.

2 - المرجع نفسه، ص، ص118، 119.

3 - علي رضا نادر، اف ستيفاني لأرابي، مرجع سابق.

فتركيا مصممة لإعادة طموحها النووي، خاصة بعد اخفاقاتها المتكررة في حقبة الستينات، وتوجه إيران نحو امتلاك السلاح النووي لم يترك خيارا أمام تركيا من اجل المضي نحو تجديد عهدها مع برنامج نووي لكن في نفس الوقت يخضع لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

وأخيرا يمكن القول بأن تركيا تقبل بتقنية نووية سلمية ولكن في نفس الوقت لا تسمح بامتلاك إيران لسلاح نووي يهدد الأمن القومي التركي.

### المطلب الثاني: موقف الكيان الصهيوني من سياسة إيران الأمنية والنووية.

بالنسبة للكيان الصهيوني فهذا الأخير "يدرك منذ أكثر من عقد ونصف بأن التهديدات الوجودية القريبة والتي كان يواجهها قد انتقلت باتجاه الشرق الى إيران، والتي ترفض الاعتراف بحقه في الوجود، ولهذا السبب كان الخبراء الاستراتيجيون الإسرائيليون والقوة الجوية الإسرائيلية أول من تحدثوا عن هجمات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية في العام 1992"<sup>1</sup>، ومنذ الإعلان والكشف الرسمي عن النوايا الإيرانية على تطوير برنامج نووي إيراني عام 2002م، والكيان الصهيوني يولي ذلك أهمية قصوى الى درجة جعل هذا الملف الإيراني من أولويات إسرائيل على المستوى الخارجي، حيث سعت هذه الأخيرة الى حشد جهود المجتمع الدولي من أجل وقفه أو توقيفه بشتى الوسائل والطرق، حيث ادّعت أنّ البرنامج أو المشروع الإيراني النووي يمثل تهديدا لوجودها في منطقة الشرق الأوسط، وكانت ردة الفعل الإسرائيلية في كثير من المرات بالتهديد من خلال استخدامها للقوة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وهذا كان كوسيلة أو كأسلوب ضغط على المجتمع الدولي، من أجل التحرك عسكريا ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لإحجامها على المضي قدما في برنامجها النووي أو على الأقل الضغط عليها من خلال فرض عقوبات وكذلك اتخاذ إجراءات لعزلها دوليا<sup>2</sup>.

ورغم تعاقب العديد من الرؤساء في الحكومة الصهيونية إلا أنّ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، كان الأكثر اهتماما بالمشروع النووي الإيراني، وسعى جاهدا إقليميا ودوليا من أجل وضع حد لهذا البرنامج النووي، إلا أنّ نتنياهو اصطدم مع التوجه والموقف الأمريكي الساعي نحو إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وهو ما رفضه علنا على أساس أنّ ذلك سيعطي ويمنح الفرصة أكثر للإيرانيين من أجل السعي

1 - شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص203.

2 - الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، نقلا عن:

[https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The Israeli Position on the Iranian Nuclear Deal.aspx](https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The%20Israeli%20Position%20on%20the%20Iranian%20Nuclear%20Deal.aspx)

أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/30.

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

قدما نحو استكمال المشروع والذي هو في غير صالح الكيان الصهيوني، بل ويهدد وجوده على الخارطة السياسية للشرق الأوسط<sup>1</sup>.

والهاجس الأمني للكيان الصهيوني من المشروع النووي الإيراني هو تطوير صواريخ بعيدة المدى بحيث تكون هذه الأخيرة قادرة على حمل رؤوس نووية، بالإضافة الى ذلك هو هاجس الشعارات والعبارات المناهضة للكيان الصهيوني والتي يتم كتابتها من طرف الإيرانيين على الصواريخ وهو الأمر الذي لا يطمئن الصهاينة، لذلك يؤكد صناع القرار الإسرائيليون على أنه ينبغي لإسرائيل لاحتمال أن تحتاج الى القيام بفعل وقائي ضد المنشآت النووية الإيرانية، خاصة في حال فشل كل البدائل الأخرى (دبلوماسية، عقوبات، إعاقة، وتدمير ذاتي)<sup>2</sup>.

كذلك عبر الموقف الصهيوني عن نفسه "من خلال برنامج إيران النووي، حيث تم نقل قوتها الرادعة نحو البحر، حيث أصبحت غواصاتها من نوع (دلفين)، والتي يمكنها بلوغ مياه الخليج والابحار فيه جزءا من قدرتها على الرد الانتقامي وهي الأسلحة القادرة على البقاء بعد تعرضها لهجوم نووي أول من قبل العدو، ما يجعل قدرة الردع الإسرائيلية أكثر قوة وقابلة للبقاء، ويشكل نظام "أرو" المضاد للصواريخ الجزء الآخر من هذه القدرة المتفوقة"<sup>3</sup>.

1 - المرجع نفسه.

2 - شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص، ص2003، 204.

3 - المرجع نفسه، ص205.



شكل 25: احصائيات توضح القدرات العسكرية الإيرانية والإسرائيلية، نقلا عن:

<https://al-ain.com/article/solaimani-israel-syria-iran>

ويتبنى الكيان الصهيوني عقيدته الأمنية بناء على ما تم التصريح به من طرف رئيس الوزراء (مناحيم بيغن في الفترة 1977-1988)، حينما أكد على أنّ "إسرائيل لا تستوعب أبدا ظهور قوة نووية الى جوارها قادرة على تهديد وجودها، خاصة بعد التهديدات والتي أدلى بها الرئيس السابق السيد محمود أحمدني نجاد، وقد قدم المحلل السياسي الإسرائيلي باتريك أنديجار، من جانب آخر طرحا مغايرا بقوله أنّ حقيقة كون أحمدني نجاد يقدم نفسه كبطل للقضية الفلسطينية ويوفر الدعم لحركة حماس وحزب الله اللبناني والشيعية العراقيين، هو دلالة لهم (الصهاينة)، إضافة على النية الشريرة الإيرانية تجاه الكيان الصهيوني<sup>1</sup>، وما زاد الطين بلّة في الموقف الصهيوني من سياسة ايران الأمنية هو التقرير والذي صدر في 26 أوت من عام 2012م، من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA)، حول قيام ايران بمضاعفة قدراتها من جل تخصيب اليورانيوم، وذلك عبر طرق غير قانونية ولا تتصف بالشفافية والمصادقية، حيث عبّر عن أسفه وتعجب عن غياب خطوط حمراء واضحة من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، حيث يشير هذا الأخير الى القرارات الستة (06) الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والتي تشير أربعة منها الى فرض عقوبات فعلية على ايران والتي قد

1- عبد الحميد العيد الموساوي، مرجع سابق، صص 159.

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

تتسبب فعلا في التأثير السلبي على الاقتصاد الإيراني، لكن ليس بمقدورها إيقاف الإيرانيين عن طموحهم في امتلاك سلاح نووي، هذا الأمر أغضب رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتانياهو وأتهم الغرب بالتماطل والتساهل في التعامل مع الملف الإيراني، وأضاف مصرّحاً أنّ إسرائيل قد تعلن هجوماً وشيكاً وقائياً ضد المواقع النووية الإيرانية، وحذر نتانياهو خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2012م الغرب قائلاً "إنّ المجتمع الدولي لا يمكن أن يطلب من إسرائيل الانتظار قبل اتخاذ أي إجراء في مواجهة إيران، إذ لم تقرض على طهران خطوط حمراء بخصوص برنامجها النووي"<sup>1</sup>.



شكل 26: خارطة توضح تجربة صاروخ إسرائيلي قادر على الوصول للمنشآت النووية الإيرانية، نقلًا عن:

<http://arb.majalla.com/2012/10/article55239503>

\*الاتفاق النووي الغرب/ الإيراني وانعكاساته على الموقف الإسرائيلي.

أدى الاتفاق الأخير بين الدول الخمسة دائمة العضوية في الأمم المتحدة وإيران حول برنامجها النووي الى مجموعة من النقاط<sup>2</sup>:

✓ احتفاظ إيران ببرنامجها النووي بمكوناته الأساسية مع ضرورة إيجاد بعض الآليات من أجل ضبطه.

1 - المرجع نفسه، ص161.

2 - المرجع نفسه، ص167.

✓ وقف أي تطوير للبرنامج النووي الإيراني، يسمح لها بامتلاك سلاح نووي.

✓ تحديد سقف للبرنامج النووي الإيراني، مقابل وضع سقف للعقوبات والتي تم فرضها على إيران.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي من هذا الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فالصهاينة يرفضون الاتفاق شكلاً ومضموناً، حيث تعتبر هذا الاتفاق خطأ تاريخي، يتحمل انعكاساته الخطيرة والسلبية الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والدول الغربية الأخرى بدرجة ثانية، حيث "يتفق الإسرائيليون مؤيدون للاتفاق النووي أو معارضين له أم متحفظين منه، على أنّ ذلك الاتفاق يدخل إيران والمنطقة في مرحلة جديدة تحمل في ثناياها تحديات وتهديدات لإسرائيل عليها الاستعداد لمواجهةها، فالاتفاق يضع حداً للعقوبات ضد إيران وينهي عزلتها الدولية، ويفتح قبالها مرحلة جديدة في علاقاتها الدولية والإقليمية، ما يقود إلى تعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وإلى تطوير مختلف صناعاتها العسكرية التقليدية وخاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة"<sup>1</sup>.

وعلى العكس من التقديرات الأوروبية والغربية بصفة عامة، والتي اعتبرت أن الاتفاق النووي مع إيران قد شكّل صفة لتكبير الطموحات النووية الإيرانية، فقد كانت الرؤيا الصهيونية متمسكة بالجوانب والتداعيات السلبية للاتفاق، وبشكل عام يمكن تحديد الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي مع إيران، وذلك كما عبّرت عنه التقديرات الرسمية لأجهزة المعلومات في إسرائيل في العناصر التالية<sup>2</sup>:

❖ لا تزال إيران تسعى من أجل الحصول فعلياً على الموارد اللازمة من أجل امتلاك السلاح النووي، وتعمل جاهدة على إنتاج الأجهزة الكافية لذلك، بالإضافة إلى هذا تعمل على تطوير قدراتها الصاروخية كجزء من تطوير منظومة السلاح النووي، منها الصاروخ "خور مشهر" والقادر على الوصول لمسافة 2000 كلم، وهو ما يعني أنه يغطي مساحة الكيان الصهيوني بأكمله.

❖ ضرورة إبقاء الحكومة الصهيونية على جميع الخيارات المتاحة للتعامل مع الشأن الإيراني عامة والنووي خاصة وهو ما تجسد في المطالبات المتكررة لإسرائيل من أجل تعديل الاتفاق مع إيران بما يتماشى والمصالح الصهيونية بالمنطقة، وتؤكد إسرائيل على احتفاظها بحق الدفاع عن نفسها بصورة فردية أو بالتنسيق مع الحليف الاستراتيجي (الولايات المتحدة الأمريكية).

1 - المرجع نفسه، ص168.

2 - طارق فهمي، المحرك الإقليمي: إسرائيل ومراجعات الاتفاق النووي الإيراني، نقلًا عن: <http://acpss.ahram.org.eg/News/16434.aspx>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/05.

❖ التخوف الإسرائيلي الكبير من تمسك إيران بخياراتها الإقليمية والنووية مما جعل موقفها معارضا للاتفاق النووي، كذلك تخوفها من سياسة إيران الأمنية نحو الشرق الأوسط، خاصة في دعمها الواضح والمباشر لحزب الله اللبناني، وحركات المقاومة بالمنطقة، وعلى هذا الأساس أصبح أمام صانع القرار الصهيوني مجموعة من البدائل المطروحة من أجل مواجهة الاتفاق الإيراني/ الغربي وشملت عدة جبهات تعمل معا في وقت واحد<sup>1</sup>:

أ- الجبهة الحربية والاستخباراتية: حيث أكدت على ضرورة الإسراع من طرف الكيان الصهيوني من أجل تطوير قدرات حربية للدفاع عن نفسه اذا استلزمت الضرورة ذلك، وقد كان تركيزها يتمحور حول مضاعفة القدرة الاستخباراتية الإسرائيلية داخل ايران، من أجل الكشف عن ما يحدث داخلها من تطورات، خاصة فيما يتعلق بالشأن النووي وفي المقابل ترى بأن توجيه ضربة إسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية أمر مستبعد خاصة في ظل توافر الشرعية الدولية، وكذلك عدم توافر الاسناد والدعم الأمريكيين، لكن هذا لا يمنع إسرائيل من التصرف منفردة ان تعرض أمنها القومي لتهديد مباشر من طرف الإيرانيين.

ب- جبهة السياسة الخارجية: هنا يتعلق الأمر بمراكز الفكر الإسرائيلية والتي ترى بأن على إسرائيل التكتيف من علاقاتها الإقليمية (يظهر من خلال فتح صفحة جديدة مع المملكة العربية السعودية، قطر، وسلطنة عمان...ال)، وذلك من اجل منع إيران من ترجمة إنجازاتها النووية الى قوة إقليمية بارزة، وان لا تتوقف إسرائيل عند الاتفاق النووي والذي توصلت اليه إيران مع الدول الغربية، بل عليها تكتيف تشاوراتها مع المجموعة السداسية وذلك من أجل تضخيم الضغوط على إيران لإخضاعها لقبول اتفاق أفضل بالنسبة للكيان الصهيوني.

ج- جبهة الضغط على إيران في عدة أصعدة: ويتجلى هذا في سعي إسرائيل في التحكم في الوقود المستخدم في انتاج المواد الانشطارية، وذلك من أجل منع الإيرانيين من استخدامه، وكذلك العمل باستمرار على الضغط على إيران من أجل تغيير سياستها الأمنية، ويتضح ذلك في مطالبة إسرائيل بإجراء تغيير حقيقي في تلك السياسة عبر القضاء على دعمها لحلفائها بالمنطقة خاصة حزب الله اللبناني، والتراجع عن تعهداتها بالفضاء على الوجود الصهيوني.

1 - هبة جمال الدين، إسرائيل والدور الإيراني بعد الاتفاق النووي، نقلا عن:

<http://www.siyassa.org.eg/News/6500.aspx>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/05.

د-الجهة الإعلامية: تستخدم إسرائيل ترسانتها الإعلامية من أجل التأثير خاصة على الاتفاق النووي الإيراني/ الغربي، حيث قام اللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم حملات دعائية للتأثير على أعضاء الكونغرس من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن الاتفاق<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الموقف السعودي من سياسة إيران الأمنية.

قد يعتبر ويعتقد الكثير من الباحثين في تخصص العلوم السياسية وخاصة فرع العلاقات الدولية منهم، أنه لا يمكن اعتبار المملكة العربية السعودية قوة إقليمية بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك نظرا لعدة اعتبارات حسبهم نتحكم تلك المنطقة، إلا أنه وفي جانب آخر يعتبر البعض الآخر أن سعي الملكة العربية السعودية نحو زيادة انفاقها العسكري ومحاولتها التموقع كدولة محورية ومؤثرة بإقليم الشرق الأوسط جعل ميزان القوى يعيد النظر في السعودية كدولة مؤثرة وذات ثقل يحسب لسياستها وردود أفعالها ألف حساب، خاصة بعد سعي بعض القوى الإقليمية على غرار كل من تركيا وإيران للعب أدوار بالمنطقة قد تضر بالمصالح السعودية على وتنعكس بالتالي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لها، لذلك يعتبر الموقف السعودي تجاه السياسة الأمنية الإيرانية نحو منطقة الشرق الأوسط جد حازم، حيث تسعى الملكة العربية السعودية الى عرقلة أي سياسة إيرانية بالمنطقة بشتى الوسائل المتاحة، هذا الأمر جعل العلاقات السعودية/ الإيرانية تتسم بالتوتر خاصة في الآونة الأخيرة، حيث يتضح وتبرز ملامح هذا التوتر اليوم من خلال عدة ملفات يمكن اعتبارها ملفات ساخنة بالمنطقة، وأول هذه الملفات هو الملف الديني والمذهبي، ثم يليه بالمرتبة الثانية الملف المتعلق بالتنافس على القيادة والصدارة للعالم الإسلامي، أما الملف الثالث فله صلة بالعلاقات مع الغرب وبالأخص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ملف احتواء بعض الأزمات بالمنطقة (الأزمة السورية، اليمنية)، وفي الأخير يأتي ملف الذهب الأسود (النفط)، ضمن منظمة أوبك<sup>2</sup>.

فالموقف السعودي من الملف الأول تعلق بالتطورات التي أعقبت الحرب العراقية الإيرانية، خاصة فيما تعلق بانتشار التشيع بالمنطقة عبر العراق، سوريا، اليمن، وهذا ما تعتبره المملكة العربية السعودية مساسا بأمنها

1 - المرجع نفسه.

2 - محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، نقلا عن: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/05/20125983013255262.html>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/07.



القومي، هذا الموقف في جانبه المذهبي له جذوره التاريخية والتي تعود الى الانتقادات المتبادلة بين الصفويين\* وبين الحركة الوهابية\*.

أما فيما يخص الموقف السعودي من ملف الصدارة على العالم الإسلامي، فالسعودية لن تقبل بغيرها قائداً على العالم الإسلامي، حيث تلعب الورقة الفلسطينية دوراً كبيراً في هذا الملف وتسعى كل من الملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستغلالها كل حسب سياسته بالمنطقة كدليل على حمل أثقال الأمة والاهتمام بها.

وفيما يخص ملف العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فموقف المملكة العربية السعودية يرى بأن هذه الأخيرة جزء من معادلة حل الأزمات بمنطقة الشرق الأوسط واحلال السلام ومحاربة الإرهاب بكافة أنواعه، لذلك تؤيد الملكة أي سياسة تتخذها واشنطن ضد إيران<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لملف الأزمات بالمنطقة (الملفين السوري واللبناني واليميني خاصة)، فالمملكة العربية السعودية ترفض رفضاً شاملاً سياسة ايران في سوريا والقائمة على دعم نظام بشار الأسد ضد الشعب السوري كما ترفض امداد هذا النظام بالأسلحة النوعية والذي يستخدمها ضد شعبه الأعزل وعلى هذا الأساس قامت الرياض بدعم المعارضة السورية مادياً وعسكرياً من أجل مجابهة واسقاط النظام السوري، أما فيما يخص التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للبنان فالمملكة اعتبرت هذا الأمر هو مساس بالأمن القومي اللبناني وسيؤدي الى حرب طائفية على المستوى الداخلي، أما الملف اليمني فاعتبرت السعودية أنّ دعم ايران للحوثيين على حساب السلطة الشرعية باليمن هو أمر خطير، كذلك عملت الملكة على محاربة الحوثيين من أجل استرداد الشرعية باليمن وانتقدت بشدة الدعم العسكري من طرف ايران نحو مليشيات الحوثي.

\* **الصفويون:** هم آل صفويان وهم سلالة من الشاهات نشأت في أربيل في بلاد فارس (إيران)، وحكمتها منذ سنة 1501 وحتى استيلاء الدولة الهوتاكية الأفغانية على بلاد فارس وسقوط سلطتهم عام 1722، ثم استردادها ثانية بين عامي 1729 و1736، حكمت في أوسع امتداد لها كامل إيران الحديثة، أذربيجان وأرمينيا، معظم العراق وجورجيا وشمال القوقاز، وافغانستان بالإضافة إلى أجزاء من تركيا، باكستان، تركمانستان و أوزباكستان و سورية. اتخذوا من تبريز مقراً حتى 1548 م، ثم قزوين بين 1548-1598 م، ثم أصفهان منذ 1598 م.

\* **الحركة الوهابية أو الوهابية أو السلفية التوحيدية:** مصطلح أطلق على حركة إسلامية سنية، قامت في منطقة نجد وسط شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن الثاني عشر الهجري، الموافق للثامن عشر الميلادي على يد محمد بن عبد الوهاب (1703 - 1792) ومحمد بن سعود حيث تحالفا لنشر الدعوة السلفية وتأسيس الدولة السعودية الأولى والتي سيطرت على شبه الجزيرة العربية وأجزاء من العراق والشام واليمن. وقد كانت بدايتهما في الدرعية بنجد إذ أعلن محمد بن عبد الوهاب "الجهاد" فشن سلسلة من الحروب (وكانوا يسمونها بالغزوات) تكلفت بتوحيد أجزاء واسعة من شبه الجزيرة العربية، إقامة لدولة التوحيد والعقيدة الصحيحة وتطهيراً لأمة الإسلام من الشرك، الأمر الذي جعل من بعض خصومهم يرى في اتهام محمد بن عبد الوهاب ومريديه للأخريين بالشرك مواصلة لطريقة الخوارج في الاستناد لنصوص الكتاب والسنة التي نزلت في حق الكفار والمشركين وتطبيقها على المسلمين، بينما يرى الوهابية أنهم هم أهل السنة وهم أتباع الفرقة الناجية، وفي النهاية نتج عن هذه الحروب قيام الدولة السعودية الأولى، فاستطاعت أن تصل إلى دمشق وكربلاد شمالاً وعمان والحديدة باليمن جنوباً.

1 - المرجع نفسه.

أما بالنسبة للملف الأخير والمتعلق بالنفط فموقف المملكة العربية السعودية منه هو زيادة إنتاجها وإغراق السوق العالمية به وذلك من أجل ضرب الاقتصاد الإيراني، والذي يعتمد عليه بنسبة تصل الى حوالي 80 بالمئة.



شكل 27: احصائيات توضح الميزان العسكري بين إيران والمملكة العربية السعودية لسنة 2018، نقلًا عن:

<https://arabic.rt.com/photolines/972127>

إذا يمكن القول أنّ المملكة العربية السعودية لم تبقى مكتوفة الأيدي أمام السياسات الإيرانية بإقليم الشرق الأوسط، حيث اتبعت الرياض في هذا السياق منهجين في مواجهة سياسة إيران الأمنية بالمنطقة:

- تظهر الأولى داخل المنطقة بحد ذاتها، من خلال محاولة إنهاء سياسة الباب المغلق مع حركة حماس الفلسطينية، بعد اتهامها لها بالإرهاب، وربما هذا يرجع الى رغبة السعودية في إعادة حماس لبعدها العربي وكذلك دائرتها المذهبية، كما يظهر في الأفق محاولتها إعادة العلاقات مع الجمهورية العربية السورية، خاصة بعد عودة كل من السفارة الإماراتية والبحرينية الى دمشق، من أجل ارجاعها هي الأخرى الى حضنها العربي وتخفيف الاحتقان في الجمهورية العربية اللبنانية.

■ أما فيما يتعلق بالمنهج الثاني والذي اتبعته الرياض لمواجهة سياسة إيران الأمنية فهو يتعلق بالشق الخارجي، حيث ركزت على فتح الأبواب من أجل إقامة علاقات مع حلفاء إيران، خاصة روسيا والصين من أجل استخدامهما للضغط على طهران ونهجها بالمنطقة.

\*الموقف السعودي من سياسة إيران النووية (برنامج إيران النووي).

رغم إقرارها سابقاً بأن لإيران حق امتلاك تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية، إلا أنّ الملكة العربية السعودية عدلت وتراجعت عن موقفها حالياً خاصة في ظل التوترات الإيرانية السعودية، بالإضافة إلى غموض النوايا الإيرانية، وفي ظل التهديدات الإيرانية المتواصلة على الرياض، هددت هذه الأخيرة بدورها على أنّها لن تبقى مكتوفة الأيدي وبأنها هي الأخرى ستسعى نحو امتلاك السلاح النووي، وكان ذلك على لسان ولي عهد الملكة العربية السعودية الحالي محمد بن سلمان في مقابلة له مع شبكة "سي بي اس" التلفزيونية الأمريكية حيث قال بالحرف الواحد "من أنّه في حال طورت إيران القنبلة النووية فالسعودية سترد بالمثل في أسرع وقت ممكن، وشبه الأمير محمد بن سلمان المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بأدولف هتلر، محذراً من نوايا إيران تجاه المنطقة"<sup>1</sup>.

وطالبت الملكة العربية السعودية على لسان وزير خارجيتها السيد عادل الجبير المجتمع الدولي، إلى الضغط على طهران من أجل إيقاف برنامجها النووي، لأنّ استمرارها في ذلك سيدخل المنطقة في سباق تسلح يفوق التسلح التقليدي نحو التسلح النووي، إلا أنّه وبحلول عام 2013م، وشهود الملف النووي الإيراني انفراجاً واضحاً بعد المفاوضات مع الدول الكبرى (مفاوضات 1+5)، لم يلق هذا الاتفاق صدقاً إيجابياً لدى الرياض، وكل دول الخليج بصفة عامة، حيث اعتبرت المملكة السعودية أنّ هذا الأمر سيكون الخطوة الأولى نحو الاعتراف بإيران نووية، واعتبرت أنّ هذا الاتفاق سيكون كارثياً على أمن المنطقة ككل<sup>2</sup>.

إلا أنّ هذه التصريحات السعودية لم تلق آذاناً صاغية في عهد باراك أوباما، لكن مع مجيئ الرئيس الحالي دونالد ترامب ووصوله لسدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي عرف بموقفه السلبي من الاتفاق النووي مع إيران، حيث أعلن رفضه جملة وتفصيلاً لهذا الاتفاق "وفي تعبير ترامب عن استيائه من الاتفاق النووي طرح في بداية الأمر فكرة الغائه، لكن هذه الفكرة قوبلت برفض من الأطراف الأخرى كافة في الاتفاق، وتزعمت فرنسا من جانبها الفريق الداعي للتمسك بالاتفاق، وفي هذا السياق لفت نظر ترامب إلى أنّ هذا الاتفاق له

1 - ولي العهد السعودي: إذا طورت إيران قنبلة ذرية سنقوم بالمثل في أسرع وقت ممكن، نقلاً عن:

<https://www.france24.com/ar/20180315>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/07.

2 - وصفي عيد عقيل، أمن الخليج في ضوء سيناريوهات إيران النووية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 74، الأردن، 2016، ص 50.

طبيعة جماعية وليست ثنائية بين واشنطن وطهران، فضلا على أنّ قرارا أميا صدر بشأنه، أي قرار مجلس الأمن رقم 2231\*، وبالتالي فإن الحديث عن الغائه لا محلّ له<sup>1</sup>، وهنا تكمن المخاوف السعودية خاصة من عدم قدرة دونالد ترامب على نقض اتفاق إيران النووي، إلا أنّ هذا الأخير استخدم مجموعة من الحجج من أجل إعادة فتح التفاوض حول ملف إيران النووي "ويمكن القول أنّه وفي كل مرة تم إطلاق الصواريخ على الأراضي السعودية انطلاقا من اليمن وكلما تجاوزت هذه الصواريخ استهداف الحدود السعودية/ اليمنية الى عمق الأراضي السعودية نفسها زاد التمسك بمطلب التفاوض على البرنامج الصاروخي الإيراني"<sup>2</sup>.

وأمام هذا الوضع غير الواضح للمملكة العربية السعودية إزاء البرنامج النووي الإيراني، قررت السعودية اجراء تحالف إسلامي\* يشمل العديد من الدول العربية والإسلامية وعلى رأسها دولة باكستان النووية من أجل محاربة الإرهاب والتطرف بالمنطقة (المقصود هنا هو إيران وميليشياتها وحلفائها بالمنطقة حزب الله والحوثي)، واستندت المقاربة السعودية وركزت على باكستان باعتبارها دولة نووية قد تحدث توازنا في سلم التهديدات المتبادلة بين إيران والسعودية، وفي جانب آخر احتمال استفادة الرياض من تجربة باكستان النووية وهو أمر غير مستبعد مستقبلا "فقد رتبت الملكة سريعا تحالفا عسكريا يضم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان، وكل من باكستان ومصر والأردن والمغرب والسودان... لبعث رسالة لإيران لتتجنب تصعيد عسكري قد يؤدي في نهاية المطاف الى مواجهة إقليمية"<sup>3</sup>.

\* قرار مجلس الأمن رقم 2231: هو القرار الذي أيد فيه خطة العمل الشاملة المشتركة. وأكد مجلس الأمن أن إبرام خطة العمل بشكل منعطفاً رئيسياً على مسار نظره في المسألة النووية الإيرانية. وأعرب عن رغبته في إقامة علاقة جديدة مع إيران معززة بتنفيذ خطة العمل، وفي اختتام نظره في هذه المسألة بصورة مرضية.

1 - أحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2018، ص، ص63، 64.  
2 - المرجع نفسه، ص64.

\* التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب هو حلف عسكري إسلامي أعلن عنه في 3 ربيع الأول 1437 هـ الموافق 15 ديسمبر 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية، يهدف إلى محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مذهبه وتسميته حسب بيان إعلان التحالف، ويضم التحالف العسكري الإسلامي 41 دولة مسلمة، ويملك التحالف غرفة عمليات مشتركة مقرها العاصمة السعودية الرياض.

يعمل على محاربة الفكر المتطرف، وينسق كافة الجهود لمجابهة التوجهات الإرهابية، من خلال مبادرات فكرية وإعلامية ومالية وعسكرية، ويرتكز مجهودات التحالف على القيم الشرعية والاستقلالية والتنسيق والمشاركة، وسعى إلى ضمان جعل جميع أعمال وجهود دول التحالف في محاربة الإرهاب متوافقة مع الأنظمة والأعراف بين الدول.

3 - صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص119.



شكل 28: خارطة توضح الدول المشاركة في التحالف الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية، نقلا

عن: <http://www.farah.net.au/?mod=news&id=60789&rp=0&act=print&rf=1>

طبعاً هذا المنهج السعودي سيواجه بجهود أخرى في المقابل لبناء تحالف مع القوى الأخرى الإقليمية والدولية من طرف إيران، وسيستمران كلاهما في تقديم الحوافز المالية الكبيرة لاجتذاب هذه القوى<sup>1</sup>، وهو الأمر الذي قامت به السعودية وبعض دول الخليج العربي بتقديم هدايا عبارة عن مبالغ مالية ضخمة للولايات المتحدة الأمريكية بالمقابل تسهر هذه الأخيرة على حمايتها من التهديدات الخارجية (إيران).

وعليه فإنّ الموقف السعودي من إعادة النظر في الاتفاق النووي مع طهران ظهر في التصريح الأخير لوزير الخارجية عادل الجبير "تؤيد المملكة العربية السعودية جهود تحسين الاتفاقية النووية الإيرانية، موضحاً نعتقد أنّ المدة التي يكون فيها حد بكمية تخصيب اليورانيوم يجب أن تلغى وتكون بشكل أبدي، وتابع كما نعتقد أنّه يجب أن يكون هناك تكثيف في موضوع التفتيش للمنشآت النووية الإيرانية"<sup>2</sup>.

1 - بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية-الإيرانية: منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، تر (ابنسام بن خضراء)، دار الساقي، لبنان، 2017، ص350.  
2 - السعودية تطالب بتعديل نقاط رئيسية في "الاتفاق النووي"، نقلا عن: <https://alghad.com>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/07.

المبحث الثاني: القوى الدولية وسياسة إيران الأمنية النووية (التوجه النووي الإيراني).

اختلفت القوى أو الدول العظمى حول الملف النووي الإيراني، ورغم أنّ هذا الاختلاف لم يكن على مستوى امتلاك إيران للسلاح النووي بقدر ما كان تتمحور حول الأدوات والطرق والتي يتم من خلالها إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، لذلك عملت كل قوة (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، روسيا، والصين)، على التعامل مع الملف النووي الإيراني حسب مصلحتها الخاصة، (وفق افتراضات المنظور الواقعي)، وفي هذا المبحث سنحاول عرض مواقف تلك القوى من سياسة إيران الأمنية النووية أو ما يتعلق بملفها وبرنامجه النووي.

المطلب الأول: الموقف الأمريكي من التوجه النووي في سياسة إيران الأمنية.

يولى البرنامج النووي الإيراني قدراً كبيراً من الاهتمام على مستوى صناعة القرار بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يرجع إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط هي مجال حيوي تتركز عليه المصالح الأمريكية، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى المحافظة على الوضع القائم بالمنطقة (رجوح كفة الكيان الصهيوني على باقي دول المنطقة)، من أجل استمرار ضمان مصلحتها بالإقليم الشرق أوسطي، ورغم أنّ الاهتمام الأمريكي بالبرنامج النووي الإيراني لم يكن حديث العهد، حيث تعتبر واشنطن هي أول من قدم الدعم والعون التقنيين للإيرانيين في التسعينات من القرن الماضي، من أجل البدء في تطوير برنامجها النووي، بل وساهمت في تجسيد أول مفاعل نووي إيراني، غير أنّ ردود الفعل الأمريكية تغيرت بعد رفع شعارات العداء لأمريكا من طرف الإيرانيين، وكان أول رد فعل للولايات المتحدة الأمريكية من سعي الجمهورية الإسلامية الإيرانية نحو تطوير برنامجها النووي، من خلال الرئيس السابق بيل كلينتون حينما لجأ "إلى استخدام إجراءات تراوحت ما بين الضغط الشديد على كل من روسيا والصين لوقف تعاملها مع إيران، إلى فرض عقوبات اقتصادية ضد طهران في ما يعرف بقانون داماتو DAMATO، بالإضافة إلى التهديد بتوجيه ضربة عسكرية مدمرة ضد المنشآت النووية الإيرانية"<sup>1</sup>.

الأمر أنه وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001م، وتحت ذريعة الحرب على الإرهاب والتي رفعت شعارها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط (نحو تحقيق أجندات معينة)، أصبح توجه الولايات المتحدة شديد اللهجة ضد إيران وتحذير كل من روسيا والصين من تسرب التقنية والتكنولوجيا النووية أو تسريبها من إيران نحو الجماعات الإرهابية بالمنطقة، مما قد يدخل العالم في فوضى نووية، لا تحمد عواقبها،

1 - عمرو محمد إبراهيم، آمال محمود عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، نقلاً عن: <https://democraticac.de/?p=28369>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/08.

"خاصة بعد أن اعترفت إيران تحت الضغوط الدولية بوجود بعض قادة تنظيم القاعدة، في إيران وبالتحديد في سجونها، وجاءت الاعترافات على لسان مندوب إيران لدى الأمم المتحدة، بوجود بعض العناصر وقيادي القاعدة موقوفين ورهن التحقيق في السجون الإيرانية... ولكن بماذا يمكننا تفسير سماح إيران لعناصر تنظيم القاعدة وبعض قياداتها بالدخول إلى أراضيها وإيوائها لهم؟"<sup>1</sup>.

وبمجيء الرئيس باراك أوباما وأعلن استعداده للحوار مع إيران من دون أي شروط، أعتبر هذا الأمر تحول جذري في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، وبذلك ينتهي عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج وكر بوش المبني على الحروب الاستباقية والحرب على الإرهاب والعقوبات ضد إيران وتطويق حلفائها، فالولايات المتحدة الأمريكية وبعد الخسائر الجسيمة الناتجة عن استخدامها المفرط للقوة العسكرية في حربها على الإرهاب أو ما تسميه هي الدول المارقة، أو دول محور الشر\*، أدركت أنّ التعامل مع الملفات الساخنة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، يستلزم التعامل بذكاء فقد "أظهر الرئيس باراك أوباما اهتماما كبيرا ومبكرا بملف البرنامج النووي الإيراني، فقد أعلن أثناء حملته الانتخابية اعتماد مقاربة جديدة ازاءه، تقوم على تأخير العمل بالخيار العسكري، وتقديم سياسة الانخراط بمفاوضات مباشرة للتعامل مع الملف النووي الإيراني وذلك في إطار استراتيجية القوة الذكية، التي تبناها نهجا أو أسلوبا لأداء استراتيجي جديد"<sup>2</sup>، حيث وفقا لذلك تبني الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما الدبلوماسية الذكية من أجل التعامل مع حكومة طهران وملفها النووي، والمرتكزة بالأساس على المفاوضات المباشرة والحوار، من أجل الوصول لاتفاق نهائي بشأن برنامجها النووي<sup>3</sup>.

1 - إبراهيم عبد الكريم وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص376.  
\* محور الشر (بالإنجليزية: Axis of Evil): هي عبارة ترددت أولاً على لسان الرئيس الأمريكي جورج و. بوش في خطاب ألقاه بتاريخ 29 يناير 2002 ليصف به حكومات كل من: العراق، وإيران، وكوريا الشمالية، وقد استخدم هذه العبارة بحسب ما ذكر لأنه يعتقد بأن تلك الدول تدعم الإرهاب وتسعى لشراء أسلحة الدمار الشامل، ويرى الكثيرون بأن فكرة بوش هذه هي التي قادته لبدأ ما يسمى "بالحرب على الإرهاب"، وفي 6 مايو من عام 2002، أشار السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون في خلال أحد الخطابات إلى بعض البلدان بعبارة "ما وراء محور الشر" (Beyond the Axis of Evil) مشيراً إلى كل من: ليبيا، وسوريا، وكوبا، بينما أشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس في يناير 2005 إلى كل من: كوبا، وروسيا البيضاء، وزيمبابوي، وميانمار، بعبارة "ركائز الاستبداد" (Outposts of Tyranny).

2 - حيدر سامي عبد، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 2017، ص262.

3 - المرجع نفسه، ص263.



شكل 29: خارطة توضح اتفاق عام 2015 النووي مع إيران، نقلا عن:

<https://www.youm7.com/story/2017/7/14>

الآن أنه وبعد فوزه بولاية ثانية تغيرت بعض ملامح الموقف الأمريكي من برنامج إيران النووي، حيث صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطاب له تم القاؤه في شهر مارس من عام 2012م، بعدما تمسكت إيران بمشروعها النووي، ورفضت وقف انتاج 20 بالمئة من اليورانيوم المخصب وكذلك رفضها اغلاق مفاعل آراك، وعدم جدوى العقوبات المفروضة عليها من طرف مجلس الأمن قائلا "عندما يتعلق الأمر بمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، فلن أستبعد أي خيار مطروح على الطاولة، وأنا أعني ما أقول ويشمل ذلك كل عناصر القوة الأمريكية، جهد أمريكي لعزل إيران وجهد دبلوماسي لدعم تحالفنا وضمنا مراقبة البرنامج النووي الإيراني، وجهد اقتصادي يفرض عقوبات تصيبها بالشلل، وكذلك جهد عسكري لنكون مستعدين لأي طارئ... ثم أضاف لن أتردد عن استخدام القوة عندما تدعوا الضرورة الى الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها"<sup>1</sup>.

1 - المرجع نفسه، ص271.



وعلى الرغم من كل هذا التهديد إلا أنّ المسار الوحيد الذي اتبعه أوباما في التعامل مع الملف النووي الإيراني هو العقوبات فقط، إذا "بناء على ما سبق يمكن القول بأنّ إدارة الرئيس أوباما ومن خلال استخدام استراتيجية القوة الذكية أجبرت إيران على عدم امتلاكها للسلاح النووي على المدى المتوسط وبالمقابل حصلت إيران على موافقة الدول الكبرى لامتلاك تكنولوجيا السلاح النووي"<sup>1</sup>، حيث قدّم معهد واشنطن أثناء إدارة أوباما جملة من التوصيات من أجل التعامل مع إيران للعدول عن برنامجها النووي يمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ منع إيران من حيازة أسلحة نووية بغلبة الطابع الدبلوماسي.
- ✓ تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كإجراء وقائي فقط.
- ✓ التعزيز المستمر للتحالفات الرسمية وغير الرسمية.
- ✓ مواصلة الضغط الاقتصادي على إيران.
- ✓ التواصل مع الشعب الإيراني.

لكن بعد وصول دونالد ترامب لسدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، رفض هذا الأخير الاتفاق النووي الإيراني والذي كان في عهد أوباما وهدد مرارا وتكرارا بانسحاب واشنطن منه، أعاد في الصورة افتراضات المدرسة الواقعية القائمة على قاعدة "القوة تخدم" في إشارة إلى ضرورة استخدام القوة الخشنة (العسكرية)، من أجل تحقيق مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنّ إدارة الرئيس ترامب اصطدمت بحقيقة أنّ الاتفاق طرفه ليس واشنطن فقط حتى يتم الغاؤه وإنما يجمع أطراف وقوى دولية أخرى، ومن أجل البحث عن ثغرات لاتهام إيران بنقضها للاتفاق "عبر الرئيس الأمريكي ترامب وادارته عن الأسف لأنّ التقدم الذي تحقق عبر اتفاق عام 2015م لم يجعل من إيران جارة أفضل في الشرق الأوسط... حيث تقدم الدعم المادي والمالي للإرهاب والتطرف، وتساعد فظاعات نظام بشار الأسد ضد الشعب السوري، والدور المزعزع للاستقرار في دول أخرى (دعم حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن)، والعداء القوي لإسرائيل والقرصنة المعلوماتية والاعتقال العشوائي للرعايا الأجانب"<sup>3</sup>.

وعليه فإن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفض قبول الاتفاق الذي أبرمته الإدارة السابقة، وقرر استئناف العمل بكافة العقوبات التي تم تعليقها في عهد سلفه باراك أوباما، بالإضافة إلى إعلان الانسحاب رسميا من الاتفاق

1 - المرجع نفسه، ص273.

2 - سيف الهرموني، مقترحات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص، ص273، 274.

3 - محمد رضا، تعرف على الاتفاق النووي الإيراني ومستجدات موقف أمريكا وإيران وأوروبا، نقلا عن:

<https://www.youm7.com/story/2018/4/23>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/08.

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

النووي الإيراني وذلك يوم 08 ماي من عام 2018م، مؤكداً على أنّ الاتفاق كان بمثابة صفقة هائلة تسمح للنظام الإيراني بمواصلة تخصيص اليورانيوم "وأعلن ترامب عن عقوبات قاسية ستطبقها الولايات المتحدة الأمريكية ضد طهران ونظامها، مشدداً على أنّ تمديد الاتفاق النووي كان سيجعل الشرق الأوسط يمر بسباق تسلح نووي لا يمكن قبوله"<sup>1</sup>.

وتزامن مع هذا التصريح تصريح آخر لمستشار الأمن القومي الأمريكي السيد جون بولتون والذي أعلن "أنّ الانسحاب من الاتفاق النووي لا يعني بداية عمل عسكري ضد إيران، لافتاً الى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للدخول في مفاوضات موسعة يكون الغرض منها خروج اتفاق جديد يضمن ألاّ تتشكّل إيران مسار ضرر أو تهديد إقليمي أو دولي"<sup>2</sup>.

الا أنّ عدم استخدام القوة العسكرية ضد إيران لم يخفي جانب العقوبات القاسية والتي فرضت على إيران من طرف الإدارة الأمريكية، وهذا ما عبّر عنه الرئيس ترامب بقوله " أنّ النظام الإيراني سيواجه مشاكل أكبر مما شهدتها في أي وقت مضى في حال مواصلة مساعيه النووية، وأنّ بلاده لن تقبل لمن يريدون الموت لأمريكا أن يحصلوا على السلاح النووي"<sup>3</sup>.

1 - ولاء أبو ستيت، ماذا بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران؟، نقلا عن: <https://anfarabic.com/>، أطلع عليه بتاريخ

2019/02/08.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه.



شكل 30: مخطط يوضح مسار العقوبات الأقوى في تاريخ إيران عام 2018 والمفروضة من طرف إدارة

ترامب، نقلا عن: <https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2018-08-07-1.3330426>

1.3330426

**المطلب الثاني: الموقف الأوروبي من التوجه النووي في سياسة إيران الأمنية.**

على الرغم من أنّ الدول الأوروبية تحسب على الحلف الغربي والذي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية جزء مهم منه، إلا أنّ الأوروبيين ومنذ الوهلات الأولى للمفاوضات مع إيران حول ملفها النووي أبدوا استعدادهم للحوار والتفاهم حول برنامج إيران النووي وهذا ما أسفر عن الاتفاق معها في عام 2015م، بما يسمى اتفاق (1+5)، وبقوا على نفس المسار طيلة فترة حكم أوباما، لكن بعد مجيء الرئيس دونالد ترامب وقراره بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، لم يغيّر هذا من الموقف الأوروبي حول الاتفاق حيث "أكدّ الاتحاد الأوروبي أنّه سيلتزم

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

بالاتفاق النووي، مضيفاً أنه سيضمن استمرار رفع العقوبات عن طهران طالما تقي بالتزاماتها<sup>1</sup>، وفي نفس السياق صرّحت فرنسا على لسان وزير خارجيتها السيد جان ايف لودريان بقوله "الاتفاق لم يمت، هناك انسحاب أمريكي من الاتفاق لكنه ما زال موجوداً"<sup>2</sup>.

ويمكن أن نرجع هذا الموقف الأوروبي المتسامح في تعامله سواء مع برنامج إيران النووي أو حتى سياستها الأمنية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط الى المصالح الاقتصادية والتجارية وحتى الاستثمارات، حيث تحكم المصلحة حسب المنظور الواقعي دائماً وتتحكم في ذلك الموقف الأوروبي وحتى أقصى ما وصل اليه الموقف الأوروبي من برنامج إيران النووي هو التهديد بعقوبات اقتصادية "فالاتحاد الأوروبي حاول اتباع سياسة قائمة على الترهيب والترغيب، وقد عرض على إيران تعاوناً نووياً وسياسياً وتجارياً، من أجل اقناعها بتعليق أنشطتها النووية الحساسة"<sup>3</sup>، فالاتحاد الأوروبي يعتبر جزء مهم من معادلة الاتفاق النووي الإيراني، ولا يريد أن يفقد هيبته ودوره لصالح الولايات المتحدة الأمريكية "فالأوروبيون الذين عارضوا النهج الأمريكي في إدارة الأزمة العراقية يرون أنه من الممكن الوصول الى هذه الأهداف سلمياً، ويريدون اثبات ذلك للإدارة الأمريكية"<sup>4</sup>.

وتعتبر كل من فرنسا، ألمانيا وبريطانيا الأقطاب الثلاث والتي تؤكد على استقلالية موقفها والاستمرار فيه، حيث "صدر بالفعل عن الرئيس الفرنسي السيد ايمانويل ماكرون ورئيسة الوزراء البريطانية السيدة تيريزا ماي والمستشارة الألمانية السيدة انجيلا ميركل بين مشترك يؤكد أنّ حكوماتهم مازالت ملتزمة بالحفاظ على الاتفاق، وأنهم سيتعاونون مع الأقران الآخرين في الاتفاق للحفاظ عليه، بما في ذلك التأكيد على استمرار المنافع الاقتصادية الناتجة عن الاتفاق"<sup>5</sup>.

لكن في نفس الوقت ومن أجل الثبات على قرارهم والمتعلق بالمواصلة بالالتزام بمضامين الاتفاق، شدد القادة الثلاث خطابهم الموجه نحو الحكومة في طهران على ضرورة اظهار القدر اللازم من الانضباط والمسؤولية في مواجهة القرار الأمريكي بالانسحاب، كما طالبوها بمتابعة تنفيذ الالتزامات والتي نص عليها الاتفاق، بالإضافة الى التعاون المستمر والتنسيق مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة<sup>6</sup>، الا أنّهم من جانب آخر عبر القادة الثلاث

1 - الاتحاد الأوروبي متمسك بالاتفاق النووي مع إيران، نقلاً عن: <https://arabic.euronews.com/2018/05/09/while-the-us-pulls-out-on-iran-deal-the-eu-holds-its-position>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/09.

2 - المرجع نفسه.

3 - موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني، نقلاً عن: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60831>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/09.

4 - عمرو محمد إبراهيم، أمال محمود محمد عبد المجيد، مرجع سابق.

5 - نزار عبد القادر، هل تنجح أوروبا في الحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني؟، نقلاً عن: <http://www.alhayat.com/article/4582040>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/09.

6 - المرجع نفسه.

عن قلقهم من السياسات الأمنية والتي تتبعها طهران في كل من سوريا، العراق، لبنان واليمن، حيث طالبوها بضرورة إعادة النظر في تلك السياسات.

ويسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيق عدة أهداف من وراء محادثاته النووية مع إيران يمكن حصرها فيما يلي<sup>1</sup>:

**الهدف الأول:** منع إيران من الاستمرار في أنشطتها النووية، بما يسمح لها للوصول الى درجة انتاج الأسلحة الى درجة انتاج الأسلحة النووية، ولا يكون ذلك الا عبر الاتفاق والتفاوض مع إيران وتقديمها لضمانات مادية قابلة للفحص بكل شفافية ومصداقية، فالاتحاد الأوروبي حاله حال الولايات المتحدة الأمريكية هدفه الأول من الاتفاق النووي مع إيران هو عدم سماحه مطلقا ولن يسمح لطهران بامتلاك سلاحا نوويا، ذلك لأنّ المخاوف الأوروبية أكبر من المخاوف الأمريكية، على أساس أنّها جارة لأوروبا، مما قد يهدد الأمن الأوروبي.

**الهدف الثاني:** الإصرار الأوروبي على مواصلة الاتفاق وحل الأزمة النووية بطريقة سلمية، هو سعي أوروبي من أجل منع نشوب حرب كاملة تشمل منطقتين جد استراتيجيتين ومؤثرتين في نفس الوقت على البيت الأوروبي، لأنّ أوروبا تعتبر أكبر مستورد للطاقة من منطقة الشرق الأوسط وأي حرب بالمنطقة ستؤدي الى تأثر الاقتصاد الأوروبي لصالح قوى أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

**الهدف الثالث:** يهدف الاتحاد الأوروبي كذلك من خلال اتقاؤه مع إيران الى كسب هذه الأخيرة كشريك إقليمي قوي وموثوق به، خاصة في ظل عالم يعرف سلسلة من التحالفات من أجل الحفاظ على المصلحة أو المصالح بصفة عامة.

**الهدف الرابع:** الأزمة النووية الإيرانية هي الفرصة المناسبة للأوروبيين من أجل لعب دور وإظهار قدرتهم على إدارة أزمة سياسية/ أمنية، وذلك عبر طرق سلمية ودون اللجوء للقوة، ما يضع أوروبا في معادلة المؤثرين الدوليين على الأزمات الدولية<sup>2</sup>.

إذا تنطلق الرؤيا الأوروبية من أنّ الديناميات الحقيقية للاتفاق النووي مع إيران استندت الى جهود بذلت في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، وأكدوا على أنّ الشراكة الأوروبية الأمريكية، كانت ومازالت حجر الأساس لمقاربة التحديات الدولية الكبرى، بما في ذلك ما كان يشكّله البرنامج النووي الإيراني من تهديدات على السلم العالمي، ويؤكدون على أنّه يجب على الرئيس الحالي دونالد ترامب عدم خلطه ما بين تصفية الحسابات

1 - مصطفى محمد سعد عبد الله السيد، المواقف الدولية تجاه أزمة الملف النووي الإيراني خلال الفترة 2010/2001، نقلا عن: <https://democraticac.de/?p=56733>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/10.

2 - المرجع نفسه.

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

الخاصة مع سلفه أوباما، واتفاق دولي لا يظم فقط الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّ واشنطن عليها أن تدرك أنّ موقعها المتقدم عالمياً، لا يسمح لها بأن تتعاطى منفردة خارج السرب مع ملفات كبرى، ترتبط بمصالح دول كبرى أخرى في العالم<sup>1</sup>.

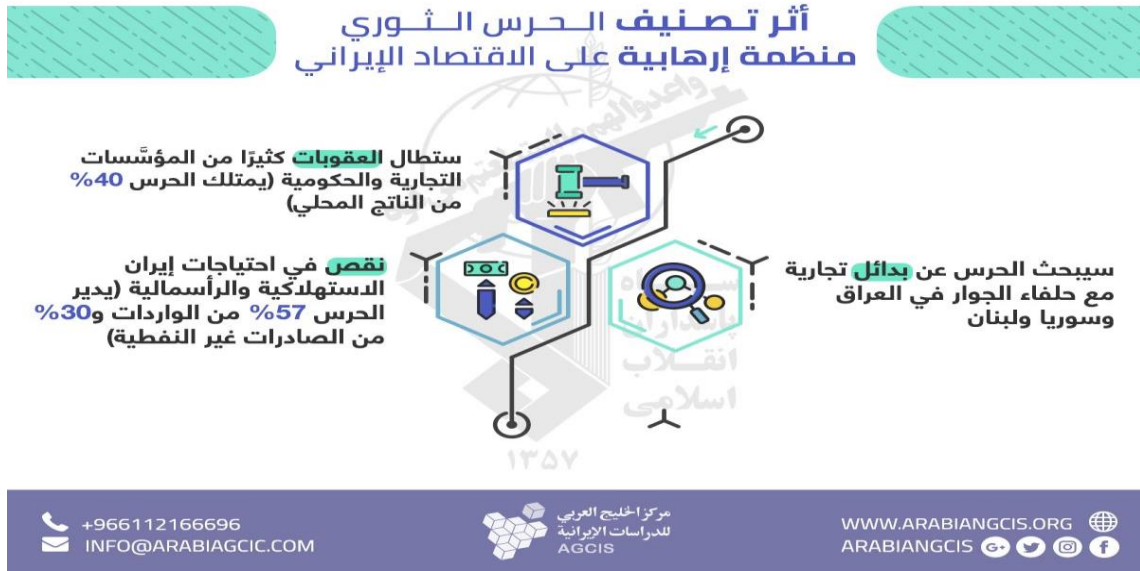
الا أنّ الزيارة الأخيرة والتي قام بها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون والتقاءه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالولايات المتحدة الأمريكية، قد أحدث تغييراً في الموقف الفرنسي (أحد الدول الثلاث المؤسسة للاتفاق النووي مع طهران)، حيث صرّح الرئيس الفرنسي بأنّ الاتفاق النووي مع إيران لم يصبح كافياً، ودعا إلى ضرورة التعامل من جديد مع ما يشكّله البرنامج الصاروخي الإيراني من قلق وتوتر على المستويين الإقليمي والدولي، كما عارض وانتقد ماكرون السياسة الإيرانية بمنطقة الشرق الأوسط وطالب طهران بوقف التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول الجوار<sup>2</sup>.

لكن رغم هذا تبقى فرنسا دولة أوروبية ترتبط مصالحها بالدرجة الأولى بأوروبا، ومصصلحة أوروبا في حل الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية.

وتبقى احتمالية انسحاب أوروبا من الاتفاق النووي أمر جد وارد، وإن حدث ستكون هناك انعكاسات وخيمة على إيران في كل الجوانب خاصة الاقتصادية منها.

1 - تمسك أوروبا بالاتفاق النووي ضرورة أمنية وليس ترفا استثمارياً، نقلاً عن: <https://alarab.co.uk>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/10.

2 - المرجع نفسه.



شكل 31: مخطط يوضح أبرز التأثيرات الاقتصادية لإيران حال انسحاب أميركا وأوروبا من الاتفاق النووي

الى جانب أثر تصنيف الحرس الثوري منظمة إرهابية، نقلا عن: <https://rasanah-iiis.org>

المطلب الثالث: الموقف الروسي من سياسة إيران الأمنية النووية.

بالنسبة لروسيا وموقفها من برنامج إيران النووي، فقد سبقت هذا الموقف قضايا أخرى في العلاقات الثنائية بين البلدين ألقت بظلالها على ذلك البرنامج، فعلى مدار العقد الماضيين أظهرت طهران صداقتها لموسكو،

خاصة في أوقات الحاجة والضرورة، وذلك من خلال مساعدتها في إحلال السلام والاستقرار والأمن على سواحل بحر قزوين وكذلك آسيا الوسطى، وردع انتشار الثورات ومكافحة الإرهاب وفي جانب آخر كان لموسكو مصالح اقتصادية بإيران، وعلى هذا الأساس اعتبرت روسيا الجمهورية الإسلامية الإيرانية حليفة خاصة بعد الثورة على نظام الشاه، وأنه لا مجال من مواجهة طهران بشأن المسألة النووية<sup>1</sup>.

وقد بدأت روسيا بتقديم الدعم الحاسم لإيران من أجل إتمام العمل على برنامجها النووي في طابعه المدني (أول مساعدة لإيران كانت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الشاه) وكان ذلك منذ منتصف التسعينات، حيث كانت روسيا تهدف من وراء ذلك الى إيجاد منفذ ومنتفس للاقتصاد الروسي المتأزم والذي لم يكن يملك زبائن مهمين كإيران في تلك الفترة "ويرى الروس أنّ التعاون النووي مع طهران لا يمثل خطراً كبيراً على انتشار أسلحة الدمار الشامل، إذ أنّ هذا التعاون يندرج ضمن الاطار القانوني وتحت رقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة"<sup>2</sup>.

وتعتبر روسيا اليوم إيران عبارة عن ورقة ضغط تستخدمها لحالات الضرورة والتي تتعلق بالمصلحة القومية الروسية، حيث أنّ قواعد هذه اللعبة هي بسيطة بالنسبة لموسكو، حيث "ستكون روسيا أكثر مرونة واستعداداً لمناقشة المشكلة الإيرانية إذا أظهرت السلطات الأمريكية منهجا بناءاً لحل المسائل التي تثير غضب الروس:

☒ نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية.

☒ وجود قوى ثالثة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

☒ الحد من تقدم حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق.

☒ انشاء خطوط أنابيب النفط والغاز ينظر اليه على أنه يهدد المصالح الاقتصادية الروسية.

إذا فالموقف الروسي كان منطلقاً بالأساس في بداياته الأولى من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا (السياسية، الاقتصادية، والاستراتيجية)، وكان يتغير عبر مراحلها وفقاً لرضوخ الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب القوى الغربية الأخرى للمطالب والرغبات الروسية.

1 - نيكولاس كوزهانوف، موقف روسيا بشأن برنامج إيران النووي، نقلاً عن:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-position-on-irans-nuclear-program>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/10.

2 - عبد الحميد عيد (الموسوي)، مرجع سابق، ص 127.



وعليه يمكن رصد مجموعة من المحددات الأساسية والتي حكمت الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، حيث لعبت تلك المحددات دوراً أساسياً في تحديد خيارات روسيا بشأن هذا الملف، عبر كامل مراحل تطوره، بداية من الحلول التفاوضية وصولاً إلى فرض عقوبات على طهران<sup>1</sup>:

أ- **المحدد الأساسي الأول:** يبنى الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني على أساس العلاقات الوثيقة مع إيران في مجال التعاون النووي والاقتصادي، حيث تصنف روسيا ضمن أهم وأقوى الشركاء التجاريين لإيران وتظهر تلك الشراكة في العديد من المجالات (التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية، وكذلك مشاركة الروس في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية، إضافة إلى علاقات التبادل التجاري في مختلف مجالات الصناعات الثقيلة والمنسوجات).

ب- **المحدد الثاني:** حرص الروس على ألا تستطيع إيران امتلاك السلاح النووي وذلك على الرغم من المصالح الوثيقة معها، وتهدف روسيا من هذا التوجه إلى عدم الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي، حيث تعلم روسيا أنّ امتلاك طهران للسلاح النووي يؤدي بالضرورة إلى الإخلال بموازن القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى والتي تدخل ضمن المجال الحيوي الروسي.

ج- **المحدد الثالث:** يقوم الموقف الروسي من الملف النووي والأزمة النووية الإيرانية على مبدأ عدم الثقة، اتجاه التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي وهو ما أكدته الأزمة النووية لكوريا الشمالية، حيث تخلّت موسكو على صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي في كوريا الشمالية بعد تحذيرات أمريكية بسوء نوايا كوريا، لتضطد بعدها روسيا بعقد صفقة أمريكية/ يابانية مع كوريا الشمالية، من أجل تزويدها بمفاعلين متطورين مقابل تخليها على مفاعلها والذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما اعتبرته موسكو خداع أمريكي لن يتكرر، وهذا ما جعل روسيا اليوم ترفض وقف تعاونها النووي مع إيران<sup>2</sup>.

أما بخصوص الاتفاق النووي الإيراني "فقد صرّح الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين، بأنّه سيكون من المؤسف أن تتوقف خطة العمل المشتركة الشاملة حول البرنامج النووي الإيراني، وأنّ الموقف الروسي سيبقى دون تغيير"<sup>3</sup>، وأضاف الرئيس الروسي بوتين قائلاً "تود الولايات المتحدة الأمريكية أن تلتفت انتباه إيران إلى

1 - مصطفى محمد سعد عبد الله السيّد، مرجع سابق.

2 - المرجع نفسه.

3 - بوتين حول الاتفاق النووي الإيراني، الموقف الروسي سيبقى دون تغيير، نقلاً عن:

<https://arabic.sputniknews.com/russia/201807161033854313>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/10.

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

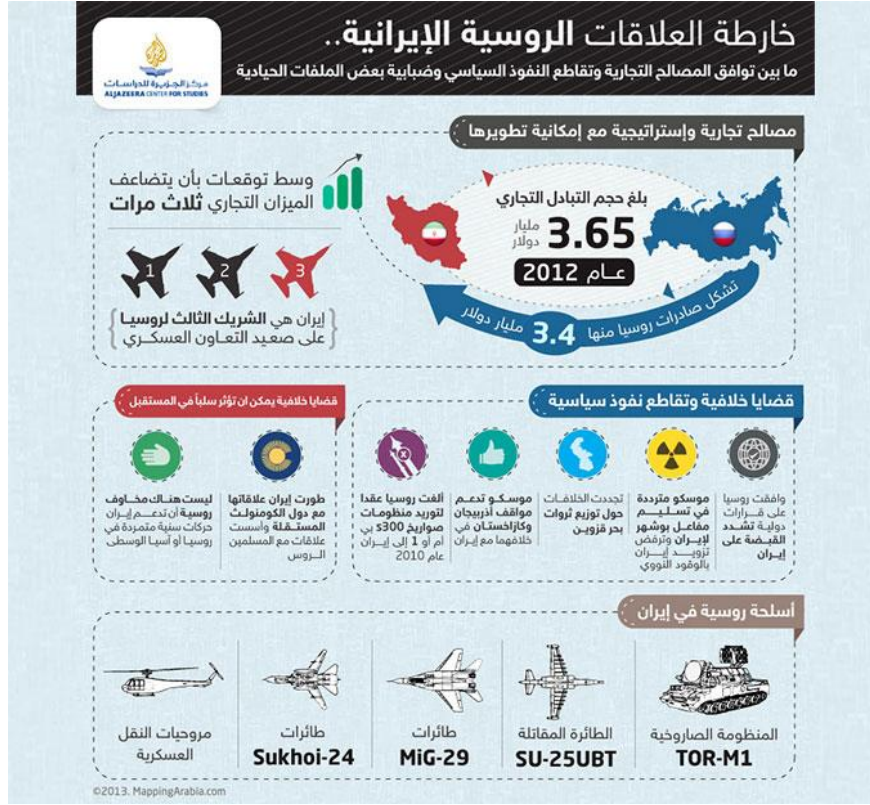
سياستها الحاسمة حول برامج الصواريخ، ولكن في رأينا لا ينبغي أن يؤدي ذلك الى تدمير خطة العمل المشتركة الشاملة"<sup>1</sup>.

وفي جانب آخر يدرك الرئيس الروسي بوتين والروس بصفة عامة على أنّ الاتفاق النووي مع إيران ينعكس إيجابا على روسيا من خلال ما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ تصدير المزيد من الأسلحة نحو إيران: فروسيا تترك أنّ قدرات إيران العسكرية ضعيفة مقارنة بالقوى الأخرى بالمنطقة، وعلى هذا الأساس فهي تستغل الفرصة لتحقيق مكاسب عبر بيع الأسلحة لطهران.
- ✓ تعزيز موقع موسكو في الشرق الأوسط: فموسكو ترى في إيران بوابتها نحو الشرق الأوسط، وهذا ما يسمح لها بالحفاظ على مصالحها بالمنطقة وكذلك تحقيق نفوذ يسمح لها بلعب دور محوري للمساومة مع القوى الغربية.
- ✓ دور أكبر في المشاريع النووية الإيرانية: فالاتفاق النووي مع إيران سيعزز من موقع روسيا في المعادلة النووية الإيرانية، ما سيضمن لموسكو دعما اقتصاديا وفي نفس الوقت ضمانات أمنية جهة الغرب.

1 - المرجع نفسه.

2 - علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا، نقلا عن: <https://www.academia.edu/31643978>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/11.



شكل 32: خارطة توضح العلاقات الروسية الإيرانية ما بين التوافق والتضارب، نقلا عن:

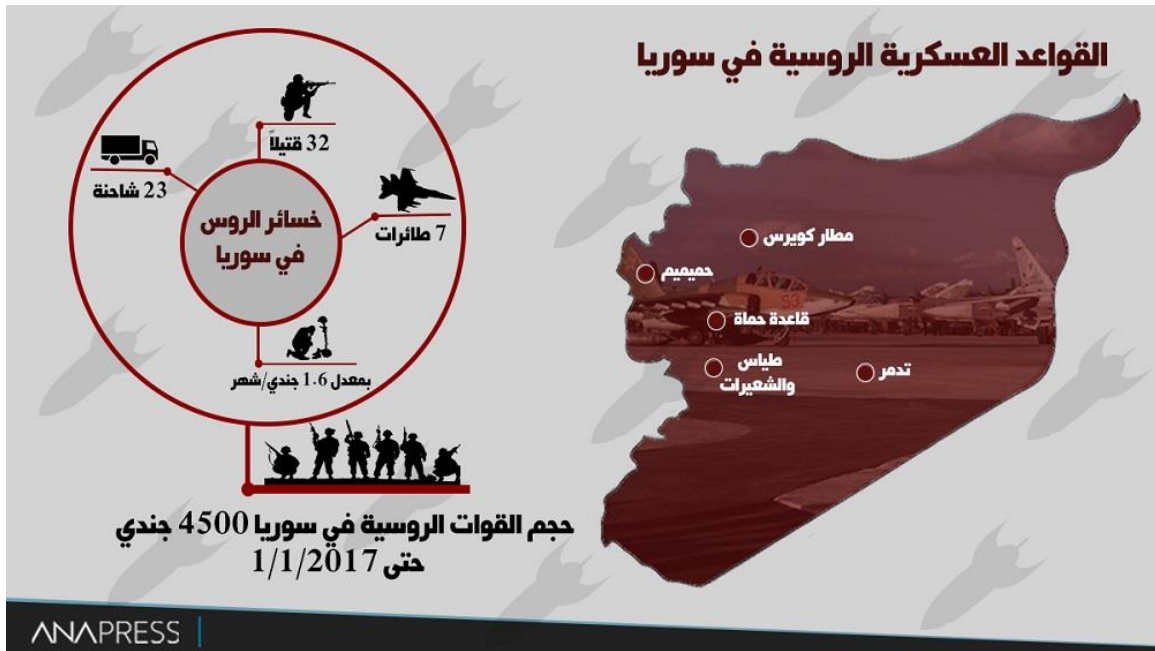
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310710612251555.html>

إذا يمكن القول في الأخير أنّ حجم المكاسب من الاتفاق النووي مع إيران بالنسبة لروسيا، يعد أهم الأسباب لحرص موسكو على تنفيذ الاتفاق والتأكيد حول ضرورة التزام كل الأطراف بما جاء فيه، لكن قد يتسبب توجه موسكو نحو لعب دور سلبي فيه مستقبلا، وهو أمر يبقى وارد ومحتمل لأنّ في الأول والأخير لا ترغب روسيا في وجود دولة محاادية لحدودها الغربية ضف الى أنّها دولة مسلمة، في امتلاك سلاح نووي قد يعود على أمنها القومي بانعكاسات خطيرة.

أما فيما يخص الموقف الروسي من سياسة إيران الأمنية نحو دول منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد نحو الملفين السوري واللبناني، فالموقف الروسي جد واضح اتجاه هذين الملفين على أساس أنّ موسكو تعتبر طهران حليفة لها وبالتالي فهي تؤيدها في سياستها الشرق أوسطية بل وتدعمها حيث يظهر ذلك في دعم الموقف الإيراني المساند لنظام بشار الأسد وفي نفس الوقت تقديم يد المساعدة والعون العسكري والمالي للنظام الحاكم في سوريا من أجل الحفاظ عليها كحليف استراتيجي، أما بالنسبة لحزب الله اللبناني فموسكو تعتبر أنّ هذا الأخير حليفا

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

استراتيجيا وتقوم بتقديم الدعم العسكري له وذلك عبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية " تنطلق روسيا من أن المنظمات ذات التمثيل السياسي (منظمة التحرير الفلسطينية أو حزب الله في لبنان) تمثل مصالح جزء من شعبها، والحوار معها ممكن، على الأقل، إلى أن تقوم بهجمات إرهابية مقصودة ضد المدنيين<sup>1</sup> وهنا في إشارة الى تصنيف واشنطن وتل أبيب لحزب الله وحماس كمنظمتين إرهابيتين، وتأكيدا على الدعم الروسي لسياسة إيران الأمنية نحو سوريا ولبنان فان حجم التواجد الروسي بسوريا في تزايد مستمر حماية للمصالح الروسية وبطريقة غير مباشرة لحماية المصالح الإيرانية، ولذلك تعتبر كل من إيران وحزب الله اللبناني روسيا دولة ضمن ما تم التطرق اليه سابقا بمحور الممانعة.



شكل 33: خارطة توضح القواعد العسكرية الروسية بسوريا، نقلا عن:

<http://www.anapress.net/ar/articles>

<sup>1</sup> - فويني أوبوزرين، خبير روسي: حزب الله أكثر إخلاصا من تل أبيب، نقلا عن: <https://arabic.rt.com/press/973616>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/11.

المطلب الرابع: الموقف الصيني من سياسة إيران النووية.

ربما يعتبر الموقف الصيني من برنامج إيران النووي من بين أكثر المواقف توافقا والتوجه نحو اكتساب التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، حيث عملت الجمهورية الصينية على ضرورة العمل الدبلوماسي والتفاوضي مع القادة الإيرانيين من أجل الخروج بقرارات ترضي جميع أطراف معادلة الاتفاق، فالصين في هذا الإطار حاولت امسك العصا من الوسط، فهي من جهة تؤيد المساعي والجهود الدولية من أجل منع إيران من امتلاك السلاح النووي، ولكن في نفس الوقت لا ترغب في ذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ولو نظرنا وتمعنا في الموقف الصيني تجاه الملف النووي الإيراني لأدركنا أنه يستند على جانبين أساسيين:

**الجانب السياسي:** فالجمهورية الصينية الشعبية تتطابق رؤيتها وإيران تجاه النظام الدولي الأحادي القطبية، والرغبة الصينية هنا جد ملحة على ضرورة الانتقال الى نظام دولي تحكمه أقطاب متعددة من خلاله تقعد الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة والسيطرة المنفردة، وفي جانب آخر قلق الصين تزايد بعد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التطويقية اتجاهها في شرق آسيا وهي نفس السياسة التي اتبعتها مع إيران، مما ساعد في تقريب الرؤية الصينية للمشروع النووي الإيراني، وهو ما تسبب في تقريب الرؤى الثنائية بين البلدين من أجل خلق توازن جيواستراتيجي<sup>1</sup>.

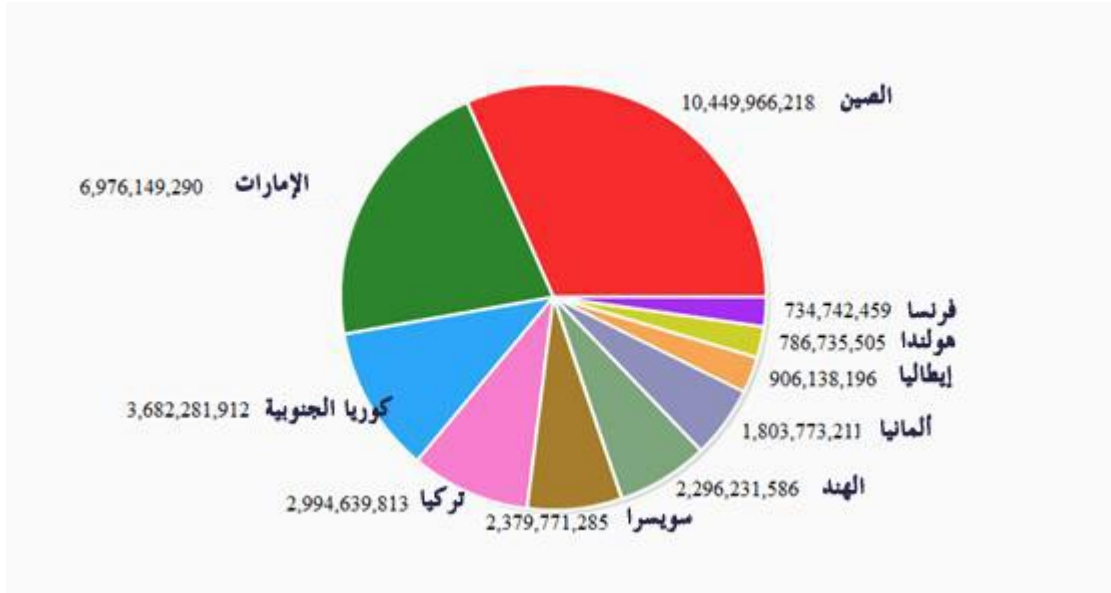
**الجانب الاقتصادي:** يعتبر هذا الجانب الأهم بالنسبة للصين الشعبية في بناء موقفها من البرنامج النووي الإيراني، فإيران تعتبر هي ثالث مورد للنفط الخام نحو الصين، هذه الأخيرة والتي تصنّف على أنها الثانية عالميا من حيث كمية استهلاكها للطاقة، هذا الأمر جعل الصين تتعامل مع الملف النووي الإيراني بكل حذر على أساس أنّ ذلك يمس باقتصادها، ما قد يؤثر على الأمن القومي الصيني، وهو الأمر الذي لن تسمح بحدوثه الجمهورية الشعبية الصينية، وفي جانب آخر تعتبر الصين من أكبر المستثمرين في قطاعي النفط والغاز الإيراني مع رغبة الشركات الصينية المتخصصة في الطاقة والملوكة من طرف الحكومة الى زيادة حجم استثماراتها في مجال منشآت تكرير النفط الإيرانية.

إذا فالموقف الصيني والقريب أو المتضامن مع إيران ليس وليد الصدفة أو بالأحرى ليس مجانيا، وإنما جاء بهدف تحقيق مصالح وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية والتجارية، فالصين كانت الشريك الأول لإيران خاصة في سنوات العقوبات والحظر والتي منعت الشركات الأوروبية من إبرام عقود مع إيران مما استغلته الصين

1 - عبد الرؤوف الغنيمي، مرجع سابق، ص111.

## الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية

لصالحها عبر سياسة سد الفراغ، كما استمرت الصين في عملية شراء النفط الإيراني خلال سنوات الحظر كذلك على ما قيمته 25 بالمئة من معدلات التجارة الإيرانية، إضافة الى حوالي 50 بالمئة من صادرات النفط والغاز الإيرانيين نحو الصين، وتخطى معدل التبادل التجاري بين الدولتين مبلغ 50 مليار دولار حسب احصائيات عام 2015/2014م<sup>1</sup>.



شكل 34: احصائيا توضح أكثر الدول تصديرا واستيرادا لإيران العام الماضي (2015) مع قيمة التبادلات التجارية، نقلا عن:

<http://almezmaah.com/2016/12/25/>

وصرح المتحدث ومدير التحليل الاحصائي لمنظمة الجمارك الصينية السيد لي كوي ون أنّ "حجم الصادرات والواردات بين الصين وإيران وهو حجم التجارة بين البلدين، قد بلغ حوالي 189 مليار و160 مليون يوان (29 مليار و101 مليون دولار) في الأشهر التسعة الأولى من عام 2018م<sup>2</sup>، وطبعا كان الفرق في حجم التبادل التجاري بين عام 2014م وعام 2018م بسبب العقوبات والتي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على ايران، ورغم ذلك فقد صرّح لي كوي ون أنّ الرقم الأخير والمتعلق بإحصائيات عام 2018م أعلى بنسبة 1.8 بالمئة

1 - سالم حميد، الصين ومغامرة الشراكة مع إيران... المحاذير أكثر من التوقعات، نقلا عن: <https://alarab.co.uk>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/11.

2 - العلاقات الاقتصادية الصينية مستمرة في النمو، نقلا عن: <http://www.ima.ir/ar/News/83063772>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/11.

عن نفس الفترة من عام 2017م، ثم ازدهر التبادل التجاري مع النصف الثاني من عام 2018م ليصل الى 48 مليار دولار<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات بشكل انفرادي عبرت عنه الصين "بأنّ العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين تتطور دون اعتبار للقوانين المحلية للدول الثالثة، الصين كما هو الحال في الماضي تعمل مع إيران من الناحية الاقتصادية والتجارية وانسحاب أمريكا من الاتفاق النووي لا يؤثر على العلاقات الاقتصادية بين البلدين"<sup>2</sup>، وهذا في إشارة صينية ورسالة مشفرة مفادها أنّ الصين هي ضد الأحادية الاقتصادية والتي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّ الصين لا تولي أهمية لقوانين مثل هذه الدول، وعليه عارضت بكين الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي واعتبرته إهانة للمجتمع الدولي، وأنّ أمريكا ليست وصية على دولة مثل الصين ولا تفرض عليها قوانينها.

وحسب توقعات بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الصين بحلول عام 2030م، فإنّ الحاجة المستمرة للطاقة بالنسبة للعلاق الآسيوي سترتفع وتزيد بشدة، وهو ما يجعل إيران الملاذ الوحيد، وكان الاتفاق بين الرئيسين زاي وروحاني من خلال اتفاقية خط أنابيب النفط على انشاء مفاعلين نوويين عام 2016م، كما اتفقا على ضرورة رفع الميزان التجاري بينهما الى نحو 600 مليار دولار في مدة 10 سنوات، ورغم أنّ هذا المبلغ مبالغ فيه نوعا ما، الا أنّ له دلالات على شراكة طويلة المدى تتخطى تدخلات الأطراف الثالثة<sup>3</sup>، وربما ما جعل الصين ترفض أي رد فعل أمريكي ضد الاتفاق النووي الإيراني، كما ترفض أي عقوبات أمريكية هو وقوع ايران ضمن الدول الـ65 والواقعة في نطاق مشروع طريق الحرير الجديد، والذي تم طرحه من طرف الرئيس الصيني عام 2013م، وذلك من أجل تدشين المشروع الاقتصادي العملاق والعابر للقارات "حزام واحد... طريق واحد" One Belt... One Road، حيث تتضح ضخامة هذا المشروع من خلال أنّه يربط الصين بأوروبا وأفريقيا، فهذا المشروع يحتل أهمية قصوى لدة صناع القرار في بكين لما له من مردود إيجابي على الاقتصاد الصيني على المدى البعيد<sup>4</sup>.

أما في الجانب العسكري فتحتل الصين الموقع الثاني بعد روسيا في تزويد إيران بالأسلحة، وكذلك مساعدتها في تطويرها، كما ولعبت دورا مهما في تزويد إيران بالتكنولوجيا النووية، كما ولعبت دورا مهما في تأسيس مركز

1 - إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية، نقلا عن: <https://rasanah-iiis.org>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/12.

2 - العلاقات الاقتصادية الصينية مستمرة في النمو، مرجع سابق.

3 - إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية، مرجع سابق.

4 - عبد الرؤوف النعيمي، مرجع سابق، ص112.

أصفهان للأبحاث النووية، وفي جوان من عام 2017م أجرت الدولتان مناورات عسكرية مشتركة في بحر عمان شارك فيها نحو 1400 من القوات البحرية لكلتا الدولتين<sup>1</sup>، وتهدف الصين من تقديم المساعدة لإيران في المجال العسكري لكسبها كحليف أولاً بالمنطقة وثانياً وهو الهدف الأسمى للصين ويتمثل في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى نظراً لاعتمادها كثيراً على القوة الناعمة.

إذاً من خلال كل هذا يتضح أنّ الموقف الصيني سواء من البرنامج النووي الإيراني أو الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي هو رهين وحبس المصالح الاقتصادية، ومصصلحة الصين رغم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، هو في إيران لأنّ المصلحة المتوقعة من علاقات الصين مع إيران أكبر منها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً يمكن القول في هذا المبحث أنّ مواقف الدول الإقليمية والقوى الدولية سواء من سياسة إيران الأمنية والمنتجة في الشرق الأوسط، أو حتى من برنامجها النووي تحكمه المصالح بالدرجة الأولى، وكل قوة تسعى لتحقيق مصلحتها ولو على حساب مصلحة الآخرين حتى وإن كانوا حلفاء (طبعاً وفق المنظور الواقعي دائماً)، وعلى هذا الأساس يكون التوقع للموقف.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.



المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لمنطقة الشرق الأوسط في ظل استمرارية سياسة إيران الأمنية (النوعية).

إنّ اتباع طهران لسياسة أمنية قائمة بالدرجة الأولى على خلق توترات وأزمات بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة، قد يقود الى تفاقم المشكلات البينية بين دول المنطقة في جانب وإيران في جانب آخر، كما قد تنتج عن تلك السياسة سلسلة من التداعيات غير المحسوبة، تعمق من الخلافات وتثير ردّات فعل قد لا تكون متوقعة (على أساس أنّ لكل فعل ردة فعل مساوية في القوة ومعاكسة في الاتجاه حسب القوانين الفيزيائية)، كما أنّه في نفس الوقت قد يؤدي سعي ايران المتواصل نحو اكتساب السلاح النووي الى جر منطقة الشرق الأوسط الى سباق تسلح يكون نووي بالضرورة، ما قد يتسبب في حرب شاملة بالمنطقة، الراجح فيها هو الخاسر الأول، كما أنّ سعي ايران نحو التقنية النووية قد يمس بمصالح القوى العظمى، هذه الأخيرة قد تلجا الى استخدام القوة العسكرية فيما بينها مما قد يحوّل منطقة الشرق الأوسط الى بلقان جديد يتسبب في حرب عالمية ثالثة، أو الى استخدام تلك القوى لوكلائها للدخول في حروب من أجل تأكيد رجوح كفة على الأخرى، لذلك يمكن الحديث في هذا المبحث عن ثلاث سيناريوهات (مشاهد) يمكن استخلاصها مما سبق أراها ممكنة الحدوث خاصة في ظل ما يحدث اليوم بالمنطقة الشرق أوسطية.

#### المطلب الأول: سيناريو عدول إيران عن سياستها الأمنية أو سيناريو الاحتواء.

يستند هذا السيناريو على إدراك إيران للمخاطر والتي تحقّق بها، خاصة في حالة إصرارها على استمرارها في سياستها الأمنية المبنية على المساس باستقرار دول المنطقة والتدخل في شؤونها الداخلية، هذا الى جانب احتمالية عقلانية صناع القرار في طهران تجاه البرنامج النووي الإيراني، وادراكهم بأنّ الاستمرار في هذا المشروع قد يتسبب في حرب دولية ضد إيران، كما حدث للعراق في عهد الرئيس صدام حسين، وبالتالي العزوف عن المشروع النووي لأجل المصلحة العامة الإيرانية.

هذا ويمكن أن نطلق على هذا السيناريو من جهة أخرى سيناريو الاحتواء، حيث تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الجمهورية الإسلامية الإيرانية والقضاء على المعضلة الأمنية الإيرانية، أو على الأقل تراجع حدتها، وهذا الأمر يتم تحقيقه من خلال العقوبات المفروضة على طهران، مما يؤدي "ويؤجج من الاحتجاجات الداخلية في اجبار النظام على اجراء تغيير في سياسته باتجاه التراجع نسبيا، عن استنزاف الخزانة الإيرانية في دعم التنظيمات الإرهابية في الخارج لمصلحة الاهتمام باحتواء تداعيات الأزمات الداخلية المتفاقمة خاصة

الأزميتين الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>، حيث تسببت العقوبات الأمريكية خاصة في جولتها الأولى في السادس من أوت عام 2018م الى احداث أزمة حادة في الاقتصاد الإيراني، حيث أنّ العملة الإيرانية فقدت نصف قيمتها، هذا الأمر تسبب في دفع الإيرانيين الى التظاهر ضد سياسات النظام السياسي الحاكم في ايران، وسوء ادارته وكذلك فساد المنتشر على المستويين الداخلي والخارجي على حد سواء<sup>2</sup>، وعلى هذا الأساس ومن خلال الضغوطات المفروضة على طهران داخليا وخارجيا، سيفرض على صناع القرار الإيرانيين الى البحث عن مخرج بحيث ستكون هنا مستعدة للحوار والتفاوض مع إدارة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب مرة أخرى، لكن ستحاول في بداية هذا الأمر أن يكون الحوار سري، بمعنى آخر يكون بطريقة غير مباشرة، أو عبر وسطاء دوليين، والأقرب للعب هذا الدور هو الدب الروسي<sup>3</sup>.

ويقوم كذلك هذا السيناريو على أنّ ادراك الإيرانيين أنّ استمرارهم في سياستهم الأمنية غير المرغوب فيها إقليميا (بمنطقة الشرق الأوسط)، قد لا ينعكس عليهم بالعقوبات الأمريكية فقط بل قد تتحو أوروبا نفس المنحى خاصة في ظل انسحاب العديد من الشركات الأجنبية من السوق الإيرانية (قاعدة أنّ رأس المال جبان لا يغامر في بيئة متغيرة وتهده)، ومن بين هذه الشركات (جنيرال الكتريك، بيو، سيمونز وتوتال)<sup>4</sup>، ومن جهة أخرى قد يؤدي هذا السيناريو ليس فقط الى عدول ايران عن برنامجها النووي بل قد يدعوها لإعادة النظر في إمكانية عودة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد انتشار تقارير حول وجود مفاوضات سرية بين واشنطن وطهران من جهة وبين طهران وتل أبيب من جهة أخرى، وذلك قبل بدء الحزمة الثانية الجديدة من العقوبات الأمريكية على ايران، حيث "أظهرت طهران بعض التراجع عن موقفها المعلن الراض للحوار مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث دعا رئيس نخبة الأمن القومي في البرلمان الإيراني حشمت الله فلاحات بشيه، بلاده الى إبقاء باب الدبلوماسية مفتوحا مع الولايات المتحدة الأمريكية"<sup>5</sup>، هذا الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للكيان الصهيوني فالتقارير تشير أنّ هدف المفاوضات الإيرانية مع هذا الأخير هو من أجل طمأنته بأنّ طهران لن تمس بكيانه وأنّ سياستها الأمنية ليس موجهة ضده.

كما أنّه يمكن هنا أن تعدل ايران عن سياستها الأمنية القائمة على مبدأ تصدير الثورة ونشر التشيع في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد بالدول العربية بالمنطقة، وتعيد علاقاتها المبتورة مع بعض تلك الدول على غرار

1 - محمد عباس ناجي، لماذا تعد إيران معضلة إقليمية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 214، مصر، 2018، ص78.

2 - عمر عبد العاطي، أمريكا-إيران... من المهادنة الى المواجهة، مرجع سابق، ص88.

3 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

4 - نيفين مسعد، استجابة إيران وأوراق الضغط، مجلة السياسة الدولية، نفس المرجع، ص105.

5 - محمد الزغول، 4سيناريوهات ما بعد فرض العقوبات على إيران، نقلا عن: <https://www.hafryat.com/ar/blog/4>، أطلع عليه بتاريخ:

المملكة العربية السعودية، وطمأنتها بالأدلة والبراهين على أنّ مشروعها النووي هو للأغراض السلمية فقط، ومحاولتها توطيد علاقاتها معها في جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى العسكرية)، ويعتمد هذا على حسن النوايا الإيرانية، بداية بسحب طهران لمليشياتها الموجودة بمناطق عدة في الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان واليمن)، وصولاً إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، حيث يقوم هذا السيناريو في هذه الحالة على عد التطرق إلى نشر أفكارها على مستوى البناء الاجتماعي للدول العربية<sup>1</sup>، ونكون هنا بصدد انعدام الفوبيا والخوف الذي يعتري الأنظمة العربية من سياسة إيران الأمنية، مما يزيل المخاطر على مصالح القوى الكبرى في المنطقة.

### المطلب الثاني: سيناريو الحروب بالوكالة (إيران، سوريا، السعودية، الكيان الصهيوني).

ويقوم هذا السيناريو على توظيف الدول الكبرى لوكلائهم في منطقة الشرق الأوسط في حروب محدودة، من أجل تبيان وإظهار القدرات العسكرية المتوصل إليها بمختلف أنواعها، وقدرتها على إمالة كفة على حساب الكفة الأخرى، وهذا الأمر هو ما تقوم به قوى دولية على غرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من جهة ثانية من خلال استخدام الكيان الصهيوني، والمملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية على التوالي، حيث تكون هذه الحروب بالوكالة عبارة عن "استنزاف، حرب لا ينتصر فيها أي طرف، وليس فيها لا غالب ولا مغلوب، ينجم عنها نتائج غير متوقعة كلما طالت وتثير الإرهاب وتؤدي إلى مأس إنسانية ويتسع نطاقها وتورط الأطراف الأخرى في منطقتها، وتتحوّل إلى وضع راهن غير قابل للحل، الجميع يحارب بواسطة الأسلحة التي يمنحها / يبيعهها اللاعبون الأساسيون، ولهذا فإنّ عمر الحر لا يحدده شوق اللاعبين المحليين للقتال أو قدراتهم أو أحقيتهم، وإنما مخزونات اللاعبين الرئيسيين من الأسلحة ومصالحهم"<sup>2</sup>،

وهذا ما يظهر اليوم حيث توكلّ الولايات المتحدة الأمريكية المملكة العربية السعودية وتزودها بالأسلحة المختلفة بمبالغ مالية جد ضخمة، حيث تعتبر السعودية من أكثر الدول طلباً للسلاح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط حيث أعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أنّ المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية توصلتا إلى اتفاقيات في مجالات عدة بينها التسليح، بلغت قيمتها أكثر من 380 مليار

1 - قريب بلال، الأمن القومي العربي: دراسة في العلاقات الجزائرية الإيرانية، العمل الفائز بالمركز الثاني مناصفة، جائزة الشباب العربي، القاهرة، 2017، ص73.

2 - حليلة كوكشة، الحروب بالوكالة في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل، نقلاً عن: <https://www.turkpress.co/node/35784>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/14.

دولار<sup>1</sup> وهذا ما يدل على أنّ السعودية تهيأ نفسها لأي احتمال للمواجهة المباشرة مع إيران، خاصة في حال التهديدات المباشرة لأمنها القومي، وفي تصعيد جد خطير ينذر بحرب مباشرة بين طهران والرياض، هو التحالف الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية مدعومة بدولة نووية هي باكستان، في إشارة واضحة من السعودية في مواجهة إيران بدولة نووية موازية لها، حيث اعتبرت الرياض أنّ سبب انشاء هذا التحالف هو من أجل محاربة الإرهاب بالمنطقة (الميليشيات الإيرانية في بعض الدول العربية)، وفي منحى آخر يعتبر وصول ولي العهد السعودي الحالي محمد بن سلمان لسدة صنع القرار بالمملكة العربية السعودية، وهو المعروف بعنايته الشديد لطهران وسياستها الأمنية بالمنطقة، وتهديده لها بأنّ السعودية لن تبقى مكتوفة الأيدي تجاه ما تفعله إيران من تحريض وتدخل في الشؤون الداخلية وتهديدات موجّهة داخل الأراضي السعودية، وهو ما أكدّ عليه الكاتب كريستيان بوهه، بعنوان "الأمير المقامر" في صحيفة "دير تاجس شبيجل" الألمانية، حين وصف الأمير محمد بن سلمان بالمقامر، خاصة عندما يضع بلاده بمواجهة وشيكة مع إيران، وبذلك فإنّ تداعيات الزلزال السعودي تتجاوز المنطقة العربية وتدق جرس الإنذار للعالم عن حرب بين الدولتين قد تكون لها انعكاسات خطيرة على المستوى الدولي<sup>2</sup>.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنّ سعي إيران المتواصل نحو امتلاك السلاح النووي وذلك بمساعدة روسية/ صينية، بالإضافة تزويد روسيا لها بمختلف أنواع الأسلحة عبر صفقات مالية كبيرة هي بدورها، قد يشجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الدخول في حروب من أجل حماية مصالحها هي بدورها وحماية حلفائها بالمنطقة (سوريا ولبنان)، كذلك تعتبر إيران نفسها وحيدة خاصة في ظل التحالف الإسلامي والذي تقوده المملكة العربية السعودية ضدها، وعليه فهي تتهيأ لأي تهديد مباشر أو غير مباشر قد تقوده الرياض ضدها وضد مصالحها بالمنطقة، ويعتبر المستفيد الأكبر من هذا التوتر المستمر بين إيران والسعودية هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وذلك من خلال بيع مخزونهما والفائض من الأسلحة لتلك الدول، وترجح نسبة الاستفادة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنّ المنطقة الخليجية الى جانب مصر والكيان الصهيوني هم مجال حيوي لها.

كذلك من جهة أخرى فبالنسبة لإيران فالطريقة المثلى لردع السعودية والدول المجاورة القريبة والبعيدة في منطقة الشرق الأوسط لا تتم الا عن طريق السلاح النووي، لأنّها غير قادرة على مجارة السعودية والكيان الصهيوني

1 - محمد الصباح، ترامب في المملكة...صفقات تسليح تاريخية ودعم التصنيع المحلي بالسعودية، نقلا عن:

[https://www.masrawy.com/News/News\\_PublicAffairs/details/2017/5/20/1090863](https://www.masrawy.com/News/News_PublicAffairs/details/2017/5/20/1090863)، اطع عليه بتاريخ: 2019/02/14.

2 - صحيفة ألمانية: صعود بن سلمان يهدد بمواجهة مع إيران، نقلا عن: <https://www.vetogate.com/2949262>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/14.

في مجال سباق التسلح التقليدي لما يستلزمه ذلك من إمكانيات مالية عالية<sup>1</sup>، وعليه فايران تعلم أنّ احتمالية دخولها في حرب ضد بعض القوى بمنطقة الشرق الأوسط أمر جد وارد وعليه فإنّ ادراكها لاحتمالات الريح والخسارة مرهون بنوع السلاح المعتمد في تلك الحرب المحتملة الاندلاع، وأنّ نسبة تسليحها مقارنة مع الكيان الصهيوني والمملكة العربية السعودية جد ضعيفة لأسباب مادية كما ذكر آنفاً، وعليه أدركت أنّ امتلاك السلاح النووي هو الكفيل بتحقيق توازن للقوى على المستوى الإقليمي.

ويأتي الكيان الصهيوني كأحد وكلاء الولايات المتحدة الأمريكية وثوقاً به مقارنة بالوكيل الأول ممثلاً في المملكة العربية السعودية نظراً لعدة اعتبارات، فالكيان الصهيوني ومن خلال الدعم الأمريكي اللامشروط "يسعى الى توجيه ضربة عسكرية لإيران من أجل تدمير القوة النووية الإيرانية قبل ميلادها، ولدى إسرائيل المبررات الكافية لتقوم بضربة عسكرية، منها تهديدات الرئيس الإيراني بضرب إسرائيل، ودعم حماس ودعم حزب الله<sup>2</sup>، في نفس الوقت ترفع ايران شعارات العداء للكيان الصهيوني واعتباره شيطان يجب أن يستأصل من منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل التوتر بين القوتين في تزايد مستمر تنذر بحرب في الأفق القريب، لا يمكن التنبؤ بمن يبدأ بها، مع أنّ الكفة تميل للكيان الصهيوني نظراً للسند الأمريكي، الا أنّ الاتفاق النووي الأخير بين ايران والقوى العظمى أدى الى حدوث تغيير في طبيعة تناول الكيان الصهيوني لما بات يعرف "بالمسألة الإيرانية، فبعد أن كانت تعتبرها مشكلة عالمية لن تتصرف حيالها بشكل أحادي، الا أنّ التطور الملحوظ البادي مؤخرًا يلمح لحرية الحركة ضدها، وهو تطور أخذًا ينمو شيئاً فشيئاً ولعلّ أهم نتيجة مباشرة لهذا التطور في التصور أن تبدوا تل ابيب كما لو كانت مطالبة باتخاذ خطوة عسكرية ضد طهران، ولو بصورة منفردة"<sup>3</sup>.

الا أنّ وصول ترامب للسلطة بالولايات المتحدة الأمريكية وانسحابه من الاتفاق النووي الإيراني، أعاد مبدأ الاعتماد الصهيوني وانتظاره للضوء الأخضر من واشنطن من أجل توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية.

وبناء على ما سبق يمكن رصد مشاهد المواجهة المفترضة بين الكيان الصهيوني وإيران فيما يلي<sup>4</sup>:

1 - عدنان هياضبة، أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة استراتيجيّة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 40-41، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2007، ص 15.

2 - المرجع نفسه، ص 22.

3 - عدنان عبد الرحمن أبو عامر، إسرائيل وإيران... بين الثوابت الاستراتيجية والمتغيرات التكتيكية، مجلة البيان، الإصدار 13، مرجع سابق، ص 486.

4 - المرجع نفسه، ص 488.

- ❖ قيام حرب ضد إيران تمهد لها إسرائيل من خلال القيام بضربة جوية تستهدف بعض المنشآت ما سيدفع الأولى للرد حيث تكون مدعومة من روسيا، بالمقابل تكون إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يؤدي بإدخال المنطقة في حرب استنزافية قد تستمر لسنوات.
- ❖ تقوم إيران بتوجيه ضربة استباقية للكيان الصهيوني تكون غير متوقعة، هذا الأخير سواء من حيث قدرة الصواريخ الإيرانية على التغلغل في الداخل الإسرائيلي، أو من حيث القوة التدميرية لتلك الصواريخ، مما سينتج عنه رد فعل إسرائيلي يكون اما موازيا أو أشد تدمير، ما قد يجعل المنطقة تدخل في حرب استنزاف طويلة المدى، تؤدي الى زعزعة الاستقرار والأمن الدوليين.
- ❖ استمرار الحرب الاستخباراتية الصهيونية متمثلة في عمليات الاغتيال والاختفاء القسري للعلماء الإيرانيين خاصة ممن لهم صلة بالبرنامج النووي الإيراني، وهذا ما يطلق عليه استراتيجية استنزاف البرنامج النووي الإيراني من الداخل، وذلك عبر تفريغه من الكوادر البشرية المتخصصة، وهو أشبه بالحرب الخفية وهو الأمر الذي لن تسكت عنه إيران مما قد يتسبب في تصعيد اللّهجة نحو حرب بين القوتين.
- ❖ قيام إسرائيل بتوجيه ضربات مدمرة لأجنحة إيران بالمنطقة وذلك من أجل اضعافها وكسر سيطرتها على المنطقة من خلال وكلائها داخل بعض دول المنطقة، وكذلك عزلها وهو الأمر الذي لن يروق للقادة الإيرانيين مما قد يجر الى حرب بينهما.



شكل 35: خارطة توضح الضربة الاستباقية الصهيونية للمنشآت النووية الإيرانية، نقلا عن:

<http://defense-arab.com/vb/threads/74901>

هناك فريق آخر من المحللين السياسيين يرى بأن بوادر حروب بالوكالة قامت بها دول المنطقة ضد بعضها البعض في عديد من بؤر النزاع على غرار دعم المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لعناصر داخل دولتيه (سوريا، العراق، لبنان واليمن)، وهو دليل على محاولة تلك القوى لقياس قوة كل واحدة منها تمهيدا لحرب مباشرة بينهما.

#### المطلب الثالث: سيناريو المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

يعتبر هذا السيناريو من أخطر السيناريوهات المتوقعة، مقارنة بالسيناريوهين السابقين على أساس أنه سيتسبب في عواقب وخيمة على المنطقة بكاملها، بل وربما سيأخذ منحى صراع دولي يهدد الأمن والسلم الدوليين، ولو رجعنا الى عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن فالولايات المتحدة الأمريكية آنذاك لم تتوقف عن التلويح بخيار الحرب المباشرة ضد ايران، حيث تم وضع هذه الأخيرة ضمن ما يعرف بمحور الشر، وكان تعامل واشنطن مع هذا المحور قائم على أساس "الخيارات المفتوحة"، ورغم أنّ مجيء الرئيس باراك أوباما أدى الى تغيير ملحوظ في التعامل مع الملف النووي الإيراني وسياسة ايران الأمنية بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، من خلال الدعوة الى الحوار المباشر واللاً مشروط، إلا أنّ الرئيس أوباما هو ذاته ردد في وقت لاحق

ولوح بالخيارات المفتوحة ضد إيران والمقصود هنا هو فرض عقوبات قاسية مع إمكانية اعلان حرب مباشرة في حالة استلزمت الضرورة ذلك<sup>1</sup>، ويكون المقصد هنا هو استخدام " الآلية الصلبة ضد النظام الإيراني لثنيه عن توجهاته الخارجية المعادية، ولا سيما أنه يمثل تحدياً أمنياً للمصالح الأمريكية في الخليج العربي ويتعدى ذلك الى دعم الحركات الراديكالية من وجهة النظر الأمريكية في لبنان وفلسطين، ودعمها الواضح لسورية باعتبارها الخط الأول لدولة الممانعة تجاه إسرائيل، علاوة على برنامجها النووي المثير للجدل على المستويين الإقليمي والدولي"<sup>2</sup>، فالولايات المتحدة الأمريكية وعبر الفترات الزمنية المتعاقبة في التعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، اتبعت خمس (05) خيارات واسعة ومتداخلة، ولكنها كلها لم تجد نفعاً لحد اليوم، تتلخص فيما يلي<sup>3</sup>:

❖ **المنع:** واتضح ذلك من خلال العقوبات، مراقبة التصدير، استراتيجية الحرمان وكذلك اعتراضات استهدفت فرض تكلفة على استمرار البرنامج وتأخيره.

❖ **الاحتواء:** ويكون ذلك عبر تجميد البرنامج عند مستوى معين، يمكن التعامل معه من خلال توليفة من الردع والدفاع.

❖ **الانهاء:** وذلك عبر اتخاذ قرار أمريكي بمنع امتلاك القدرة النووية من خلال انهاءها قسراً، حيث قد يتضمن هذا الرد عناصر عسكرية (هجمات، غزو).

❖ **تغيير النظام:** والذي يستلزم اسقاط النظام بالقوة على غرار ما فعلته أمريكا مع نظام صدام حسين.

❖ **التبني:** حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتبني البرنامج النووي الإيراني وتقوم بدعمه للأغراض السلمية والتأكد أنه لا يشكل خطراً على المصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط.

حقيقة هذه السياسات والتي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع إيران، لم يتم استساغتها من طرف القيادة الأمريكية خاصة مع مجيء الرئيس دونالد ترامب للسلطة وتهديده المستمر لإيران على احتمالية توجيه ضربة عسكرية لها، ان لم تتوقف عن السعي نحو اكتساب التقنية النووية الهجومية، وقد غرّد ترامب معبراً عن نهجه الجديد في التعامل مع إيران، على منصة موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" قائلاً "على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوّي وتوسّع مقدراتها النووية بصورة كبيرة حتى يأتي وقت يعود العالم فيه الى صوابه فيما يتعلق بالقبلة النووية"<sup>4</sup>، هذه التغريدة بيّنت النوايا الجديدة لواشنطن نحو طهران والتي من خلالها يمكن استنتاج

1 - طلال عتريسي، إيران والولايات المتحدة، احتمالات الصدام المسلّح، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 51، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 87.

2 - سيف الهرمزي، مرجع سابق، ص 277.

3 - شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 139، 140.

4 - نعوم تشومسكي، العالم الى أين؟، تر: ريم (الطويل)، دار الساقى، لبنان، 2018، ص 118، 119.



احتمالية دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب مباشرة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي سؤال طرحه سي جي بوليكرونيو للباحث الأمريكي نعوم تشومسكي بعد وصول ترامب للسلطة قائلاً: "هل ستكون السياسة الخارجية في عهد ترامب معتمدة على الخيار العسكري على نحو أقل أو أكثر مما كانت عليه في ظل إدارة أوباما وجورج بوش الابن؟ أجاب نعوم تشومسكي قائلاً: في اعتقادي ليس بوسع أحد أن يجيب بثقة عن هذا السؤال، من الصعب التكهن مع ترامب"<sup>1</sup>.

إذا فعهد ترامب حسب نعوم تشومسكي غير واضح المعالم، بحيث قد يعلن عن حروب متوقعة في أي منطقة بالعالم لا تتوافق أو تهدد المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك إيران وسياستها الأمنية ضمن المجال الحيوي لواشنطن (الشرق الأوسط).

ورغم أنّ الحرب الأمريكية/ الإيرانية قد بدأت بالفعل، ولكن ذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة موقع تويتر منها، حينما يتبادل الرئيسان الأمريكي والإيراني للتهديدات المباشرة، حيث غرّد ترامب قائلاً "إياك أبداً أن تهدد الولايات المتحدة مرة أخرى وإلا فستواجه عواقب لم يختبرها سوى قلة عبر التاريخ، لم نعد دولة تقبل كلماتكم المختلفة عن العنف والموت، احترسوا"، وكان هذا رداً على تغريدة للرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني حينما غرّد قائلاً "إنّ السياسات الأمريكية العدوانية والحرب مع إيران هي أم الحروب"<sup>2</sup>، وتواصلت عملية التهديدات المباشرة عبر منصة تويتر، حينما ردّ وزير الخارجية الإيراني السيد محمد جواد ظريف على تهديد ترامب قائلاً عبر حسابه على موقع تويتر "لم نتأثر (بحروف كبيرة)...سمع العالم قبل شهور تهديد ربما كان أقوى...نحن موجودون منذ آلاف السنين وشهدنا سقوط امبراطوريات، بما فيها إمبراطوريتنا والتي امتدت على مدى أطول من عمر بعض الدول"<sup>3</sup>، وهذا في إشارة منه إلى أنّ عمر الولايات المتحدة الأمريكية لا يقارن بعمر إيران، وأنّ العديدين حاولوا إسقاط امبراطورية فارس (إيران اليوم)، الا أنّهم فشلوا وحتما حسبه ستفشل الولايات المتحدة الأمريكية ان قررت توجيه ضربة عسكرية لإيران، وردّ مستشار الأمن القومي الأمريكي أنّ الرئيس ترامب أبلغه، أنّه اذا قامت ايران بأي فعل سلبي ستدفع ثمنه غالبا لم تدفع مثله على الاطلاق سوى قلة من الدول<sup>4</sup>.

1 - المرجع نفسه، ص167.

2 - موعد ضرب إيران، نقلا عن: <http://www.akhbarak.net/news/2018/07/27/16785231/articles/32294217>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/16.

3 - مسؤولون يكشفون عن موعد الضربة الأمريكية ضد إيران، نقلا عن: <https://www.albawaba.com/ar>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/16.

4 - المرجع نفسه.

أما على أرض الواقع فإنّ زيادة التواجد الأمريكي على الحدود الإيرانية هي دلالة مضمونها أنّ الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لأي طارئ أو خيار عسكري مباشر، واتضح ذلك من خلال التواجد الأمريكي على الأراضي السورية، وفي جانب آخر تم الإعلان في آخر زيارة للرئيس الأمريكي ترامب للشرق الأوسط وبالضبط المملكة العربية السعودية عن إمكانية عقد تحالف تحت اسم "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" من أجل حماية المصالح الأمريكية ولو تطلّب ذلك استخدام القوة العسكرية، كذلك من جانب آخر وعدت أستراليا الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدتها في مهاجمة إيران "حيث نقل موقع آه بي سي عن الحكومة الأسترالية إعلانها أنّ الدفاعية السريّة على أراضي أستراليا ستساعد الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد الأهداف لضربها، حيث أنّ واشنطن جاهزة لضرب المواقع النووية في إيران والتي يساعد العسكريون الأستراليون على تحديدها"<sup>1</sup>، ولكن هذا التدخل الأسترالي لقي معارضة روسية وصينية، حيث علّق خبير عسكري روسي عن وعد أستراليا بمساندة ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها المتوقعة ضد إيران، بأنّه تهويز وعمل طائش يدل على عدم عقلانية صنّاع القرار في أستراليا، كما أضاف قائلاً أنّ روسيا والصين لن تبقىا مكتوفتا الأيدي تجاه هذا الأمر وستبدلان ما بوسعهما لمنع العدوان الأمريكي على إيران، وهذا ما كان على أرض الواقع، حيث أبدت الصين استعدادها لنشر آلاف العسكريين من مواطنيها حول المنشآت النووية الإيرانية.

من خلال هذا يمكن أن نستخلص أنّ رفع مستوى التوتر قد ينتقل ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، الى درجة أخطر بحيث تكون ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا والصين الشعبية من جهة ثانية، ما قد يتسبب في تصادم للمصالح يؤدي الى تهديدات بينية بين القوى العظمى بالتهديد باستخدام السلاح النووي ضد بعضها البعض، بحيث نكون أمام معادلة صفرية، لا فائز فيها والكل فيها خاسر، وهنا نكون بصدد توقع حرب عالمية ثالثة يكون الشرق الأوسط وإيران بلقائها الجديد.

1 - أحمد عرفة، ضربة عسكرية مرتقبة ضد إيران.. أمريكا تستعد لقصف المواقع النووية في طهران، نقلًا عن: <http://www.soutalomma.com/Article/823047>، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/16.

### خلاصة الفصل

نستخلص مما سبق أنّ سياسة إيران الأمنية نحو منطقة الشرق الأوسط وكذلك سعيها المستمر نحو امتلاك السلاح النووي لم يمر مرور الكرام سواء على المستوى الإقليمي (القوى الإقليمية: تركيا، الكيان الصهيوني والمملكة العربية السعودية)، حيث تعاملت كل من هذه القوى الإقليمية مع سياسة إيران وبرنامجها النووي بما تطلبه مصلحتها الخاصة، فتراوحت مواقف تلك القوى بين معارض لها بل وطالبا من المجتمع الدولي لاتخاذ موقف حازم ضدها وهنا نتكلم عن الكيان الصهيوني الى جانب المملكة العربية السعودية، وأخرى مسايرة ومتطلعة لما ستقول له الأحداث مستغلة إياها لما يخدم طموحاتها ونقصد تركيا، كما أنّه في جانب آخر لقيت السياسة الأمنية الإيرانية وبرنامجها النووي دعما من قبل قوى دولية على غرار كل من روسيا والصين الشعبية، فيما لقيت تهديدات ومعارضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة والتي لا تستبعد خيار الحرب المباشرة ضد إيران في حالة لم تعرض عن برنامجها النووي وتهديد مصالحها وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط، فيما توسط الموقف الأوروبي الموقفين السابقين، فتارة يدعوا للحوار والتفاوض مع طهران وتارة أخرى يهدد إيران ان لم تتراجع عن نواياها النووية الهجومية.

هذه المواقف المتعارضة تعارض المصالح جعل استشراف منطقة الشرق الأوسط أمر جد صعب تراوحت بين عدة سيناريوهات، فإما حل الأزمة النووية الإيرانية سلميا، أو الدخول في حروب بالوكالة أطرافها قوى إقليمية سابقة الذكر، أو احتمال أخير وهو الأخطر حسب نظري وهو وقوع حرب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تتسبب في حرب عالمية ثالثة أطرافها قوى عظمى نووية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين)، تكون منطقة الشرق الأوسط بلقائها الجديد.

الخاتمة

عملت الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ الوهلات الأولى من قيام ثورتها الإسلامية ضد نظام الشاه على تبني سياسة أمنية قائمة بالدرجة الأولى على مبدأ تصدير الثورة، حيث سعت الى مناصرة شعوب منطقة الشرق الأوسط والتي حسبها هي مغلوب على أمرها من طرف قياداتها السياسية، ومن أجل إنجاز سياستها الأمنية الثورية على الأنظمة السياسية بإقليم الشرق الأوسط كانت طهران تستخدم التشيع كوسيلة لذلك من خلال ملاحقها الثقافية بدول المنطقة، أو من خلال دعم الميليشيات الشيعية بالعراق وكذلك دعم حزب الله اللبناني، دعم الحوثيين باليمن، التدخل في الشؤون الداخلية لدولة البحرين، وكذلك دعم نظام بشار الأسد العلوي، ولكن في حالة هذا الأخير وقعت ايران في سياستها الأمنية نحو سوريا في تناقض وتعامل بازدواجية المعايير، حيث كانت مع نظام سياسي ضد الشعب السوري وهو ما يتناقض ومبادئ ثورتها، وهذا ما يعكس بأن ايران لا يهتمها شعوب المنطقة بقدر ما تهمها مصلحتها الخاصة والتي تتجسد في وكلائها السابقين، فسياسة ايران الأمنية وضعت من طرف القادة الإيرانيين من أجل خدمة أجنداث مسطرة ومنظمة، واعتمدت ايران من اجل إنجاز تلك السياسة الأمنية على قدراتها الاقتصادية والعسكرية وكذلك البشرية بالإضافة الى تاريخها وارثها الفارسي، ومن خلال تتبعنا للنهج الإيراني نحو منطقة الشرق الأوسط وجدنا أنه يعتمد على المزوجة ما بين القوة الناعمة والقوة الصلبة فيما يعرف بالقوة الذكية، حيث تستخدم الاغراءات المادية والشعارات المغرية للتأثير على شعوب المنطقة وبالتالي كسب تأييدها، وكذلك تعتمد على مقتربات القوة الصلبة من خلال الامدادات من الأسلحة المتنوعة والمقدمة لوكلائها بالمنطقة، من أجل تقويتها والاعتماد عليها في تحقيق ما تهدف اليه، وتلعب طهران على وتر الجمهورية العربية اللبنانية من خلال وكيلها حزب الله اللبناني، والذي يعتبر الذراع الأيمن لها وهو جزء مهم من المعادلة الأمنية الإيرانية، خاصة بعد تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإيرانية السيد علي خامنئي واعتباره بأن السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني هو نائبه بدولة لبنان العربية، وتعود أهمية لبنان في سياسة ايران الأمنية الى العلاقات التاريخية بين الجمهورية العربية اللبنانية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي اتسمت بالتعاون منذ بداياتها الأولى (اقتصاديا، عسكريا، ثقافيا... الخ)، وكانت طهران تصنف لبنان ضمن محور المانعة والذي أطلقته ايران على الدول التي تمنع وتعارض التواجد الأمريكي والصهيوني والأجنبي بصفة عامة بمنطقة الشرق الأوسط، وتتمثل هذه الدول في ايران، سوريا ولبنان، وحاولت ايران أن يكون خط الامدادات نحو الجمهورية العربية اللبنانية دائم ومتواصل رغم الوضع الاقتصادي والذي تعاني منه ايران بسبب العقوبات المتواصلة عليها، وذلك من اجل عدم ترك الفراغ لصالح قوى أخرى لتحل محلها داخل لبنان، حيث استخدمت طهران بيروت من أجل ضرب استقرار منطقة الشرق الأوسط حيث استخدمت عناصر حزب الله اللبناني من أجل التوغل في دول المنطقة واللعب على وتر النعرات الطائفية فيها، كما واعتبرت ايران أن حزب الله اللبناني

هو الجناح العسكري والذي يتمحور دوره في الدفاع عن الأراضي اللبنانية ضد أي عدوان خارجي، وخاصة ضد الكيان الصهيوني، كما أنه في نفس الوقت اعتبرته طهران على أنه خط الدفاع الأول لإيران خارجياً والعسكري الذي يحمي مصالحها بالمنطقة كحلقة أولى.

ولكن كان للعلاقات الإيرانية اللبنانية انعكاسات خاصة على استقرار الشرق الأوسط، حيث تسبب الدعم المتواصل والذي تقوم به إيران لحزب الله اللبناني والتدخل في الشؤون الداخلية للبنان، كذلك المساعدات والتسهيلات الإيرانية لدخول عناصر حزب الله اللبناني في عديد من مناطق الشرق الأوسط على غرار كل من العراق وسوريا إلى زعزعة استقرار المنطقة الشرق أوسطية وذلك على عدة مستويات (الاقتصادية، السياسية وحتى الثقافية والعسكرية)، فعلى المستوى السياسي يظهر التوتر في العلاقات الثنائية بين دول المنطقة مع إيران وكذلك مع لبنان، وهو ما يظهر اليوم من قطع للعلاقات بين السعودية وإيران ومع حزب الله اللبناني أيضاً وتصنيفه كمنظمة إرهابية، بالإضافة إلى توتر في العلاقات البينية بين جل الوحدات السياسية المشكّلة لإقليم الشرق الأوسط، وربما آخرها قطع علاقات دول وهي (السعودية، الإمارات ومصر) مع نظيرتها القطرية، وربما من بين أهم أسباب قطع تلك العلاقات هو التهمة الموجهة لقطر والمتمثلة في التعاون القطري مع إيران ضد مصلحة دول المنطقة، أما على الجانب الاقتصادي فقد تأثرت اقتصادات جل دول المنطقة وخاصة المعتمدة منها على النفط نتيجة الصراع السعودي الإيراني وتوجه كل وحدة سياسية منهما إلى ضرب اقتصاد الأخرى من خلال رفع وزيادة إنتاج النفط مما تسبب في تراجع أسعاره في البورصات العالمية لأدنى مستوياته ما انعكس سلباً على الوضعية الاقتصادية لكل الدول المعتمدة على النفط في اقتصادها، أما على المستوى الثقافي فقد تسببت إيران ومن خلال ملاحظتها الثقافية في محاولات نشر الفكر الشيعي بدول المنطقة وكذلك تأجيج الصراعات الثقافية بين شعوب المنطقة مما أدخل العديد منها في حروب طائفية ودموية.

في جانب آخر لم تبقى القوى الإقليمية مكتوفة الأيدي تجاه سياسة إيران الأمنية المتبعة بالمنطقة الشرق أوسطية، وكذلك تهديداتها المستمرة لها حتى وإن استدعى الأمر امتلاك سلاح نووي من أجل استخدامه ضدها، وهنا يتعلق الأمر بثلاث قوى إقليمية ممثلة في تركيا والتي حاولت التعامل مع إيران بتريث وحيطة وسعت إلى ضرورة الحوار والتفاوض من أجل الصالح العام، أما الكيان الصهيوني فأعتبر أنّ ما تفعله إيران هو تهديد مباشر للوجود الصهيوني بالمنطقة، وأنّ على المجتمع الدولي التحرك ضدها والا فإنها لن تتوانى في العمل وبشكل انفرادي مع طهران واعتبرت أنّ دعم إيران المتواصل لحزب الله اللبناني بأسلحة نوعية ومتطورة وذكية لن تسكت عنه تل أبيب، ولن تبقى مكتوفة الأيدي اتجاه ما يحيط بها من مخاطر وتهديدات، ومن جهة أخرى

اعتبرت الملكة العربية السعودية أنّ سياسة إيران بالمنطقة هو تهديد مباشر لها خاصة وأنّ إيران تريد رفع راية قيادة العالم الإسلامي لنفسها، ولذلك عملت السعودية مع إيران من خلال تحالفات دولية، ربما كان للتحالف الإسلامي الدور البارز للرد على سياسة إيران الأمنية نحو منطقة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للقوى العظمى فقد تراوح موقفها بين مساعد ومؤيد ومساند (روسيا والصين)، وآخر معارض ومهدد وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بينما حاول الاتحاد الأوروبي أن يتوسط القوى السابقة باتباعه لسياسة المد والجزر، وأخيرا يمكن القول بأنّ هذه المواقف الإقليمية والدولية تجاه سياسة إيران الأمنية والنووية، تحكمها مصالح قومية، كما أنّها يمكن أن تتسبب في سيناريوهات مستقبلية خطيرة فإما حروب بالوكالة يكون أطرافها دول المنطقة المتعارضة والمتعادية، وأما بتحول منطقة الشرق الأوسط الى بلقان جديد يتسبب في حرب عالمية كبرى ثالثة أطرافها القوى العظمى سابقة الذكر، أو الى سيناريو يكون أخف من السابقين وهو عدول إيران عن سياستها الأمنية وكذلك برنامجها النووي، وبالتالي اغلاق الملف الإيراني.

من خلال كل هذا يمكن الوصول وبعد دراستنا لهذا الموضوع الى النتائج التالية:

- ❖ أنّ التحول في مضامين الأمن من أمن دول الى أمن انساني وكذلك من أمن هجومي الى أمن دفاعي، أدى الى التحول في مفهوم السياسة الأمنية والمتبعة من طرف الوحدات السياسية، ما بين سياسة أمنية هجومية، وأخرى دفاعية، وسياسة أمنية هدفها حماية الأمن القومي وسيادة الدولة وحدودها الى سياسة أمنية هدفها حماية الفرد والانسان.
- ❖ أنّ السياسة الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط هي سياسة تميزت في غالب مراحلها بالبراغماتية.
- ❖ مزوجة السياسة الأمنية الإيرانية ما بين العقيدة الدفاعية ومبدأ السياسة الهجومية في تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط، دليل على إدراك صناع القرار الإيرانيين للأهداف المسطرة.
- ❖ تبني مقاربة القوة الذكية في سياسة إيران الأمنية تجاه إقليم الشرق الأوسط والمستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية، يدل على دهاء صانع القرار في إيران ورشادة مخرجات السياسة العامة على مستواها الخارجي، حيث كان للقوة الناعمة دور في تحقيق اهداف إيران، كذلك كان للقوة الصلبة دور في تحقيق ذلك، كما استطاع صانع القرار الإيراني اختيار الوقت الجيد من اجل توظيف كلا القوتين.
- ❖ اعتبرت إيران لبنان مجالا حيويا لها لا يمكن أن تتنازل عنه نظرا للعلاقات التاريخية المتأصلة ما بين البلدين، واستخدمته بذكاء في ضرب استقرار منطقة الشرق الأوسط.

- ❖ اعتبار إيران لحزب الله اللبناني جزء مهم من معادلة تحقيق السياسة الأمنية الإيرانية بمنطقة الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس قدمت له الدعم المادي واللوجستي ووظفته من أجل المساس باستقرار بعض دول المنطقة.
  - ❖ تسببت العلاقات الإيرانية اللبنانية في انعكاسات سلبية على منطقة الشرق الأوسط مست كل الجوانب (الثقافية والسياسية والاقتصادية).
  - ❖ قد تتسبب السياسة الأمنية الإيرانية تجاه لبنان واتجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة الى زعزعة تحالفاتها الإقليمية خاصة مع روسيا وتركيا.
  - ❖ تواصل السياسة الأمنية الإيرانية القائمة على مبدأ التغلغل والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وكذلك إصرارها على الاستمرار في برنامجها النووي قد يؤدي الى حروب بين دول المنطقة أو أخطر من ذلك حدوث حرب عالمية ثالثة بين القوى العظمى وسببها المصالح المتعارضة بالمنطقة وتكون إيران سبب في اشعالها.
  - ❖ قد يتسبب الضغط المتواصل على إيران وخوفها من اعلان حرب أمريكية عليها مماثلة للحرب الأمريكية على العراق، الى توجه إيران نحو تجميد برنامجها النووي وتوقيف سياستها الأمنية نحو المنطقة الشرق أوسطية.
- وفي الأخير يمكن القول بأنّ الوضع الراهن بمنطقة الشرق الأوسط والانفلاتات الأمنية والتي تشهدها المنطقة، الى جانب حالات التنافر المتعددة بين وحداته السياسية قد يؤدي الى انعكاسات وخيمة على الأمن القومي والوطني تتسع لتمس الأمن الإقليمي مما قد ينتج عنه المساس بالأمن والسلام الدوليين، والأخطر من ذلك التعرض لأمن الانسان بحد ذاته.
- كما يمكن أن نستنتج من خلال الدراسة المتأنية لهذا الموضوع أنّ صناع القرار الإيرانيين وفي تطيرهم للسياسة الأمنية الإيرانية يعتمدون على استخدام المقاربة البراغماتية/الدينية، من أجل تحقيق أهدافهم المسطرة.



فهرس الأشكال

والجداول

أولاً: الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط يوضح العلاقات بين الأمن القومي (الوطني) وضرورة تحقيق أبعاده المختلفة	32
02	مخطط يوضح شكل نظرية المركب الأمني الإقليمي	39
03	مخطط يوضح المستويات التي تسبق تحقيق الأمن الدولي (الأمن الجماعي الشامل)	43
04	مخطط يوضح الركيزتين الأساسيتين من أجل تحقيق الأمن الإنساني	47
05	شكل يبين عملية صنع السياسة الأمنية من طرف دولة أو مجموعة دول وفق المقاربتين التقليدية والنقدية (دفاعية أو هجومية).	54
06	خارطة توضح التركيبة الديمغرافية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية	67
07	خارطة توضح التوزع العرقي والديني في إيران (الخارطة غير دقيقة في التوزع المذهبي)	70
08	مخطط يوضح إنتاج إيران من السيارات خلال السنوات القليلة السابقة	74
09	خارطة توضح المحطات والمفاعلات النووية الإيرانية وأشهرها مفاعل بوشهر	76
10	مخطط يوضح التدرج الهرمي للحاجات الإنسانية وفق نظرية أبراهام ماسلو	79
11	خارطة يظهر فيها القواعد البحرية الرئيسية بالأزرق والقواعد الجوية الإيرانية بالأحمر ومنشآت تصنيع الصواريخ ويظهر المنشآت التي تدعمها الصين بالأحمر والمنشآت التي تشرف عليها كوريا الشمالية باللون البرتغالي.	84
12	مخطط يوضح هيكل النظام السياسي وأسلوب صنع القرار في إيران	91
13	مخطط يوضح بنية القوى السياسية في إيران ومهام كل واحدة	92
14	خريطة توضح الشرق الأدنى والشرق الأوسط حسب التسمية القديمة.	95
15	خريطة توضح مشروع الشرق الأوسط الجديد حسب التوجه الصهيوني/أمريكي (سايكس بيكو الجديدة).	98
16	مخطط يوضح أسعار النفط وتقلباتها منذ الستينات من القرن الماضي لغاية عام 2016.	105
17	احصائيات توضح النمو المتزايد لمبيعات السلاح نحو الشرق الأوسط	108

112	خارطة توضح خط أنابيب غاز نابوكو	18
114	خارطة توضح طريق الحرير الجديد (مبادرة الحزام والطريق)	19
128	خارطة توضح موقع لبنان الجغرافي	20
131	خارطة توضح التوزيع الديني والمذهبي في لبنان	21
156	مخطط يوضح هيكلية الحزب وآلية اتخاذ القرار، أُجري على الهيكل التنظيمي العام للحزب تعديلات عدة لتنسجم مع متطلبات محيطه ودوره إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي	22
161	خارطة توضح الهلال الشيعي (المشروع الإيراني) بالإضافة لسوريا ولبنان تدخل اليمن	23
176	خارطة توضح نسبة مبيعات الأسلحة في العالم من عام 2012 الى عام 2016، والشرق الأوسط يصنف ثانيا	24
213	احصائيات توضح القدرات العسكرية الإيرانية والإسرائيلية	25
214	خارطة توضح تجربة صاروخ إسرائيلي قادر على الوصول للمنشآت النووية الإيرانية	26
219	احصائيات توضح الميزان العسكري بين إيران والمملكة العربية السعودية لسنة 2018	27
222	خارطة توضح الدول المشاركة في التحالف الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية	28
225	خارطة توضح اتفاق عام 2015 النووي مع إيران	29
228	مخطط يوضح مسار العقوبات الأقوى في تاريخ إيران عام 2018 والمفروضة من طرف إدارة ترامب	30
232	مخطط يوضح أبرز التأثيرات الاقتصادية لإيران حال انسحاب أمريكا وأوروبا من الاتفاق النووي الى جانب أثر تصنيف الحرس الثوري منظمة إرهابية	31
236	خارطة توضح العلاقات الروسية الإيرانية ما بين التوافق والتضارب	32
237	خارطة توضح القواعد العسكرية الروسية بسوريا	33
239	احصائيا توضح أكثر الدول تصديرا واستيرادا لإيران العام الماضي (2015) مع قيمة التبادلات التجارية	34

248	خارطة توضح الضربة الاستباقية الصهيونية للمنشآت النووية الإيرانية	35
-----	--	----

ثانياً-الجدول:

الرقم	الصفحة
01	جدول يوضح التوزيع السكاني لإيران حسب الخصائص العرقية والثقافية
02	جدول يوضح إمكانات القوات البرية الإيرانية لعام 2009م
03	جدول يوضح الأنظمة الصاروخية الهجومية بعيدة المدى والتي سلّمت لإيران للفترة 1997-2006
04	جدول يوضح الفائض الذي حققه الميزان التجاري بين لبنان وإيران منذ 2006 الى 2010
05	جدول يوضح التسلسل الزمني للعلاقات الإيرانية/اللبنانية

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: باللغة العربية.

## 1- الكتب

- 1- إبراهيم (عبد الكريم) وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
- 2- إبراهيم (نصر الدين) وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
- 3- إبراهيم (نصر الدين)، وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
- 4- ابن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، [د.ت.ن].
- 5- أحمد السيد (النجار) وآخرون، حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2018.
- 6- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الإرهاب والعولمة، مركز الدراسات والبحوث للنشر والتوزيع، الملكة العربية السعودية، 2002.
- 7- ألبير (داغر)، وآخرون، حال الأمة العربية 2016-2017: الحلقة المفرغة صراعات مستدامة واختراقات فادحة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2017.
- 8- ايمان (دنى)، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
- 9- باسم (راشد)، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2013.
- 10- بنفشه كي (نوش)، العلاقات السعودية-الإيرانية: منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، تر (ابتسام بن خضراء)، دار الساقى، لبنان، 2017.
- 11- ثامر (كامل)، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، العراق، وزارة الثقافة والاعلام للنشر والتوزيع، 1985.
- 12- جمال سند (السويدي)، إيران والخليج: البحث عن استقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996.

- 13- جمال سند (السويدي)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 1996.
- 14- جميل (مطر) علي الدين (هاللي)، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- 15- جون (بيلس)، ستيف (سميث)، عولمة السياسة العالمية، ترونشر: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004.
- 16- جيرارد (ديسوا)، دراسة في العلاقات الدولية (النظريات البدولتية، الجزء الثاني)، تر: قاسم (المقداد)، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2015.
- 17- جيرارد (ديسوا)، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيوسياسية، تر: قاسم (المقداد)، ج1، دار نينوى للنشر والتوزيع، سوريا، 2004.
- 18- حيدر (سامي عبد)، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2017.
- 19- خديجة عرفة (محمد أمين)، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (د.د.ن)، السعودية، 2009.
- 20- رضوان (السيد)، العرب والاييرانيون والعلاقات العربية-الإيرانية في الزمن الحاضر، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2014.
- 21- زايد عبد الله (مصباح)، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواء، ليبيا، 2008.
- 22- سرور حرمان (سرور المطيري)، تغير مفهوم الأمن الإقليمي الكوني ودلالاته في الفترة 1990-2013، المكتب العربي للمعارف، [د.ط.]، الكويت.
- 23- سعد شاکر (شليبي)، التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وأثرها في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، دار زهران، عمان (الأردن)، 2015.
- 24- سعد شكري (شليبي)، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 25- سمير (أمين) وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
- 26- سيف (الهرمزي)، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.

- 27- شاهرام (تشوبين)، **طموحات إيران النووية**، تر: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.
- 28- صبري فارس (الهيبي)، **الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية**، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1976.
- 29- صلاح (نيوف)، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي**، الأكاديمية العربية المقترحة، الدنمارك، 2008.
- 30- ضاري سرحان (الحمداني)، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
- 31- ضاري سرحان (الحمداني)، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
- 32- طانيوس بولس (مينا اسحق)، **مرتكزات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014.
- 33- عباس غالي (الحديثي)، **نظريات السيطرة الاستراتيجية: صراع الحضارات**، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004.
- 34- عبد الحميد العيد (الموساوي)، **قراءة في علاقات إيران الإقليمية والدولية**، (د.ط)، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 35- عبد الفتاح (علي الرشدان)، رنا عبد العزيز (الخماش)، **تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والاختلاف (2016/2006)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.
- 36- عبد الله (بلقيز)، **حزب الله من التحرير الى الردع (1982-2006)**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011.
- 37- عبد النور (بن عنتر)، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005.
- 38- عبد فهد (النفيسي) وآخرون، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية**، ط3، دار النشر للثقافة والعلوم، مصر، 2015.
- 39- عرفات علي (جرعون)، **العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع، الانفراج، التوتر**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
- 40- عصام السيد (عبد الحميد)، **العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997**، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، مصر، (د.ت.ن).
- 41- عطا محمد صالح (زهرة)، **في الأمن القومي العربي**، ليبيا (بنغازي)، جامعة قاريونس، ط1، 1991.



- 42- علي (وهب)، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.
- 43- علي عباس (مراد)، الأمن والأمن القومي العربي مقاربات نظرية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- 44- عمر كامل (حسن)، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2015.
- 45- فايز قزي، حزب الله: أقتعة لبنانية لولاية إيرانية، دراسة وثائقية، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2013.
- 46- فراس محمد أحمد (الجيشي)، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، العراق.
- 47- قريب (بلال)، الأمن القومي العربي: دراسة في العلاقات الجزائرية الإيرانية، العمل الفائز بالمركز الثاني مناصفة، جائزة الشباب العربي، القاهرة، 2017.
- 48- ليدل (هارت)، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: هيثم (الأيوبي)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، لبنان، 1967.
- 49- ماغلين (بيورن)، اليزابيث (مكونر)، القطاع العسكري في محيط متغير، تر: فادي (حمودي)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 50- محسن بن العجمي (بن عيسى)، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للنشر والتوزيع، الملكة العربية السعودية، 2011.
- 51- محمد (عبد السلام)، مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2006.
- 52- محمد السعيد (عبد المؤمن)، ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق، زهدي للطباعة والنشر، القاهرة، 1991.
- 53- محمد محمود (الديب)، الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات، مكتبة سعيد رأفت للنشر والتوزيع، مصر، 1978.
- 54- مطوع محمد، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق الى ثورات الربيع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

- 55- ممدوح بريك (محمد الجازي)، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2010، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 56- ممدوح محمود (مصطفى منصور)، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
- 57- مينا إسحاق طانيوس (بولس)، مرتكزات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014.
- 58- ناظم عبد الواحد (الjasور)، موسوعة علم السياسة، دار مجدي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 59- نعوم (تشومسكي)، العالم الى أين؟، تر: ريم (الطويل)، دار الساقى، لبنان، 2018.
- 60- ياسر (عبد الحسين)، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2015.
- 61- بن عنتر (عبد النور)، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.

## 2-المجلات والدوريات

- 1- شكراني (الحسين)، الصين والمفاوضات المناخية العالمية بين تعزيز النمو الاقتصادي ومحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، العدد 452، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2016.
- 2- طلال عتريسي، إيران والولايات المتحدة، احتمالات الصدام المسلح، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 51، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018.
- 3- عدنان عبد الرحمن أبو عامر، إسرائيل وإيران...بين الثوابت الاستراتيجية والمتغيرات التكتيكية، مجلة البيان، الإصدار 13.
- 4- عدنان هياضبة، أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة استراتيجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 40-41، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2007.
- 5- علي حسين باكير، حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني "العلاقة والدور"، مجلة البيان، الإصدار الرابع، المركز العربي للدراسات الإنسانية، مصر، 2007.

6- محمد صالح (صديقان)، "الخريطة الإيرانية السياسية تحولات ما بعد الأزمة"، مجلة السياسة الدولية، عدد178، أكتوبر، 2009.

7- ميشال (نوفل)، "إيران القيمة الاستراتيجية"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد49، فيفري1996.

8- هشام علوان، "حزب الله". قراءة في أبعاد دوره الإقليمي، مجلة البيان، الإصدار13، الرياض، 2016.

9- وصفي عيد عقيل، أمن الخليج في ضوء سيناريوهات إيران النووية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد74، الأردن، 2016.

10- وليد محمود (عبد الناصر)، إيران واشكاليات التحول من الثورة الى الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد136، أكتوبر، 1999.

11- محمد السعيد ادريس، تحالف الضرورة بين إيران وروسيا: جدل التفاعل بين الفرص والتحديات، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد3، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017.

12- اياد رشيد (محمد كريم)، أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد10، الأردن.

13- محمد عباس ناجي، لماذا تعد إيران معضلة إقليمية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد214، مصر، 2018.

### 3-مواقع الأنترنت

1-محمد سعد (أبو عامود)، المفهوم العام للأمن، نقلا عن:

<https://www.policemc.gov.bh/.../03a3cc77-068c-4be4-b3e7-75763>

2-أبو كشك(غازي)، "سياسة الأمن القومي"، نقلا عن:

<http://www.aljazeeraatalk.net/forum/archive/index.php/t-148198.html>

3-ريناس (بنافي)، "مفهوم الأمن القومي"، نقلا عن: <http://wa3efoundation.net/article>.

4-زكريا (حسين)، "مفهوم الأمن الوطني" نقلا عن:

<https://www.net/arabic/mafahem/index/htm/islamonline>

5- خليل (حسين)، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"، نقلا عن:

[http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post\\_1982.html](http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html)

6- سليمان عبد الله (الحربي)، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، نقلا عن:

<http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/19-02.pdf>

7- فخر الدين (سلطاني)، وآخرون، "مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني"، تر: زين العابدين، نقلا عن:<sup>1</sup>

<http://www.academia.edu/22227100/>

8- "مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم"، نقلا عن:

<http://www.dctracs-org/s6061.htm>.

9- مباداة (عبد العال)، "الأمن الإنساني والتنمية"، نقلا عن: <http://www.rassadalwatan.com>

10- نضال (العبود)، "مفهوم الأمن الإنساني"، نقلا عن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67007>

11- آلاء (عيسى)، "مفهوم الأمن الإنساني"، نقلا عن: <http://www.mawdoo3.com>

12- "رسم السياسات الأمنية ودعمها"، نقلا عن:

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec22.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec22.doc_cvt.htm)

13- جاسم (محمد)، "ركائز الأمن القومي في زمن العولمة"، نقلا عن: <https://www.europarabct.com>

14- عبد اللطيف (أكنوش)، "ضرورة مراجعة العقيدة الأمنية للدولة المغربية" نقلا عن:

<https://www.goud.ma/256631>

15- عبد الحفيظ الصاوي، اقتصاد إيران بعد ولاية روحاني الأولى...التحديات والتطلعات، نقلا عن:

[/http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/4/16](http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/4/16)

16-براء الدويكات، الصناعة في إيران، نقلا عن: <http://mawdoo3.com>

17-10حقائق مفاجئة عن قطاع السيارات في إيران، نقلا عن:

<http://www.arabgt.com>

18-اقتصاد إيران، نقلا عن: [www.marefa.org](http://www.marefa.org)

19-خالد الروحاني، قوة إيران العسكرية من منظور واشنطن، نقلا عن:

[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/257.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/257.htm)

20-أماني عبد الكريم (سليمان)، "أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي 2011-2016"، نقلا عن:

<https://democraticac.de/?p=34573>

21-دبلوماسية الطاقة الروسية بالشرق الأوسط، نقلا عن:

<http://www.aljazeera.net/news/presstour/2017/6/21>

22-«بلومبيرج»: سباق تسلح في الشرق الأوسط تقوده السعودية خوفاً من خطر إيران، نقلا عن:

<https://www.sasapost.com/translation/saudi-arabia-on-offensive-with-attack-/minded-military-splurge>

23-حمد جاسم (محمد)، زيادة الانفاق العسكري الأمريكي وأثره على التسلح في الشرق الأوسط، نقلا عن:

<http://fcds.com/politics/712>

24-سرور نبيل، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية، نقلا عن:

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>

25-الطاقة بين روسيا وأوروبا: أزمات لا تنتهي، نقلا عن:

<https://www.noonpost.com/content/4834>

26- توقيع اتفاق نابوكو في تركيا، نقلا عن:  
[/https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/7/13](https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/7/13)

27- السياسة الصينية والعالم العربي توجهات ومصالح بيكين من قوة إقليمية الى نفوذ دولي: نقلا عن:  
<https://aawsat.com/home/article/56181>

28- مجموعة من المترجمين، طريق الحرير...كيف تعيد الصين تشكيل العالم بصمت، نقلا عن:  
[/https://midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/11/20](https://midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/11/20)

29-التجاني دلال، إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، نقلا عن:  
<https://rawabetcenter.com/archives/60757>

30-العقيدة العسكرية الإيرانية، نقلا عن:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/iranian-military-doctrine>

31-الواقعية الهجومية والدفاعية، نقلا عن: [/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

32-علي حسين باكير، مخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج، نقلا عن:  
[http://www.araa.ae/index.php?option=com\\_content&view=article&id=1176:2014-07-04-21-58-58&catid=9&Itemid=172](http://www.araa.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=1176:2014-07-04-21-58-58&catid=9&Itemid=172)

33-أهمية موقع لبنان، نقلا عن: <https://www.marefa.org>

34-انتداب فرنسي على لبنان، نقلا عن: [/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

35-استقلال لبنان، نقلا عن: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

36-الحرب الأهلية اللبنانية، نقلا عن:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/5/17>

37-جغرافيا لبنان، نقلا عن: [/https://www.marefa.org](https://www.marefa.org)

38-الجمهورية اللبنانية، نقلا عن: [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Lebanon/Sec04.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Lebanon/Sec04.doc_cvt.htm)

39-كم عدد سكان لبنان، نقلا عن: <https://mawdoo3.com>

40-شفيق شقر، لبنان وايران..من علاقات بالرعاية الى علاقات مباشرة، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/00d70558-3da0-412a-9256-e2a631d58b04>

41-القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية، حالة لبنان، نقلا عن: [/http://osamashahade.com](http://osamashahade.com)

42-الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية.. المؤشّرات والدلالات، نقلا عن: [/https://rasanah-iiis.org](https://rasanah-iiis.org)

43-رضوي أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية اتجاه المنطقة العربية دراسة حالة العراق-لبنان، نقلا عن:

<https://democraticac.de/?p=41389>

44-العلاقات الإيرانية اللبنانية، نقلا عن: <https://www.marefa.org>

45-العلاقات اللبنانية الإيرانية بدأت مطلع القرن الماضي وتوطدت في عد الجمهورية الإسلامية، نقلا عن:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11642&article=590687>

46-شفيق شقير، لبنان وايران..من علاقات بالرعاية الى علاقات مباشرة، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/00d70558-3da0-412a-9256-e2a631d58b04>

47-محمود أحمددي نجاد، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/2>

48-عبد الرحمان عرابي، روحاني يضم لبنان الى الوصايا الإيرانية: قرار بيروت بيدنا، نقلا عن:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/24>

49-محمود عبد العاطي، حزب الله النشأة والتطور، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/25305d60-53cc-4cc4-aae0-64eb71384ae3>

50-قاسم قصير، دراسة عن نشأة حزب الله من ما قبل 1982 الى العام 2011، الجزء الأول، نقلا عن:

<https://alwatan.wordpress.com/2014/01/05>

51-عبد الجليل زيد المرهون، قصة العلاقات السورية الإيرانية، نقلا عن:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/8/21>

52-محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السورية والحراك السوري الشعبي، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/08/2011824131918157377.html>

53-وزير الداخلية الإيراني: لا تغيير في المنطقة بدون إيران، نقلا عن:

<http://www.almanar.com.lb/4674848>

54-محور الممانعة...طريق نحو استعمار جديد؟، نقلا عن: [https://www.sasapost.com/axis-of-](https://www.sasapost.com/axis-of-resistance-and-a-new-colonialism)

[/resistance-and-a-new-colonialism](https://www.sasapost.com/axis-of-resistance-and-a-new-colonialism)

55-منير الربيع، حزب الله وإيران في سوريا، نقلا عن:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/hezbollah-and-iran-in-syria>

56-ياسر أبو هلاله، العراق، سورية، لبنان والمواجهة مع إيران، نقلا عن: <https://alghad.com>

57-رؤساء الجمهورية ال 6 في إيران خلال 30 عاما من الثورة الإسلامية، نقلا عن:

<https://www.asriran.com/ar/news/12796>

58-نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، نقلا عن:

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>

59-محمد عباس ناجي، حقبة روحاني: إيران التغيير في ظل عباءة النظام، نقلا عن:

<http://www.siyassa.org.eg/News/3649.aspx>



60-تأثير المشروع النووي الإيراني على الأمن القومي العربي، نقلا عن:

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec12.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec12.doc_cvt.htm)

61-ماذا تحوي ترسانة حزب الله من سلاح، نقلا عن:

[https://arabic.sputniknews.com/arab\\_world/201703281023114748](https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201703281023114748)

62-عبد الرحمن صلاح الدين، انعكاسات القرارات العربية ضد حزب الله على لبنان ووضعية الحزب المحلية والإقليمية، نقلا عن:

<https://fikercenter.com/political-analysis>

63-عبد الحفيظ الصاوي، الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة بين السعودية وإيران، نقلا عن:

<http://stgcenter.org>

64-محمد أبو سعده، لبنان: أبعاد التنافس السعودي - الإيراني، نقلا عن: <https://eipss-eg.org>

65-علي رضا نادر، اف ستيفان لأرابي، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا، نقلا عن:

[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR200/RR258/RA\\_ND\\_RR258z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RA_ND_RR258z1.arabic.pdf)

66-الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، نقلا عن:

[https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The\\_Israeli\\_Position\\_on\\_the\\_Iranian\\_Nuclear\\_Deal.aspx](https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_Israeli_Position_on_the_Iranian_Nuclear_Deal.aspx)

67-طارق فهمي، المحرك الإقليمي: إسرائيل ومراجعات الاتفاق النووي الإيراني، نقلا عن:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16434.aspx>

68-هبة جمال الدين، إسرائيل والدور الإيراني بعد الاتفاق النووي، نقلا عن:

<http://www.siyassa.org.eg/News/6500.aspx>

69-محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/05/20125983013255262.html>

70-مدخل للاستراتيجية، نقلا عن:  
[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/sec02.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/sec02.doc_cvt.htm)

71-ولي العهد السعودي: إذا طورت إيران قنبلة ذرية سنقوم بالمثل في أسرع وقت ممكن، نقلا عن:  
<https://www.france24.com/ar/20180315>

72-السعودية تطالب بتعديل نقاط رئيسية في "الاتفاق النووي"، نقلا عن: [/https://alghad.com](https://alghad.com)

73-عمرو محمد إبراهيم، آمال محمود عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، نقلا عن:

<https://democraticac.de/?p=28369>

74-محمد رضا، تعرف على الاتفاق النووي الإيراني ومستجدات موقف أمريكا وإيران وأوروبا، نقلا عن:

<https://www.youm7.com/story/2018/4/23>

75-ولاء أبو ستيت، ماذا بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران؟، نقلا عن:  
[/https://anfarabic.com](https://anfarabic.com)

76-الاتحاد الأوروبي متمسك بالاتفاق النووي مع إيران، نقلا عن:  
<https://arabic.euronews.com/2018/05/09/while-the-us-pulls-out-on-iran-deal-the-eu-holds-its-position>

77-موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني، نقلا عن:  
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60831>

78-نزار عبد القادر، هل تنجح أوروبا في الحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني؟، نقلا عن:  
<http://www.alhayat.com/article/4582040>

79-مصطفى محمد سعد عبد الله السيد، المواقف الدولية تجاه أزمة الملف النووي الإيراني خلال الفترة 2001/2010، نقلا عن:

<https://democraticac.de/?p=56733>

80-تمسك أوروبا بالاتفاق النووي ضرورة أمنية وليس ترفا استثماريا، نقلا عن: <https://alarab.co.uk>

81-نيكولاس كوزهانوف، موقف روسيا بشأن برنامج إيران النووي، نقلا عن:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-position-on-irans-nuclear-program>

82-بوتين حول الاتفاق النووي الإيراني، الموقف الروسي سيبقى دون تغيير، نقلا عن:

<https://arabic.sputniknews.com/russia/201807161033854313>

83-علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا، نقلا عن:

<https://www.academia.edu/31643978>

84-فوييني أوبوزرين، خبير روسي: حزب الله أكثر إخلاصا من تل أبيب، نقلا عن:

<https://arabic.rt.com/press/973616>

85-سالم حميد، الصين ومغامرة الشراكة مع إيران... المحاذير أكثر من التوقعات، نقلا عن:

[/https://alarab.co.uk](https://alarab.co.uk)

86-العلاقات الاقتصادية الصينية مستمرة في النمو، نقلا عن:

<http://www.irna.ir/ar/News/83063772>

87-إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية، نقلا عن: <https://rasanah-iiis.org>

88-محمد الزغول، 4سيناريوهات ما بعد فرض العقوبات على إيران، نقلا عن:

<https://www.hafryat.com/ar/blog/4>

89-حليمة كوكشة، الحروب بالوكالة في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل، نقلا عن:

<https://www.turkpress.co/node/35784>

90-محمد الصباغ، ترامب في المملكة...صفقات تسليح تاريخية ودعم التصنيع المحلي بالسعودية، نقلا عن:

[https://www.masrawy.com/News/News\\_PublicAffairs/details/2017/5/20/1090863](https://www.masrawy.com/News/News_PublicAffairs/details/2017/5/20/1090863)

91- صحيفة ألمانية: صعود بن سلمان يهدد بمواجهة مع إيران، نقلا عن:  
<https://www.vetogate.com/2949262>

92- موعد ضرب إيران، نقلا عن:  
<http://www.akhbarak.net/news/2018/07/27/16785231/articles/32294217>

93- مسؤولون يكشفون عن موعد الضربة الأمريكية ضد إيران، نقلا عن:  
<https://www.albawaba.com/ar>

94- أحمد عرفة، ضربة عسكرية مرتقبة ضد ايران.. أمريكا تستعد لقصف المواقع النووية في طهران، نقلا عن:  
<http://www.soutalomma.com/Article/823047>

95- أحمد أمين عبد العال، العلاقات القطرية الإيرانية، هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي، نقلا عن:  
<https://democraticac.de/?p=55690>

96- عمار علي حسن، قطر.. لماذا تتهم بدعم الإرهاب، نقلا عن:  
<https://www.alarabiya.net/ar/politics/2017/10/20>

97- عنتر عبد اللطيف، لهذه الأسباب تدعم قطر وتركيا الاخوان.. الدوحة تبحث عن دور للخليفة العثماني،  
نقلا عن: <http://www.soutalomma.com/Article/817720>

98- الاخوان المسلمون في قطر، نقلا عن: <https://almezmaah.com/2018/08/27>.

99 -سفيان فجري، كيف أصبح الاخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والامارات، نقلا عن:  
<https://www.france24.com/ar/20130214>

100- عبد الحق الصنايبي، حزب الله والاخوان المسلمون: اختلاف المذهب ووحدة المنهج، نقلا عن:  
<https://www.hespress.com/writers/391373.html>

101- محمد خالد، قطر وحزب الله.. تأمر وعلاقات مشبوهة، نقلا عن:

<https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-08-08-1.3020643>

102- قطر وحزب الله..العلاقة المشبوهة، نقلا عن: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/962757>

103-ايران وحماس..علاقات منفعة تملوا على الاختلاف الطائفي، نقلا عن: [./https://alarab.co.uk](https://alarab.co.uk)

104- مارين كوس، مقاومة مرنة: كيف يصلح حزب الله وحماس ذات البين، نقلا عن:

<https://carnegie-mec.org/2018/07/23/ar-pub-76885>

105- اسراء أحمد فؤاد، من التآمر الى العبث..ايران وقطر..تاريخ طويل من العلاقات المشبوهة، نقلا عن:

<https://www.youm7.com/story/2017/8/12>

106-إيران تتطلع لعهد جديد في العلاقات الثقافية مع قطر، نقلا عن:

<https://www.alalamtv.net/news/30932>

107- دور إيران في أحداث البحرين، نقلا عن:

[./https://www.aljazeera.net/news/presstour/2011/10/6](https://www.aljazeera.net/news/presstour/2011/10/6)

108-أشرف محمد كشك، الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج العربي مملكة البحرين نموذجاً، نقلا

عن:- <http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=3646:2016-02-07-07-51>

<http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=3646:2016-02-07-07-51>

109- السيد زهرة، لعبة إيران الإرهابية في البحرين، نقلا عن:

<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1102405>

110- براء ملحم، قائمة الإرهاب الرباعية..تنظيمات عاثت في البحرين قتلا، نقلا عن:

<https://alwatannews.net/article/719672?rss=1>

111- عصام بدوي، الجامعة العربية: حزب الله وإيران يؤسسان جماعات إرهابية بالبحرين، نقلا عن:

<https://alwatannews.net/article/744921?rss=1>

112-البحرين تشتكي حزب الله للبنان، نقلا عن:

[./https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/3/25](https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/3/25)

113- حزب الله وإيران يحرضان على الفتنة والعصيان بالبحرين، نقلا عن: <https://middle-east-online.com>

114- مينا غبور، حزب الله يد إيران الطائفية تعبت بالمنطقة العربية، نقلا عن: <https://al-ain.com/article/225416>

115- قرار تصنيف دول الخليج حزب الله منظمة إرهابية، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/3>

116- عبد الله السهيمي، المنامة: مخطط إيران فشل في استهداف أمن البحرين، نقلا عن: <https://aawsat.com/home/article/574451>

117- المثلث التركي الروسي الإيراني.. هل يتحول التقارب الى تحالف؟، نقلا عن: <https://www.dw.com/ar>

118- قرار مجلس الأمن رقم 2254 بشأن سوريا، نقلا عن: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/20>

119- موسكو: الضربة العسكرية على سوريا لن تمر دون عواقب، نقلا عن: <https://www.aa.com.tr/ar>

120- جلال سلمي، العلاقات التركية الإيرانية بين التنافر والتحالف عبر التاريخ، نقلا عن: <https://www.noonpost.com/content/19521>

121- ندى محمد إبراهيم وآخرون، دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2016)، نقلا عن:

<https://democraticac.de/?p=47216>

1-Books and articles

1-ARY KALDOR AND OTHERS, **OIL WARS**, LONDON, PLUTO PRESS, 2007, P1

2-Barry (Buzan), « **people state and fear** », an agenda for international security studies in post-cold war era, 2ed boulder Renner publisher, 1991, p18.

3-Barry (Buzan), **people, states and fear**, London, harvester, wheatsheaf, 1983, p218.

4-Bary (Buzan), **Rethinking Security after the Cold War**, cooperation and conflict, vol 32 (1), 1997, p10.

5-Fakhreddin (Soltani) and Others, **Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory**, journal of public administration and governance, vol.4, n4, 2014, pp196-170.

6-Frederick H. Hartman, **The relation of nations**, Macmillan Company printed, u.s.a, ed3, 1997, p50.

7-John (Bayles) and Steve (Smith), **The Globalization of world politics**, 3<sup>rd</sup> ed, oxford, university press, USA, 2005, p300.

8-Maurice(Bertrand), **La fin de l'ordre militaire**, Presses de Sciences Po, Paris, 1996, p.56

9-WILLIAM YALE, **THE NEAR EAST: A MODERN HISTORY**, KEV AND ENLARGED ED, AMN ARBOR, and MICH: UNIVERSITY OF MICHIGAN PRESS, 1968, P30.

10-Zbigniew Brzezinski and Robert m. gates coheirs, "**Iran time for a new approach**", council on foreign relations, United States of America, 2004, p22.

11–James (Wylle), « **force and security** », in Trevor C.Salmon and Others, issues in international relation, London and newyourk, routhedage, 2<sup>nd</sup> edition, 2008, p74.

12–Steven R.Ward ,**The continuing evolution of Iran’s military doctrine**, Middle East Journal, vol.59,no.4, autumn, 2005, pp560.563.

13–**The Military Balance**, international institute for strategie studies, oxford university press, London, 2000, p119.

## 2– Internet sites

1–Government of Islamic republic of Iran and food and agriculture organization of u.n “Iran s agriculture sector 2012–2016”, p7, in [www.fao.org/country profiles/Len/ ? iso3 : iram](http://www.fao.org/country/profiles/Len/?iso3:iram).

2–Iran Languages, on : <https://www.britannica.com/topic/Iranian-languages> 21/03/2014.



الملاحق

الملحق رقم

1



[constituteproject.org](http://constituteproject.org)

# دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989

ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة  
تم اعداد هذه الوثيقة وإخراجها لصالح [constituteproject.org](http://constituteproject.org) باستخدام المحتوى المقدم بسخاء من قبل المؤسسة الدولية  
للديمقراطية والانتخابات، ومن نصوص سجل مشروع الدساتير المقارنة.

## المحتويات

3	تمهيد
6	الفصل الأول: الأصول العامة
10	الفصل الثاني: اللغة والكتابة الرسمية والتقويم والعلم الرسميين للبلاد
10	الفصل الثالث: حقوق الشعب
13	الفصل الرابع: الاقتصاد والشؤون المالية
15	الفصل الخامس: سيادة الشعب والسلطات الناشئة عنها
16	الفصل السادس: السلطة التشريعية
16	القسم 1: مجلس الشورى الإسلامي
17	القسم 2: سلطات مجلس الشورى الإسلامي وصلاحياته
21	الفصل السابع: مجالس الشورى
22	الفصل الثامن: القائد أو مجلس القيادة
24	الفصل التاسع: السلطة التنفيذية
24	القسم 1: رئاسة الجمهورية
27	القسم 2: رئاسة الجمهورية والوزراء
28	القسم 3: الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية
29	الفصل العاشر: السياسة الخارجية
30	الفصل الحادي عشر: السلطة القضائية
32	الفصل الثاني عشر: الإذاعة والتلفزيون
33	الفصل الثالث عشر: مجلس الأمن القومي الأعلى
33	الفصل الرابع عشر: مراجعة الدستور

## تمهيد

• الحق في تقرير المصير  
• الإشارة إلى الأخوة أو التضامن

• ذكر الله

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط (25:57)

يحدد دستور جمهورية إيران الإسلامية المؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الإيراني، بناء على المبادئ والقيم الإسلامية التي تمثل آمال الأمة الإسلامية. لقد تجلت هذه الآمال من خلال طبيعة الثورة الإسلامية العظيمة في إيران، وعلى امتداد كفاح الشعب المسلم، منذ البداية وحتى النصر، كما عبرت عنها الشعارات الحاسمة والمدوية التي رفعتها طبقات الشعب كافة. واليوم على عتبة هذا النصر العظيم فإنه يتطلع بكل وجوده إلى تحقيق هذه الآمال.

تتجلى الميزة الأساس لهذه الثورة عن سائر النهضات التي شهدتها إيران في القرن الماضي في عقائدية الثورة وطبيعتها الإسلامية. وقد توصل الشعب الإيراني المسلم بعد مروره بتجارب النهضة المناوئة للاستبداد ونهضة تأميم النفط المعادية للاستعمار وما كلفته هذه التجارب، إلى أن السبب الأساسي للبين لفشل هذه النهضات هو عدم عقائديتها. وعلى الرغم من أن المساهمة الرئيسية والأساس كانت على عاتق الخط الفكري الإسلامي وقيادة علماء الإسلام المجاهدين، سرعان ما اتجهت هذه الحركات نحو الجمود بسبب ابتعادها عن المواقف الإسلامية الأصيلة. وأدرك الضمير الحي للشعب بقيادة المرجع الديني الكبير حضرة آية الله العظمى الإمام الخميني ضرورة التزام مسار النهضة الإسلامية الأصيلة والعقائدية. فوجد علماء الإسلام المجاهدون في إيران، الذين كانوا دائماً في مقدمة صفوف النهضات الشعبية، بمشاركة المفكرين والمثقفين الملتزمين، زخماً جديداً باتباع قيادته. (ابتدأت النهضة الأخيرة للشعب الإيراني عام 1382 هجري قمري، الموافق لعام 1341 هجري شمسي [1962 بالتقويم الميلادي]).

• المنظرين السياسيين/الشخصيات السياسية  
• الإشارة إلى تاريخ البلاد  
• جرائم النظام السابق

## فجر الحركة

أدت معارضة الإمام الخميني العارمة للمؤامرة الأميركية التي سميت "الثورة البيضاء" وشكلت خطوة نحو ترسيخ النظام الدكتاتوري وتعزيز تبعية إيران السياسية والثقافية والاقتصادية للإمبريالية العالمية، إلى انطلاق حركة شعبية موحدة تحولت مباشرة بعد ذلك إلى ثورة عظيمة للأمة الإسلامية في شهر خرداد عام 1342 هـ. ش [حزيران/يونيو 1963 م]. وعلى الرغم من الدماء التي سالت في هذه الثورة، إلا أنها في الحقيقة أعلنت بدء نمو انتفاضة مجيدة ساحقة، أكدت على الدور الأساسي للإمام الخميني بوصفه قائداً إسلامياً. وتوطدت العروة الوثقى بين الأمة والإمام على الرغم من نفيه إلى خارج إيران بعد اعتراضه على قانون الكابيتولاسيون المهين (الذي منح الحصانة القضائية للمستشارين الأميركيين). وواصل الشعب المسلم، والمفكرون الملتزمون وعلماء الإسلام المجاهدون على وجه الخصوص، كفاهم على الرغم من النفي والسجن والتعذيب والإعدام.

• المنظرين السياسيين/الشخصيات السياسية  
• الإشارة إلى تاريخ البلاد  
• جرائم النظام السابق

وفي هذه الأثناء، قامت الشريحة الواعية والمسؤولة من المجتمع بتنوير الشعب من مراكز قوتها في المساجد والحوارات العلمية والجامعات. وشرعت بجهد متواصل ومثمر في رفع مستوى الوعي العقائدي والثوري للشعب المسلم، مستلهمة في ذلك من العقيدة الإسلامية الثورية الخصبية. وقام النظام الطاغوي، والذي بدأ بقمع الحركة الإسلامية بهجوم همجي على المدرسة الفيزيائية والحرم الجامعي في طهران، وسائر المراكز الثورية الفاعلة، باتخاذ تدابير في منتهى القسوة والوحشية تفادياً لغضب الشعب الثائر. وفي هذه الظروف كان الإعدام على يد فرق إطلاق النار وتحمل التعذيب الوحشي الشبيه بجرائم القرون الوسطى والسجن لفترات طويلة، ثمناً قدمه الشعب المسلم لبيهرن على عزمته الراسخة في مواصلة كفاحه. وهكذا استمدت ثورة إيران الإسلامية استمراريتها من دماء مئات الشباب المؤمن من الرجال والنساء، الذين كانوا يهتفون عند الفجر في ميادين الإعدام "الله أكبر"، أو الذين سقطوا بنيران الأعداء في الأزقة والشوارع. وكانت بيانات الإمام وخطبه المستمرة في مختلف المناسبات تمدد وتعمق وعي الأمة الإسلامية وتصميمها إلى أبعد حد.

## الحكومة الإسلامية

خلقت خطة الحكومة الإسلامية على أساس ولاية الفقيه التي طرحها الإمام الخميني، عندما كان النظام الطاغوي في قمة قمعه وسطوته على الشعب، دافعاً جديداً محدداً ومنسجماً لدى الشعب المسلم، ورسمت له الطريق الحق في النضال العقائدي الإسلامي، وأعطت زخماً أكبر لكفاح المسلمين المجاهدين والملتزمين داخل البلاد وخارجها.

• المنظرين السياسيين/الشخصيات السياسية

استمرت النهضة على هذا المسار حتى بلغ الاستياء الشعبي والغضب العارم في الداخل، بسبب الاضطهاد المتزايد، وقيام علماء الإسلام والطلبة المناضلون بتعميم الكفاح وفضح النظام على المستوى العالمي، مبلغاً زلزل دعائم النظام. فاضطر الحكام وأسيادهم إلى تخفيف حدة القمع و"تحرير" الجو السياسي للبلاد. وظنوا ذلك صمام أمان يحفظهم من السقوط المحتوم. إلا أن الشعب الثائر والواعي والمصمم، بقيادة الإمام الخميني الحاسمة والراسخة، واصل انتفاضته المظفرة الموحدة الشاملة في عموم البلاد.

## غضب الشعب

• المنظرين السياسيين/الشخصيات السياسية

في الخامس عشر من شهر (دي) سنة 1356 هـ. ش [7 يناير/كانون الثاني 1978 م] نشر النظام الحاكم مقالة أهان فيها علماء الإسلام وخصوصاً الإمام الخميني، ما أدى إلى تعجيل الحركة الثورية وإثارة غضب الشعب في جميع أرجاء البلاد. فحاول النظام السيطرة على بركان الغضب الشعبي من خلال قمع هذه المعارضة عن طريق إغراق الاحتجاج والانتفاضة بالدماء، لكن سفك الدماء أدى إلى رفع نبض الثورة. ومع استمرار الحركة الشعبية شارك العاملون في جميع أجهزة الحكومة بصورة فعالة في إسقاط النظام الطاغوي عن طريق الإضراب العام والاشتراك في المظاهرات. وهكذا لعب التلاحم بين رجال ونساء كافة فئات المجتمع وكافة الفصائل السياسية والدينية دوراً مصيرياً في الكفاح، وخصوصاً النساء اللواتي أثبتن حضورهن الفعال والكثيف وبأوضح الصور في كل ميادين هذا الكفاح العظيم. وما مشاهد الأمهات وهن يحتضن أطفالهن بين أذرعهن ويندفعن إلى ساحات المعارك وفي مواجهة متاريس الأسلحة الرشاشة إلا دليلاً بيتاً على الدور الأساسي والحاسم لهذه الفئة الكبيرة من المجتمع في الكفاح.

## التمن الذي دفعه الشعب

بعد جهاد متواصل استمر عاماً ونيف، وبعد أكثر من ستين ألف شهيد ومئة ألف جريح ومعاق، وخسارة في الممتلكات بلغت مليارات التومانات، أينعت نبتة الثورة وسط هتافات "استقلال، حرية، جمهورية إسلامية". وهكذا انتصرت هذه النهضة العظيمة معتمدة على الإيمان والوحدة وحزم القيادة، أثناء المراحل الحساسة والحاسمة في النهضة. واستطاعت، بفضل تضحيات الشعب، أن تحطم جميع الحسابات والعلاقات والمؤسسات الإمبريالية حيث أصبحت منطلقاً جديداً من نوعه للثورات الشعبية الكبيرة في العالم.

لقد أصبح 21 و22 من شهر (بهمن) سنة 1357 هـ. ش [12 و13 شباط/فبراير 1979 م] تاريخاً لانتهيار الصرح الشاهنشاهي وتحطم الاستبداد الداخلي والهيمنة الأجنبية المتكئة عليه. وبهذا الانتصار العظيم قامت طليعة الحكومة الإسلامية التي ابتغها الشعب المسلم منذ أمد بعيد وجلبت معها بشائر النصر النهائي.

وقد أعلن الشعب قراره النهائي والحاسم في الاستفتاء العام على إعلان قيام نظام الجمهورية الإسلامية، الذي شارك فيه الشعب قاطبة بما في ذلك مراجع التقليد وعلماء الإسلام والقيادة، عن قيام نظام سياسي جديد هو الجمهورية الإسلامية، وصوت بالموافقة على هذا النظام بأغلبية 98.2%. والآن، ينص دستور جمهورية إيران الإسلامية بإرسائه الركائز والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي الجديد، على توطيد أركان الحكومة الإسلامية، ويتضمن نموذجاً لنظام حكم جديد على أنقاض نظام الطاغوت السابق.

## أسلوب الحكم في الإسلام

لا تبني الحكومة، من وجهة نظر الإسلام، على المصالح الطبقية، أو على هيمنة فرد أو مجموعة، بل إنها تجسد التطلعات السياسية لشعب متحد في دينه وتفكيره، حيث يقوم بتنظيم نفسه حتى يستطيع من خلال التغيير الفكري والعقائدي أن يسلك طريقه نحو هدفه النهائي وهو الحركة إلى الله. وقد نفخ شعبنا عن نفسه، أثناء حركة تطوره الثوري، غبار الطاغوت ورواسبه ونظف نفسه من الشوائب الفكرية الأجنبية، فعاد إلى الأصول الفكرية وإلى النظرة الإسلامية الأصيلة للعالم. وهو يسعى الآن إلى بناء مجتمعه النموذجي والأسوة، معتمداً على المعايير الإسلامية. وعلى هذا الأساس، فإن رسالة الدستور هي خلق الأسس العقائدية للنهضة وإيجاد الظروف المناسبة لتربية الإنسان على القيم الإسلامية العالمية الرفيعة.

وبالنظر إلى محتوى الثورة الإسلامية في إيران، التي كانت حركة تهدف إلى نصرته جميع المستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور يعد الظروف لاستمرارية هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصاً بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحركات الإسلامية والشعبية حيث يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" [21: 92] ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم.

و مع ملاحظة جوهر هذه النهضة الكبرى، فإن الدستور يضمن رفض كافة أشكال الدكتاتورية الفكرية والاجتماعية والاحتكار الاقتصادي، ويسعى إلى الخلاص من النظام الاستبدادي، ومنح الشعب حق تقرير مصيره بنفسه "ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم" [7: 157].

و حيث إن بناء المجتمع يعتمد على البني والمؤسسات السياسية القائمة على التعاليم الإسلامية، فإن الحكم وإدارة شؤون البلاد ينبغي أن تكون بيد أشخاص صالحين "إن الأرض يرثها عبادي الصالحون" [21: 105]. ويجب أيضاً أن يتم التشريع في ضوء القرآن والسنة حيث يبين هذا التشريع الأسس اللازمة لإدارة المجتمع. وعليه، فمن المحتتم والضروري جداً الإشراف التام والدقيق عليه من قبل علماء المسلمين المتصفين بالعدالة والتقوى والالتزام (الفقهاء العدول). ولما كان الهدف من إقامة الحكومة هو هداية الإنسان للسير نحو النظام الإلهي "وإلى الله المصير" [3: 28] كي تنهيا الظروف المناسبة لظهور المواهب وتفتحها في سبيل نمو الأخلاق الإلهية في الإنسان (تخلقوا بأخلاق الله). وهذا لا يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة والشاملة لجميع أفراد

• ذكر الله  
• الدافع لكتابة الدستور  
• وضعية القانون الديني

• الدافع لكتابة الدستور

المجتمع في مسيرة التطور الاجتماعي.

ويقوم الدستور بتهيئة الظروف اللازمة لهذه المشاركة لجميع أفراد المجتمع في جميع مراحل اتخاذ القرارات السياسية والمصيرية، ليصبح كل فرد، في مسير تكامل الإنسان، هو بالذات مسؤولاً ومباشراً في مجال نمو القيادة ونضجها، وهكذا تتحقق حكومة المستضعفين في الأرض "ونريد أن نمّن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين" [28:5].

• الدافع لكتابة الدستور  
• وضعية القانون الديني

## ولاية الفقيه العادل

تمشياً مع ولاية الأمر والإمامة، يهيئ الدستور الظروف المناسبة لتحقيق قيادة الفقيه جامع الشرائط الذي يعترف به الناس قائداً لهم وفقاً للحديث الشريف "مجاري الأمور بيد العلماء بالله، الأمناء على حاله وحرامه". وبذلك يضمن الدستور صيانة الأجهزة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الإسلامية الأصيلة.

• واجب إطاعة الدستور  
• وضعية القانون الديني

## الاقتصاد وسيلة لا غاية

إن الأصل في مجال ترسيخ الأسس الاقتصادية هو سد حاجات الإنسان في مسير تكامله ورقبه، لا كما في سائر النظم الاقتصادية التي ترمي إلى تجميع الثروة وزيادة الربح. إن الاقتصاد في المذهب المادية غاية بحد ذاته، ولهذا السبب يعتبر الاقتصاد في مراحل النمو عامل تخريب وفساد وانحطاط (في هذه المذاهب)، بينما الاقتصاد في الإسلام مجرد وسيلة، والوسيلة لا يطلب منها إلا العمل بأفضل صورة ممكنة لبلوغ الغاية العليا.

وبناء على هذه النظرة، فإن هدف برنامج الاقتصاد الإسلامي هو توفير الفرص المناسبة لظهور المواهب الإنسانية المختلفة. وعليه، يجب على الحكومة الإسلامية أن تؤمن الإمكانيات اللازمة بصورة متساوية، وأن توفر ظروف العمل لجميع الأفراد، وتلبي الحاجات الضرورية لضمان استمرار حركة الإنسان التكاملية.

• الحق في العمل

## المرأة في الدستور

في بناء الأسس الاجتماعية الإسلامية تستعيد الطاقات البشرية، والتي ظلت حتى الآن في خدمة الاستغلال الأجنبي، هويتها الحقيقية، وحقوقها الإنسانية. وفي سياق هذه الاستعادة، من الطبيعي أن تنال المرأة باعتبارها عانت ظلماً أكبر في ظل النظام الطاغوتي، القسط الأوفر من هذه الحقوق.

فالأُسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع والمهد الطبيعي لنمو الإنسان وتساميه وتقدمه. وعليه، فالإتحاد في العقيدة والهدف أمر أساس في تشكيل الأسرة. وهو المهد الأساس لحركة الإنسان نحو التكامل والنمو، وعلى الحكومة الإسلامية أن توفر الأرضية اللازمة لنيل هذه الغاية. وبهذا المفهوم عن الأسرة تخرج المرأة عن كونها شيئاً جامداً وأداة عمل تستخدم في إشاعة روح الاستهلاك والاستغلال الاقتصادي. وضمن استعادة المرأة مسؤولية الأمة المهمة والقيمة، فإنها تعقد العزم على تربية الإنسان المؤمن، وتشارك الرجل في ميادين الحياة العملية، وبالتالي تتقبل مسؤوليات أكبر وتحصل، بنظر الإسلام، على قيمة وكرامة أرفع.

## الجيش العقائدي

يتركز الاهتمام، في بناء القوات المسلحة للبلاد وتجهيزها، على جعل الإيمان والعقيدة أساساً وقاعدة لذلك. وهكذا يصار إلى جعل بنية جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة تقوم على أساس الهدف المذكور ولا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضاً أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنضال لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوةٍ ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم" [60:8].

## القضاء في الدستور

يتمتع القضاء بأهمية حيوية في حماية حقوق الناس في مسيرة الحركة الإسلامية، وتلافي الانحرافات الجانبية داخل الأمة الإسلامية. ولذلك تم النص على إيجاد نظام قضائي يقوم على العدالة الإسلامية، ويتكون من قضاة عدول ذوي معرفة واسعة بالأحكام الدينية الدقيقة. وينبغي لهذا النظام، بسبب طبيعته الحساسة وضرورة الحفاظ على انسجامه العقائدية، أن يخلو من أي علاقات أو ارتباطات غير سليمة "وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل" [4:58].

• واجب إطاعة الدستور  
• وضعية القانون الديني

## السلطة التنفيذية

بالنظر لأهمية السلطة التنفيذية في تنفيذ الأحكام وتطبيق التشريعات الإسلامية كي تسود العلاقات والروابط الفاضلة في المجتمع، ونظراً لأهمية هذه القضية الحيوية في التهيؤ والوصول إلى الهدف النهائي للحياة، على هذه السلطة السعي لبناء المجتمع الإسلامي. وبالتالي فإن أي تقييد للسلطة التنفيذية بأي نظام معقد ومثبط يؤخر أو يعرقل الوصول إلى هذا الهدف، مرفوض من الإسلام. ولذلك، سيتم نبذ النظام البيروقراطي، ولابد الأنظمة الطاغوتية في الحكم، للسماح بإيجاد نظام تنفيذي يعمل بكفاءة وسرعة للوفاء بالتزاماته الإدارية.

## وسائل الإعلام العامة

يجب أن تعمل وسائل الإعلام العامة، الإذاعة والتلفزيون، على نشر الثقافة الإسلامية، بموازاة المسيرة التكاملية للثورة الإسلامية، وعليها أن تستفيد، في هذا المجال، من تلاحق الأفكار المختلفة، وأن تحترز بشدة من نشر وإشاعة الاتجاهات الهدامة والمعادية للإسلام. إن اتباع مبادئ هذا الدستور، الذي يجعل في مقدمة أهدافه حرية بني الإنسان وكرامتهم، ويفتح سبيل الرشد والتكامل للإنسان، يقع على عاتق الجميع، ومن الضروري أن تشارك الأمة المسلمة مشاركة فعالة في بناء المجتمع الإسلامي عن طريق انتخاب ذوي الخبرة والكفاءة والإيمان، بالإضافة إلى الإشراف الدائم على أعمالهم، على أمل بناء المجتمع الإسلامي (المجتمع الأسوة) الذي يستطيع أن يكون قدوة لجميع شعوب العالم وشهيداً عليها "وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس" [2: 143].

• الكرامة الإنسانية

## النواب "مجلس الخبراء"

لقد أتمّ مجلس الخبراء المؤلف من ممثلي الشعب، تدوين هذا الدستور على أساس مشروع الدستور المقترح من الحكومة، والمقترحات المقدمة من مختلف الفئات الشعبية في اثني عشر فصلاً تشتمل على مائة وخمسة وسبعين مادة في مستهل القرن الخامس عشر لهجرة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، مؤسس الدين الإسلامي المحرر للبشرية، على أساس الأهداف والدوافع التي سبق ذكرها. على أمل أن يكون هذا القرن قرن تحقق الحكومة العالمية للمستضعفين وهزيمة المستكبرين كافة.

## الفصل الأول: الأصول العامة

### المادة 1

• نوع الحكومة المفترض

نظام الحكم في إيران جمهوري إسلامي، صادق عليه الشعب الإيراني بأكثرية 98.2% ممن كان لهم الحق في التصويت، في استفتاء عام أجري في 11 و12 من شهر فروردين سنة 1358 هـ. ش، الموافق 1 و2 جمادى الأولى سنة 1399 هجرية قمرية [29 و30 آذار/مارس 1979]. وقد شارك الشعب في هذا الاستفتاء انطلاقاً من إيمانه الراسخ بحكم القرآن العادل الحق، بعد ثورته الإسلامية المظفرة بقيادة المرجع الديني الكبير "آية الله العظمى الإمام الخميني".

### المادة 2

يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس:

1. الإيمان بالله الأحد (لا إله إلا الله) وتفرد بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره؛

• ذكرالله

2. الإيمان بالوحي الإلهي ودوره الأساس في بيان القوانين؛

• ذكرالله

3. الإيمان بيوم القيامة ودوره الخلاق في مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله؛

• ذكرالله

4. الإيمان بعدل الله في الخلق والتشريع؛

• ذكرالله



5. الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساس في استمرار ثورة الإسلام؛
6. الإيمان بكرامة الإنسان وقيمه الرفيعة، وحرية الملازمة لمسؤوليته أمام الله؛ وهو نظام يؤمن الإنصاف والعدالة، والاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتلاحم الوطني عن طريق:

• الكرامة الإنسانية  
• الإشارة إلى الأخوة أو التضامن

- أ. الاجتهاد المستمر للفقهاء جامعي الشرائط، على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين؛
- ب. الاستفادة من العلوم والفنون والنتائج المتقدمة للتجربة البشرية، والسعي إلى تطويرها؛
- ج. رفض جميع أشكال الاضطهاد، سواء بفرضه أو الخضوع له، وجميع أشكال الهيمنة، سواء بفرضها أو بقبولها.

• الإشارة إلى الفنون  
• الإشارة إلى العلوم

### المادة 3

ولتحقيق الأهداف المذكورة في المادة 2 تلتزم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يلي:

1. خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الأخلاق على أساس الإيمان والتقوى، ومكافحة كل مظاهر الفساد والضياع؛
2. زيادة مستوى الوعي العام في جميع المجالات، بالاستفادة السليمة من المطبوعات ووسائل الإعلام، ونحو ذلك؛
3. توفير التعليم والتربية البدنية مجاناً للجميع، وفي مختلف المستويات وكذلك تيسير التعليم العالي وتعميمه؛
4. تقوية روح التحقيق والبحث والاستقصاء والإبداع في المجالات العملية والتكنولوجية والثقافية والإسلامية كافة، عن طريق تأسيس مراكز البحث وتشجيع الباحثين؛
5. طرد الاستعمار كلية ومكافحة النفوذ الأجنبي؛
6. إلغاء جميع مظاهر الاستبداد والديكتاتورية ومحاولات احتكار السلطة؛
7. ضمان الحريات السياسية والاجتماعية في حدود القانون؛
8. مشاركة جميع الناس في تقرير مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛
9. إلغاء جميع أشكال التمييز غير المبرر، وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع في المجالات المادية والمعنوية كلها؛
10. إيجاد نظام إداري سليم وإلغاء المؤسسات الحكومية غير الضرورية؛
11. التعزيز الشامل لبنية الدفاع الوطني إلى أقصى الحدود، من خلال التدريب العسكري لجميع الأفراد، من أجل صيانة استقلال البلاد ووحدة أراضيها والحفاظ على النظام الإسلامي فيها؛

• الإعلام التابع للدولة

• التعليم المجاني

• الحق في الثقافة  
• الإشارة إلى العلوم

• الحق في الرعاية الصحية  
• الحق في المسكن

12. بناء اقتصاد سليم وعادل وفق القواعد الإسلامية لتوفير الرفاهية والقضاء على الفقر، وإزالة كل أنواع الحرمان في مجالات التغذية والمسكن والعمل والصحة، وجعل التأمين الاجتماعي يشمل جميع الأفراد؛

13. تحقيق الاكتفاء الذاتي في العلوم والتقنية والصناعة والزراعة والشؤون العسكرية ونحو ذلك؛

14. ضمان الحقوق الشاملة لجميع المواطنين، نساءً ورجالاً، وتوفير الحماية القضائية العادلة لهم، ومساواتهم أمام القانون؛

15. توسيع وتقوية الأخوة الإسلامية والتعاون الجماعي بين الناس كافة؛

16. صياغة السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، وتوفير الدعم الكامل لمستضعفي العالم.

## المادة 4

• وضعية القانون الديني

يجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والأنظمة المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها. ويسري هذا المبدأ على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى على الإطلاق والعموم، ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك.

## المادة 5

• المنظرين السياسيين/الشخصيات السياسية

في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمر العصور؛ الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وفقاً للمادة 107.

## المادة 6

تدار شؤون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية بالاعتماد على رأي الأمة الذي يتجسد في الانتخابات، بما فيها انتخاب رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وأعضاء سائر مجالس الشورى ونظائرها، أو عن طريق الاستفتاء العام في الحالات التي ينص عليها الدستور.

## المادة 7

• حكومات البلديات  
• حكومات الوحدات التابعة

طبقاً لما ورد في القرآن الكريم: (وأمرهم شورى بينهم) [42: 38] و(شاورهم في الأمر) [3: 159]، تعتبر مجالس الشورى من مصادر اتخاذ القرار وإدارة شؤون البلاد، وتشمل هذه المجالس، مجلس الشورى الإسلامي، ومجالس شورى المحافظات والمدن والأقاليم والمناطق والقرى وأمتالها.

ويبين الدستور والقوانين الصادرة بموجبه طبيعة مجالس الشورى وكيفية تشكيلها ونطاق صلاحياتها ووظائفها.

## المادة 8

تعتبر الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جمهورية إيران الإسلامية مسؤولية جماعية ومتبادلة على جميع الناس ممارستها بعضهم تجاه بعض، وتحملها الحكومة أمام الناس، والناس أمام الحكومة، ويبيّن القانون شروط ذلك وحدوده وكيفية. (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) [9: 71].

## المادة 9

تعتبر حرية البلاد واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها في جمهورية إيران الإسلامية أموراً غير قابلة للتجزئة، وتحمل الحكومة وجميع أفراد الشعب مسؤولية المحافظة عليها. ولا يحق لأي فرد أو مجموعة أو أي مسؤول أن يلحق أذى ضرراً بالاستقلال السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو العسكري لإيران، أو ينال من وحدة أراضي البلاد بحجة ممارسة الحرية. كما لا يحق لأي مسؤول أن يسلب الحريات المشروعة بذريعة المحافظة على الاستقلال ووحدة البلاد، ولو كان ذلك عن طريق وضع القوانين والقرارات.

## المادة 10

• الحق في تأسيس أسرة

لما كانت الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع الإسلامي، فإن الغاية من جميع القوانين والقرارات والبرامج المرتبطة بالأسرة هي تيسير بناء الأسرة والحفاظ على قدسيتها وتمتين العلاقات العائلية على أساس القانون والأخلاق الإسلامية.

## المادة 11

وفقاً للآية الكريمة (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) [21: 92] يشكل المسلمون أمة واحدة، ويتعين على حكومة جمهورية إيران الإسلامية صياغة سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدها، ومواصلة السعي لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي.

## المادة 12

• الحرية الدينية  
• الديانة الرسمية

الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشر، ويبقى هذا المبدأ قائماً وغير قابل للتغيير إلى الأبد. أما المذاهب الإسلامية الأخرى، التي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدى، فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباعها أحرار في أداء طقوسهم الدينية المذهبية حسب فقههم. وتحظى هذه المذاهب باعتراف رسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية)، وما يتعلق بها من دعاوى المحاكم. وفي كل منطقة يكون أتباع أحد هذه المذاهب هم الأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة، في حدود صلاحيات مجالس الشورى- تتبع ذلك المذهب، دون المساس بحقوق أتباع المذاهب الأخرى.

## المادة 13

• الحرية الدينية

الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون، ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعليم الديني.

## المادة 14

وفقاً للآية الكريمة: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرهواهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) [60: 8]، يتعين على حكومة جمهورية إيران الإسلامية وعلى المسلمين أن يعاملوا غير المسلمين بالأخلاق الحسنة والإنصاف والعدل الإسلامي، وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية. ويسري هذه المبدأ على جميع الذين لا يتأمر ولا يقومون بأي عمل ضد الإسلام أو ضد جمهورية إيران الإسلامية.

## الفصل الثاني: اللغة والكتابة الرسمية والتقويم والعلم الرسميين للبلاد

### المادة 15

- اللغات الرسمية أو الوطنية
- حماية استخدام اللغة

اللغة والكتابة الرسمية والمشاركة لشعب إيران هي الفارسية. ويجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة، ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدرّس أديانها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية.

### المادة 16

- اللغات الرسمية أو الوطنية

بما أن لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربية وأن الأدب الفارسي ممتاز معهما بشكل شامل، يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية.

### المادة 17

- المنظرين السياسيين/الشخصيات السياسية

بداية التاريخ الرسمي للبلاد هي هجرة رسول الإسلام (صلى الله عليه وآله وسلم). ويعتبر التاريخان الهجري الشمسي والهجري القمري كلاهما رسميين، ولكن الدوائر الحكومية تعتمد في أعمالها على التاريخ الهجري الشمسي. العطلة الأسبوعية الرسمية هي يوم الجمعة.

### المادة 18

- العلم الوطني

يتألف العلم الرسمي لإيران من الألوان الأخضر، والأبيض، والأحمر مع رمز الجمهورية الإسلامية وشعار (الله أكبر).

## الفصل الثالث: حقوق الشعب

### المادة 19

- ضمان عام للمساواة
- المساواة بغض النظر عن الجنس
- المساواة بغض النظر عن اللون
- المساواة بغض النظر عن العرق
- المساواة بغض النظر عن اللغة

يتمتع أفراد الشعب الإيراني، من أية قومية أو قبيلة كانوا، بالمساواة في الحقوق؛ ولا يمنح اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك أي امتياز.

### المادة 20

- المساواة بغض النظر عن الجنس
- المساواة بغض النظر عن اللون
- المساواة بغض النظر عن العرق
- المساواة بغض النظر عن اللغة

حماية القانون تشمل جميع أفراد الشعب، نساء ورجالاً، بصورة متساوية؛ وهم يتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الموازين الإسلامية.

### المادة 21

الحكومة مسؤولة، بما يتوافق مع الموازين الإسلامية، عن تأمين حقوق المرأة في كل المجالات، وعليها ما يلي:

1. إيجاد الظروف المواتية لتكامل شخصية المرأة، وإحياء حقوقها المادية والمعنوية؛
2. حماية الأمهات ولاسيما في مرحلة الحمل وحضانة الطفل، ورعاية الأطفال الذين لا معيل لهم؛

3. إنشاء محاكم مؤهلة للحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها؛

4. توفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل؛

5. إعطاء الأمهات الصالحات القيمومة على أولادهن عند فقدانهم الولي الشرعي لرعايتهن.

• ضمان حقوق الأطفال

## المادة 22

شخصية الأفراد وأرواحهم وأموالهم وحقوقهم ومساكنهم ومهنتهم مصونة من الانتهاك، إلا في الحالات التي يجيزها القانون.

• الكرامة الإنسانية  
• حقوق غير قابلة للنزع  
• الحق في الحياة  
• الحق في التملك

## المادة 23

تمنع محاسبة الناس على عقائدهم، ولا يجوز التعرض لأحد أو مؤاخذته لمجرد اعتناقه عقيدة معينة.

• حرية الرأي/ الفكر/ الضمير

## المادة 24

الصحافة والمطبوعات حرة في بيان المواضيع ما لم تخل بالقواعد الإسلامية والحقوق العامة. يحدد تفصيل ذلك بالقانون.

• حرية الإعلام

## المادة 25

لا يجوز تفتيش الرسائل أو عدم تسليمها، أو تسجيل المكالمات الهاتفية وكشفها، أو كشف البرقيات والتلكس أو فرض الرقابة عليها، أو عدم إيصالها بصورة متعمدة، أو الإنصات إليها والتجسس عليها مطلقاً إلا بحكم القانون.

• حرية الإعلام  
• الحق في احترام الخصوصية

## المادة 26

تمتع الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والاتحادات المهنية والجمعيات الدينية، سواء أكانت إسلامية أو تتبع إحدى الأقليات الدينية المعترف بها، بالحرية بشرط ألا تتعارض مع أسس الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية والقيم الإسلامية وأساس الجمهورية الإسلامية. ولا يجوز منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في إحداها.

• حرية تكوين الجمعيات  
• الحق في الانضمام للنقابات العمالية  
• قيود على الأحزاب السياسية  
• حق تأسيس أحزاب سياسية

## المادة 27

يجوز عقد الاجتماعات وتنظيم المسيرات بدون حمل السلاح، وبشرط أن لا تكون مخلة بمبادئ الإسلام.

• حرية التجمع

## المادة 28

لكل شخص الحق في اختيار المهنة التي يرغب، ما لم تخالف الإسلام أو المصلحة العامة أو تنتهك حقوق الآخرين. والحكومة مسؤولة عن توفير فرص العمل للجميع وإيجاد الظروف المتكافئة للحصول على العمل، مع أخذ حاجة المجتمع للمهن المختلفة بعين الاعتبار.

• الحق في اختيار المهنة  
• الحق في العمل

## المادة 29

الضمان الاجتماعي حق للجميع في مجال التقاعد، والبطالة، والشيخوخة، والعجز، وفقدان المعيل، وحالة ابن السبيل، والحوادث الطارئة، والخدمات الصحية والرعاية الطبية والعلاجية، ويقدم من خلال الضمان الاجتماعي أو بوسائل أخرى.

• دعم الدولة للمسنين  
• دعم الدولة للعاطلين عن العمل  
• دعم الدولة لذوي الإعاقة  
• دعم الدولة للأطفال  
• الحق في الرعاية الصحية

الحكومة مسؤولة، وفقاً للقانون، عن تقديم الخدمات والمساعدات المالية المذكورة لكل فرد من أبناء الشعب من مواردها المالية العامة ومن المساهمات العامة.

## المادة 30

• التعليم المجاني

توفر الحكومة وسائل التعليم بالمجان لكافة أبناء الشعب حتى نهاية المرحلة الثانوية، وعليها أن توسع وسائل التعليم العالي بصورة مجانية، حتى تبلغ البلاد حد الاكتفاء الذاتي.

## المادة 31

• الحق في المسكن

لكل فرد إيراني، ولكل أسرة إيرانية حق امتلاك مسكن يلي حاجاته أو حاجاتها. والحكومة ملزمة بتوفير الأرضية اللازمة لتنفيذ هذه المادة، مع إعطاء الأولوية للأكثر حاجة إلى المسكن، لاسيما أهل القرى والعمال.

## المادة 32

• الحماية من الاعتقال غير المبرر

لا يجوز اعتقال أي شخص إلا بحكم القانون، وبالطريقة التي يحددها. وعند الاعتقال يجب تفهيم المتهم فوراً، وإبلاغه تحريراً بموضوع الاتهام مع ذكر الأدلة. ويجب إرسال ملف التحقيقات الأولية إلى المراجع القضائية المختصة، خلال أربع وعشرين ساعة كحد أقصى بحيث تسمح بتحضير إجراءات المحاكمة في أسرع وقت ممكن. ومن يخالف هذه المادة يعرض نفسه للعقوبة وفق القانون.

## المادة 33

لا يجوز إبعاد أي شخص عن محل إقامته، أو منعه عن الإقامة في مكان يرغب فيه، أو إجباره على الإقامة في محل ما إلا في الحالات التي يقرها القانون.

## المادة 34

ابتغاء العدالة باللجوء إلى محاكم مختصة حق لا ينكر لكل مواطن. ولجميع المواطنين الحق في مراجعة تلك المحاكم، ويحظر منع أي شخص من مراجعة محاكم يحق له مراجعتها وفق القانون.

## المادة 35

• الحق في الاستعانة بمحام

لكل من طرفي الدعوى القضائية الحق في اختيار محام في جميع المحاكم، وإذا تعذر عليه ذلك يلزم توفير محام له.

## المادة 36

• مبدأ لعقوبة بدون قانون

لا يجوز إصدار الأحكام وتنفيذها إلا عن طريق محكمة مختصة ووفقاً للقانون.

## المادة 37

• اعتبار البراءة في المحاكمات

الأصل البراءة، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته من قبل محكمة مختصة.

## المادة 38

• حظر المعاملة القاسية  
• حظر التعذيب

تحظر جميع أشكال التعذيب لانتزاع الاعترافات أو الحصول على المعلومات. ولا يجوز إجبار الأشخاص على الإدلاء بشهادة أو اعتراف أو حلف يمين؛ ولا يعتد بأي شهادة أو اعتراف أو يمين منتزع بالإكراه. ويعاقب القانون كل من يخالف هذه المادة.

## المادة 39

• حظر المعاملة القاسية

يحظر بأي شكل كان انتهاك كرامة أو سمعة من يلقي القبض عليه أو يحتجز أو يسجن أو ينفى بحكم القانون، ومخالفة هذه المادة تستوجب العقاب.

## المادة 40

لا يحق لأحد ممارسة حقوقه بطريقة تؤدي الآخرين أو تضر المصلحة العامة.

## المادة 41

- شروط الحق في الجنسية عند الولادة
- الحق في التخلي عن الجنسية
- شروط سحب الجنسية

الجنسية الإيرانية حق لا ينكر لكل فرد إيراني، ولا تستطيع الحكومة سحب الجنسية من أي إيراني إلا بطلب منه هو، أو إذا حصل على جنسية دولة أخرى.

## المادة 42

- الحق في التخلي عن الجنسية
- شروط سحب الجنسية
- متطلبات الحصول على الجنسية

يستطيع الأجانب الحصول على الجنسية الإيرانية حسب القوانين النافذة، ولا يجوز إسقاطها عنهم إلا في حالة اكتسابهم جنسية دولة أخرى، أو بطلب منهم.

## الفصل الرابع: الاقتصاد والشؤون المالية

## المادة 43

لضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، واجتثاث الفقر والحرمان، وتلبية ما يحتاجه الإنسان أثناء تطوره مع المحافظة على كرامته، يقوم اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية على أساس القواعد التالية:

1. توفير الحاجات الأساسية للجميع، وهي: المسكن، والمأكل، والملبس، والصحة العامة، والعلاج، والتعليم، والتسهيلات اللازمة لتشكيل الأسرة؛

- الحق في المسكن

2. توفير ظروف وفرص العمل للجميع، بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل؛ وكذلك وضع وسائل العمل تحت تصرف جميع الأشخاص القادرين على العمل الفاعلين لوسائله، في صورة التعاونيات عن طريق الإقراض بلا فائدة أو أي وسيلة أخرى مشروعة لا تسبب تركيز الثروة وتداولها بيد أفراد ومجموعات محدودة، ولا تجعل من الحكومة رب عمل كبير مطلق. ويجب أن يتم ذلك مع مراعاة الضرورات القائمة في التخطيط الاقتصادي العام للبلاد لكل مرحلة من مراحل النمو؛

- الحق في العمل

3. تنظيم البرنامج الاقتصادي للبلاد بحيث تتيح طبيعة العمل ومضمونه وساعاته للعامل، إضافة إلى بذل جهوده في العمل، الوقت المناسب والمقدرة الكافية لبناء شخصيته معنوياً وسياسياً واجتماعياً، والمشاركة الفعالة في قيادة البلاد وتنمية مهاراته والاستفادة الكاملة من إبداعه؛

- الحق في تنمية الشخصية
- التخطيط الاقتصادية
- الحق في الراحة والاستجمام

4. مراعاة حرية اختيار نوع العمل؛ والامتناع عن إجبار الأفراد على عمل معين؛ ومنع أي استغلال لجهد الآخرين؛

- الحق في اختيار المهنة

5. منع إلحاق الأذى والخسارة بالغير، واكتناز الثروات، والاحتكار، والربا، وسائر المعاملات الباطلة والمحرمة؛

6. منع الإسراف والتبذير في الشؤون الاقتصادية كافة، سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات؛

7. الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا وتدريب العاملين أصحاب المهارات بحسب احتياجات تطور اقتصاد البلاد؛

- الإشارة إلى العلوم

8. الحيولة دون وقوع الاقتصاد الوطني تحت السيطرة الأجنبية؛

9. التأكيد على زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي لسد حاجات البلاد، وتحقيق اكتفائها الذاتي وتحريرها من التبعية.

## المادة 44

يعتمد النظام الاقتصادي لجمهورية إيران الإسلامية على ثلاثة قطاعات: الحكومي والتعاوني والخاص، وفق تخطيط منظم وصحيح.

يشمل القطاع الحكومي الصناعات الكبرى كافة، والصناعات الأم، والتجارة الخارجية، والمناجم الكبيرة، والعمل المصرفي، والتأمين، وقطاع الطاقة، والسدود وشبكات الري الكبيرة، والإذاعة والتلفزيون والبريد والبرق والهاتف، والنقل الجوي والبحري، والطرق، والسكك الحديدية وما شابهها؛ وتعد جميعها ملكية عامة، وحق التصرف فيها للدولة.

يشمل القطاع التعاوني الشركات والمؤسسات التعاونية للإنتاج والتوزيع، والتي تؤسس في المدن والقرى وفق القواعد الإسلامية.

يشمل القطاع الخاص جانباً من الزراعة وتربية المواشي والدواجن والتجارة والخدمات، مما يعد متمماً للنشاط الاقتصادي الحكومي والتعاوني.

يحمي القانون في الجمهورية الإسلامية الملكية في هذه القطاعات الثلاثة ما دامت لا تتعارض مع المواد الأخرى في هذا الفصل، ولا تخرج عن إطار القوانين الإسلامية، وتؤدي إلى التنمية والازدهار الاقتصادي، وما لم تكن عامل إضرار بالمجتمع.

ينظم القانون تفاصيل ضوابط وحدود وشروط كل من هذه القطاعات الثلاثة.

• الإعلام التابع للدولة  
• الإذاعة  
• التلفزة

## المادة 45

الثروات والأموال العامة، مثل الأراضي الموات، والأراضي المهجورة، والرواسب المعدنية، والبحار والبحيرات، والأنهار، وكل المياه العامة، والجبال والوديان، والغابات، والأهوار، والأحراش الطبيعية، والمراعي المشاع، والإرث بدون وارث، والأموال مجهولة المالك، والأموال العامة التي تسترد من الغاصبين، جميعها تخضع لتصرف الحكومة الإسلامية تستخدمها وفق المصالح العامة. ويحدد القانون تفاصيل وطريقة الاستفادة من كل واحدة منها.

• الحماية من المصادرة  
• ملكية الموارد الطبيعية

## المادة 46

يملك كل فرد حصيلة كسبه وعمله المشروع، ولا يحق لأحد، بذريعة حقه في الملكية، أن يحرم الآخرين فرصة النشاط الاقتصادي والعمل.

• الحق في تأسيس مشروع تجاري

## المادة 47

الملكية الخاصة، المكتسبة بطريقة مشروعة، مصونة. ويتولى القانون تحديد ضوابط ذلك.

• الحماية من المصادرة

## المادة 48

لا يجوز التمييز بين مختلف المحافظات والمناطق، في مجال استغلال مصادر الثروة الطبيعية، واستخدام الموارد العامة، وتوزيع النشاط الاقتصادي في البلاد، بحيث يكون لكل منطقة رأس المال اللازم والإمكانات الضرورية بما يتناسب وحاجاتها وقدرتها على النمو.

## المادة 49

الحكومة مسؤولة عن مصادرة الثروات الناشئة عن الربا والغصب والرشوة والاختلاس والسرقة والقمار والاستفادة غير المشروعة من الموقوفات ومن المقاولات والمعاملات الحكومية وبيع الأراضي الموات والمباحات الأصلية، وتشغيل مراكز الفساد وسائر الطرق غير المشروعة، وتجب إعادة هذه الثروات إلى أصحابها الشرعيين؛ وإذا كان أصحابها مجهولي الهوية تعطى للخزينة العامة. وينفذ هذا الحكم بعد التفحص والتحقق والقبول الشرعي من قبل الحكومة وفقاً للقانون الإسلامي.

• الحماية من المصادرة



**المادة 50**

المحافظة على سلامة البيئة واجب عام في الجمهورية الإسلامية، بحيث يحق فيها للجيل المعاصر والأجيال القادمة عيش حياة اجتماعية مزدهرة. وتحظر النشاطات الاقتصادية وغيرها التي تؤدي حتماً إلى تلوث البيئة، أو إلى تخريبها بشكل لا يمكن تعويضه.

**المادة 51**

لا تفرض أية ضريبة إلا بموجب القانون. ويتولى القانون تحديد مجالات الإعفاء من الضرائب أو تخفيضها.

**المادة 52**

تقوم الحكومة بإعداد الموازنة السنوية العامة للبلاد بالصورة المقررة في القانون، وتقدمها إلى مجلس الشورى الإسلامي لمناقشتها وإقرارها. أي تعديل في أرقام الموازنة يجب أن يتم وفقاً للطريقة المعينة في القانون.

**المادة 53**

تدخل جميع إيرادات الدولة في حسابات الخزينة العامة، ويتم تسديد النفقات العامة في حدود المخصصات المصادق عليها بموجب القانون.

**المادة 54**

يكون ديوان المحاسبات الوطني تحت إشراف مجلس الشورى الإسلامي مباشرة، ويحدد القانون نظام الديوان وإدارة شؤونه في طهران وفي مراكز المحافظات.

**المادة 55**

يقوم ديوان المحاسبات الوطني بمراجعة وتدقيق جميع حسابات الوزارات والمؤسسات والشركة الحكومية، وسائر الأجهزة التي تستفيد بشكل من الأشكال من الموازنة العامة للدولة، بالطريقة التي يحددها القانون، لضمان عدم تجاوز أي إنفاق للرصيد المقرر له، وضمان صرف كل مبلغ في المجال المخصص له. ويجمع ديوان المحاسبة، وفقاً للقانون، جميع الحسابات والوثائق والمستندات المتعلقة بها، ويقدم تقريراً عن تسوية موازنة كل عام، مرفقاً بوجهات نظره إلى مجلس الشورى الإسلامي. وينشر هذا التقرير على الجمهور.

**الفصل الخامس: سيادة الشعب والسلطات الناشئة عنها****المادة 56**

السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان لله، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعي. ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيرته في خدمة فرد أو فئة ما. والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة في المواد اللاحقة.

**المادة 57**

السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وهي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور. وتعمل هذه السلطات مستقلة بعضها عن بعض.

## المادة 58

• هيكلية المجالس التشريعية

يمارس السلطة التشريعية مجلس الشورى الإسلامي المؤلف من ممثلي الشعب المنتخبين. وتبلغ التشريعات المصادق عليها في المجلس إلى السلطتين التنفيذية والقضائية من أجل التنفيذ، بعد مرورها بالمراحل المبينة في المواد اللاحقة.

## المادة 59

• الاستفتاءات

يجوز، في القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المهمة جداً، ممارسة وظائف السلطة التشريعية بالرجوع إلى آراء الناس مباشرة عبر الاستفتاء العام بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي.

## المادة 60

يتولى رئيس الجمهورية والوزراء ممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات المخصصة للإمام القائد مباشرة، بموجب الدستور.

## المادة 61

تمارس وظائف القضاء عبر محاكم العدل التي يجب تشكيلها وفقاً للموازين الإسلامية وتقوم بالفصل في الدعاوى، وحفظ الحقوق العامة، وإحقاق العدالة ونشرها، وإقامة الحدود الإلهية.

# الفصل السادس: السلطة التشريعية

## القسم 1: مجلس الشورى الإسلامي

## المادة 62

• هيكلية المجالس التشريعية

يتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب الشعب المنتخبين انتخاباً مباشراً بالاقتراع السري. يحدد القانون مواصفات الناخبين والمنتخبين وكيفية الانتخابات.

• الاقتراع السري  
• اختيار أعضاء المجلس التشريعي الأول  
• قيود على التصويت  
• الحد الأدنى لسن أعضاء المجلس التشريعي الأول  
• شروط الأهلية للمجلس التشريعي الأول

## المادة 63

مدة الولاية في مجلس الشورى الإسلامي أربع سنوات، وتجري انتخابات كل دورة قبل انتهاء الدورة السابقة، بحيث لا تبقى البلاد بدون مجلس في أي وقت من الأوقات.

• اختيار أعضاء المجلس التشريعي الأول  
• مدة ولاية المجلس التشريعي الأول

## المادة 64

• هيكلية المجالس التشريعية

يبلغ عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي مئتين وسبعين نائباً، ويمكن، بعد أخذ العوامل الإنسانية والسياسية والجغرافية ونحوها بعين الاعتبار، إضافة عشرين نائباً كحد أعلى كل عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاستفتاء العام سنة 1368 هـ. ش.

• عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول

ينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة نائباً واحداً؛ وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معاً نائباً واحداً؛ وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائباً واحداً.

• حصص التمثيل في المجلس التشريعي الأول

يحدد القانون نطاق الدوائر الانتخابية وعدد النواب لكل منها.

## المادة 65

• النصاب القانوني للجلسات التشريعية

بعد إجراء الانتخابات تصبح جلسات مجلس الشورى الإسلامي رسمية بحضور ثلثي عدد النواب، وتتم المصادقة على المشاريع واللوائح القانونية وفق النظام الداخلي المصادق عليه من المجلس، باستثناء الحالات التي يحدد لها الدستور نصاً خاصاً.  
تشتترط موافقة ثلثي الحاضرين للمصادقة على النظام الداخلي للمجلس.

## المادة 66

• اللجان التشريعية  
• رئيس المجلس التشريعي الأول

يحدد النظام الداخلي للمجلس طريقة انتخاب ومدة ولاية كل من رئيس المجلس وهيئة الرئاسة، وعدد اللجان والشؤون المرتبطة بمناقشات المجلس، وأمور الانضباط.

## المادة 67

• حلف اليمين للإلتزام بالدستور

يؤدي النواب اليمين التالية في أول اجتماع للمجلس، ويوقعوا على ورقة القسم:

بسم الله الرحمن الرحيم

"أقسم أمام القرآن الكريم بالله القادر المتعال، وألتزم بشرفي كإنسان أن أكون مدافعاً عن حرمة الإسلام، حامياً لمكاسب ثورة شعب إيران الإسلامية، ولأسس الجمهورية الإسلامية؛ وأن أحفظ الأمانة التي أودعها الشعب لدينا باعتباري أميناً، وعادلاً، وأن أراعي الأمانة والتقوى في تأدية مسؤوليات النيابة؛ وأن أكون، دائماً، ملتزماً باستقلال الوطن، ورفعته؛ ووالقيام بواجبي تجاه الوطن وخدمة الناس؛ وأن أدافع عن الدستور؛ وأن أستهدف في تصريحاتي وكتاباتي وفي التعبير عن وجهة نظري ضمان استقلال البلاد وحرية الناس وتأمين مصالحهم".

يؤدي نواب الأقليات الدينية اليمين مع ذكر كتبهم السماوية.

على النواب الغائبين عن الجلسة الأولى أداء اليمين في أول جلسة يحضرونها.

## المادة 68

• صلاحيات المحكمة الدستورية  
• جلسات تشريعية استثنائية

في زمن الحرب والاحتلال العسكري للبلاد، تتوقف لمدة محددة الانتخابات في المناطق المحتلة، أو الانتخابات في جميع البلاد، بناءً على اقتراح من رئيس الجمهورية وموافقة ثلاثة أرباع عدد النواب وتأييد مجلس صيانة الدستور. وفي حالة عدم تشكيل المجلس الجديد يواصل المجلس السابق أعماله.

## المادة 69

• صلاحيات المحكمة الدستورية  
• أحكام الطوارئ  
• الجلسات عامة أو مغلقة  
• نشر المداولات  
• الإذاعة  
• سرية التصويت في المجلس التشريعي

تكون مناقشات مجلس الشورى الإسلامي علنية، وتنشر وقائعها على العموم عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية. ويمكن عقد جلسة غير علنية في الحالات الطارئة وإذا اقتضى ذلك أمن البلاد، بطلب من رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو عشرة من نواب المجلس. وتعد التشريعات المصادق عليها في هذه الجلسة صالحة قانونياً في حالة موافقة ثلاثة أرباع عدد النواب عليها، وبحضور أعضاء مجلس صيانة الدستور. وتنشر تقارير عن هذه الجلسات، واللوائح المصادق عليها لإطلاع الرأي العام بعد انتهاء الحالة الطارئة.

## المادة 70

لرئيس الجمهورية ونوابه والوزراء، مجتمعين أو كل على انفراد، حق الاشتراك في الجلسات العلنية للمجلس. ويحق لهم أيضاً اصطحاب مستشاريهم معهم. وإذا ما رأى النواب ضرورة حضور الوزراء، فإنهم ملزمون بالحضور. وعلى المجلس في المقابل أن يستمع لأقوالهم إذا ما طلبوا ذلك.

## القسم 2: سلطات مجلس الشورى الإسلامي وصلاحياته

## المادة 71

• الشروع في التشريعات العامة

لمجلس الشورى الإسلامي حق سن القوانين في القضايا كافة، ضمن الحدود المقررة في الدستور.

## المادة 72

- مجالات مخصصة للمجلس التشريعي الأول
- وضعية القانون الديني

لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن قوانين مغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو مخالفة للدستور. ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمة البت في هذا الأمر طبقاً للمادة 96 من الدستور.

## المادة 73

يعتبر شرح القوانين العادية وتفسيرها من صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي. ولا يمنع محتوى هذه المادة القضاة من تفسير القوانين في نطاق تشخيص الحق.

## المادة 74

- الشروع في التشريعات العامة

تقدم مشاريع القوانين الحكومية، بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها، إلى مجلس الشورى الإسلامي. كما يجوز اقتراح مشاريع قوانين في مجلس الشورى الإسلامي، إذا وافق عليها خمسة عشر عضواً على الأقل.

## المادة 75

يجوز طرح مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات، التي يقدمها النواب في خصوص مشاريع القوانين الحكومية، وتؤدي إلى خفض العائدات العامة أو زيادة الإنفاق العام، للمناقشة في المجلس إذا تضمنت طريقة لتعويض الانخفاض في العائدات أو تأمين الزيادة الجديدة في الإنفاق.

## المادة 76

يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقق في جميع شؤون البلاد.

## المادة 77

- القانون الدولي
- التصديق على المعاهدات
- الوضعية القانونية للمعاهدات

يجب أن يصادق مجلس الشورى الإسلامي على الموائيق، والعقود، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية.

## المادة 78

يحظر إجراء أي تغيير على حدود البلاد، باستثناء التغييرات الطفيفة مع مراعاة مصالح البلاد، على ألا تكون هذه التغييرات من طرف واحد، وأن لا تضر باستقلال ووحدة أراضي البلاد، وأن يصادق عليها أربعة أخماس نواب مجلس الشورى الإسلامي.

## المادة 79

- أحكام الطوارئ

يحظر فرض الأحكام العرفية. وفي حالات الحرب أو الظروف الطارئة المشابهة للحرب، يحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي أن تفرض، مؤقتاً، بعض القيود الضرورية على أن لا تستمر، في أي حال، أكثر من ثلاثين يوماً؛ وفي حالة استمرار الحاجة لهذه القيود، على الحكومة أن تستأذن المجلس من جديد.

## المادة 80

تخضع عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات، داخل البلاد أو خارجها، التي تجريها الحكومة لموافقة مجلس الشورى الإسلامي.

## المادة 81

يمنع منعاً باتاً منح الأجانب حق تأسيس شركات أو مؤسسات تتعامل بالتجارة والصناعة والزراعة والخدمات واستخراج المعادن.

## المادة 82

يحظر توظيف خبراء أجانب إلا في حالات الضرورة وبموافقة مجلس الشورى الإسلامي.

## المادة 83

لا يجوز نقل ملكية العقارات والممتلكات الحكومية، التي تعتبر من المباني الأثرية والآثار التراثية، إلى أحد إلا بموافقة مجلس الشورى الإسلامي على أن لا تكون من التحف الفريدة النادرة.

## المادة 84

كل نائب مسؤول تجاه جميع أبناء الشعب، وله الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة.

## المادة 85

• واجب إطاعة الدستور  
• اللجان التشريعية

النيابة منصب شخصي لا يقبل التفويض، ولا يستطيع المجلس أن يفوض صلاحية وضع القوانين لشخص أو هيئة. ولكن في حالات الضرورة يستطيع، مع أخذ المادة 72 بعين الاعتبار، تفويض لجانه الداخلية، حق سن بعض القوانين التي تنفذ بصورة مؤقتة خلال مدة يحددها المجلس الذي تعود له صلاحية الموافقة النهائية عليها.

وكذلك، لمجلس الشورى الإسلامي، مع أخذ المادة 72 بعين الاعتبار، تفويض صلاحية الموافقة الدائمة على النظم الداخلية للمؤسسات والشركات والمؤسسات الحكومية أو المرتبطة بالحكومة إلى اللجان ذات العلاقة، أو يعطي صلاحية الموافقة عليها للحكومة. وحينئذ يجب أن لا تتنافى الموافقات الحكومية مع مبادئ وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو الدستور، هي مسألة يبت بها مجلس صيانة الدستور بمقتضى الترتيب المذكور في المادة 96. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن لا تتعارض قرارات الحكومة مع قوانين البلاد وأنظمتها العامة الأخرى. وعند الدعوة إلى تنفيذ تلك القرارات، يجب إطلاع رئيس مجلس الشورى الإسلامي عليها ذلك، لدراستها وإعلان عدم تعارضها مع القوانين المذكورة.

## المادة 86

• حصانة المشرعين

يتمتع أعضاء المجلس بحرية تامة في إبداء وجهات نظرهم وآرائهم في نطاق أداء مسؤولياتهم النيابية، ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس في إطار أدائهم مهام النيابة.

## المادة 87

على رئيس الجمهورية بعد تشكيل مجلس الوزراء، وقبل أي خطوة، أن يحصل على ثقة مجلس الشورى الإسلامي بالحكومة. ويستطيع أثناء فترة رئاسته أن يطلب من مجلس الشورى الإسلامي منح مجلس الوزراء الثقة في الأمور المهمة والقضايا الخلافية.

## المادة 88

• الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية

في حال وجه ربع عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي، على الأقل، سؤالاً إلى رئيس الجمهورية، أو وجه أي نائب سؤالاً إلى الوزير المسؤول بخصوص مسائل تدخل ضمن مسؤوليتهم، على رئيس الجمهورية أو الوزير المسؤول الحضور في المجلس للإجابة عن السؤال الموجه إليه. ويجب أن لا تتأخر الإجابة، في حالة رئيس الجمهورية، عن شهر واحد، وفي حالة الوزير عن عشرة أيام، إلا إذا كان هناك عذر مقبول بتشخيص مجلس الشورى الإسلامي.

## المادة 89

1. يستطيع أعضاء المجلس استجواب مجلس الوزراء أو أحد الوزراء في الحالات التي يعتبرونها ضرورية. ويقبل المجلس طلب الاستجواب إذا وقع عليه عشرة نواب على الأقل.  
على مجلس الوزراء أو الوزير الذي يستدعى للاستجواب أن يحضر في المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ قبول الاستجواب في المجلس، للإجابة عنه وطلب الثقة من المجلس. وفي حالة عدم حضور مجلس الوزراء أو الوزير جلسة الاستجواب، يعرض النواب الذين طلبوه أسبابهم، وللمجلس إجراء تصويت بسحب الثقة إذا رأى ذلك ضرورياً.  
إذا لم يمنح المجلس ثقته، يعزل مجلس الوزراء أو الوزير المقصود بالاستجواب. وفي كلتا الحالتين لا يحق للوزراء الذين استجوبوا الاشتراك في الوزارة التي تأتي بعد ذلك مباشرة.
2. في حالة تقديم ثلث عدد النواب على الأقل استجواباً لرئيس الجمهورية في مجلس الشورى الإسلامي بشأن مسؤولياته التنفيذية وإدارة الأمور التنفيذية في البلاد، على رئيس الجمهورية أن يحضر في المجلس، خلال شهر من طلب الاستجواب، ويعطي التوضيحات الكافية بشأن المسائل المطروحة. وعند انتهاء مناقشات النواب المعارضين والمؤيدين وجواب رئيس الجمهورية، وإذا صوتت أكثرية ثلثي النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية، يرفع الأمر إلى مقام القيادة لاطلاعها عليه وفق الفقرة (10) من المادة 110.

• إقالة رئيس الحكومة  
• الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية

## المادة 90

يستطيع كل من لديه شكوى بشأن طريقة عمل مجلس الشورى الإسلامي أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية أن يرفع شكواه خطياً إلى المجلس. والمجلس ملزم بالتحقيق في هذه الشكاوى وإعطاء رد وافٍ عليها. وحينما تتعلق الشكوى بالسلطة التنفيذية أو السلطة القضائية، على المجلس مطالبة تلك السلطة بالتحقيق وتقديم رد وافٍ ويعلن النتيجة خلال فترة مناسبة. وإذا كانت الشكوى تخص المصلحة العامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة.

• الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية  
• حق تقديم التماس

## المادة 91

بهدف ضمان الأحكام الإسلامية والدستور، يُشكل مجلس باسم مجلس صيانة الدستور للتأكد من تطابق قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الإسلام. ويتكون على النحو التالي:

1. ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد، و
2. ستة أعضاء من الفقهاء المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية، وينتخبهم مجلس الشورى الإسلامي.

• شروط الأهلية لقضاة المحكمة الدستورية  
• اختيار قضاة المحكمة الدستورية

## المادة 92

مدة ولاية مجلس صيانة الدستور ست سنوات. وبعد مرور ثلاث سنوات من الولاية الأولى، يتم تغيير نصف أعضاء كلا الفريقين عن طريق القرعة، وانتخاب أعضاء جدد مكانهم.

• مدة ولاية المحكمة الدستورية

## المادة 93

لا مشروعية قانونية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، عدا ما يتعلق بإقرار وثائق عضوية النواب، وانتخاب ستة فقهاء لمجلس صيانة الدستور.

## المادة 94

يرسل مجلس الشورى الإسلامي جميع قراراته إلى مجلس صيانة الدستور. ويقوم الأخير، خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ استلامها بدراسة القرارات وتقرير مدى مطابقتها مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور. فإذا وجدها مغايرة لها، يعيدها إلى مجلس الشورى لإعادة النظر فيها وإلا اعتبرت نافذة.

• تأسيس المحكمة الدستورية  
• الموافقة على التشريعات العامة  
• وضعية القانون الديني  
• دستورية التشريعات

**المادة 95**

• الموافقة على التشريعات العامة

لمجلس صيانة الدستور، إذا رأى أن مدة عشرة أيام غير كافية للمناقشة وإبداء الرأي النهائي، أن يطلب من مجلس الشورى الإسلامي تمديد المهلة لمدة أقصاها عشرة أيام أخرى، مع ذكر الأسباب.

**المادة 96**

• الموافقة على التشريعات العامة

يتم إقرار عدم تعارض تشريعات مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور؛ أما تحديد عدم تعارضها مع الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه.

**المادة 97**

يحق لأعضاء مجلس صيانة الدستور، توفيراً للوقت، حضور جلسات مجلس الشورى الإسلامي والاستماع إلى مناقشة اللوائح ومشاريع القوانين المطروحة من قبل الحكومة أو من قبل عضو في مجلس الشورى. وينبغي عليهم حضور مناقشة مجلس الشورى الإسلامي وإبداء رأيهم إذا كانت اللوائح أو مشاريع القوانين المطروحة من قبل الحكومة أو من قبل عضو في مجلس الشورى في جدول أعمال المجلس تقتضي فورية البت.

**المادة 98**• تفسير الدستور  
• دستورية التشريعات

تفسير الدستور من اختصاص مجلس صيانة الدستور، ويتم بموافقة ثلاثة أرباع أعضائه.

**المادة 99**• صلاحيات المحكمة الدستورية  
• اختيار رئيس الحكومة  
• الاستفتاءات

يتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام.

**الفصل السابع: مجالس الشورى****المادة 100**• حكومات البلديات  
• حكومات الوحدات التابعة

لإشراك الشعب في التطبيق الناجح والسريع للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية، مع أخذ المتطلبات المحلية بعين الاعتبار، تتم إدارة شؤون كل قرية أو دائرة أو مدينة أو بلدية أو محافظة بإشراف مجلس شورى باسم مجلس شورى القرية أو الدائرة أو المدينة أو البلدية أو المحافظة، وينتخب أعضاؤه من قبل سكان المنطقة المعنية.

يحدد القانون مواصفات الناخبين والمنتخبين وحدود وظائف مجالس الشورى المذكورة وصلاحياتها، وطريقة انتخابها وكيفية إشرافها على الأمور ودرجات تسلسلها الإداري، بطريقة تحافظ على الوحدة الوطنية وعلى وحدة أراضي البلاد، ونظام الجمهورية الإسلامية، وسيادة الحكومة المركزية.

**المادة 101**

• حكومات الوحدات التابعة

بغرض منع التمييز في إعداد البرامج العمرانية والمعيشية للمحافظات، وضمان تعاون الشعب، وترتيب الإشراف على تنفيذها بشكل منسق، يتم تشكيل المجلس الأعلى للمحافظات من ممثلي مجالس شورى المحافظات.

ويحدد القانون طريقة تشكيله ووظائفه.

**المادة 102**

• حكومات الوحدات التابعة

يحق للمجلس الأعلى للمحافظات إعداد الخطط والمشاريع، ضمن حدود وظائفه، وتقديمها مباشرة عن طريق الحكومة إلى مجلس الشورى الإسلامي لمناقشتها.

## المادة 103

- حكومات البلديات
- حكومات الوحدات التابعة

المحافظون وعمداء المدن والدوائر وسائر المسؤولين المدنيين المعيّنين من الحكومة، ملزمون بمراعاة القرارات التي تتخذها مجالس الشورى المحلية ضمن نطاق صلاحياتها.

## المادة 104

- الإشارة إلى الطبقات الاجتماعية

لتحقيق العدل الإسلامي والمساهمة في إعداد البرامج وتحقيق تقدم متناغم في جميع مرافق الإنتاج الصناعي والزراعي، تشكل مجالس شورى من ممثلي العمال والفلاحين وسائر العاملين والمديرين في هذه المرافق. وفي المؤسسات التعليمية والإدارية والخدمية ونحوها، يتم تشكيل مجالس مماثلة من ممثلي أعضاء هذه المؤسسات.

يحدد القانون كيفية تشكيل هذه المجالس وحدود وظائفها وصلاحياتها.

## المادة 105

- أولوية التشريع الوطني مقابل دون الوطني

يجب ألا تتعارض قرارات المجالس مع الموازين الإسلامية وقوانين البلاد.

## المادة 106

لا يجوز حل مجالس الشورى إلا إذا انحرفت عن وظائفها القانونية. ويحدد القانون الجهة التي تشخص الانحراف ويحدد كيفية حل هذه المجالس وطريقة تشكيلها من جديد. في حال اعتراض مجلس الشورى على حله، يحق له رفع شكوى إلى محكمة مختصة. وعلى المحكمة النظر فيها دون انتظار مواعيد الشكاوى العادية.

## الفصل الثامن: القائد أو مجلس القيادة

## المادة 107

- اسم / هيكلية السلطة التنفيذية
- اختيار رئيس الدولة

بعد وفاة مرجع التقليد المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدس سره الشريف) الذي اعترفت الأكتيرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الشعب. ويتدارس هؤلاء الخبراء ويتشاورون بشأن كل الفقهاء جامعي الشرائط المذكورين في المادتين 5 و109. ومتى ما شخصوا فرداً منهم، باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو يحظى بشعبية عامة أو يتميز بارز في إحدى الصفات المذكورة في المادة 109، ينتخبه للقيادة. وفي حال عدم وجود هذه الصفات المتفوقة، ينتخبون واحداً منهم ويعلنونه قائداً. ويتمتع القائد المنتخب من مجلس الخبراء بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك.

ويتساوى القائد مع كل أفراد الشعب أمام القانون.

## المادة 108

- اختيار رئيس الدولة

يقوم الفقهاء الأعضاء في أول مجلس لصيانة الدستور بإعداد القانون المتعلق بعدد الخبراء والشروط اللازم توفرها فيهم، وكيفية انتخابهم والنظام الداخلي لجلساتهم بالنسبة للولاية الأولى، ويصادق عليه المجلس بأكتيرية الأصوات، ويصادق عليه في النهاية قائد الثورة. وأي تغيير أو إعادة نظر في هذا القانون، والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء، بعد ذلك تدخل ضمن صلاحيات مجلس الخبراء.

## المادة 109

- شروط الأهلية لمنصب رئيس الدولة

المؤهلات والشروط اللازم توفرها في القائد:

أ. الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.



ب. العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

ج. الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية على القيادة.

عند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة، يفضل الحائز على رؤية فقهية وسياسية أفضل من الآخرين.

## المادة 110

• سلطات رئيس الدولة

وظائف القائد وصلاحياته:

1. رسم السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

• إقالة رئيس الحكومة

2. الإشراف على حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام.

3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4. القيادة العامة للقوات المسلحة.

• تعيين القائد العام للقوات المسلحة

5. إعلان الحرب والسلام والتفكير العام.

• سلطة إعلان/ الموافقة على الحرب

6. تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ. فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب. المسؤول الأعلى في السلطة القضائية.

ج. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

• الإذاعة  
• التلفزة

د. رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ. القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

و. القيادات العليا للقوات المسلحة.

7. حل الاختلافات بين أجنحة القوات المسلحة الثلاث وتنظيم العلاقات بينها.

8. حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9. توقيع مرسوم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحيات المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث الشروط المعينة في هذا الدستور بهذا الخصوص، فيجب أن تنال موافقة القيادة قبل تصويت مجلس صيانة الدستور، وفي حالة الولاية الأولى [لرئاسة]؛

• صلاحيات المحكمة الدستورية  
• اختيار رئيس الحكومة

10. عزل رئيس الجمهورية مع أخذ مصالح البلاد بعين الاعتبار، بعد صدور حكم المحكمة العليا بمخالفته لوظائفه الدستورية، أو بعد تصويت مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية وفقاً للمادة 89 من الدستور.

11. إصدار العفو أو تخفيف عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بناء على اقتراح من رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد أن يوكل شخصا آخر بأداء بعض وظائفه وصلاحياته.

• صلاحيات العفو

## المادة 111

عند عجز القائد عن أداء وظائفه الدستورية أو فقد أحد الشروط المذكورة في المادتين 5 و109 أو علم أنه لا يمتلك بعضها بالأساس، فإنه يعزل عن منصبه. وتعود صلاحية القرار بهذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة 108.

• إقالة رئيس الدولة

وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله، يتولى الخبراء بأسرع وقت تعيين القائد الجديد وإعلان ذلك. وحتى يتم إعلان القائد، يتولى مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور، منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام، جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت. وإذا لم يتمكن أحد المذكورين من القيام بواجباته في هذه الفترة (لأي سبب كان) يعين شخص آخر في مكانه، بقرار يتخذه مجمع تشخيص مصلحة النظام بأكثرية الفقهاء فيه.

• استبدال رئيس الدولة

يتولى المجلس تنفيذ الوظائف المذكورة في البنود 1 و3 و5 و10 والفقرات (د، هـ، و) من البند السادس من المادة 110 بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

• استبدال رئيس الدولة

عند عجز القائد، إثر مرض أو أية حادثة أخرى، عن القيام بواجبات القيادة مؤقتاً يقوم المجلس المذكور في هذه المادة بأداء مسؤوليات القائد طوال مدة العجز.

## المادة 112

يجتمع مجمع تشخيص مصلحة النظام، بأمر من القائد، في أي وقت يرى مجلس صيانة الدستور أن مشروع قرار مقترح من مجلس الشورى الإسلامي يخالف مبادئ الشريعة أو الدستور، ولم يستطع مجلس الشورى الإسلامي تلبية توقعات مجلس صيانة الدستور. كما يجتمع المجلس لدراسة أي قضية تحال إليه من القائد ولتولي أي مسؤولية أخرى مذكورة في الدستور.

• الهيئات الاستشارية لرئيس الدولة  
• وضعية القانون الديني

يقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين لهذا المجمع. ويتولى أعضاؤه صياغة وإقرار قواعد عمله بعد موافقة القائد عليها.

## الفصل التاسع: السلطة التنفيذية

### القسم 1: رئاسة الجمهورية

## المادة 113

• اسم / هيكلية السلطة التنفيذية

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة. وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، ورئيس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة.

## المادة 114

• مدة ولاية رئيس الحكومة  
• عدد ولايات رئيس الحكومة

ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب لمدة أربع سنوات. ولا يجوز إعادة انتخاب الرئيس إلا لولاية واحدة تالية فقط.

## المادة 115

• شروط الأهلية لمنصب رئيس الحكومة

ينتخب رئيس الجمهورية من بين شخصيات دينية وسياسية تتوفر فيها المواصفات التالية: أن يكون إيراني الأصل؛ ويحمل الجنسية الإيرانية؛ تتوفر فيه القدرات الإدارية وحسن التدبير؛ ذو ماض جيد؛ تتوفر فيه الأمانة والتقوى؛ مؤمن بالمبادئ الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد.

## المادة 116

على المرشحين لرئاسة الجمهورية إعلان ترشحهم رسمياً قبل الشروع في الانتخابات. ويحدد القانون طريقة انتخاب رئيس الجمهورية.

## المادة 117

• اختيار رئيس الحكومة

ينتخب رئيس الجمهورية بالأكثرية المطلقة لأصوات الناخبين. وفي حالة عدم إحراز هذه الأكثرية من قبل أي مرشح في الدورة الأولى، تجرى دورة ثانية من الانتخابات في يوم الجمعة من الأسبوع التالي. ولا يشترك في الدورة الثانية سوى المرشحين اللذين حازا على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى. ولكن إذا انسحب من الانتخابات بعض المرشحين ممن أحرزوا أعلى الأصوات، فإن الاختيار النهائي يتم بين المرشحين اللذين أحرزوا أعلى الأصوات بين المرشحين الباقين.

## المادة 118

• اختيار رئيس الحكومة

يتولى مجلس صيانة الدستور مسؤولية الإشراف على انتخابات رئاسة الجمهورية طبقاً للمادة 99. وقبل تشكيل أول مجلس لصيانة الدستور تتولى هذه المسؤولية لجنة إشراف تشكل بقانون.

## المادة 119

يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد قبل شهر واحد على الأقل من انتهاء فترة الرئيس السابق. وفي الفترة بين انتخاب الرئيس الجديد وانتهاء فترة الرئيس السابق، يستمر الرئيس السابق بممارسة مسؤوليات رئاسة الجمهورية.

## المادة 120

إذا توفي أحد المرشحين ممن حققوا المؤهلات المذكورة أعلاه قبل الانتخابات بعشرة أيام، يؤجل موعد الانتخابات أسبوعين. وإذا توفي في الفترة بين دورتي الانتخاب الأولى الثانية أحد المرشحين الحائزين على أعلى الأصوات، يؤجل موعد الانتخابات الثانية أسبوعين.

## المادة 121

يؤدي رئيس الجمهورية اليمين التالية، ويضع توقيعاً عليها أمام مجلس الشورى الإسلامي في جلسة يحضرها رئيس السلطة القضائية وأعضاء مجلس صيانة الدستور.

• الكرامة الإنسانية  
• المنظرين السياسيين/الشخصيات السياسية  
• ذكر الله  
• حلف اليمين للإلتزام بالدستور

بسم الله الرحمن الرحيم، إنني باعتباري رئيساً للجمهورية أقسم بالله القادر المتعال، في حضرة القرآن وأمام الشعب الإيراني، أن أكون حامياً للمذهب الرسمي، ولنظام الجمهورية الإسلامية، وللدستور، وأن أستخدم مواهبى وإمكانياتي كافة في أداء المسؤوليات التي في عهدي، وأن أجعل نفسي وقفاً على خدمة الشعب ورفعته البلاد، ونشر الدين والأخلاق، ومساندة الحق وبسط العدالة، وأن أمتنع عن أي شكل من أشكال السلوك الاستبدادي، وأن أدافع عن حرية الأشخاص وحرمتهم، وعن الحقوق التي ضمنها الدستور للشعب، ولا أقصر في بذل أي جهد لحراسة الحدود، والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد، وأن أعمل كالأمين المضحى على صيانة السلطة التي أودعها الشعب عندي وديعة مقدسة، مستعيناً بالله ومتبعاً لنبي الإسلام والأئمة الأطهار (عليهم السلام) وأن أسلمها لمن ينتخبه الشعب من بعدي.

## المادة 122

رئيس الجمهورية، في نطاق صلاحياته ووظائفه الموكلة إليه بموجب هذا الدستور أو القوانين الأخرى، مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامي.

## المادة 123

• الموافقة على التشريعات العامة

يوقع رئيس الجمهورية على التشريعات التي يقرها مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية، وإبلاغه إياها. وعليه أن يحيلها إلى السلطات المسؤولة عن تنفيذها بعد توقيعها.

## المادة 124

• نائب رئيس السلطة التنفيذية

لرئيس الجمهورية أن يعين نواباً لتأدية واجباته الدستورية.  
يتولى النائب الأول لرئيس الجمهورية، بموافقة الرئيس، إدارة جلسات مجلس الوزراء، والتنسيق بين سائر النواب.

## المادة 125

- ممثل الدولة للشؤون الخارجية
- سلطات رئيس الحكومة
- القانون الدولي
- المنظمات الدولية
- التصديق على المعاهدات
- الوضعية القانونية للمعاهدات

يوقع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني، بعد موافقة مجلس الشورى الإسلامي، على المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية، وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالمنظمات الدولية.

## المادة 126

• سلطات رئيس الحكومة

يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية أمور التخطيط والموازنة والتوظيف في الدولة، وله أن يفوض آخرين بهذه المهام.

## المادة 127

• سلطات رئيس الحكومة

في حالات خاصة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، يحق لرئيس الجمهورية تعيين ممثل خاص أو أكثر له، بصلاحيات خاصة. وفي هذه الحالات، تعتبر قرارات الممثلين بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

## المادة 128

- ممثل الدولة للشؤون الخارجية
- سلطات رئيس الحكومة

يُعيّن السفراء باقتراح من وزير الخارجية وموافقة رئيس الجمهورية. ويوقع رئيس الجمهورية أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.

## المادة 129

• سلطات رئيس الحكومة

يتولى رئيس الجمهورية منح الأوسمة الرسمية.

## المادة 130

يقدم رئيس الجمهورية استقالته إلى القائد، ويستمر في تأدية مهامه إلى أن تقبل استقالته.

## المادة 131

- نائب رئيس السلطة التنفيذية
- استبدال رئيس الحكومة

في حالة وفاة رئيس الجمهورية، أو عزله، أو استقالته، أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، أو في حالة انتهاء فترة رئاسة الجمهورية وعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية نتيجة وجود بعض العقبات أو نتيجة ظروف أخرى مشابهة، يتولى النائب الأول لرئيس الجمهورية مهام رئيس الجمهورية، ويتمتع بصلاحياته بموافقة القيادة. وعلى هيئة مؤلفة من رئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس السلطة القضائية والنائب الأول لرئيس الجمهورية أن تحضر لانتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال خمسين يوماً على الأكثر. وفي حالة وفاة النائب الأول لرئيس الجمهورية أو وجود أمور أخرى تحول دون قيامه بواجباته، وكذلك في حال لم يكن لرئيس الجمهورية نائب أول، تعيين القيادة شخصاً آخر مكانه.

## المادة 132

في الفترة التي يتولى فيها النائب الأول لرئيس الجمهورية، أو شخص آخر عيّن بموجب المادة 131، مسؤوليات رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته، لا يمكن استجواب الوزراء أو حجب الثقة عنهم. ولا يمكن كذلك اتخاذ أي خطوة لإعادة النظر في الدستور أو لتنظيم استفتاء عام في البلاد.

## القسم 2: رئاسة الجمهورية والوزراء

### المادة 133

• مجلس الوزراء / الوزراء  
• اختيار أعضاء مجلس الوزراء

يعين رئيس الجمهورية الوزراء، ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة. ولا يلزم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي. ويحدد القانون عدد الوزراء وصلاحيات كل واحد منهم.

### المادة 134

• سلطات رئيس الحكومة

تسند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم، عبر اتخاذ التدابير اللازمة، بالتنسيق بين قرارات الحكومة. ويقرر، بالتعاون مع الوزراء، برنامج الحكومة وسياساتها، وينفذ القوانين.

في حال تعارض أو تداخل المسؤوليات الدستورية للأجهزة الحكومية يكون قرار مجلس الوزراء المتخذ باقتراح من رئيس الجمهورية ملزماً، شريطة ألا يتضمن دعوة إلى تفسير القوانين أو تعديلها.

يكون رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام مجلس الشورى الإسلامي عن إجراءات مجلس الوزراء.

### المادة 135

يبقى الوزراء في وظائفهم ما لم يتم عزلهم أو يحجب المجلس الثقة عنهم أثر استجوابهم أو طلب حجب الثقة عنهم في المجلس.

تقدم استقالة مجلس الوزراء أو أيًا منهم إلى رئيس الجمهورية، ويستمر مجلس الوزراء في القيام بمهامه حتى يتم تعيين الوزارة الجديدة.

يستطيع رئيس الجمهورية تعيين مشرفين على الوزارات التي لا وزير لها ولمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

### المادة 136

• إقالة مجلس الوزراء

لرئيس الجمهورية أن يعزل الوزراء، وعليه في هذه الحالة أن يطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد. وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء بعد منحهم الثقة من قبل المجلس، على الحكومة طلب منح الثقة من جديد.

### المادة 137

• إقالة مجلس الوزراء

كل وزير مسؤول عن واجباته أمام رئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي، ولكن في الأمور التي يوافق عليها مجلس الوزراء ككل يكون الوزير مسؤولاً عن أفعال الوزراء الآخرين أيضاً.

### المادة 138

• صلاحيات مجلس الوزراء

علاوة على الحالات التي يفوض فيها مجلس الوزراء أو أحد الوزراء بوضع لوائح تنفيذية للقوانين، يحق لمجلس الوزراء وضع القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لتأدية وظائفه الإدارية وتأمين تنفيذ القوانين وتشكيل هيئات إدارية. ولكل وزير، في حدود وظائفه ومقررات مجلس الوزراء، الحق أيضاً في وضع لوائح إدارية وإصدار تعميمات، على ألا يتنافى مضمونها كافة نص القوانين وروحها.

يحق لمجلس الوزراء تفويض أي جزء من واجباته إلى لجان مشكلة من عدد من الوزراء. وتكون قرارات هذه اللجان ملزمة في إطار القوانين، وبعد موافقة رئيس الجمهورية.

ترفع القرارات واللوائح الصادرة عن مجلس الوزراء أو اللجان المذكورة في هذه المادة، لدى تعميمها بغرض التنفيذ، إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي لأخذ العلم بها، حتى إذا ما وجد بها مخالفة للقوانين يقوم بإرجاعها إلى مجلس الوزراء، مع تبيان السبب، ليقوم بإعادة النظر فيها.

## المادة 139

تتم تسوية الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة أو الحكومية أو إحالتها إلى التحكيم، في جميع الأحوال، بموافقة مجلس الوزراء. وينبغي إعلام مجلس الشورى الإسلامي بذلك. في حال كان أحد أطراف النزاع أجنبياً وكذلك في الحالات الداخلية المهمة، يجب الحصول على موافقة مجلس الشورى الإسلامي عليها أيضاً. ويحدد القانون الحالات المهمة المذكورة.

## المادة 140

• إقالة رئيس الحكومة

يجري التحقيق في التهم الموجهة إلى رئيس الجمهورية ونوابه والوزراء، بالنسبة للجرائم العادية في المحاكم العامة لوزارة العدل، ومع إعلام مجلس الشورى الإسلامي بذلك.

## المادة 141

• شروط الأهلية لأعضاء مجلس الوزراء  
• دور رئيس الحكومة في المجلس التشريعي  
• الوظائف الخارجية لأعضاء المجلس التشريعي

لا يحق لكل من رئيس الجمهورية ونوابه والوزراء وموظفي الحكومة شغل أكثر من منصب حكومي واحد، ويحظر عليهم شغل أي نوع من الوظائف الإضافية في مؤسسات تملك الحكومة أو جهات عامة جزءاً من رأسمالها أو كله، أو نيل عضوية مجلس الشورى الإسلامي، أو ممارسة المحاماة أو الاستشارات القانونية، أو شغل منصب رئيس أو مدير تنفيذي أو عضو مجلس إدارة في الشركات الخاصة بشتى أشكالها، باستثناء الشركات التعاونية التابعة لدوائر أو مؤسسات حكومية. يستثنى من ذلك العمل التعليمي في الجامعات ومراكز الأبحاث.

## المادة 142

يتولى رئيس السلطة القضائية التحقيق في أملاك القائد، ورئيس الجمهورية، ونوابه والوزراء، وزوجاتهم وأولادهم، قبل توليهم مناصبهم وبعده، لضمان عدم زيادة هذه الأموال بطرق غير مشروعة.

## القسم 3: الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية

## المادة 143

يتولى جيش جمهورية إيران الإسلامية مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها.

## المادة 144

يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشاً إسلامياً، أي جيشاً ملتزماً بالعقيدة الإسلامية وبالشعب، وأن يضم أفراداً يؤمنون بأهداف الثورة الإسلامية ويعملون بإخلاص من أجل تحقيقها.

## المادة 145

لا يقبل انتساب أي فرد أجنبي إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي في البلاد.

## المادة 146

تمنع إقامة أية قاعدة عسكرية أجنبية في البلاد، حتى لأغراض سلمية.

## المادة 147

على الحكومة في زمن السلم أن تستفيد من أفراد الجيش وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج، وجهاد البناء، مع مراعاة موازين العدالة الإسلامية بشكل كامل وبما لا يضر بالاستعداد العسكري للجيش.

## المادة 148

يحظر استخدام جميع المركبات والتجهيزات والوسائل العسكرية الأخرى للانتفاع الشخصي، وكذلك الاستفادة من أفراد الجيش باستخدامهم للخدمة الشخصية، أو لقيادة السيارات الخصوصية أو لأغراض مشابهة.

## المادة 149

• اختيار القيادات الميدانية

تمنح الترقيات للعسكريين وتسحب منهم بموجب القانون.

## المادة 150

تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية، التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة، راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها. ويحدد القانون وظائف هذه القوات ونطاق مسؤوليتها بالمقارنة مع وظائف ومسؤوليات القوات المسلحة الأخرى مع التأكيد على التعاون والتنسيق الأخوي فيما بينها.

## المادة 151

• الحق في امتلاك السلاح

وفقاً للآية الكريمة:

[حذف النص الفارسي]

وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم [8:60]

تتحمل الحكومة مسؤولية إعداد البرامج، والإمكانيات اللازمة للتدريب العسكري لجميع أفراد الشعب، وفقاً للموازين الإسلامية، بحيث يكون لجميعهم القدرة على الدفاع المسلح عن البلاد، وعن نظام جمهورية إيران الإسلامية، إلا أن حيازة الأسلحة يجب أن تكون بإذن السلطات المسؤولة.

## الفصل العاشر: السياسة الخارجية

## المادة 152

• الحق في تقرير المصير

تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على رفض كل أشكال التسلط، سواء ممارسته أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز لأي من القوى العظمى المتسلطة، والاحتفاظ بعلاقات سلمية متبادلة مع جميع الدول غير المعادية.

## المادة 153

• ملكية الموارد الطبيعية

يمنع عقد أية معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية للبلاد، أو اقتصادها أو جيشها أو ثقافتها أو أي مظهر آخر في حياتها الوطنية.

## المادة 154

• الحق في تقرير المصير

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله مثلها الأعلى، وتعتبر الاستقلال والحرية وسيادة القانون والحق حقاً لجميع شعوب العالم. وعليه، فإنها تدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في جميع بقاع العالم، ولكنها تمتنع امتناعاً تاماً عن جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى.

## المادة 155

• حماية الأشخاص غير المجنسين

لحكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي لمن يطلبه، إلا إذا كان يعتبر وفقاً لقوانين إيران مجرماً أو مخرباً.

## الفصل الحادي عشر: السلطة القضائية

## المادة 156

• استقلال القضاء

القضاء سلطة مستقلة تدافع عن حقوق الفرد والمجتمع، وتتولى إحقاق العدالة وتنفيذ المهام التالية:

1. التحقيق وإصدار الأحكام في حالات المظالم وانتهاك الحقوق والشكاوى؛ والفصل في الدعاوى القضائية؛ وتسوية النزاعات؛ واتخاذ جميع القرارات والتدابير اللازمة في أمور الإرث وفق ما يحدده القانون؛
2. صيانة الحقوق العامة، وتعزيز العدالة والحريات المشروعة؛
3. مراقبة حسن تنفيذ القوانين؛
4. كشف الجريمة، وملاحقة المجرمين قضائياً ومعاقبتهم وتعزيرهم؛ وسن عقوبات وأحكام القانون الجزائي الإسلامي؛
5. اتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون وقوع الجريمة، وإصلاح المجرمين.

## المادة 157

لضمان أداء مسؤوليات السلطة القضائية في جميع الأمور القضائية والإدارية والتنفيذية، يعين القائد مجتهداً عادلاً، ضليعاً بالأمور القضائية ويمتلك الحصافة والقدرات الإدارية، رئيساً للسلطة القضائية لمدة خمس سنوات، ويعد أعلى سلطة في القضاء.

## المادة 158

يتولى رئيس السلطة القضائية المسؤوليات التالية:

1. إشادة البنية التنظيمية اللازمة لإدارة شؤون القضاء بما يتناسب مع المهام المذكورة في المادة 156.
2. إعداد مشاريع القوانين القضائية المناسبة للجمهورية الإسلامية.
3. توظيف قضاة عادلين ومؤهلين، وعزلهم، وتعيينهم، ونقلهم، وتفويضهم بمواجبات محددة، وترقيتهم، وتأدية مهام إدارية أخرى وفقاً للقانون.

• اختيار قضاة المحكمة العليا  
• إقالة قضاة المحكمة العليا والمحاكم العادية  
• اختيار قضاة المحاكم العادية

## المادة 159

• هيكلية المحاكم

المحاكم القضائية هي المرجع الرسمي للتظلمات والشكاوى. ويتم تشكيل المحاكم وتعيين صلاحيتها بموجب القانون.



## المادة 160

يتولى وزير العدل مسؤولية كل الأمور المرتبطة بالعلاقات بين السلطة القضائية والسلطتين التنفيذية والتشريعية. ويتم اختياره من بين أشخاص يقترحهم رئيس السلطة القضائية على رئيس الجمهورية.

لرئيس السلطة القضائية أن يفوض وزير العدل بصلاحيات كاملة في الأمور المالية والإدارية وكذلك صلاحيات تعيين موظفين غير القضاة. وفي هذه الحالة تكون لوزير العدل الصلاحيات والوظائف نفسها التي تمنحها القوانين للوزراء الآخرين باعتبارهم أعلى المسؤولين التنفيذيين.

## المادة 161

- أولوية قرارات المحاكم العليا
- هيكلية المحاكم
- صلاحيات المحكمة العليا

تشكل المحكمة العليا بغرض الإشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم، وضمان وحدة الإجراءات القضائية، وتأدية أي مسؤوليات أخرى تسند إليها بموجب القانون، وفق أنظمة يضعها رئيس السلطة القضائية.

## المادة 162

- النائب العام
- شروط الأهلية لقضاة المحكمة العليا
- اختيار قضاة المحكمة العليا
- مدة ولاية المحكمة العليا

يجب أن يكون رئيس المحكمة العليا والمدعي العام للبلاد مجتهدين عادلين، وعارفين بشؤون القضاء. ويعينهما رئيس السلطة القضائية بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا، لولاية مدتها خمس سنوات.

## المادة 163

- شروط الأهلية لمنصب قضاة المحكمة الإدارية
- الحد الأدنى لسن قضاة المحكمة العليا
- شروط الأهلية لقضاة المحكمة العليا
- اختيار قضاة المحكمة العليا

يحدد القانون مؤهلات القاضي والشروط اللازم توفرها فيه طبقاً للقواعد الفقهية.

## المادة 164

- مدة ولاية المحكمة العليا
- إقالة قضاة المحكمة العليا والمحاكم العادية

لا يمكن عزل القاضي من منصبه دون محاكمته وثبوت الجريمة أو المخالفة التي تستدعي فصله مؤقتاً أو نهائياً. ولا يمكن نقله، أو تغيير منصبه دون رضاه، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة، وبقرار من رئيس السلطة القضائية بعد التشاور مع رئيس المحكمة العليا والمدعي العام. ويتم تنظيم التنقلات الدورية للقضاة طبقاً لقواعد عامة يحددها القانون.

## المادة 165

- الحق في محاكمة علنية

جلسات المحاكم علنية، ويسمح بحضور المواطنين العاديين فيها دون مانع. وتكون سرية إذا ارتأت المحكمة أن علنيته قد تضر بالنظام العام أو الآداب العامة، أو في الحالات التي يطلب الطرفان في الدعاوى الخصوصية ألا تكون المحكمة علنية.

## المادة 166

- آراء المحكمة العليا

يجب أن تكون أحكام المحاكم معللة وموثقة بشكل جيد ومستندة إلى مواد القانون ومبادئه التي اعتُمدت في إصدارها.

## المادة 167

على القاضي أن يسعى إلى فصل جميع الدعاوى استناداً إلى القوانين المدونة. وفي حال غياب مثل هذه القوانين، عليه أن يصدر الحكم اعتماداً على مصادر إسلامية موثوقة وفتاوى معتمدة. ولا يجوز للقاضي الامتناع عن الفصل في الدعاوى وإصدار الحكم فيها بحجة غياب النص القانوني أو ضعفه في القضية المعنية أو اختصاره أو طبيعته المتناقضة.

## المادة 168

- المحاكمة عن طريق المحلفين

يتم التحقيق في الجرائم السياسية والمخالفات الصحفية في محاكم القضاء بصورة علنية وبحضور هيئة المحلفين. ويحدد القانون، وفقاً للمعايير الإسلامية، طريقة انتخاب هيئة المحلفين، والشروط اللازم توفرها في هذه الهيئة وصلاحياتها وكذلك تعريف الجرائم السياسية.

**المادة 169**

• حظر تطبيق العقوبات بأثر رجعي

لا يجوز اعتبار أي فعل أو إهمال جريمة بمفعول رجعي استناداً إلى قانون صدر بعد وقوعه.

**المادة 170**

• تأسيس المحاكم الإدارية

قضاة المحاكم ملزمون بعدم تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية. ويحق لأي فرد الطلب من ديوان العدالة الإدارية بإبطال مثل هذه القرارات واللوائح.

**المادة 171**

إذا أصيب أحد بضرر معنوي أو مادي جراء تقصير القاضي أو خطأه في موضوع القضية أو في الحكم الصادر أو في تطبيق إحدى القواعد على حالة معينة، يتحمل القاضي المقصر التعويض عن الخسائر وفقاً للأحكام الإسلامية، وإلا فالحكومة مسؤولة عن التعويض. وفي كل الأحوال يعاد الاعتبار إلى المتهم.

**المادة 172**

• تأسيس المحاكم العسكرية

يتم تشكيل المحاكم العسكرية وفقاً للقانون للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالواجبات العسكرية أو الأمنية الخاصة التي يتهم بها أفراد الجيش أو الدرك أو الشرطة أو قوات حرس الثورة الإسلامية. أما الجرائم العادية أو الجرائم المرتكبة أثناء خدمة وزارة العدل في وظائف تنفيذية، فتتظر فيها المحاكم العامة. ويعد الادعاء العام العسكري والمحاكم العسكرية جزءاً من السلطة القضائية في البلاد، وتشملها الأحكام المتعلقة بهذه السلطة.

**المادة 173**

- الحماية ضد تجاوزات الإجراءات الإدارية
- تأسيس المحاكم الإدارية
- حق تقديم التماس

من أجل التحقيق في شكاوى واعتراضات وتظلمات الشعب من الموظفين الحكوميين، أو الدوائر، أو اللوائح الحكومية، وفي سبيل إحقاق حقوقهم، يتم تشكيل ديوان باسم ديوان العدالة الإدارية بإشراف رئيس السلطة القضائية. ويحدد القانون نطاق صلاحية هذا الديوان، وكيفية عمله.

**المادة 174**

انطلاقاً من حق السلطة القضائية في الإشراف على حسن سير الأمور، والتنفيذ الصحيح للقوانين في المؤسسات الإدارية، يتم تشكيل دائرة باسم دائرة التفتيش الوطنية بإشراف رئيس السلطة القضائية. ويحدد القانون صلاحيات هذه الدائرة ومهامها.

**الفصل الثاني عشر: الإذاعة والتلفزيون****المادة 175**

- الإعلام التابع للدولة
- المفوضية الإعلامية
- حرية الإعلام
- الإذاعة
- التلفزة

حرية النشر والإعلام في الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية مكفولة وفقاً للمعايير الإسلامية وبما يخدم المصالح العليا للبلاد.

يعين القائد رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية ويقيله. ويقوم مجلس مؤلف من ممثلين اثنين عن كل من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ومجلس الشورى الإسلامي بالإشراف على هذه المؤسسة.

يحدد القانون سياسات المؤسسة وطريقة إدارتها وكيفية الإشراف عليها.

## الفصل الثالث عشر: مجلس الأمن القومي الأعلى

### المادة 176

• الهيئات الاستشارية لرئيس الدولة

من أجل حماية المصالح القومية وصيانة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، يتم تشكيل مجلس الأمن القومي الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية، ويتولى القيام بالمهام التالية:

1. إقرار السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.
  2. تنسيق النشاطات السياسية، والمخابراتية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالسياسات الدفاعية والأمنية العامة.
  3. الاستفادة من الإمكانيات المادية والفكرية للبلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.
- يتألف المجلس من: رؤساء السلطات الثلاث، رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، مسؤول شؤون التخطيط والموازنة، مندوبان يعينان من قبل القائد، وزراء الخارجية والداخلية والإعلام، الوزير المختص في القضية المعنية، كبار الضباط في الجيش وحرس الثورة.
- يقوم مجلس الأمن القومي الأعلى، حسب وظائفه، بتشكيل مجالس فرعية من قبيل مجلس الدفاع ومجلس الأمن القومي. ويتولى رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية رئيس الجمهورية أو أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الأعلى ويعينه رئيس الجمهورية.
- يحدد القانون حدود صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها، وتتم المصادقة على هيكلها التنظيمي من قبل المجلس الأعلى للدفاع الوطني.
- تكون قرارات مجلس الأمن القومي الأعلى نافذة المفعول بعد مصادقة القائد عليها.

## الفصل الرابع عشر: مراجعة الدستور

### المادة 177

• إجراءات تعديل الدستور

تتم مراجعة دستور جمهورية إيران الإسلامية، حسب الضرورة، على النحو التالي:

يصدر القائد بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام أمراً إلى رئيس الجمهورية ينص على المواد التي يلزم تعديلها أو اضافتها من قبل مجلس مراجعة الدستور الذي يتألف من:

1. أعضاء مجلس صيانة الدستور.
2. رؤساء السلطات الثلاث في الحكومة.
3. الأعضاء الدائمين في مجمع تشخيص مصلحة النظام.
4. خمسة من أعضاء مجلس خبراء القيادة.
5. عشرة مندوبين يعينهم القائد.
6. ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء.
7. ثلاثة مندوبين من السلطة القضائية.

8. عشرة من نواب مجلس الشورى الإسلامي.

9. ثلاثة مندوبين من أساتذة الجامعات.

يحدد القانون كيفية عمل المجلس واختيار أعضائه وشروطه.

تطرح قرارات هذا المجلس على الاستفتاء العام، بعد أن يتم تأكيدها وتوقيعها من القائد، وتصبح سارية المفعول إذا حازت على موافقة الأكثرية المطلقة من المشاركين في الاستفتاء.

لا تلزم مراعاة أحكام المادة 59 في هذا الاستفتاء على "مراجعة الدستور".

لا يجوز مطلقاً تعديل مضامين المواد المتعلقة بالطبيعة الإسلامية للنظام السياسي؛ وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الإسلامية؛ والأسس الدينية؛ وأهداف جمهورية إيران الإسلامية؛ وطبيعة الحكم الديمقراطي؛ وولاية الأمر؛ وإمامة الأمة؛ وكذلك إدارة شؤون البلاد بالاعتماد على الاستفتاء العام، والدين الرسمي لإيران والمذهب الجعفري الاثني عشري، غير قابلة للتعديل.

• أحكام لا تعدل

## فهرس المواضيع

ا

33	إجراءات تعديل الدستور
18, 17	أحكام الطوارئ
34	أحكام لا تعدل
16	اختيار أعضاء المجلس التشريعي الأول
27	اختيار أعضاء مجلس الوزراء
29	اختيار القيادات الميدانية
25, 23, 21	اختيار رئيس الحكومة
22	اختيار رئيس الدولة
30	اختيار قضاة المحاكم العادية
20	اختيار قضاة المحكمة الدستورية
31, 30	اختيار قضاة المحكمة العليا
32, 23, 17, 14	الإذاعة
31	أراء المحكمة العليا
26	استبدال رئيس الحكومة
24	استبدال رئيس الدولة
21, 16	الاستفتاءات
15	استقلال السلطة التنفيذية
30	استقلال القضاء
24, 22	اسم / هيكلية السلطة التنفيذية
7, 3	الإشارة إلى الأخوة أو التضامن
22	الإشارة إلى الطبقات الاجتماعية
13, 7	الإشارة إلى العلوم
7	الإشارة إلى الفنون
3	الإشارة إلى تاريخ البلاد
12	اعتبار البراءة في المحاكمات
32, 14, 7	الإعلام التابع للدولة
28, 23, 20	إقالة رئيس الحكومة
24	إقالة رئيس الدولة
31, 30	إقالة قضاة المحكمة العليا والمحاكم العادية
27	إقالة مجلس الوزراء
16	الاقتراع السري
22	أولوية التشريع الوطني مقابل دون الوطني
31	أولوية قرارات المحاكم العليا

ت

32	تأسيس المحاكم الإدارية
32	تأسيس المحاكم العسكرية
20	تأسيس المحكمة الدستورية
15	تشريعات الموازنة
26, 18	التصديق على المعاهدات

12, 7	التعليم المجاني
23	تعيين القائد العام للقوات المسلحة
21	تفسير الدستور
32, 23, 14	التلفزة

## ج

3	جرائم النظام السابق
17	جلسات تشريعية استثنائية
17	الجلسات عامة أو مغلقة

## ح

16	الحد الأدنى لسن أعضاء المجلس التشريعي الأول
31	الحد الأدنى لسن قضاة المحكمة العليا
32, 11	حرية الإعلام
11	حرية التجمع
9	الحرية الدينية
11	حرية الرأي/ الفكر/ الضمير
11	حرية تكوين الجمعيات
19	حصانة المشرعين
16	حصص التمثيل في المجلس التشريعي الأول
12	حظر التعذيب
12	حظر المعاملة القاسية
32	حظر تطبيق العقوبات بأثر رجعي
11	حق تأسيس أحزاب سياسية
32, 20	حق تقديم التماس
11	الحق في احترام الخصوصية
13, 11	الحق في اختيار المهنة
12	الحق في الاستعانة بمحام
11	الحق في الانضمام للنقابات العمالية
13	الحق في التخلي عن الجنسية
11	الحق في التملك
7	الحق في الثقافة
11	الحق في الحياة
13	الحق في الراحة والاستجمام
11, 8	الحق في الرعاية الصحية
13, 11, 5	الحق في العمل
13, 12, 8	الحق في المسكن
29	الحق في امتلاك السلاح
9	الحق في تأسيس أسرة
14	الحق في تأسيس مشروع تجاري
29, 3	الحق في تقرير المصير
13	الحق في تنمية الشخصية
31	الحق في محاكمة علنية
11	حقوق غير قابلة للنزع

- حكومات البلديات ..... 22, 21, 8 .
- حكومات الوحدات التابعة ..... 22, 21, 8 .
- حلف اليمين للإلتزام بالدستور ..... 25, 17 .
- حماية استخدام اللغة ..... 10 .
- حماية الأشخاص غير المجنسين ..... 30 .
- حماية البيئة ..... 15 .
- الحماية ضد تجاوزات الإجراءات الإدارية ..... 32 .
- الحماية من الاعتقال غير المبرر ..... 12 .
- الحماية من المصادرة ..... 14 .

## خ

- الخطط الاقتصادية ..... 13 .

## د

- الدافع لكتابة الدستور ..... 5, 4 .
- دستورية التشريعات ..... 21, 20 .
- دعم الدولة لذوي الإعاقة ..... 11 .
- دعم الدولة للأطفال ..... 11 .
- دعم الدولة للعاطلين عن العمل ..... 11 .
- دعم الدولة للمسنين ..... 11 .
- دور رئيس الحكومة في المجلس التشريعي ..... 28 .
- الديانة الرسمية ..... 9 .

## ذ

- ذكر الله ..... 25, 6, 4, 3 .

## ر

- الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية ..... 20, 19 .
- رئيس المجلس التشريعي الأول ..... 17 .

## س

- سرية التصويت في المجلس التشريعي ..... 17 .
- سلطات رئيس الحكومة ..... 27, 26 .
- سلطات رئيس الدولة ..... 23 .
- سلطة إعلان/ الموافقة على الحرب ..... 23 .

## ش

- شروط الأهلية لأعضاء مجلس الوزراء ..... 28 .
- شروط الأهلية لقضاة المحكمة الدستورية ..... 20 .
- شروط الأهلية لقضاة المحكمة العليا ..... 31 .
- شروط الأهلية للمجلس التشريعي الأول ..... 16 .
- شروط الأهلية لمنصب رئيس الحكومة ..... 24 .
- شروط الأهلية لمنصب رئيس الدولة ..... 22 .
- شروط الأهلية لمنصب قضاة المحكمة الإدارية ..... 31 .
- شروط الحق في الجنسية عند الولادة ..... 13 .

13	شروط سحب الجنسية
18, 17	الشروع في التشريعات العامة
ص	
24	صلاحيات العفو
23, 21, 17	صلاحيات المحكمة الدستورية
31	صلاحيات المحكمة العليا
27	صلاحيات مجلس الوزراء
ض	
11	ضمان حقوق الأطفال
10	ضمان عام للمساواة
ع	
15	العاصمة الوطنية
16	عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول
24	عدد ولايات رئيس الحكومة
10	العلم الوطني
ق	
26, 18	القانون الدولي
11	قيود على الأحزاب السياسية
16	قيود على التصويت
ك	
25, 11, 7, 6	الكرامة الإنسانية
ل	
19, 17	اللجان التشريعية
10	اللغات الرسمية او الوطنية
م	
12	مبدأ لاعتقوبة بدون قانون
13	متطلبات الحصول على الجنسية
18	مجالات مخصصة للمجلس التشريعي الأول
27	مجلس الوزراء / الوزراء
31	المحاكمة عن طريق المحلفين
16	مدة ولاية المجلس التشريعي الأول
20	مدة ولاية المحكمة الدستورية
31	مدة ولاية المحكمة العليا
24	مدة ولاية رئيس الحكومة
10	المساواة بغض النظر عن الجنس
10	المساواة بغض النظر عن العرق
10	المساواة بغض النظر عن اللغة
10	المساواة بغض النظر عن اللون



32	المفوضية الإعلامية
29, 14	ملكية الموارد الطبيعية
26	ممثل الدولة للشؤون الخارجية
25, 10, 8, 4, 3	المنظرين السياسيين/الشخصيات السياسية
26	المنظمات الدولية
25, 21, 20	الموافقة على التشريعات العامة

ن

31	النائب العام
26	نائب رئيس السلطة التنفيذية
17	نشر المداولات
17	النصاب القانوني للجلسات التشريعية
6	نوع الحكومة المفترض

ه

16	هيكلية المجالس التشريعية
31, 30	هيكلية المحاكم
33, 24	الهيئات الاستشارية لرئيس الدولة

و

19, 5	واجب إطاعة الدستور
24, 20, 18, 8, 5, 4	وضعية القانون الديني
26, 18	الوضعية القانونية للمعاهدات
28	الوظائف الخارجية لأعضاء المجلس التشريعي

الملحق رقم

2

## الوثيقة السياسية لحزب الله 2009

### الوثيقة السياسية لحزب الله

#### • المقدمة

#### • الفصل الأول: الهيمنة والإستنهاض

أولاً: العالم والهيمنة الغربية والأميركية

ثانياً: منطقتنا والمشروع الأميركي

#### • الفصل الثاني: لبنان

أولاً: الوطن

ثانياً: المقاومة

ثالثاً: الدولة والنظام السياسي

رابعاً: لبنان والعلاقات اللبنانية - الفلسطينية

خامساً: لبنان والعلاقات العربية

سادساً: لبنان والعلاقات الإسلامية

سابعاً: لبنان والعلاقات الدولية

#### • الفصل الثالث: فلسطين ومفاوضات التسوية

أولاً: قضية فلسطين والكيان الصهيوني

ثانياً: القدس والمسجد الأقصى

ثالثاً: المقاومة الفلسطينية

رابعاً: مفاوضات التسوية

#### • الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

قال الله تعالى في كتابه المجيد: {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ}. (العنكبوت: 69)

وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}. (المائدة: 35)

#### المقدمة

تهدف هذه الوثيقة إلى تظهير الرؤية السياسية لحزب الله، حيث تنطوي على ما نراه من تصورات ومواقف وما نختزنه من آمال وطموحات وهواجس، وهي تأتي - قبل أي شيء آخر - نتاجاً لما خبرناه جيداً من أولوية الفعل وأسبقية التضحية.

ففي مرحلة سياسية إستثنائية وحافلة بالتحويلات، لم يعد ممكناً مقارنة تلك التحويلات من دون ملاحظة المكانة الخاصة التي باتت تشغلها مقاومتنا، أو تلك الرزمة من الإنجازات التي حققتها مسيرتنا.

وسيكون ضرورياً إدراج تلك التحويلات في سياق المقارنة بين مسارين متناقضين وما بينهما من تناسب عكسي متنامٍ:

1- مسار المقاومة والممانعة في طوره التصاعدي الذي يستند إلى انتصارات عسكرية ونجاحات سياسية، وترسُّخ أنموذج المقاومة شعبياً وسياسياً، والثبات في المواقع والمواقف السياسية رغم ضخامة الإستهداف وجسامة التحديات... وصولاً إلى إمالة موازين القوى في المعادلة الإقليمية لصالح المقاومة وداعميها.

2- مسار التسلط والإستكبار الأميركي - الإسرائيلي بأبعاده المختلفة وتحالفاته وامتداداته المباشرة وغير المباشرة، والذي يشهد انكسارات أو انهزيمات عسكرية وإخفاقات سياسية، أظهرت فشلاً متلاحقاً للإستراتيجيات الأميركية ومشاريعها واحداً تلو الآخر، كل ذلك أفضى إلى حالة من التخبُّط والتراجع والعجز في القدرة على التحكم في مسار التطورات والأحداث في عالَمنا العربي والإسلامي.

تتكامل هذه المعطيات في إطار مشهد دُوليٍّ أوسع، يُسهم بدوره في كشف المأزق الأميركي وتراجع هيمنة القطب الواحد لصالح تعددية لم تستقر ملامحها بعد.

وما يعمِّق أزمة النظام الإستكباري العالمي الإنهيارات في الأسواق المالية الأميركية والعالمية، ودخول الإقتصاد الأميركي في حالة تخبُّط وعجز، والتي تعبّر عن ذروة تفاقم المأزق البنيوي في الأنموذج الرأسمالي المتعطرس.

لذا يمكن القول: إننا في سياق تحولات تاريخية تُنذر بتراجع الولايات المتحدة الأميركية كقوة مهيمنة، وتحلُّ نظام القطب الواحد المهيمن، وبداية تشكُّل مسار الأقطاب التاريخي المتسارع للكيان الصهيوني.

تقف حركات المقاومة في صُلب هذه التحولات، وتبُرز كمعطى إستراتيجي أساسي في هذا المشهد الدولي، بعد أن أدت دوراً مركزياً في إنتاج أو تحفيز ما يتصل من تلك التحولات بمنطقتنا.

لقد كانت المقاومة في لبنان، ومن ضمنها مقاومتنا الإسلامية، سبّاقاً إلى مواجهة الهيمنة والإحتلال قبل ما يزيد على عقدين ونصف من الزمن، وهي تمسكت بهذا الخيار في وقت بدا وكأنه تدشينٌ للعصر الأميركي الذي جرت محاولات تصويره وكأنه نهاية للتاريخ. وفي ظل موازين القوى والظروف السائدة آنذاك إعتبر البعض خيار المقاومة وكأنه ضربٌ وهم، أو تهوُّرٌ سياسي، أو جنوحٌ مناقضٌ لموجبات العقلانية والواقعية.

رغم ذلك مضت المقاومة في مسيرتها الجهادية، وهي على يقين من أحقية قضيتها وقدرتها على صنع الإنتصار، من خلال الإيمان بالله تعالى والتوكل عليه، والانتماء للأمة جمعاء، والإلتزام بالمصالح الوطنية اللبنانية، والثقة بشعبها، وإعلانها القيم الإنسانية في الحق والعدالة والحرية.

فعلى مدى مسارها الجهادي الطويل وعبر انتصاراتها الموصوفة، بدءاً من دحر الإحتلال الإسرائيلي في بيروت والجبل إلى هروبه من صيدا وصور والنبطية وعدوان تموز 1993 وعدوان نيسان 1996 والتحرير في أيار 2000 فحرب تموز 2006، أرسيت هذه المقاومة صدقيتها وأنموذجها قبل أن تصنع انتصاراتها، فراكمت حقبات تطوُّر مشروعها من قوة تحرير إلى قوة توازن ومواجهة ومن ثمَّ إلى قوة ردِّعٍ ودفاع، مضافاً إلى دورها السياسي الداخلي كركن مؤثر في بناء الدولة القادرة والعادلة.

بالتزامن مع ذلك، قُدِّر للمقاومة أن تطور مكانتها السياسية والإنسانية، فارتقت من كونها قيمةً وطنيةً لبنانيةً إلى كونها -أيضاً- قيمةً عربيةً وإسلاميةً متألّفة، وقد أصبحت اليوم قيمةً عالميةً وإنسانيةً يجري استلهاً أنموذجها والبناء على إنجازاتها في تجارب وأدبيات كل الساعين من أجل الحرية والإستقلال في شتى أنحاء المعمورة.

إنَّ حزب الله رغم إدراكه لتلك التحولات الواعدة، وما يراه من مراوحة العدو بين عجز استراتيجيَّة الحرب لديه والعجز عن فرض التسويات بشروطه، فإنه لا يستهين بحجم التحديات والمخاطر التي لا تزال ماثلةً، ولا يُقلِّل من وعورة مسار المواجهة وحجم التضحيات التي تستوجبها مسيرة المقاومة واسترداد الحقوق والمساهمة في استنهاض الأمة، إلا أنه - في قبال ذلك - قد بات أشد وضوحاً في خياراته وأمضى عزيمةً في إرادته وأكثر ثقةً برَبِّه ونفسه وشعبه.

في هذا السياق، يحدِّد حزب الله الخطوط الأساسية التي تشكُّل إطاراً فكرياً -سياسياً لرؤيته ومواقفه تجاه التحديات المطروحة.

□□□□□□

## الفصل الأول

### الهيمنة والإستنهاض

#### أولاً: العالم والهيمنة الغربية والأميركية

بعد الحرب العالمية الثانية باتت الولايات المتحدة صاحبة مشروع الهيمنة المركزي والأول، وعلى يديها شهد هذا المشروع تطوراً هائلاً في آليات التسلط والإخضاع غير المسبوقة تاريخياً، مستفيدةً في ذلك من حصيلة مركبة من الإنجازات المتعددة الأوجه والمستويات العلمية والثقافية والمعرفية والتكنولوجية والإقتصادية والعسكرية، والمدعومة بمشروع سياسي إقتصادي لا ينظر إلى العالم إلا بوصفه أسواقاً مفتوحةً ومحكومةً لقوانينها الخاصة.

إنَّ أخطر ما في منطق الهيمنة الغربي عموماً، والأميركي تحديداً، هو اعتباره منذ الأساس أنه يمتلك العالم، وأنَّ له حق الهيمنة من منطلق التفوق في أكثر من مجال، ولذا باتت الإستراتيجية التوسعية الغربية - وبخاصة الأميركية - ومع اقترانها بالمشروع الإقتصادي الرأسمالي إستراتيجيةً عالميةً الطابع، لا حدود لأطماعها وجشعها.

إنَّ تحكُّم قوى الرأسمالية المتوحشة، المتمثلة على نحوٍ رئيسٍ بشبكات الإحتكارات الدُولية من شركات عابرة للقوميات بل وللفارات، والمؤسسات الدُولية المتنوعة، وخصوصاً المالية منها، والمدعومة بقوة فائقة عسكرياً، أدى إلى المزيد من التناقضات والصراعات الجذرية، ليس أقلها اليوم: صراعات الهويات والثقافات وأنماط الحضارات، إلى جانب صراعات الغنى والفقير.

لقد حولت الرأسمالية المتوحشة العولمة إلى آلية لبث التفرقة وزرع الشقاق وتدمير الهويات وفرض أخطر أنواع الإستلاب الثقافي والحضاري والإقتصادي والإجتماعي.

بلغت العولمة حدّها الأخطر مع تحولها إلى عولمة عسكرية على أيدي حاملي مشروع الهيمنة الغربي، والتي شهدنا أكثر تعبيراتها في منطقة الشرق الأوسط، بدءاً من أفغانستان إلى العراق وفلسطين ولبنان، الذي كان نصيبه منها عدواناً شاملاً في تموز العام 2006 وذلك باليد الإسرائيلية.

لم يبلغ مشروع الهيمنة والتسلط الأميركي مستوياتٍ خطيرةً كما بلغها مؤخراً، لا سيما منذ العقد الأخير من القرن العشرين وحتى اليوم، وذلك في مسار تصاعديٍ إتخذ من سقوط الإتحاد السوفياتي وتفككه نقطة انطلاق، لما شكّله من فرصة تاريخية في الحسابات الأميركية للاستفراد بقيادة مشروع الهيمنة عالمياً، وذلك باسم المسؤولية التاريخية وبأنَّ لا تمييز بين مصلحة العالم والمصلحة الأميركية، ما يعني تسويق الهيمنة كمصلحة لباقي الدول والشعوب لا بوصفها مصلحةً أميركيةً بحتةً.

لقد بلغ هذا المسار ذروته مع إمساك تيار المحافظين الجدد بمفاصل إدارة "بوش" الابن، هذا التيار الذي عبّر عن رؤاه الخاصة من خلال وثيقة "مشروع القرن الأميركي الجديد".

لم يكن غريباً ولا مفاجئاً أن يكون أكثر ما أكدت عليه هذه الوثيقة مسألة إعادة بناء القدرات الأميركية، والتي عكست رؤيةً استراتيجيةً جديدةً للأمن القومي الأميركي، بدا واضحاً تماماً أنها تركز على بناء قدرات عسكرية ليس باعتبارها قوة ردع فقط وإنما أيضاً باعتبارها قوة فعل وتدخّل، سواء للقيام بعمليات "وقائية" عن طريق توجيه ضربات إستباقية أم لأغراض علاجية من خلال التعامل مع الأزمات بعد وقوعها.

وجدت إدارة "بوش" بُعيد أحداث 11 أيلول 2001، أنها أمام فرصة سانحة لممارسة أكبر قَدْر من النفوذ والتأثير، من خلال وضع رؤيتها الإستراتيجية للهيمنة المنفردة على العالم موضع التطبيق تحت شعار "الحرب الكونية على الإرهاب" وهكذا قامت هذه الإدارة بمحاولات إعتبرت ناجحةً في بدايتها وفق التالي:

1- عسكرة علاقاتها وسياساتها الخارجية إلى الحد الأقصى.

2- تجنّب الإعتماد على الأطر المتعددة الأطراف، والإنفراد باتخاذ القرارات الإستراتيجية، والتنسيق حيث هناك ضرورة، ومع حلفاء يمكن الركون إليهم.

3- حسم الحرب في أفغانستان بسرعة للتفرغ بعد ذلك للخطوة التالية والأهم في مشروع الهيمنة ألا وهي: السيطرة على العراق، الذي اعتُبر نقطة الإرتكاز الرئيسة لإقامة شرق أوسط جديد يتناسب مع متطلبات عالم ما بعد 11 أيلول. ولم تتورع هذه الإدارة عن اللجوء إلى كل أساليب التمويه والخداع والكذب الصريح لتبرير حروبها، لا سيما الحرب على العراق، وضد كل من يقاوم مشروعها الإستعماري الجديد من دول وحركات وقوى وشخصيات. وفي هذا الإطار عمدت هذه الإدارة إلى إقامة تطابق بين مقولة "الإرهاب" ومقولة "المقاومة" لتنتزع عن المقاومة شرعيّتها الإنسانية والحقوقية، وتبرّر بالتالي خوض الحروب على أنواعها ضدها، في سياق إزالة آخر حصون دفاع الشعوب والدول عن حقها بالعيش بحرية وكرامة وعزة، وعن حقها بسيادة غير منقوصة وببناء تجاربها الخاصة وأخذ مواقعها وأدوارها في حركة التاريخ الإنساني حضارياً وثقافياً.

لقد تحوّل عنوان "الإرهاب" إلى ذريعة أميركية للهيمنة من خلال أدوات: الملاحقة/ الضبط والإعتقال التعسفي/ إفتقاد أبسط مقومات المحاكمات العادلة، كما نجدها في معتقلات "غوانتانامو"، ومن خلال التدخل المباشر في سيادة الدول وتحويلها إلى ماركة مسجلة للتجريم التعسفي واتخاذ إجراءات معاقبة تطل شعوباً بأسرها، وصولاً إلى منح نفسها حقاً مطلقاً بشن حروب تدميرية وملاحقة لا تميز بين البريء والمجرم، ولا بين الطفل والشيخ والمرأة والشاب.

لقد بلغت كلفة حروب الإرهاب الأميركية حتى الآن الملايين من البشر فضلاً عن مظاهر الدمار الشاملة، التي لم تُصب الحجر والبنى التحتية فحسب وإنما بنية ومكونات المجتمعات نفسها، حيث جرى تفكيكها، وعكس مسار تطورها

التاريخي، في عملية ارتكاس أعادت إنتاج صراعات أهلية ذات أبعاد مذهبية وطائفية وعرقية لا تنتهي. هذا من غير أن ننسى استهداف المخزون الثقافي والحضاري لهذه الشعوب.

لا شك أنّ الإرهاب الأميركي هو أصل كل إرهاب في العالم، وقد حولت إدارة "بوش" الولايات المتحدة إلى خطر يتهدد العالم بأسره على كل الصعد والمستويات. ولو جرى اليوم استطلاعٌ عالميٌّ للرأي لظهرت الولايات المتحدة كأكثر دولة مكروهة في العالم.

إنّ الإخفاق الذي مُنيت به الحرب على العراق، وتطور حالة المقاومة فيه والإمتعاض الإقليمي والدولي من نتائج هذه الحرب، وفشل ما يسمى "الحرب على الإرهاب" خصوصاً في أفغانستان، وكذلك الفشل الذريع للحرب الأميركية على المقاومة في لبنان وفلسطين بأدوات إسرائيلية، أدت إلى تآكل الهيبة الأميركية دولياً وإلى تراجع استراتيجي في قدرة الولايات المتحدة على الفعل أو خوض المغامرات الجديدة.

إلا أنّ ما تقدّم لا يعني بأنّ الولايات المتحدة ستُخلى الساحة بسهولة، بل ستقوم بكل ما يلزم من أجل حماية ما تسميه "مصالحها الإستراتيجية"، ذلك لأنّ سياسات الهيمنة الأميركية تنهض على اعتبارات إيديولوجية ومشاريع فكرية، تغذيها اتجاهات متطرفة متحالفة مع مركّب صناعي -عسكري لا حدود لجشعه وأطماعه.

### ثانياً: منطقتنا والمشروع الأميركي

إذا كان العالم المستضعف بأسره يزرع تحت نير هذه الهيمنة الإستكبارية، فإنّ عالمنا العربي والإسلامي يناله منها القسط الأوفر والأثقل، لدواعي تاريخه وحضارته وموارده وموقعه الجغرافي.

إنّ عالمنا العربي والإسلامي هو منذ قرون عرضةً لحروب إستعمارية وحشية لا تنتهي، إلا أنّ مراحلها الأكثر تقدماً بدأت مع زرع الكيان الصهيوني في المنطقة، ومن ضمن مشروع تفتيتها إلى كيانات متصارعة ومتنازعة تحت عناوين شتى، ولقد بلغت ذروة هذه المرحلة الإستعمارية مع وراثة الولايات المتحدة للإستعمار القديم في المنطقة.

يتمثل الهدف المركزي الأبرز للإستكبار الأميركي بالسيطرة على الشعوب بكل أشكالها: السياسية والإقتصادية والثقافية ونهب ثرواتها، ويأتي في الطليعة نهب الثروة النفطية بما هي أداة رئيسة للتحكم بروح الإقتصاد العالمي، وبكل الأساليب التي لا تلتزم أي ضوابط أو معايير أخلاقية أو إنسانية، بما فيها استخدام القوة العسكرية المفرطة، مباشرةً أو بالواسطة.

إعتمدت أميركا لتحقيق هدفها سياساتٍ عامةً واستراتيجيات عمل، أبرزها:

1- توفير كل سبل ضمان الإستقرار للكيان الصهيوني، بما هو قاعدة متقدمة ونقطة ارتكاز للمشروع الأميركي الإستعماري التفتيتي للمنطقة، ودعم هذا الكيان بكل عوامل القوة والإستمرار، وتوفير شبكة أمان لوجوده، ما يؤهله للعب دور الغدة السرطانية التي تستنزف قدرات الأمة وطاقتها وتبعثر إمكاناتها وتشتت آمالها وتطلعاتها.



2-تقويض الإمكانيات الروحية والحضارية والثقافية لشعبنا والعمل على إضعاف روحها المعنوية، عبر بث حروب إعلامية ونفسية تطل قيمها ورموز جهادها ومقاومتها.

3-دعم أنظمة التبعية والإستبداد في المنطقة.

4-الإسك بالمواع الجغرافية الإستراتيجية للمنطقة، لما تشكّله من عقدة وَصْلٍ وفصل، برأً وبحراً وجواً، ونشرُ القواعد العسكرية في مفاصلها الحيوية خدمةً لحروبها ودعماً لأدواتها.

5-منع قيام أي نهضة في المنطقة تسمح بامتلاك أسباب القوة والتقدم أو تلعب دوراً تاريخياً على مستوى العالم.

6-زرع الفتن والإنقسامات على أنواعها، لا سيما الفتن المذهبية بين المسلمين، لإنتاج صراعات أهلية داخلية لا تنتهي.

من الواضح أنه لا مجال اليوم لقراءة أي صراع في أي منطقة من مناطق العالم إلا من منظار إستراتيجي عالمي، فالخطر الأميركي ليس خطراً محلياً أو مختصاً بمنطقة دون أخرى، وبالتالي فإنّ جبهة المواجهة لهذا الخطر الأميركي يجب أن تكون عالميةً أيضاً.

ولا شك بأنّ هذه المواجهة صعبةٌ ودقيقةٌ، وهي معركةٌ ذات مدى تاريخي، وهي بالتالي معركةٌ أجيال وتستلزم الإستفادة من كل قوة مفترضة، ولقد علمتنا تجربتنا في لبنان أنّ الصعوبة لا تعني الإستحالة بل بالعكس فإنّ شعوباً حيةً ومتفاعلةً، وقيادةً حكيمةً وواعيةً ومستعدةً لكل الإحتمالات وتراهن على تراكم الإنجازات، تصنع النصر ولو النصر. ويقدر ما يصح هذا الأمر عمودياً عبر التاريخ فهو يصح أفقياً بالإمتداد الجغرافي والجيو-سياسي أيضاً.

لم يترك الإستكبار الأميركي لأمتنا وشعوبها من خيار إلا خيار المقاومة، من أجل حياة أفضل، ومن أجل مستقبل بشري وإنساني أفضل، مستقبل محكوم بعلاقات من الأخوة والتنوع والتكافل في آن، ويسوده السلام والوئام، تماماً كما رَسَمَت معالمه حركةُ الأنبياء والمصلحين العظام عبر التاريخ، وكما هو في تطلعات وأشواق الروح الإنسانية الحقة والمتسامية.

□□□□□□

## الفصل الثاني

### لبنان

#### أولاً: الوطن

إنّ لبنان هو وطننا ووطن الآباء والأجداد، كما هو وطن الأبناء والأحفاد وكل الأجيال الآتية، وهو الوطن الذي قدّمنا من أجل سيادته وعزته وكرامته وتحرير أرضه أعلى التضحيات وأعزّ الشهداء. هذا الوطن نريده لكل اللبنانيين على حد سواء، يحتضنهم ويتسع لهم ويشمخ بهم ويعطاءهم.

ونريده واحداً موحداً، أرضاً وشعباً ودولةً ومؤسسات، ونرفض أي شكل من أشكال التقسيم أو "الفدرلة"، الصريحة أو المقنّعة. ونريده سيداً حراً مستقلاً عزيزاً كريماً منيعاً قوياً قادراً، حاضراً في معادلات المنطقة، ومساهماً أساسياً في صنع الحاضر والمستقبل كما كان حاضراً دائماً في صنع التاريخ.

ومن أهم الشروط لقيام وطن من هذا النوع واستمراره أن تكون له دولةٌ عادلةٌ وقادرةٌ وقويةٌ، ونظامٌ سياسيٌّ يمثل بحق إرادة الشعب وتطلعاته الى العدالة والحرية والأمن والإستقرار والرفاه والكرامة، وهذا ما ينشده كل اللبنانيين ويعملون من أجل تحقيقه ونحن منهم.

### ثانياً: المقاومة

تمثّل "إسرائيل" تهديداً دائماً للبنان -الدولة والكيان- وخطراً داهماً عليه، لجهة أطماعها التاريخية في أرضه ومياهه، وبما هو أنموذج لتعايش أتباع الرسالات السماوية، في صيغة فريدة، ووطن نقيض لفكرة الدولة العنصرية التي تتمظهر في الكيان الصهيوني. فضلاً عن ذلك، فإن وجود لبنان على حدود فلسطين المحتلة، وفي منطقة مضطربة جراء الصراع مع العدو الإسرائيلي، حتمّ عليه تحمّل مسؤوليات وطنية وقومية.

بدأ التهديد الإسرائيلي لهذا الوطن منذ أن زرع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين، وهو كيانٌ لم يتوانَ عن الإفصاح عن أطماعه بأرض لبنان لضم أجزاء منه، والإستيلاء على خيراته وثرواته، وفي مقدمتها مياهه، وحاول تحقيق هذه الأطماع تدريجياً.

باشر هذا الكيان عدوانه منذ العام 1948، من الحدود إلى عمق الوطن، من مجزرة حولا عام 1949 إلى العدوان على مطار بيروت الدولي عام 1968، وما بينهما سنوات طويلة من الإعتداءات على مناطق الحدود، بأرضها وسكانها وثرواتها، كمقدمة للإستيلاء المباشر على الأرض عن طريق الإجتياحات المتكررة، وصولاً إلى اجتياح آذار 1978 واحتلال منطقة الحدود وإخضاعها لسلطته الأمنية والسياسية والإقتصادية، في إطار مشروع متكامل، تمهيداً لإخضاع الوطن كلّهُ في اجتياح العام 1982.

كل ذلك كان يجري بدعم كامل من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، وتجاهل إلى حدّ التواطؤ من قِبَل ما يُعرف بـ "المجتمع الدولي" ومؤسساته الدولية، وفي ظل صمت رسمي عربي مريب، وغياب للسلطة اللبنانية التي تركت أرضها وشعبها نهياً للمجازر والإحتلال الإسرائيلي من دون أن تتحمل مسؤولياتها وواجباتها الوطنية.

في ظل هذه المأساة الوطنية الكبرى ومعاناة الشعب وغياب دولته وتخلّي العالم عنه، لم يجد اللبنانيون المخلصون لوطنهم سوى استخدام حقهم، والإنطلاق من واجبهم الوطني والأخلاقي والديني في الدفاع عن أرضهم، فكان خيارهم: إطلاق مقاومة شعبية مسلحة لمواجهة الخطر الصهيوني والعدوان الدائم على حياتهم وأرزاقهم ومستقبلهم.

في تلك الظروف الصعبة، حيث افتقد اللبنانيون الدولة، بدأت مسيرة استعادة الوطن من خلال المقاومة المسلّحة، وذلك بتحرير الأرض والقرار السياسي من يد الإحتلال الإسرائيلي كمقدمة لاستعادة الدولة وبناء مؤسساتها الدستورية، والأهم من ذلك كلّ إعادة تأسيس القيم الوطنية التي يُبنى عليها الوطن وفي طبيعتها: السيادة والكرامة الوطنيتان، ما أعطى لقيمة الحرية بُعداً حقيقي، فلم تبقى مجرد شعار معلق بل كرسّتها المقاومة بفعل تحرير الأرض والإنسان، وتحولت هذه القيم الوطنية إلى مدمك أساس لبناء لبنان الحديث، فحجزت موقعه على خارطة العالم وأعدت الإعتبار إليه كبلد يقرّض احترامه ويفتخر أبنائه بالإنتماء إليه بما هو وطن للحرية والثقافة والعلم والتنوع كما هو وطن العنقوان والكرامة والتضحية والبطولة. إنّ هذه الأبعاد مجتمعةً توجّتها المقاومة من خلال ما أنجزته من تحرير في العام 2000 ومن انتصار تاريخي في حرب تموز عام 2006، والذي قدّمت فيهما تجربةً حيّةً للدفاع عن الوطن، تجربةً تحوّلت إلى مدرسة تستفيد منها الشعوب والدول في الدفاع عن أرضها وحماية استقلالها وصون سيادتها.

تَحَقَّق هذا الإنجاز الوطني للمقاومة بمؤازرة شعب وفيّ وجيش وطني، فأحبطت أهداف العدو وأوقعت به هزيمةً تاريخيةً، لتُخْرِجَ المقاومةً بمجاهديها وشهائها، ومعها لبنان بشعبه وجيشه، بانتصار عظيم أسّس لمرحلة جديدة في المنطقة عنوانها محورية المقاومة دوراً ووظيفةً في ردع العدو وتأمين الحماية لاستقلال الوطن وسيادته والدفاع عن شعبه واستكمال تحرير بقية الأرض المحتلة.

إنّ هذا الدور وهذه الوظيفة ضرورةً وطنيةً دائمةً دوام التهديد الإسرائيلي ودوام أطماع العدو في أرضنا ومياهنا ودوام غياب الدولة القوية القادرة، وفي ظل الخلل في موازين القوى ما بين الدولة والعدو - الخلل الذي يدفع عادةً الدول الضعيفة والشعوب المستهدفة من أطماع وتهديدات الدول المتسلطة والقوية، إلى البحث عن صيغ تستفيد من القدرات والإمكانات المتاحة - فإنّ التهديد الإسرائيلي الدائم يفرض على لبنان تكريس صيغة دفاعية تقوم على المزوجة بين وجود مقاومة شعبية تساهم في الدفاع عن الوطن في وجه أي غزو إسرائيلي، وجيش وطني يحمي الوطن ويثبت أمنه واستقراره، في عملية تكامل أثبتت المرحلة الماضية نجاحها في إدارة الصراع مع العدو وحققت انتصارات للبنان ووفرت سبل الحماية له.

هذه الصيغة، التي توضع من ضمن استراتيجية دفاعية، تشكّل مظلةً الحماية للبنان، بعد فشل الرهانات على المظلات الأخرى، سواء أكانت دوليةً أم عربيةً أم تفاوضيةً مع العدو، فانتهاج خيار المقاومة حقّق للبنان تحريراً للأرض واستعادةً لمؤسسات الدولة وحمايةً للسيادة وإنجازاً للإستقلال الحقيقي. في هذا الإطار فإنّ اللبنانيين بقواهم السياسية وشرائحهم الإجتماعية ونُخبهم الثقافية وهيئاتهم الإقتصادية، معنيون بالحفاظ على هذه الصيغة والإنخراط فيها، لأنّ الخطر الإسرائيلي يتهدّد لبنان بكل مكوناته ومقوماته، وهذا ما يتطلّب أوسع مشاركة لبنانية في تحمّل مسؤوليات الدفاع عن الوطن وتوفير سبل الحماية له.

إنّ نجاح تجربة المقاومة في التصدي للعدو، وفشل كل المخططات والحروب للقضاء عليها أو محاصرة خيارها ونزع سلاحها من جهة، واستمرار الخطر الإسرائيلي على لبنان وعدم زوال التهديد عنه من جهة أخرى يفرض على المقاومة السعي الدؤوب لامتلاك أسباب القوة وتعزيز قدراتها وإمكاناتها بما يساعد على تأدية واجبها والقيام بمسؤولياتها الوطنية، للمساهمة في استكمال مهمة تحرير ما تبقى من أرضنا تحت الإحتلال في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وبلدة العجر اللبنانية، واستنقاذ من بقي من أسرى ومفقودين وأجساد الشهداء، والمشاركة في وظيفة الدفاع والحماية للأرض والشعب.

### ثالثاً: الدولة والنظام السياسي

إنّ المشكلة الأساسية في النظام السياسي اللبناني، والتي تمنع إصلاحه وتطويره وتحديثه بشكل مستمر هي الطائفية السياسية. كما أنّ قيام النظام على أسس طائفية يشكّل عائقاً قوياً أمام تحقيق ديمقراطية صحيحة يمكن على ضوئها أن تحكم الأكثرية المنتخبة وتعارض الأقلية المنتخبة، ويفتح فيها الباب لتداول سليم للسلطة بين الموالاة والمعارضة أو الإنتلافات السياسية المختلفة. ولذلك فإنّ الشرط الأساس لتطبيق ديمقراطية حقيقية من هذا النوع هو إلغاء الطائفية السياسية من النظام، وهو ما نص "اتفاق الطائف" على وجوب تشكيل هيئة وطنية عليا لإنجازه.

والى أن يتمكن اللبنانيون ومن خلال حوارهم الوطني من تحقيق هذا الإنجاز التاريخي والحساس - نعني إلغاء الطائفية السياسية - وطالما أنّ النظام السياسي يقوم على أسس طائفية فإنّ الديمقراطية التوافقية تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك.

من هنا فإنّ أي مقارنة للمساائل الوطنية وفق معادلة الأكثرية والأقلية تبقى رهن تحقق الشروط التاريخية والإجتماعية لممارسة الديمقراطية الفعلية التي يصبح فيها المواطن قيمةً بحد ذاته.

إنّ إرادة اللبنانيين في العيش معاً موفوري الكرامة ومتساوي الحقوق والواجبات، تحتمّ التعاون البناء من أجل تكريس المشاركة الحقيقية والتي تشكّل الصيغة الأنسب لحماية تنوعهم واستقرارهم الكامل بعد حقبة من اللاإستقرار سببها السياسات المختلفة القائمة على النزوع نحو الإستئثار والإلغاء والإقصاء.

إنّ الديمقراطية التوافقية تشكّل صيغةً سياسيةً ملائمةً لمشاركة حقيقية من قِبل الجميع، وعامل ثقة مطمئن لمكونات الوطن، وهي تُسهم بشكل كبير في فتح الأبواب للدخول في مرحلة بناء الدولة المطمئنة التي يشعر كل مواطنيها أنها قائمة من أجلهم.

إنّ الدولة التي نتطلع الى المشاركة في بنائها مع بقية اللبنانيين هي:

- 1-الدولة التي تصون الحريات العامة، وتوفر كل الأجواء الملائمة لممارستها.
- 2-الدولة التي تحرص على الوحدة الوطنية والتماسك الوطني.
- 3-الدولة القادرة التي تحمي الأرض والشعب والسيادة والإستقلال، ويكون لها جيشٌ وطنيٌ قويٌ ومقتدرٌ ومجهزٌ، ومؤسساتٌ أمنيةٌ فاعلةٌ وحريصةٌ على أمن الناس ومصالحهم.
- 4-الدولة القائمة في بنيتها على قاعدة المؤسسات الحديثة والفاعلة والمتعاونة، والتي تستند الى صلاحيات ووظائف ومهام واضحة ومحددة.
- 5-الدولة التي تلتزم تطبيق القوانين على الجميع، في إطار احترام الحريات العامة والعدالة في حقوق وواجبات المواطنين، على اختلاف مذاهبهم ومناطقهم واتجاهاتهم.
- 6-الدولة التي يتوافر فيها تمثيل نيابي سليم وصحيح لا يمكن تحقيقه إلا من خلال قانون انتخابات عصري يتيح للناخب اللبناني أن يختار ممثليه بعيداً عن سيطرة المال والعصبية والضغط المختلفة، ويحقق أوسع تمثيل ممكن لمختلف شرائح الشعب اللبناني.
- 7-الدولة التي تعتمد على أصحاب الكفاءات العلمية والمهارات العملية وأهل النزاهة، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية، والتي تضع آليات فاعلةً وقويةً لتطهير الإدارة من الفساد والفاستين دون مساومة.
- 8-الدولة التي تتوافر فيها سلطة قضائية عليا ومستقلة وبعيدة عن تحكّم السياسيين، يمارس فيها قضاءً كفؤون ونزيهون وأحرارٌ مسؤولياتهم الخطيرة في إقامة العدل بين الناس.
- 9-الدولة التي تُقيّم اقتصادها بشكل رئيس على قاعدة القطاعات المنتجة، وتعمل على استنهاضها وتعزيزها، وخصوصاً قطاعات الزراعة والصناعة، وإعطائها الحيز المناسب من الخطط والبرامج والدعم، بما يؤدي الى تحسين الإنتاج وتصريفه، وما يوفر فرص العمل الكافية والمناسبة، وخاصةً في الأرياف.
- 10-الدولة التي تعتمد وتطبق مبدأ الإنماء المتوازن بين المناطق، وتعمل على ردم الهوة الإقتصادية والإجتماعية بينها.
- 11-الدولة التي تهتم بمواطنيها، وتعمل على توفير الخدمات المناسبة لهم من التعليم والطبابة والسكن، الى تأمين الحياة الكريمة، ومعالجة مشكلة الفقر، وتوفير فرص العمل وغير ذلك..
- 12-الدولة التي تعتني بالأجيال الشابة والصاعدة، وتساعد على تنمية طاقاتهم ومواهبهم، وتوجيههم نحو الغايات الإنسانية والوطنية، وحمايتهم من الإنحراف والرديلة.

13-الدولة التي تعمل على تعزيز دور المرأة وتطوير مشاركتها في المجالات كافة، في إطار الإستفادة من خصوصيتها وتأثيرها واحترام مكانتها.

14-الدولة التي تُؤلي الوضع التربوي الأهمية المناسبة، خصوصاً لجهة الإهتمام بالمدرسة الرسمية، وتعزيز الجامعة اللبنانية على كل صعيد، وتطبيق إلزامية التعليم الى جانب مجانيته.

15-الدولة التي تعتمد نظاماً إدارياً لا مركزياً يعطي سلطات إدارية واسعة للوحدات الإدارية المختلفة (محافظة/ قضاء/ بلدية)، بهدف تعزيز فرص التنمية وتسهيل شؤون ومعاملات المواطنين، دون السماح بتحوّل هذه اللامركزية الإدارية الى نوع من الفدرالية لاحقاً.

16-الدولة التي تجهدُ لوقف الهجرة من الوطن، هجرة الشباب والعائلات وهجرة الكفاءات والأدمغة، ضمن مخطط شامل وواقعي.

17-الدولة التي ترعى مواطنيها المغتربين في كل أصقاع العالم، وتدافع عنهم وتحميهم، وتستفيد من انتشارهم ومكانتهم ومواقعهم لخدمة القضايا الوطنية.

إنّ قيام دولة بهذه المواصفات والشروط هدفٌ لنا ولكل لبناني صادق ومخلص، ونحن في حزب الله سنبذل كل جهودنا، وبالتعاون مع القوى السياسية والشعبية المختلفة التي تشاركنا هذه الرؤية، من أجل تحقيق هذا الهدف الوطني النبيل.

#### رابعاً: لبنان والعلاقات اللبنانية - الفلسطينية

كانت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ولا تزال واحدةً من النتائج المأساوية لنشوء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وتشريد أهلها منها، فهؤلاء انتقلوا إلى لبنان ليعيشوا فيه مؤقتاً كضيوف لدى إخوانهم اللبنانيين ريثما يعودون إلى وطنهم وديارهم التي أُخرجوا منها.

وما عاناه الفلسطينيون واللبنانيون على حد سواء جراء هذا اللجوء، كان سببه الحقيقي والمباشر هو الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وما نتج عنه من مآسٍ وويلاتٍ أصابت شعوب المنطقة بأسرها ولم يقتصر ضررها على الفلسطينيين فقط.

كما أنّ معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لم تقتصر على آلام الهجرة القسرية واللجوء فقط إنما أضيفت إليها الإعتداءات والمجازر الوحشية الإسرائيلية، التي دمرت الحجر والبشر، كما حصل في مخيم النبطية الذي دُمّر بالكامل/ قساوة العيش في المخيمات في ظل ظروف تقتصر إلى الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم/ الحرمان من الحقوق المدنية والإجتماعية/ عدم قيام الحكومات اللبنانية المتعاقبة بواجبها تجاههم.

إنّ هذا الواقع غير الطبيعي بات يحتمّ اليوم على السلطات اللبنانية المسؤولة ضرورة تحمّل مسؤوليتها، وبناء العلاقات اللبنانية - الفلسطينية على أسس صحيحة ومتينة وقانونية، تراعي موازين الحق والعدل والمصالح المشتركة لكلا الشعبين، وأن لا يبقى هذا الوجود وهذه العلاقات محكومةً للأمزجة والأهواء والحسابات السياسية والتجاذبات الداخلية والتدخلات الدولية.

إننا نرى أنّ النجاح في هذه المهمة يتحقق من خلال ما يلي:

1. الحوار اللبناني - الفلسطيني المباشر.
2. تمكين الفلسطينيين في لبنان من التوافق على اختيار مرجعية موحّدة لهم تمثلهم في هذا الحوار، متجاوزين التباينات الحاصلة في الوضع الفلسطيني الأعم.
3. إعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والاجتماعية، بما يليق بوضعهم الإنساني ويحفظ شخصيتهم وهويتهم وقضيتهم.
4. التمسك بحق العودة ورفض التوطين.

#### خامساً: لبنان والعلاقات العربية

إنّ لبنان العربي الهوية والانتماء إنما يمارس هويته وانتماءه بوصفهما حالةً طبيعيةً أصيلةً في التكوين المجتمعي اللبناني.

كما أنّ المدى الحيوي والجغرافيا السياسية والعمق الإستراتيجي وسياسات التكامل الإقليمي والمصالح القومية، بوصفها محدّدات إستراتيجية لموقع لبنان السياسي ومصالحه الكبرى، تحتمّ عليه الإلتزام بالقضايا العربية العادلة، وفي طليعتها قضية فلسطين والصراع مع العدو الإسرائيلي.

كذلك، ثمة حاجةٌ أكيدةٌ إلى تضافر الجهود لتجاوز حالة الصراعات التي تشقّ الصف العربي، إذ أنّ تناقض الإستراتيجيات واختلاف التحالفات، رغم جدّيتها وحِدّتها، لا تبرّر الإنسياق في سياسات الإستهداف أو الإنخراط في المشاريع الخارجية القائمة على تعميق الفرقة وإثارة النعرات الطائفية وتحريك عوامل التجزئة والتفتت، بما يؤدي إلى إنهاك الأمة وخدمة العدو الصهيوني وتنفيذ المآرب الأميركية.

إنّ تطوير المنهج السياسي القائم على حصر النزاعات أو تنظيمها والحؤول دون انفلاتها إلى مجال الصراعات المفتوحة، هو خيارٌ جدّيرٌ بالتبنيّ لإنضاج مقاربةٍ نوعيةٍ ومسؤولةٍ في التعاطي مع القضايا القومية، وكذلك البحث عن المشتركات لتعزيزها وتوفير فرص التواصل البناء على مستوى الحكومات والشعوب، لتحقيق أوسع إطار تضامني يخدم قضاياها.

وهنا يشكّل خيار المقاومة حاجةً جوهريةً وعاملاً موضوعياً لتصليب الموقف العربي وإضعاف العدو، بمعزل عن طبيعة الإستراتيجيات أو الرهانات السياسية المتخذة.

بناءً على كل ما تقدّم، لا تجد المقاومةً غضاضةً في تعميم عوائد الإستفادة من خيارها، بحيث يطال مختلف المواقع العربية، ما دامت النتائج تدرج في إطار معادلة إضعاف العدو وتقوية وتصليب الموقف العربي.

وفي هذا الإطار، سجلت سوريا موقفاً مميزاً وصامداً في الصراع مع العدو الإسرائيلي، ودعمت حركات المقاومة في المنطقة، ووقفت الى جانبها في أصعب الظروف، وسعت الى توحيد الجهود العربية لتأمين مصالح المنطقة ومواجهة التحديات.

إننا نؤكد على ضرورة التمسك بالعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، بوصفها حاجةً سياسيةً وأمنيةً واقتصاديةً مشتركةً، تُملئها مصالح البلدين والشعبين وضرورات الجغرافيا السياسية وموجبات الإستقرار اللبناني ومواجهة التحديات المشتركة، كما ندعو الى إنهاء كل الأجواء السلبية التي شابت علاقات البلدين في السنوات القليلة الماضية، والعودة بهذه العلاقات الى وضعها الطبيعي في أسرع وقت ممكن.

#### سادساً: لبنان والعلاقات الإسلامية

يواجه عالمنا العربي والإسلامي تحدياتٍ تطال مجتمعاتنا، بمكوناتها المختلفة، ما يقتضي عدم التهاون بخطورتها.

فالإحتقان الطائفي والتوترات المذهبية المفتعلة، وعلى الأخص بين السنة والشيعية، واختلاق التناقضات القومية بين كُرد وتركمان وعرب، وإيرانيين وعرب.. وتخويف الأقليات وترهيبها، والنزف المسيحي المستمر من المشرق العربي، وخاصةً من فلسطين والعراق فضلاً عن لبنان، كل ذلك يهدد تماسك مجتمعاتنا، ويقلّل من منعته، ويفاقم من عوائق نهضتها وتطورها.

وبدل أن يمثّل التنوع الديني والقومي مصدر غنى وحيويةً إجتماعيةً فقد أسيء توظيفه، وتم استخدامه كعامل تمزيق وفرقة وتفتيت مجتمعي.

إنّ الحالة الناجمة عن هذا الإستخدام السيئ هي حصيلة تقاطع لسياسات غربية متعمدة، وأميركية تحديداً، مع ممارسات وتصورات داخلية عصبوية لا مسؤولة، بالإضافة إلى بيئة سياسية غير مستقرة.

إنّ أخذ هذه الحقائق بعين الإعتبار يبدو ملحاً، ومن الجدير والضروري إدراجها كأحد الإهتمامات الجوهرية في برامج القوى والإتجاهات الأساسية، بما فيها الحركات الإسلامية، التي تقع على كاهلها مسؤوليةً خاصةً في التصدي لهذه التحديات ومعالجة تلك المشكلات.



يؤكد حزب الله على أهمية التعاون بين الدول الإسلامية في المجالات كافة، وهو ما يمنحها قوة تضامن في وجه المخططات الاستكبارية، وحمايةً مجتمعيةً من الغزو الثقافي والإعلامي، ويحضّنها على الاستفادة من خيراتها في تبادل المنافع المختلفة بين هذه الدول.

وفي هذا الإطار، يعتبر حزب الله إيرانَ الإسلام دولةً مركزيةً مهمةً في العالم الإسلامي، فهي التي أسقطت بثورتها نظام الشاه ومشاريعه الصهيونية - الأميركية، ودعمت حركات المقاومة في منطقتنا، ووقفت بشجاعة وتصميم الى جانب القضايا العربية والإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

إنّ سياسة الجمهورية الإسلامية في إيران واضحة وثابتة في دعم القضية المركزية الأولى والأهم للعرب والمسلمين وهي القضية الفلسطينية، منذ إعلان انتصار الثورة الإسلامية المباركة بقيادة الولي الفقيه الإمام الخميني (قده)، وفتح أول سفارة فلسطينية مكان السفارة الإسرائيلية، وقد استمر هذا الدعم بأشكاله كافة الى يومنا هذا بقيادة الولي الفقيه الإمام الخامنئي (دام ظلّه)، ما أدى الى تحقيق انتصاراتٍ بارزةٍ لأول مرة في تاريخ الصراع مع الصهاينة الغزاة.

إنّ اختلاق التناقض مع الجمهورية الإسلامية في إيران من قِبَل بعض الجهات العربية يمثل طعناً للذات وللقضايا العربية، ولا يخدم سوى "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية.

فإيران التي صاغت عقيدتها السياسية، وبنّت مداها الحيوي على قاعدة "مركزية القضية الفلسطينية" والعداء لـ "إسرائيل" ومواجهة السياسات الأميركية والتكامل مع البيئة العربية والإسلامية، يجب أن تُقَابَل بإرادة التعاون والأخوة، والتعاطي معها كقاعدة استنهاض ومركز ثقل استراتيجي وأنموذج سيادي واستقلالي وتحرري داعم للمشروع العربي - الإسلامي الاستقلالي المعاصر، وقوة تزيد دول وشعوب منطقتنا قوةً ومنعةً.

إنّ العالم الإسلامي يقوّى بتحالفاته وتعاون دوله. ونؤكد على أهمية الاستفادة من عناصر القوة السياسية والاقتصادية والبشرية.. الموجودة في كل دولة من دول العالم الإسلامي، على قاعدة التكامل والنصرة وعدم التبعية للمستكبرين.

ونذكّر بأهمية الوحدة بين المسلمين، قال تعالى: {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا}، والحذر مما يسبب التفرقة بينهم كالإثارات المذهبية، وخاصةً بين السنة والشيعة، ونحن نراهن على وعي الشعوب الإسلامية في التصدي لما يحاك من مؤامرات وفتن على هذا الصعيد.

### سابعاً: لبنان والعلاقات الدولية

إنّ معايير الإختلاف والنزاع والصراع في رؤية حزب الله ومنهجه إنما تقوم على أساس سياسي - أخلاقي بالدرجة الأولى، بين مستكبرٍ ومستضعفٍ، وبين متسلطٍ ومقهورٍ، وبين متجبرٍ محتلٍ وطالب حرية واستقلال.

كما يعتبر حزب الله أنّ الهيمنة الأحادية تُطيح بالتوازن والإستقرار العالميين وبالأمن والسلم الدوليين.

إنّ دعم الإدارة الأميركية اللامحدود لـ"إسرائيل"، ودفعها للعدوان، وتغطية احتلالاتها للأراضي العربية، بالإضافة إلى هيمنة الإدارة الأميركية على المؤسسات الدولية، وازدواجية المعايير في إصدار وتنفيذ القرارات الدولية، وسياسة التدخل في شؤون المجتمعات الأخرى، وعسكرة العالم واعتماد منطقتي الحروب المتقلبة في النزاعات الدولية، وإثارة القلاقل والإضطرابات في كل أنحاء العالم، يضع الإدارة الأميركية في موقع المعادي لأمتنا وشعبنا، كما يحملها مسؤولية أساسية وأولى في إنتاج الإختلال والإضطراب في النظام الدولي.

أما السياسات الأوروبية فإنها تتأرجح بين العجز وقلة الفاعلية من ناحية والإلتحاق - غير المبرر - بالسياسات الأميركية من ناحية ثانية، ما يؤدي فعلياً إلى تجويف النزعة المتوسطة في أوروبا لصالح هيمنة النزعة الأطلسية، بخلفياتها الإستعمارية.

إنّ الإلتحاق بالسياسات الأميركية - وخاصةً في مرحلة إخفاقها التاريخي - يشكّل خطأً استراتيجياً لن يؤدي إلاً إلى مزيد من المشكلات والتعثر والتعقيدات في العلاقات الأوروبية - العربية.

إنّ على أوروبا مسؤولية خاصةً بفعل الإرث الإستعماري الذي ألحق بمنطقتنا أضراراً فادحةً لا تزال شعوبنا تعاني من نتائجها وتأثيراتها.

ولأنّ شعوباً أوروبية لها تاريخ في مقاومة المحتل فإنّ واجب أوروبا الأخلاقي والإنساني - قبل السياسي - يفرض عليها الإعتراف بحق الشعوب في مقاومة المحتل، على قاعدة التمييز بين المقاومة والإرهاب.

وبحسب رأينا: إنّ مقتضيات الإستقرار والتعاون في العلاقات الأوروبية - العربية تستوجب بناء مقاربة أوروبية أكثر استقلاليةً وأكثر عدالةً وموضوعيةً. وسيكون متعزراً بناء المدى الحيوي المشترك، سياسياً وأمنياً، من دون هذا التحول الكفيل بمعالجة مواطن الخلل المولدة للأزمات واللاإستقرار.

ومن ناحية أخرى، ننظر بكثير من الإهتمام والتقدير للتجربة الإستقلالية والتحررية الراضة للهيمنة في دول أميركا اللاتينية، ونرى مساحاتٍ واسعةً من التلاقي بين مشروعها ومشروع حركات المقاومة في منطقتنا، بما يُفضي إلى بناء نظامٍ دوليٍّ أكثر عدالةً وتوازناً.

إنّ ملاقاتنا تلك التجربة تشكّل باعثاً لآمال واعدة على المستوى العالمي، بالإستناد إلى هوية إنسانية جامعة وخلفية سياسية وأخلاقية مشتركة. وفي هذا السياق، سيبقى شعار "وحدة المستضعفين" أحد مرتكزات فكرنا السياسي في بناء فهمنا وعلاقاتنا ومواقفنا تجاه القضايا الدولية.

□□□□□□

الفصل الثالث

## فلسطين ومفاوضات التسوية

### أولاً: قضية فلسطين والكيان الصهيوني

شكّل الكيان الصهيوني منذ اغتصابه لفلسطين وتشريد أهلها منها في العام 1948، برعاية ودعم من قوى الهيمنة الدولية آنذاك، عدواناً مباشراً وخطراً جدياً طالاً المنطقة العربية بأكملها، وتهديداً حقيقياً لأمنها واستقرارها ومصالحها، ولم يقتصر أذاه وضرره على الشعب الفلسطيني أو الدول والشعوب المجاورة لفلسطين فحسب، وما الإعتداءات والتوترات والحروب التي شهدتها المنطقة بفعل النزعة والممارسات العدوانية الإسرائيلية إلاّ الدليل والشاهد على مقدار الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني وبالعرب والمسلمين جراء الجريمة ضد الإنسانية التي ارتكبتها الغرب عندما أقدم على زرع هذا الكيان الغريب في قلب العالم العربي والإسلامي، ليكون اختراقاً معادياً وموقعاً متقدماً للمشروع الاستكباري الغربي عامةً، وقاعدةً للسيطرة والهيمنة على المنطقة خاصةً.

إنّ الحركة الصهيونية هي حركة عنصرية فكرياً وممارسةً، وهي نتاج عقلية إستكبارية إستبدادية تسلطية، ومشروعاً في أصله وأساسه هو مشروع إستيطاني تهويدي توسعي. كما أنّ الكيان الذي انبثق عنها قام وتمكّن واستمر عبر الإحتلال والعدوان والمجازر والإرهاب، بدعم ورعاية واحتضان من الدول الإستعمارية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، التي ترتبط معه بتحالف إستراتيجي جعلها شريكاً حقيقياً له في كل حروبه ومجازره وممارساته الإرهابية.

إنّ الصراع الذي نخوضه وتخوضه أمتنا ضد المشروع الصهيوني - الإستعماري في فلسطين إنما هو قيامٌ بواجب الدفاع عن النفس ضد الإحتلال والعدوان والظلم الإسرائيلي - الإستكباري الذي يتهدد وجودنا ويستهدف حقوقنا ومستقبلنا، وهو ليس قائماً على المواجهة الدينية أو العنصرية أو العرقية من جانبنا، وإنّ كان أصحاب هذا المشروع الصهيوني - الإستعماري لم يتورعوا يوماً عن استخدام الدين وتوظيف المشاعر الدينية وسيلةً لتحقيق أهدافهم وغاياتهم.

وليس ما ذهب إليه الرئيس الأميركي "بوش" وخلفه "أوباما" وقادة الكيان الصهيوني معهم، من مطالبة للفلسطينيين والعرب والمسلمين بالإعتراف بيهودية "دولة إسرائيل" إلاّ أوضح دليل على ذلك.

إنّ النتيجة الطبيعية والحتمية أن يعيش هذا الكيان الغاصب المفتعل مأزقاً وجودياً يؤرّق قادته وداعميه، لكونه مولوداً غير طبيعي وكياناً غير قابل للحياة والإستمرار ومعرّضاً للزوال. وهنا تقع المسؤولية التاريخية على عاتق الأمة وشعوبها أنّ لا تعترف بهذا الكيان مهما كانت الضغوطات والتحديات، وأنّ تواصل العمل من أجل تحرير كل الأرض المغتصبة واستعادة كل الحقوق المسلوقة مهما طال الزمن وعظمت التضحيات.

### ثانياً: القدس والمسجد الأقصى

يدرك العالم بأسره مكانةً وقداسةً مدينة القدس والمسجد الأقصى، فالمسجد الأقصى هو أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وسلّم)، وملقى الأنبياء والرسل (عليهم صلوات الله أجمعين)، ولا يُنكر أحدٌ

عظيم مكانته لدى المسلمين كمعلمٍ من أكثر المعالم قدسيةً عندهم، وعمق علاقته بالإسلام كواحد من أهم الرموز الإسلامية على وجه الأرض.

ومدينة القدس بما تحتضن من مقدسات إسلامية ومسيحية، تتمتع بمكانة رفيعة لدى المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

إن استمرار الإحتلال الإسرائيلي لهذه المدينة المقدسة مع ما يرافق ذلك من خطط ومشاريع تهويدية وطرد أبنائها ومصادرة بيوتهم وممتلكاتهم وإحاطتها بأحياء يهودية وأحزمة وكتل إستيطانية وخنقها بجدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى المساعي الأميركية -الإسرائيلية المتواصلة لتكريسها عاصمةً أبديةً للكيان الصهيوني باعتراف دولي، كلها إجراءات عدوانية مرفوضة ومدانة.

كما أنّ الإعتداءات الخطيرة المتواصلة والمتكررة على المسجد الأقصى المبارك وما ينفذ في نطاقه من حفريات وما يُعدّ من خطط لتدميره، تشكّل خطراً جدياً وحقيقياً يهدد وجوده وبقائه، ويُندر بتداعيات خطيرة على المنطقة بأسرها.

إنّ واجب نُصرة القدس وتحريرها والدفاع عن المسجد الأقصى وحمايته، هو واجبٌ دينيٌّ ومسؤوليةٌ إنسانيةٌ وأخلاقيةٌ في عنق كل حرّ وشريف من أبناء أمتنا العربية والإسلامية وكل أحرار وشرفاء العالم.

إننا ندعو ونطالب العرب والمسلمين على الصعيدين الرسمي والشعبي، وجميع الدول الحريضة على السلام والإستقرار في العالم، لبذل الجهود والإمكانات لتحرير القدس من نير الإحتلال الصهيوني، وللمحافظة على هويتها الحقيقية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

### ثالثاً: المقاومة الفلسطينية

إنّ الشعب الفلسطيني وهو يخوض معركة الدفاع عن النفس ويكافح لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة في فلسطين بمعناها التاريخي وواقعها الجغرافي، إنما يمارس حقاً مشروعاً تُعزّه وتُوجبّه الرسالات السماوية والقوانين الدولية والقيم والأعراف الإنسانية.

وهذا الحق يشمل المقاومة بكل أشكالها -وفي مقدمتها الكفاح المسلح -وبكل الوسائل التي تتمكن فصائل المقاومة الفلسطينية من استخدامها، خاصةً في ظل اختلال موازين القوى لمصلحة العدو الصهيوني المتمسح بأحدث أسلحة الفتك والدمار والقتل.

ولقد أثبتت التجارب - التي شكّلت دليلاً قطعياً لا يدع مجالاً للشك والإرتياب على امتداد مسيرة الصراع والمواجهة بين أمتنا وبين الكيان الصهيوني منذ اغتصابه لفلسطين وحتى يومنا هذا - أهميةً وجدوى خيار المقاومة الجهادية والكفاح المسلح في مواجهة العدوان وتحرير الأرض واستعادة الحقوق وتحقيق توازن الرعب وسد فجوة التفوق الإستراتيجي عبر

المعادلات التي فرضتها المقاومة بإمكانياتها المتاحة وإرادتها وعزيمتها في ميدان المواجهة، وخير شاهد ودليل على ذلك ما حققته المقاومة في لبنان من انتصارات متتالية، وما راكمته من إنجازات ميدانية وعسكرية ومعنوية على امتداد تجربتها الجهادية، لا سيما عبر إرغام الصهاينة على الانسحاب الإسرائيلي الكبير في أيار العام 2000 من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة، أو عبر الفشل المدوي للجيش الصهيوني في عدوان تموز العام 2006، والذي حققت فيه المقاومة انتصاراً إلهياً وتاريخياً واستراتيجياً غير معادلة الصراع بشكل جذري، وألحق أول هزيمة بهذا المستوى بالعدو الإسرائيلي، وأسقط أسطورة الجيش الذي لا يُقهر.

والدليل الآخر على ذلك هو ما حققته المقاومة في فلسطين من إنجازات متواصلة عبر تجربة الثورة الفلسطينية وخيار الكفاح المسلح الذي انتهجته، وعبر انتفاضة الحجارة الأولى وانتفاضة الأقصى الثانية، وصولاً إلى الإندحار القهري للجيش الإسرائيلي عبر الانسحاب الكامل من قطاع غزة في العام 2005 بلا قيد أو شرط وبلا تفاوض أو اتفاق ومن دون تحقيق أي مكسب سياسي أو أممي أو جغرافي، ليكون ذلك أول انتصار ميداني - جغرافي - نوعي بهذا الحجم وهذا المستوى وهذه الدلالة لخيار المقاومة في فلسطين، كونه أول انسحاب إسرائيلي إضطراري بفعل المقاومة، ضمن حدود فلسطين التاريخية، والدلالات التي يحملها هذا الأمر بالغة الأهمية في مجرى الصراع بيننا وبين الكيان الصهيوني على الصعيد الإستراتيجي. كما أنّ الصمود الرائع للشعب الفلسطيني المجاهد ومقاومته في غزة في مواجهة العدوان الصهيوني سنة 2008 درسٌ للأجيال وعبرةٌ للغزاة والمعتدين.

فإذا كانت هذه هي جدوى المقاومة في لبنان وفي فلسطين، فماذا كانت جدوى الخيار التفاوضي التسويي؟ وما هي النتائج والمصالح والمكاسب التي حققتها المفاوضات في كل مراحلها وعبر كل الإتفاقات التي أنتجتها، أليس المزيد من الغطرسة والتسلط والتعننت الإسرائيلي والمزيد من المكاسب والمصالح والشروط الإسرائيلية؟

إننا إذ نؤكد وقوفنا الدائم والثابت إلى جانب الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، بثوابتها التاريخية والجغرافية والسياسية، نؤكد بشكل قاطع وجازم مساندتتنا وتأييدنا ودعمنا لهذا الشعب وحركات المقاومة الفلسطينية ونضالها في مواجهة المشروع الإسرائيلي.

#### رابعاً: مفاوضات التسوية

كان موقفنا ولا يزال وسيبقى تجاه عملية التسوية وتجاه الإتفاقات التي أنتجها مسار مدريد التفاوضي عبر "اتفاق وادي عربة" وملحقاته و"اتفاق أوسلو" وملحقاته ومن قبلهما "اتفاق كامب ديفيد" وملحقاته، موقفَ الرفض المطلق لأصل ومبدأ خيار التسوية مع الكيان الصهيوني، القائم على أساس الإعراف بشرعية وجوده، والتنازل له عما اغتصبه من أرض فلسطين العربية والإسلامية.

هذا الموقف هو موقف ثابت ودائم ونهائي، غير خاضع للتراجع أو المساومة، حتى لو اعترف العالم كله بـ"إسرائيل".

ومن هذا المنطلق، ومن موقع الأخوة والمسؤولية والحرص، فإننا ندعو المسؤولين العرب إلى أن يلتزموا خيارات شعوبهم، عبر إعادة النظر بالخيار التفاوضي، وإجراء مراجعة لنتائج الإتفاقات الموقّعة مع العدو الصهيوني، والتخلي الحاسم والنهائي عن عملية التسوية الوهمية الظالمة المسماة زوراً وبهتاناً "عملية السلام"، لا سيما وأنّ من رهنوا على دور للإدارات الأميركية المتعاقبة كشريك ووسيط نزيه وعادل في هذه العملية، قد عاينوا - بما لا يقبل الشك - أنها خذلتهم، ومارست عليهم الضغط والإبتزاز، وأظهرت العداة لشعوبهم وقضاياهم ومصالحهم، وانحازت بشكل كامل وسافر إلى جانب حليفها الإستراتيجي الكيان الصهيوني.

أما الكيان الصهيوني، الذي يتوهمون إمكانية إقامة سلام معه، فقد أظهر لهم في كل مراحل المفاوضات أنه لا يطلب السلام ولا يسعى إليه، وأنه يستخدم المفاوضات لفرض شروطه وتعزيز موقعه وتحقيق مصالحه وكسر حدة العداة والحاجز النفسي لدى شعوبهم تجاهه، عبر حصوله على تطبيع رسمي وشعبي مجاني ومفتوح يحقق له التعايش الطبيعي والإندماج في النظام الإقليمي وفرض نفسه كأمر واقع في المنطقة والقبول به والإعتراف بشرعية وجوده، بعد التخلي له عن الأرض الفلسطينية التي اغتصبها.

من هنا، فإننا ندعو ونتوقع ونأمل من كل العرب والمسلمين، على الصعيدين الرسمي والشعبي، العودة إلى فلسطين والقدس كقضية مركزية لهم جميعاً، يتوحدون حولها ويلتزمون تحريرها من رجس الإحتلال الصهيوني الغاشم، والقيام بما يمليه عليهم واجبهم الديني والأخوي والإنساني تجاه مقدساتهم في فلسطين وتجاه شعبها المظلوم، وتوفير كل مستلزمات الدعم لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتمكينه من مواصلة مقاومته، ورفض كل مشاريع التطبيع مع العدو الصهيوني وإسقاطها، والتمسك بحق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وديارهم التي أُخرجوا منها، والرفض القاطع لكل البدائل المطروحة من توطين أو تعويض أو تهجير، والعمل الفوري على فك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني لا سيما الحصار الشامل لقطاع غزة، وتبني قضية آلاف الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، ووضع الخطط والبرامج العملية لتحريرهم من الأسر.

□□□□□□

#### الخاتمة

هذه هي رؤيتنا وتصوراتنا، حَرَضنا في البحث عنها أن نكون طلاب حق وحقيقة. وهذه هي مواقفنا والتزاماتنا، سعيًا أن نكون فيها أهل صدق ووفاء، نؤمن بالحق وننطق به، وندافع عنه ونضحي من أجله حتى الشهادة، لا نبغي في ذلك سوى رضا خالقنا وإلهنا رب السماوات والأرض، ولا نرجو من ذلك سوى صلاح أهلنا وشعبنا وأمتنا وخيرهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة.

اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منّا منافسةً في سلطان ولا ابتغاءً لشيءٍ من الحُطام، وإنما كان إحياءً للحق وإماتةً للباطل ودفاعاً عن مظلومي عبادك وإقامةً للعدل في أرضك وطلباً لرضاك والقرب منك، على هذا قضى شهادؤنا، وعلى هذا نمضي ونواصل العمل والجهاد، وقد وعدتنا إحدى الحُسنيين إما النصر أو التشرف بلقائك مخضبين بدمائنا. ووعدنا لك يا ربّ ولكل عبادك المظلومين، أن نبقي الرجال الصادقين في العهد، والمنتظرين للوعد، والثابتين الذين ما بدّلوا تبديلاً.

فهرس

المحتويات



الصفحة	العنوان
1	مقدمة
19	الفصل الأول: ماهية السياسة الأمنية في ظل تحول مضامين الأمن
21	المبحث الأول: مفهوم الأمن في ظل المقاربات النظرية المختلفة
21	المطلب الأول: تعريف الأمن
22	المطلب الثاني: الأمن في شقه التقليدي
24	المطلب الثالث: مفهوم الأمن عند النقاد
27	المبحث الثاني: مستويات الأمن
27	المطلب الأول: المستوى الوطني (القومي) للأمن
32	المطلب الثاني: المستوى الإقليمي والجماعي للأمن
38	المطلب الثالث: الأمن الدولي
43	المطلب الرابع: الأمن الإنساني (البشري)
47	المبحث الثالث: مفهوم السياسة الأمنية في ظل تحول مفاهيم الأمن
47	المطلب الأول: تعريف السياسة الأمنية
49	المطلب الثاني: مفهوم السياسة الأمنية حسب المنظور التقليدي
51	المطلب الثالث: السياسة الأمنية حسب المقاربات النقدية
55	المطلب الرابع: السياسة الأمنية وبعض المصطلحات المشابهة
59	خلاصة الفصل الأول.
60	الفصل الثاني: السياسة الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط
62	المبحث الأول: محددات السياسة الأمنية الإيرانية
62	المطلب الأول: المحددات الجغرافية والسكانية.
71	المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية
78	المطلب الثالث: المحدد العسكري والقيمي
87	المطلب الرابع: طبيعة النظام السياسي الإيراني
93	المبحث الثاني: جيواستراتيجية منطقة الشرق الأوسط

93	المطلب الأول: التعريف بمنطقة الشرق الأوسط
98	المطلب الثاني: الشرق الأوسط في ظل التنافس الدولي
115	المطلب الثالث: المصالح الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط
119	المبحث الثالث: ملامح السياسة الأمنية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط
119	المطلب الأول: العقيدة الدفاعية في سياسة إيران الأمنية نحو منطقة الشرق الأوسط
120	المطلب الثاني: مبدأ السياسة الهجومية في السياسة الأمنية الإيرانية الشرق أوسطية
123	خلاصة الفصل الثاني.
124	الفصل الثالث: مسار العلاقات الإيرانية اللبنانية 2000-2017.
126	المبحث الأول: أدوات السياسة الأمنية الإيرانية تجاه لبنان.
126	المطلب الأول: أهمية لبنان (الموقع، المساحة والسكان)
131	المطلب الثاني: أدوات السياسة الأمنية الإيرانية نحو لبنان المتعلقة بالقوة الناعمة
135	المطلب الثالث: أدوات السياسة الأمنية الإيرانية تجاه لبنان المتعلقة بالقوة الصلبة
140	المطلب الرابع: القوة الذكية في السياسة الأمنية الإيرانية تجاه لبنان.
146	المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية اللبنانية 2000-2017.
146	المطلب الأول: تاريخ العلاقات الإيرانية اللبنانية.
149	المطلب الثاني: حزب الله اللبناني في منظومة السياسة الأمنية الإيرانية
156	المطلب الثالث: لبنان في المعادلة الإيرانية-السورية
163	خلاصة الفصل الثالث.
164	الفصل الرابع: انعكاسات سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان على استقرار الشرق الأوسط
165	المبحث الأول: الانعكاسات على المستويات (السياسية، العسكرية والأمنية والاقتصادية).
165	المطلب الأول: الانعكاسات على المستوى السياسي
168	المطلب الثاني: الانعكاسات على المستوى العسكري والأمني.
173	المطلب الثالث: الانعكاسات على المستوى الاقتصادي
177	المبحث الثاني: انعكاسات سياسة إيران الأمنية على استقرار الخليج العربي.
177	المطلب الأول: الأزمة السعودية القطرية (الأزمة الخليجية).
185	المطلب الثاني: تورط إيران وحزب الله اللبناني في أزمة البحرين.

191	المبحث الثالث: انعكاس سياسة إيران الأمنية تجاه لبنان على تحالفاتها الإقليمية.
191	المطلب الأول: الانعكاسات على التحالف الإيراني/الروسي.
197	المطلب الثاني: الانعكاسات على التحالف الإيراني/التركي.
205	خلاصة الفصل الرابع.
206	الفصل الخامس: نحو رؤية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة إيران الأمنية
208	المبحث الأول: القوى الإقليمية وسياسة إيران الأمنية.
208	المطلب الأول: الموقف التركي من سياسة إيران الأمنية.
211	المطلب الثاني: موقف الكيان الصهيوني من سياسة إيران الأمنية والنووية.
217	المطلب الثالث: الموقف السعودي من سياسة إيران الأمنية.
223	المبحث الثاني: القوى الدولية وسياسة إيران الأمنية النووية (التوجه النووي الإيراني).
223	المطلب الأول: الموقف الأمريكي من التوجه النووي في سياسة إيران الأمنية.
228	المطلب الثاني: الموقف الأوروبي من التوجه النووي في سياسة إيران الأمنية.
232	المطلب الثالث: الموقف الروسي من سياسة إيران الأمنية النووية.
238	المطلب الرابع: الموقف الصيني من سياسة إيران النووية.
242	المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لمنطقة الشرق الأوسط في ظل استمرارية سياسة إيران الأمنية (النووية).
242	المطلب الأول: سيناريو عدول إيران عن سياستها الأمنية أو سيناريو الاحتواء.
244	المطلب الثاني: سيناريو الحروب بالوكالة (إيران، سوريا، السعودية، الكيان الصهيوني).
248	المطلب الثالث: سيناريو المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.
252	خلاصة الفصل الخامس
253	الخاتمة
258	فهرس الأشكال والجداول
262	قائمة المصادر والمراجع
282	الملاحق
345	فهرس المحتويات

## الملخص

حاولت إيران بعد الثورة الإسلامية على نظام الشاه لأن تلعب دوراً محورياً، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، حيث على هذا الأساس تبنت وانتهجت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسة أمنية، قائمة بالدرجة الأولى على ما دعت إليه ثورتها الإسلامية من مبادئ، خاصة مبدأ تصدير الثورة للدول المجاورة بمنطقة الشرق الأوسط والدول العربية والإسلامية بصفة عامة من خلال مساندة الشعوب المغلوب على أمرها على حكامها، إضافة إلى مبدأ نشر التشيع والذي حاولت الجمهورية الإسلامية من خلاله كسب ولاء الشعوب الإسلامية، لأنّ ولاء المتشيع يكون للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية والذي مقرّه طهران، ولا يكون ولاءه لدولته الوطنية، بالإضافة إلى هذا كله حاولت إيران من خلال سياستها الأمنية دعم وكلائها في منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، ونخص بالذكر هنا دعم حزب الله اللبناني، حيث تميزت العلاقات الإيرانية/ اللبنانية بالقوية خاصة في ظل تواجد هذا الأخير، والذي استخدمته طهران لبسط نفوذها وتحقيق أهدافها بالمنطقة الشرق أوسطية، إلا أنّ علاقات إيران بلبنان (حزب الله اللبناني)، انعكست بدورها على استقرار منطقة الشرق الأوسط، حيث تسببت في أحداث عديدة الأزمات على غرار قطع العلاقات السعودية/ الإيرانية، اعتبار حزب الله اللبناني من طرف بعض الدول على غرار المملكة العربية السعودية بأنه منظمة إرهابية، اتهام حزب الله اللبناني بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة على غرار العراق وسوريا وحتى اليمن، كذلك في ضرب العلاقات البينية فيما بين الدول العربية، قطع السعودية والامارات ومصر لعلاقاتها مع دولة قطر بسبب اتهامها بالتعامل مع إيران، ونظراً لهذه الأوضاع غير المستقرة بمنطقة الشرق الأوسط فإنّ الأحداث والأزمات المتواصلة قد تؤدي إلى سيناريوهات خطيرة خاصة في ظل رغبة إيران في كسب السلاح النووي، ما قد يدخل المنطقة في حروب بالوكالة، أو أخطر من ذلك حرب أمريكية/ إيرانية قد تتطور لحرب عالمية ان لم تتراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن برنامجها النووي.

## **Abstract**

After the Islamic revolution, Iran tried to play a pivotal role, both at the regional and international levels. On this basis, the Islamic Republic of Iran adopted and adopted a security policy based primarily on the principles of its Islamic revolution, To the neighboring countries of the Middle East and the Arab and Islamic countries in general by supporting the peoples of the knockout on their rulers, in addition to the principle of spreading Shiism, which the Islamic Republic tried to win the loyalty of the Muslim peoples, because the loyalty of the infidels be the Supreme Leader of the Revolution In addition to all this, Iran has tried, through its security policy, to support its agents in the Middle East in order to achieve its objectives and interests, especially the support of Lebanese Hezbollah, Iran's relations with Lebanon (the Lebanese Hezbollah), in turn, reflected the stability of the Middle East, where it caused the events of many crises along the lines of severing the Saudi–Iranian relations, Hezbollah is accused by some countries of being a terrorist organization, accusing Hezbollah of interfering in the internal affairs of the countries of the region, such as Iraq, Syria, and even Yemen, as well as striking inter–Arab relations. Qatar because of its accusation of dealing with Iran, and given the unstable situation in the Middle East, the ongoing events and crises may lead to dangerous scenarios, especially in light of Iran's desire to acquire nuclear weapons, which may enter the region in proxy wars, / Iranian may develop a global war that the Islamic Republic of Iran does not back down from its nuclear program.